

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



النزاعات الإثنية وتأثيرها على مستقبل الدول

حالة تركيا والعراق

تخصص: السياسة الدولية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تحت إشراف الاستاذ:

د. عبد المجيد عطار

إعداد الطالب:

سعيد مهديد

لجنة المناقشة			
اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. سمير محمد عياد	أستاذ محاضر (أ)	تلمسان	رئيسا
د. عبد المجيد عطار	أستاذ محاضر (أ)	تلمسان	مشرفا مقرا
د. منير أبو رحمة	أستاذ محاضر (أ)	تلمسان	عضوا
د. سيد أحمد قوجيلي	أستاذ محاضر (أ)	مستغانم	عضوا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2019-2020م

# شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل الذي اصبح علي نعمه ظاهرا و باطنا و وقتني في إتمام هذا العمل المتواضع و

أتقدم بجزيل الشكر الى أستاذي المشرف: الاستاذ المحترم: الدكتور "عبد المجيد عطار" الذي لم يخل

علي بنصائحه و إرشاداته و توجيهاته و صبره طيلة هذا العمل .

أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور "سمير محمد عياد" و الدكتور "منير ابورحمة" و الدكتور "سيد أحمد

قوجيلي" علي قبولهما لمناقشة هذه الأطروحة و إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات

الدولية بجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

# الإهداء

أتقدم بإهداء هذا العمل إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما .

إلى من أحيا بدعائها أمني أطال الله في عمرها .

إلى زوجتي التي ساندتني ودعمتني بنصائحها وطالما دفعتني لتحقيق النجاح

إلى "إخوتي"

إلى أسرتي وأسرة زوجتي

إلى كل زملاء في الدراسة

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

أدت الاعتبارات الواقعية و العملية الناجمة عن انتهاء مرحلة الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى حدوث تغييرات في طبيعة النظام الدولي و تفاعلاته، بحيث باتت معه القضايا المطروحة على أجندات و سياسات الدول متشابكة و معقدة، بشكل يجعل الوصول إلى تحليلات و تفسيرات دقيقة حول الوقائع الدولية المتسارعة أمرا صعبا للغاية، ناهيك عن وضع نظريات شاملة تضبط سلوكيات الفواعل في البيئة العالمية الجديدة، ما يحتم على الباحثين البحث عن أطر نظرية و مقاربات منهجية، التي تحاول أن تصيغ لنا ذلك الواقع المعقد في قوالب نظرية ممنهجة تبسط على القارئ معرفة الاحداث و الاسباب المتحكمة في تلك الظواهر الدولية و العالمية.

كما حظيت الدراسات الإثنية بقسط كبير من الاهتمام من طرف المختصين في العلاقات الدولية و تحليل النزاعات، التي جلبت اهتمام المجتمع الدولي لما تحدثه من آثار تتعدى حدود الدول رغم اعتقاد الكثير من الباحثين أن هذا الشكل من النزاعات ما هو إلا مرحلة من مراحل التاريخ سيزول شيئا فشيئا مع تصاعد موجات الحداثة التي ستؤدي إلى اختزال تعدد الانتماءات الإثنية أحد ابرز مسببات النزاع، فالدول التي حصلت على استقلالها حديثا، و مازالت تعاني من صعوبات عملية عديدة حول كيفية دمج العديد من الإثنيات و الهويات في دولة قومية واحدة للتخفيف من النزاعات الإثنية وتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك و مستقر قادر على تحقيق رفاهية المجتمع.

إن التأكيد على المطالب الإثنية له مبرراته و دوافعه، و عدم الإستجابة لها ينجم عنه نزاعات دموية، تؤدي إلى عدم الإستقرار في جميع المجالات، بل إلى انهيار الدول وتفككها، وقد تسبب التمسك بالمطلب الإثنية إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، مما خلق آثارا سلبية ومشاكل معقدة. و لاحتواء هذا التنوع تلجأ الدول إلى اتباع عدة استراتيجيات، انطلاقا من كون الجماعة الإثنية هي مصدر التوتر والعامل المههد للوحدة الوطنية، و لا بد من استئصالها لضمان تماسك الدولة واستقرارها.

و بالرغم من كون النزاع الإثني قد أضحى أكثر انتشارا في القرن العشرين، إلا أن الربع الأخير من القرن ذاته قد شهد انبعاث الهويات، حتى غدت هي الأخرى ظاهرة عالمية تعيشها الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء، وهذا ما ينطبق على دول تركيا و العراق، فالمجتمع التركي و العراقي يتكون من العديد من القوميات التي تشكل عاملا هاما في توجه تركيا و العراق، نظرا لتداخل التركيب القومي مع عدد من الدول الإقليمية المحيطة بها فهي تشترك مع كل من إيران و سوريا في انتشار القومية الكردية على إمتداد الحدود المشتركة فيما بينهما إلى جانب القومية التركمانية. كما تحرص كل من تركيا و العراق في علاقاتهما مع تلك الدول التي تشترك معها على تعزيز أواصر الصداقة و التعاون، مما يخدم سياستها و يدعم دورها في المنطقة.

كما أن الدولة التركية و العراقية الحديثة تعرفان هذه التركيبة العرقية المعقدة منذ تأسيسها و قد يستمر هذا الأمر ضمن المعطيات الإقليمية و الدولية الراهنة. بما يضمن خصوصيتها و يحفظ وحدة البلاد، و يحول دون تفككها على أساس إثني. و لكن مع تطور المجتمعات في هذه الدول و إتجاهها نحو مزيد من الديمقراطية سعت هذه الجماعات الإثنية إلى المطالبة بالانفصال و الاعتراف بوجودها المستقبلي، و هذا راجع لغياب إدارة التعدد و تهميش و إقصاء كل الثقافات و إشعال الحروب بدل إحلال ثقافة الحوار، و من هذا المنطلق على الدول المعنية أن تفكر في استراتيجية لإدارة النزاع الإثني بترسيخ فكرة المواطنة و الوحدة الوطنية.

### 1-دواعي اختيار الموضوع:

على ضوء أهمية النزاعات الإثنية و محاولة معرفة مدى تأثير المسار التوافقي الديمقراطي في هذه الدول و تبلورت معنا مبررات إختيار الموضوع إستنادا إلى الدوافع الآتية:

## أ- الدوافع العلمية:

- إن الإلتناء للعالم الاسلامي هو الدافع الذي يحتم علينا دراسة القضايا التي يعاني منها ومحاولة الوصول إلى حلول لها.
- الرغبة في إحياء و ترميم الهوية الوطنية القادرة على التعبير عن جميع فئات الشعب دون تمييز.
- الرغبة في تكريس مفهوم المواطنة و الوحدة الوطنية، و القضاء على النزاعات الإثنية والتعصب العرقي، و غيرها من أسباب التشتت و التفرقة.

## ب- الدوافع الموضوعية:

- تعتبر آسيا و إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة النزاعات الإثنية و التي أدت إلى استفحال الحروب الأهلية فيها و كثرة المشاكل الداخلية.
- فشل إدارة التنوع الإثني في العديد من الدول ادى بعضها إلى الانفصال و التفكك.
- إعتبار النزاعات الإثنية في هذه القارة من النزاعات الطويلة مما يدل على عدم وجود سياسات ناجعة للتعامل معها، هذا ما يعتبر حافزا لدراسة الموضوع.
- محاولة الاحاطة بأبعاد الموضوع التي تحمل تدويل نزاعات إثنية في القارة كما حدث في تركيا و العراق و استغلال الفرصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في العراق و فرض وجهات نظر حول قضايا الإصلاح السياسي و الإقتصادي عليها و بهذا نقول أن التغيير ينبع من الداخل وليس من الخارج.
- أهمية الموضوع الذي يفتح الباب لآفاق جديدة والغوص فيه أكثر ودراسته بعناية.

## 2- أهمية الموضوع:

يمثل النزاع الإثني ميدانا خصبا للدراسات ومجالا واسعا للبحوث، ضمن نطاق الإهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، لاسيما في ظل تنامي الصراعات الداخلية بين مختلف الجماعات الإثنية المشكلة للدولة، والصعوبات المترتبة عن تمسك كل جماعة بمطالبها سواء الإنفصالية أو المتعلقة بالحكم الذاتي.

وباعتبار التجانس الديني واللغوي والثقافي، السمة المميزة للمجتمعات متعددة الإثنيات، و نظرا لإرتباط كل جماعة بأصولها الإثنية وثقافتها المتميزة وتمسكها بحقوقها الأساسية، قد تحدث صدامات ومواجهات يكون أساسها العنف، و لإحتواء هذا التعدد والاختلاف وتجنب النزاعات المسلحة تلجأ الدولة عادة، خاصة دول العالم الثالث، إلى الاعتماد على أساليب قسرية تحاول من خلالها القضاء على كل أشكال المعارضة. لكن هذه الأساليب جعلت الجماعات الإثنية تتمسك أكثر بمطالبها، فلجأت معظم الدول إلى الإعتماد على ميكانيزمات أكثر سلمية لتحقيق الحد الأقصى من التوافق، ولقد بدأ الإهتمام الأكاديمي بموضوع النزاع الإثني، التي عجزت الدولة عن معالجتها باستخدام الآليات التقليدية القائمة أساسا على العنف، ورفض كل ما من شأنه المساس بالنظام السياسي القائم .

## 3- الأدبيات السابقة:

### أ- أطروحة الدكتوراه

حظي موضوع النزاع الإثني باهتمام العديد من الدراسات المتخصصة أهمها:

1- نبيلة سالك، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني، باتنة: اطروحة مقدمة لنيل درجة

دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2017

يتناول هذا البحث دراسة لموضوع آليات إدارة التعدد الإثني، الذي برز في فترة ما بعد الحرب الباردة كظاهرة إجتماعية - سياسية تؤثر بطريقة مباشرة في مجريات الأحداث داخل النسق الإجتماعي. ولكي تحتوي الدولة المنقسمة إثنيا هذا التعدد، لا بد من إقرارها لآليات مؤسسية تتماشى مع طبيعة مطالب الجماعات الإثنية ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع تمثل هذه الدراسة محاولة لتوصيف ظاهرة التعدد الإثني في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين تحول منظور النزاع وأصبحت النزاعات الداخلية تتصدر قائمة الأولويات في الأجندة الدولية.

و في الفصل الأخير يتم عرض دور الثقافة السياسية كسند لمأسسة إدارة التعدد الإثني، بالتطرق لمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها والتركيز على دورها في إرساء دعائم الديمقراطية التي تؤهل المجتمعات المنقسمة إثنيا للتعايش السلمي الديمقراطي، الذي يقوم على أساس قبول الآخر و احترام خصوصيته الثقافية.

2- حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة- دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936، بسكرة: اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي فيما يتعلق بدرجة تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة بالاستناد على النموذج الإسباني منذ سنة 1936 ، وعليه فهي تعمل على تحقيق توليفة من الأهداف المركزية أما الهدف الأول ، فهو يتعلق بالتأصيل المفهومي للمأزق الأمني بما يتخلله من مفاهيم فرعية وما يرتبط به بالأمن المجتمعي بالإضافة إلى ضبط للإستقرار الداخلي وما يقابله ، أي عدم الاستقرار الداخلي.

ب- الماجستير

3- سمية بلعيد، " أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية - دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية"، قسنطينة: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة، 2010

حيث حاولت الباحثة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية وهل هي ذات الأسباب أم انها تختلف حسب البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة باستعراض مجمل المصطلحات المستخدمة وأهم المقاربات الدارسة لأسباب النزاعات الإثنية.

و كدراسة تطبيقية بأخذ جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال سيناريو النزاعات الإثنية المتكررة والتي يشهدها منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي، مع ذكر العوامل والفواعل التي ساهمت في تدويل هذا النزاع وخروجه عن حدود سيطرة الدولة الكونغولية.

4- فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالي السودان و العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016

تنطلق الدراسة من مسألة ادارة التنوع الإثني في دول العالم العربي التي تعد من حقائق الواقع التي يجب تقبلها و اضعاف الشرعية عليها و العمل على ايجاد حلول لها في ظل غياب اليات واضحة لمعالجتها باعتبارها دولا حاولت تجاهل الجماعات الاثنية المكونة لمجتمعاتها.

أما الدراسة فقسمتها الباحثة إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة التنوع الإثني في العالم العربي، و الفصل الثاني تطرق إلى إدارة التنوع الإثني في العالم العربي بين متطلبات الداخل و ضغوطات الخارج، و الفصل الأخير تطرق إلى دراسة الحالة السودانية و الحالة العراقية في كيفية إدارتهما للتنوع الإثني و مدى تطبيقهما استراتيجيات هذه الادارة.

بحيث بينت الباحثة في الفصل الأول : المفاهيم و الأطر النظرية للموضوع محل الدراسة ، وذلك بالتركيز على بعض المصطلحات ك : الأمن ، المأزق الأمني ، المأزق الأمني الإثني ، الأمن المجتمعي وكذا الاستقرار الداخلي وفي الفصل الثاني : أوضح الباحث من خلاله مظاهر تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة فقد سلط الضوء بالتحليل و التفسير على النموذج الإسباني، وذلك من حيث تتبع مراحل تطور وتبلور المأزق الأمني الإثني منذ سنة 1936 ، و إن كنا قد تطرقت إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء النزعة القومية للجماعات الإثنية في إسبانيا يرصد المعالجة الإسبانية للمأزق الأمني الإثني. التي وصفها باحثون من أمثال " كميلكا " ، بأنها رهان المدى استقرار الدولة الإسبانية، وبالتالي من الصعوبة بمكان إعتبارها وصفة نهائية لهذه المشكلة ، حيث طرحت إسبانيا في هذا الشأن آلية شبه الفيدرالية اللاتماثلية التي تضمنها الدستور الإسباني 1978 ، مع التركيز على الأقاليم التاريخية.

#### 4- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول النزاع الإثني و تأثيره على مستقبل الدول حالة تركيا و العراق، مع بيان آثار هذا النزاع على السياسة التي تنتهجها كل من تركيا و العراق ضد التركيبة الاثنية، و من ثم توجب على هذه الدراسة طرح الاشكالية التالية:

ما هو حدود و حجم و مستوى تأثير النزاع الإثني في كل من تركيا و العراق في تحقيق الإستقرار السياسي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية ندرجها فيما يلي:

- 1- ما المقصود بالنزاعات الإثنية؟
- 2- ماهي أهم النظريات التي تناولت النزاع الإثني؟
- 3- ما مدى تدويل القضية الإثنية بعد الحرب الباردة؟ وما هي العوامل المساعدة على ذلك؟

- 4- كيف بدت مظاهر و خصوصية الخلافات الإثنية في النموذج التركي و العراقي؟
- 5- ماهي أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة المحددة لمصير النزاع الإثني في كل من تركيا والعراق ومدى إستمرار تلك المشكلة؟

## 5- الفرضيات:

- بغية تحديد الملامح الرئيسية للإجابة عن الإشكالية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
- إن سياسات الإستبعاد للفئة الإثنية هو العامل الجوهرى في إثارة الهويات داخل الدولة و الذي ينشئ بدوره ظاهرة النزاع الإثني التي تتعدد و تتنوع مظاهرها الإجتماعية، الثقافية و السياسية، و هو الأمر الذي تجسد في النموذج التركي و العراقي.
- تتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:
- كلما تنوعت التركيبة الإثنية داخل الدول، كلما أثر ذلك سلبا على اختيار آلية مثلى لإدارة النزاع الإثني.
- تختلف و تتعدد مظاهر النزاع الإثني تبعا لظروف و خصوصية كل جماعة إثنية و نتيجة فساد الأنظمة السياسية.
- تعتبر الديمقراطية التوافقية أفضل ميكانيزم إدارة النزاع الإثني كل من تركيا و العراق.
- كلما كانت هناك رغبة في الوصول إلى توافق في حالة النزاع الإثني باللجوء إلى المؤسسات الحكومية و غير الحكومية، و اللجوء إلى الحوار من خلال الوساطة و إتخاذ سياسات ناجعة، كلما كانت هناك إمكانية إدارة النزاع الإثني.

## 6- منهجية الدراسة:

في إطار تحديدنا لأهم المناهج المستخدمة ضمن هذه الدراسة ، يمكن رصد منهجين رئيسيين هما:

منهج دراسة الحالة يتجلى في القسم التطبيقي، الذي يشمل فصلين: وهو منهج يضفي قدرا من المرونة والتعمق للدراسة في آن واحد، من خلال توظيف المعلومات عن النموذج التركي - العراقي، و يتعلق الأمر بالدراسات المدرجة و الثاني المنهج الوصفي الذي يتيح فرصة تتبع ظاهرة النزاع الإثني والآثار التي تنجم عنها بالإستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة و تطوراتها، و هذا من أجل بلوغ نتائج موضوعية، هذا و تجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي يتعدى جمع البيانات المعبرة عن الظاهرة إلى قياسها تحليلها، تفسيرها و إستخلاص آثارها وسوف يعتمد في هذه الدراسة الذي يفترض وجود مدخلات تتمثل في مطالب الجماعة الإثنية باعتبارها أحد مكونات بيئة النظام السياسي أي وحدة النسق، ومخرجات تتمثل في القرارات والسياسات التي تنتج عن النظام السياسي بشأن هذه المطالب، وتمثل مؤشرا إيجابيا أو سلبيا على مدى قدرة النظام السياسي على إحتواء هذا التعدد كما تم فحص السياق التاريخي في هذه الدراسة، إعمادا على المنهج التاريخي الذي تم توظيفه في الإستعانة بدلالات ماضي الظاهرة الإثنية و التحول الذي شهدته منذ نهاية الحرب الباردة . كما تم توظيفه في سرد وقائع حول النموذج التركي - العراقي.

## 7- تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة مع نفي و إثبات الفرضيات المصاغة ، جاءت الخطة المنهجية في بناء موزعة على أربعة فصول ، تسبقها مقدمة تشمل : مدخلا عاما للدراسة، يليه تحديد للأهمية التي نشدها، إضافة إلى تبيان الإشكالية المطروحة و ما تطلبته من فرضيات، ثم ضبط لأهم الدراسات السابقة و كذا النظريات و المناهج المستخدمة ثم عرض الإطار التنظيمي للدراسة.

بحيث بينا في الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة، وذلك بالتركيز على بعض المصطلحات ك : النزاع ، الإثنية الاقلية ، العرقية أما على مستوى التنظير فقد برزت في هذا الشأن بعض النظريات التي عملت على تفسير النزاع الإثني ومدى تأثيره على الاستقرار الداخلي للدولة ونخص بالذكر : المقاربة البنائية ، نظرية التعددية المجتمعية.

وفي الفصل الثاني : أوضحنا من خلاله النزاع الإثني بعد الحرب الباردة و تأثيره على مستقبل الدول، بحيث هدفنا من وراء ذلك إلى معرفة العنف الناتج عن النزاع الإثني برصد أنماط القضية ويشمل: العنف المادي والعنف المعنوي، وتأثير العولمة على النزاع الإثني في المبحث الثالث تطرقنا مستقبل الدول في ظل جدلية التعايش والصراع ففي الوقت نفسه كان للعلاقات السلمية والحوار دور كبير في تحقيق التواصل الحضاري وبناء الثقافات.

أما في الفصل الثالث: فقد سلطنا الضوء بالتحليل و التفسير على النموذج التركي ، وذلك من حيث تتبع مراحل تطور النظام السياسي ايضا التركيبية السكانية للمجتمع التركي ، كما عرّجنا المكانة الجيوسياسية التركية في المنطقة و التي دفعتنا إلى معالجة الأبعاد الداخلية و الخارجية للمسألة التركية ، كما يقدم هذا الفصل مستقبل النزاع الإثني ، بطرح الأزمة الكردية وفي ذات السياق ، تم تخصيص العنصر الأخير من الفصل الثالث لتوضيح المشكلة الكردية و علاقة تركيا بالعراق لأنهما يتقاسمان نفس القضية الكردية.

أما الفصل الرابع و الأخير من الدراسة فإنه، يرصد الصراع الإثني و الكردي في العراق فالطبقة الكردية تمثل ثاني أكبر قومية ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى جذور الأزمة في المجتمع العراقي و العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة، أما المبحث الثاني إلى القضية الكردية من القضايا التي حازت إهتماما إقليميا و دوليا كبيرا في سياق تنافس القوى منذ بدايات القرن العشرين و حتى الان. أما المبحث الأخير من هذا الفصل فتطرقنا إلى إدارة التنوع الإثني إعمدت الإدارة العراقية في إدارتها للتنوع الإثني اليات كثيرة تراوحت بين النجاح والفشل في ظل غموض المشهد السياسي للعراق وعدم

رضا الأطراف المتنازعة فيه، و في المطلب الأخير من هذا الفصل تم تسليط الضوء على مستقبل حل الصراع الإثني.

في الأخير تم إدراج خاتمة، تضم نتائج للدراسة على المستوى النظري أو العلمي، من خلال ضبط بعض الإستنتاجات فيما يتعلق بالنموذج التركي - العراقي.

**الفصل الأول**  
**الإطار النظري**  
**للدراصة**

تمهيد:

تعد دراسة الجانب النظري والمفاهيمي في دراسة أي ظاهرة، هي الأساس في كل العلوم حيث تعتبر دراسة المفاهيم في صياغتها البنوية وإختلاف مدلولاتها الإصطلاحية من أحسن الطرق. على هذا الأساس يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم حيث يعرض المبحث الأول مفهوم النزاع الدولي الذي يعتبر من الموضوعات التي اثار جدلا اكاديميا فمعظم الادبيات اتخذت مناهج نظرية.

كما تعرضنا في هذا الفصل إلى تحديد مصطلح الإثنية الذي يعتبر وليدة مجتمع ثابت من الناس يتمثل في قبيلة أو طائفة أو أمة، أما المبحث الرابع تطرقنا إلى المقربات و النظريات المفسرة للنزاع الإثني التي أصبحت تعد من وحدات تحليل الصراعات المعاصرة، التي جاءت لإعادة النظر في المفاهيم والآراء و الذي ينعكس سلبا أو إيجابا على الإستقرار الدولي نظرا لأهمية ظاهرة الإثنية و امتداد تأثيرها إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة.

## المبحث الأول: مفهوم النزاع

تم التطرق في هذا المبحث، لمختلف التعاريف التي قدمها الباحثون و المفكرون في محاولة لتحديد مفهوم النزاع الذي يتعلق بالمجتمعات الصغيرة او على المستوى الدولي فقانون النزاع هو الذي يحكم اغلب العلاقات و مهما كان شكل الوحدة الانسانية، اسرة، قبيلة، امة، فإنها محكومة بقانون النزاع فتلك قاعدة تاريخية لا تحتاج إلى إثباتات مجهدة.

وبالتالي نقول ان المفاهيم تكتسي اهمية بالغة في اي عملية بحثية، فهي البناء الاساس الذي تؤسس عليه النظريات، القاعدة الامبريقية للعلم<sup>1</sup>، و لذلك يعد الوضوح المفاهيمي من بين أهم شروط البحث و التضارب المفاهيمي من بين اهم اسباب عدم يقينية المعرفة.

و إنطلاقا مما تقدم، سيتم معالجة هذا المبحث من خلال مطلبين:

- تعريف النزاع

- تصنيف النزاعات

## المطلب الأول: تعريف النزاع

يتفق دارسو النزاعات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط و الأكثر بروزا في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول و على جميع المستويات و بدرجات متفاوتة. و النزاع يستعمل كتنقيض لفكرة التعاون، التجانس و الاتفاق، كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالنزاع كظاهرة، منها الذي اوردها "بول ويهر" Paul Wehr في شكل افتراضات مركزية و هي:

- ان النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات و طبيعة الهياكل الموجودة فيه.

<sup>1</sup> - محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: ( المفاهيم، المناهج، الإقترابات و الادوات)، الجزائر: دار الكتاب،

- انه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، و يمثل احد اعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- ان النزاع يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما انه ضروري للتنمية الاجتماعية.
- انه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات<sup>1</sup>.

تعتبر هذه الافتراضات اطارا عاما تلتقي فيه مختلف الاتجاهات و المدارس التي تجد تمثيلا لها، و رغم ذلك فإن مشكل غموض المفهوم مزال قائما، كون هذه النقاط الاساسية في دراسة النزاع لا تمنحنا الفهم الكافي لمعنى النزاع بسبب تقديمها وصفا للظاهرة. وبالتالي يمكن ان نميز بين تصورين للنزاع، تصور موضوعي و تصور ذاتي:

#### - التصور الموضوعي:

يحدد النزاع بوصفه وضعاً تنافسياً تكون فيه الاطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، و يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد ان يحتله الاخر<sup>2</sup>، ويعبر "كينت بولدينغ" Kenneth boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع على انه "حالة او وضعية تنافسية يكون فيها طرفان او اكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي يمكن لأحد الاطراف ان يحتل فيها مكان الاخر، بما لا يتطابق مع رغباته"<sup>3</sup>.

#### - التصور الذاتي:

يعرف النزاع على انه إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، معنى ذلك ان النزاعات حالة مرضية، مما يحتم السعي إلى تحديد اسبابها، حيث يقول "جون بورتون" J.Burton "ان نزاعا يبدو

<sup>1</sup> - محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و السياسة الغربية، الجزائر: دار الهومة، 2003، ص 128-129

<sup>2</sup> - عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر و التوزيع، 1992، ص 92

<sup>3</sup> - Abdelkrim Kibeche, général théories of international conflict, unpublished work, Constantine, 2005, pp 10-11

انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، و يمكنك تحويله إلى نزاع له نتائج على اساس وظيفي، من اجل استغلال الموارد المتنازع عليها"<sup>1</sup>

وهناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع و الصراع رغم ان الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف "لكمال حداد" يقدم تعريف للنزاع هو خلاف حاد و تاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها احد المصالح الحيوية و يتشعب النزاع او يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، اما الصراع فيتناول الوجود الاخر سواء كان شعبا او دولة، و يمكنك للصراع ان يكون على حدود او الثروات و لكن يتناول بعدا إيديولوجيا او دينيا او عقائديا.<sup>2</sup>

اما "لويس كوسر" فيعرف الصراع بأنه تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد او تصفية او الإضرار بالخصوم.<sup>3</sup>

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخذ اشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط المورثة، كما يعد الصراع صدام بين طرفين او اكثر من القوي او الاشخاص الحقيقيين او الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق اهدافه ومنع الطرف الاخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل و قد يكون مباشرا او غير مباشرا سلميا او مسلحا.<sup>4</sup> و يمكن ان نحدد طبيعة الصراع من خلال تحليل مصطلح الصراع و هو وضع تكون فيه مجموعة من الافراد سواء

<sup>1</sup> - بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 6

<sup>2</sup> - كمال حداد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997، ص 27

<sup>3</sup> - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية: (وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية

للدراسات و النشر، 1985، ص 140

<sup>4</sup> - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة و التحليل، باتنة (الجزائر): منشورة خير جليس، 2007، ص 19

قبيلة او مجموعة عرقية او لغوية او ثقافية او دينية او اجتماعية او سياسية تنخرط في تعارض مع مجموعة او مجموعات كل منها تسعى إلى تحقيق اهداف متناقضة.<sup>1</sup>

كما يشير "كوينسي رايت" Quincy Wright احد العلماء المؤسسين لحقل دراسات الصراع والسلام، ان الصراع هو في بعض الاحيان يستخدم للإشارة إلى التضارب، او التناقض في المبادئ او المفاهيم او العواطف او الاهداف، او المطالبة بالكيانات او الهوية، و احيانا تستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات.<sup>2</sup>

بالإضافة للتعريف السابقة فيعرف الصراع عادة بتنازع الارادة الوطنية، و هو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول و في قراراتها و اهدافها و تطلعاتها و في مواردها و إمكاناتها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات او انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق برغم ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب.<sup>3</sup>

كما يرى "جلين سنايدر" Glenn H.Snyder ان إدارة الصراع مبناه على ممارسة التحكم المفصل بواسطة زعماء الحكام المتورطين في ازمة ما، و ذلك بهدف تقليل فرص انفجار هذه الازمة ووصولها إلى حالة الحرب، وبمعنى اخر ان كل دولة ترغب في إدارة الازمة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها إلى اقصى حد في النتيجة النهائية و حل القضية موضوع الصراع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 139

<sup>2</sup> - سامي إبراهيم الخزندار، ادارة الصراعات و فض المنازعات، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 61

<sup>3</sup> - علاء ابو عامر، العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر، 2004، ص 140

<sup>3</sup> - د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والازمات الدولية، 2006، ص 27، مأخوذ من الموقع

ونستنتج من هذا ان الصراع يتكون من ثلاث عناصر وهي<sup>1</sup>: التحرك، والخلافات، والمحركين، و اذا ما دمجنا هذه العناصر الثلاث فإننا سنصل إلى تعريف الصراع على انه "وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين او الاطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة".

كما يعتبر التعريف الذي نشره "Coser" في عام 1968 للنزاع الاجتماعي من بين أهم التعاريف في هذا المجال، وفيه يقول: "يمكن أن نعرف النزاع الاجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة، أو على السلطة، أو على موارد نادرة، أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن الأهداف لأطراف المتنازعة، ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة، بل تتعداها إلى، تحييد، الأضرار، أو التخلص من المنافس الآخر. ومنه نقول ان للنزاع وجهين هما:

- الوجه الأول: هو الصراع ضد خصم، لامتلاك منفعة نادرة وهو صراع واقعي، لأن له حدود خارجية محدّدة، أي الحصول على منفعة نادرة.

- أما الوجه الثاني: فهو على العكس من الأول، فإنه نزاع غير واقعي، لأنه يتصل بنفسية وشخصية محرك النزاع بهدف إزالة توتر شخصي، إرضاء نزاعات كامنة في نفسيته، عمل عدائي مريح له شخصياً، ويخدم بالتحصل النهائية نفسه، أكثر من تحقيق أهداف خارجية. وأن العامل الأساسي في النزاع هو الاعتقاد لدى طرف أو أطراف معينة، بأن الأطراف الأخرى هي العائق أمامها، لحصولها على بعض المنافع مثل السلطة، الموارد، وغيرها، ولذلك برأيها، يجب أن تزول.

وتعتبر المفاهيم التالية: - استمالة واقتناع، دعاية، مقاطعة، تظاهرات، ابتزاز وتهديد، إرهاب، عمليات ثورية، حصار، عدم الطاعة المدنية، عمليات عسكرية- تعتبر أنواعاً وأشكالاً من التكتيك الذي يستعمل واسعاً في النزاعات. ويكشف تكتيك النزاعات عن تركيبتين بارزتين:

<sup>1</sup> - أ.د. بتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات و السلام و النظام العالمي، الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص 38.

الأولى: وهي أعمال مشتركة تعمل بواسطة اتحادات العمال، وحدات عسكرية، خلايا سياسية، أو بواسطة وحدات مهنية، حركات اجتماعية ومنظمات، وغالباً ما تكون تلك الجماعات غير منظّمة رسمياً.

و الثانية: هي رد فعل السلطة، التي تجنّد قوتها من احتكار إدارة المنافع والموارد المهمة في الدولة، بحيث يشعر المناوئين لها بأنهم مهدّدين<sup>1</sup>.

اما النزاع الاثني: فهذا المصطلح هو موضوع دراستنا، يستخدم لوصف حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة او بين المجموعتين بحيث يكون الانتماء الاثني قاعدة للتبعية واذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع لمستوى التصادم فإن إضفاء الطابع السياسي عليها و استحضر صورة الضحية زيادة على تداول خطابات متطرفة و مزاجتها بوعود و مصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الاثني سياسي<sup>2</sup>.

وهنا النزاع قائم على مجموعتين مختلفتين من حيث الاصل العرقي، قد يكونان في نفس الدولة الواحدة او دولتين مختلفتين، يكون السبب هو تصادم مصالحهما، اين نستخدم وسائل عديدة من اجل تحقيق اكبر قدر من المصالح و يقوم وفق بعض الاليات كما يستخدم العنف و تسويق الصور للرأي العام العالمي على ان كل طرف هو الضحية.

<sup>1</sup> - د. كمال حمّاد، النزاع وإدارة النزاع، العدد 27 - كانون الثاني 1999، تاريخ الدخول يوم 2017/06/26

<https://www.lebarmy.gov.lb>

<sup>2</sup> - Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed, New York : pearson longman, 2007, p 157

اما التنافس فنجد ان الافراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة او هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس. و لهذا نجد ان التنافس هو اقل من الصراع حيث نجد ان الافراد يتنافسون دون ان يسعى احدهم إلى منع الاخر من تحقيق هدفه.<sup>1</sup>

وعند الخوض في موضوع الثقافة والهوية وتأثيرهم في نشوب النزاعات، نجد أن هناك علاقة كبيرة تستدعي البحث والتوضيح. فالهوية تطرح عادةً أسئلة مهمة من بينها على سبيل المثال) من أنا؟ (ولهذا السؤال العديد من الإجابات، فقد يجب أحد الأشخاص بأنه رجل، أب، زوج، مسلم، مسيحي، عربي، إفريقي، أمريكي..... إلخ. "كل الإجابات السابقة هي صحيحة من وجهة نظر ذلك الشخص وذلك لأن المكونات السابقة هي التي تحدد هويته. بعض تلك المكونات قد يكون مهماً أكثر من الآخر وهذا يعتمد بشكل كبير حول كيفية إدراك الشخص لهويته، كما يعتمد أيضاً على المكان والظروف المحيطة به.

من المهم هنا توضيح أن للهوية العديد من الأبعاد المختلفة التي تدخل في تشكيلها وتحديدتها، ومن بين هذه الأبعاد عندنا:

الثقافة: وتشمل اللغة، الإنتماء العرقي، طريقة الحياة، عادات وقيم المجتمع..... إلخ.

القرابة: وتشمل العلاقات والأدوار داخل العائلة، هوية العشيرة أو القبيلة، القيم المتوارثة من الآباء إلى الأبناء..... إلخ .

التعليم: ويشمل مستوى التدريس، الدرجة أو المؤهلات، تطوير المهارات، التجربة، التعليم غير الأكاديمي..... إلخ .

<sup>1</sup> - Stefan Wolff, ethnic conflict, New York: oxford university press, 2006, p 26

الخلفية: وتشمل من أين أنت؟ ما هي الهوية التي ورثتها (مسلم ، مسيحي، كردي ، افريقي ، ألماني..... إلخ)؟<sup>1</sup>

النزاع يعرف عدة أشكال وصور، فقد يبدأ النزاع على شكل توتر بين الأطراف، يتطور لأزمة، التي قد تتطور بدورها إذا استمر وجود إدراك لدى الأطراف بحتمية الصراع و المواجهة إلى حرب.

### المطلب الثاني: تصنيف النزاعات

لم يختلف الباحثون في مجال الصراعات الدولية على موضوع أكثر من موضوع تصنيف الصراعات و معرفة أنواعها فما كان لهم إلا عرض أنواعها بالرجوع إلى طرح الذاتي و الذي كثيرا ما ادرج في أعمالهم الأكاديمية خاصة الميدانية منها و في الحقيقة لا يوجد إجماع حول كم تلك الأنواع أو تصنيفاتها فكل نوع يخضع إلى معايير معينة تجعلهم لا يقل أهمية عن غيره من الأنواع، لذلك فالصراعات تختلف حسب التصنيفات التالية:

1- النزاعات متعلقة بالمعيار الجغرافي إما أن تتم داخل الدولة و إما ان تتم بين الدول بعضها مع البعض.

2- النزاعات الدولية من حيث طبيعتها: قانونية و سياسية و الصراعات ذات الطابع الاقتصادي.

3- النزاعات الدولية من حيث خطورتها و أهميتها : و تصنف النزاعات من حيث خطورتها بناء على الوسائل المستخدمة لإدارة الصراع.

<sup>1</sup> - زياد الصمادي، حل النزاعات " نسخة منقحة للمنظور الاردني"، برنامج دراسة السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم

4- النزاعات الدولية من حيث عدد الاطراف المشاركة فيها : صراعات ثنائية وصراعات متعددة الأطراف<sup>1</sup>.

5- الصراعات المتعلقة بمصدر الصراع : فإنه يمكن التمييز بين صراع بنيوي وصراع مدركي.

6- الصراعات المتعلقة بمسببات الصراع فنقسم الصراعات إلى صراعات العلاقات، وصراعات المعلومات، وصراعات المصالح، و صراعات الهيكل، وصراعات القيم.

7- الصراعات المتعلقة بدرجة ظهور الصراع و منها الصراع الظاهر و الصراع الكامن.

8- النزاعات المتعلقة بدرجة العنف و التي يتم على أساسها التمييز بين الصراعات العنيفة وغير العنيفة<sup>2</sup>.

ويمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات إلى الآتي:<sup>3</sup>

\* **النزاعات الدينية:** وهي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو وضعية: كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشأ بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.

<sup>1</sup> - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة و التحليل، مرجع سابق، ص 34 و ص 38

<sup>2</sup> - محمود بدوى منير، مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع " دراسات مستقبلية ، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط العدد الثالث، يوليو 1998، ص 71

<sup>3</sup> - مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل، تاريخ الدخول يوم 2017/07/02،

<http://scjuripoli.blogspot.com>

\* **النزاعات السياسية:** وهي الصراعات التي تنشأ بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي تحدث في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو مسائل حدودية، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

\* **النزاعات القومية:** وهي الصراعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأترك في تركيا.

\* **النزاعات الفكرية:** وهي النزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أن يطبقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويفرض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى، كالنزاعات الدائرة في البلاد الغربية و أمريكا بين العلمانيين و الإسلاميين، أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية.

إذن تتنوع الصراعات حسب تنوع جوهرها ومرتكزاتها وطبيعة القوى التي تدعيها وتغذيها وتشارك بها، وتتباين جراء اختلاف أطرافها والأدوات النظرية والعملية المستخدمة فيها وحجم المال والقوة والسلاح والتأييد المحشود لها، وحول اختياري للنوع السادس من الصراعات فهو راجع إلى كونه يحتوي على ثلاث مسببات أساسية في أي صراع حادث اليوم المصالح و البنية و القيم إضافة إلى كون النوع الأخير من الصراعات صراع حول القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيدولوجية هو الصراع الذي يتضمن حدوثه ضجة كما و انه صراع العصر الصراع حول قضية يشار على أنها مسألة القيم ، تصبح أكثر أهمية من غيرها ومستعصية على الحل إذا ما قورنت بغيرها من الصراعات .لأن الناس تعرف نفسها جزئيا من المعتقدات الأساسية ، وعندما نعتقد أن هذه القيم هي التي تعرضت للهجوم ، فهم يشعرون أنهم يتعرضون للهجوم .وبالمثل ، فإن من الصعب على الناس لتقدم تنازلات حول المعتقدات الأساسية لأنهم يشعرون أنهم يتعرضون سلامتها للخطر.

\* انواع الصراعات:

الشكل رقم: 01 يشير إلى دراسة و التحليل السلوك الصراعي<sup>1</sup>



يشير مفهوم دائرة الصراع الشكل أعلاه إلى أداة تحليلية يتم بمقتضاها دراسة وتحليل جذور السلوك الصراعي فباستخدام دائرة الصراع تتم دراسة وتقييم الصراع طبقاً لخمس مجموعات من المتغيرات (العلاقات، المعلومات، المصالح البنيوية أو الهيكل، والقيم).

و سنقوم بشرح هذه المتغيرات ذات صلة بالصراعات:

### 1- صراع المعلومات: Data conflicts

الصراعات المعطيات تحدث عندما يفتقر الأطراف إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات حكيمة، أو في ظل وجود معلومات خاطئة تختلف على المعطيات ذات الصلة ، أو حتى تفسير المعلومات بطريقة مختلفة . لذلك فبعض صراعات المعلومات قد تكون غير ضرورية الحدوث لأنها تحدث بسبب ضعف الاتصال بين الأطراف في الصراع .صراعات

<sup>1</sup> - "SOURCES AND TYPES of CONFLICT".pdf

<http://www.docstoc.com/docs/3558748/Conflict>

Resolution-Part-Module-RS-SOURCES-AND-TYPES-OF-CONFLICT

المعلومات أخرى قد تكون حقيقية مرتبطة بجمع البيانات وتفسيرها ، أو بالاتصال و معظم صراعات المعلومات سيكون حلها ب "حلول المعلومات".

## 2- صراع العلاقات: Relationship conflicts

صراعات العلاقات تحدث بسبب الوجود القوي للمشاعر السلبية ، والقوالب النمطية أو سوء الفهم ، وسوء التواصل، أو تكرار أنماط سلوكية معينة و تكرار التصرفات السلبية. والمشاكل التي يخلقها صراع العلاقات تكون في كثير من الأحيان وقود الصراعات التي تؤدي إلى تصعيد الصراع المدمر. و دعم آمن وتوازن لوجهات النظر والتعبير عن المشاعر للاعتراف حتى إن لم يتم الاتفاق هو واحد من الأدوات الفعالة لإدارة صراع العلاقات<sup>1</sup>.

## 3- صراع المصالح: Intrests Conflicts

صراعات المصالح تنجم عن المنافسة بسبب الاحتياجات المتضاربة .صراع المصالح ينتج عندما يعتقد واحد أو أكثر من الأطراف أنه من أجل تلبية احتياجاته ، لا بد من التضحية باحتياجات ومصالح الطرف الآخر و التي غالبا ما تكون متعارضة .و صراعات المصالح القائمة يمكن أن تحدث على أكثر من مسألة، المسائل الموضوعية) مثل المال والموارد المادية ، والوقت ، وما إلى ذلك؛ (المسائل الإجرائية) طريق الصراع إلى حل (القضايا النفسية) تصورات حول الثقة والنزاهة ، والرغبة في المشاركة ، احترام ، الخ (.للوصول بالصراع القائم على المصلحة إلى حل ، يجب مساعدة الأطراف على تحديد والتعبير عن المصالح الفردية لتصبح معالجة كل هذه المصالح ممكنة بصورة مشتركة .أفضل حل لصراع المصالح القائم هو من خلال تحقيق أقصى قدر من التكامل بين مصالح الطرفين و كل النوايا الايجابية المرجوة والنتائج التجريبية . وهكذا ، فإن هذا النوع من الصراعات تسببه المنافسة حول المصالح والحاجات غير المتوافقة سواء كانت تلك المصالح أو الحاجات حقيقية.

<sup>1</sup> - إكرام بركان، تحليل النزاعات في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010، ص 28

## 4- الصراعات القيمية (القيم): Values Conflicts

الصراعات القيمية ناجمة عن اختلاف في القيم والمعتقدات التي يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم اختلاف طرق العيش و الإيديولوجية و الدين أيضا اختلاف الميزات التي تقيم من خلالها الأفكار أو السلوكيات كما تنتج مثل هذه الصراعات عن النظم العقائدية المتصورة أو الفعلية الغير متفقة أو متوافقة .و اختلاف القيم وليس من الضروري ان تسبب قضية للصراع .يمكن للناس العيش معا في وئام مع مختلف النظم القيمية و عليه فإن اختلاف القيم لا يسبب بالضرورة حدوث صراع على القيم .فالصراعات القيمية تنشأ عندما يحاول الناس فرض مجموعة قيم على الآخرين أو أن تدعي حصر نظمها القيمية التي لا تسمح باختلاف المعتقدات .وليس هناك جدوى من محاولة تغيير النظم العقائدية و القيمية قصيرة نسبيا خلال الوساطة والتدخلات الاستراتيجية .غير أنه يمكن أن يكون مفيدا دعم كل من المشتركين للتعبير عن القيم والمعتقدات و هذا للاعتراف من جانب الطرف الآخر.

من هنا، فإن لصراعات القيم أهمية تجعلها من أهم صراعات القرن العشرين، كما أنها استحوذت على قدر كبير من اهتمامات الدارسين في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية وذلك بهدف الربط بين حجم الصراع والسلوك المرتبط بحل الصراع . وفي هذا الصدد ، فإن فك أو حل الارتباط بين القيم والمصالح، والعمل المشترك على اكتشاف الاختلافات القيمية، والأيدولوجية، و التركيز على إيجاد، واستخدام الصيغ التوفيقية والحلول الوسط تعد من أهم سبل حل الصراعات القيمية<sup>1</sup>.

ومنه نقول ان المدرسة الماركسية تركز على طبيعة التشكيلات الاجتماعية، و ترى ان السياسة الخارجية هي مواصلة السياسة الداخلية. أي إستمرار سياسة الطبقة المسيطرة.

في الوقت الذي يركز فيه بعض الباحثين على الايديولوجية كمصدر للنزاعات فيما بين الدول، فإن جانب اخر منهم، وهم رواد المدرسة الواقعية، يرون أن المصالح القومية هي المتسبب في النزاعات.

<sup>1</sup> - إكرام بركان، مرجع سابق، ص 29

## المبحث الثاني: تحديد مصطلح الإثنية و مرادفاتها

منذ ظهور مفهوم الإثنية و شيوعه في الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف حول مضامينه ومدلولاته، حيث ورد على أنه جماعة ذات وضع خاص في سماتها أو مقوماتها و أكد البعض على أن الإثنية هي الأقلية ، و من اعتبرها على أنها تعني الأمة.

وتعد الإثنية من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول، ولا تزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة تنوعها الإثني.

ولقد تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الإثنية ، بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع العديد من المصطلحات والتي تكاد أن تكون مطابقة لها.

وعليه قبل دراسة الظواهر يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذا استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: مفهوم الإثنية

إن مفهوم الإثنية « Ethnicity » كما يطلق عليها بالانجليزية جاءت من الكلمة اليونانية « Ethno »<sup>2</sup> و التي تعني شعب او قبيلة و قد تم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر و ظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين او المكروهون<sup>3</sup>. فمفهوم

<sup>1</sup> - محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 10

<sup>2</sup> - Arend Lijphart for a development of this idea ; see, **democracy in plural societies**, new haven : yale university press, 1997, p 200

<sup>3</sup> - Alexander J-C, **core solidarity ethnic out group and social**, differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies, national and ethnic movements, sage, London, 1980, p 5

الإثنية « Ethnicity » حديث الاستعمال في العلوم الإجتماعية، رغم استعماله في علوم دراسة البشرية، اما كلمة عرق « Ethnic » فهي قديمة، و مشتقة من الاغريقية « Ethnos » التي بدورها مشتقة من « Ethnikos » و تعني في الاصل ملحد<sup>1</sup>، و شاع استخدام مفهوم الاثنية بين السياسيين و علماء الاجتماع و العامة في الغرب منذ الخمسينات من القرن العشرين

و منذ الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع. واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات<sup>2</sup>.

فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية، ولكن بالنظر إلى علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الإثنية إلى أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة، والروابط القومية أو الثقافية. لكن هناك تعريفات أخرى تركز على علاقات القوة في المجتمع، فترى الجماعة الإثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية. والاجتماعية الاقتصادية في محيطها الأشمل<sup>3</sup>.

ولكي نطلق على جماعة مجتمعا اثنيا لابد من تلاقي المعايير التالية:

\* لابد للجماعة من اسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لان افتقار الاسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور.

<sup>1</sup> - مرابط رابح، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، حالة كوسوفو، باتنة: اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 14

<sup>2</sup> - عبد الحافظ احمد، الدولة و الجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان (1991-2000)،

القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2005، ص 31

<sup>3</sup> - مرجع نفسه، ص 31.

\* الاعتقاد الراسخ في أصل مشترك الذي يربط ميزة الجماعة فيما بينها. والاشترك في تراث واحد، وهو غالبا ما يكون أساطير تتناقلها الأجيال.

\* التاريخ و الذي يمثل المذكرة الجماعية التي ترص الإلهام الفكري للجماعة هذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.

\* الاشتراك في ثقافة واحدة تقوم على توليفة من : اللغة، والدين والقوانين، والعادات والمؤسسات والزري والموسيقى والحرف والمعمار والطعام، ولا بد للجماعة من أن تشعر بالارتباط لإقليم محدد قد تتوطن أو قد لا تتوطن فيه.

\* لا بد للأفراد أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع اثني بمعنى الإحساس بإثنتهم المشتركة ، فالجماعة لا بد وأن تكون مدركة لذاتها ولا بد أن تكون متضامنة فهذا الأخير يحدد قوة الترابط بين أعضاء الجماعة فهو مقياس تماسك الجماعة<sup>1</sup>.

فهذا التعريف يركز على الانتماء العرقي، والأصل هو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات للثنية في العلوم لاجتماعية والسياسية ، فالأصل هو الذي يميز شخصا عن الآخر أي بين نحن وهم. وهناك من يرى أن لفظة إثنية يقابل في المدلول لفظة امة وقوامها لدى اليونان جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. ومن جانب آخر فقد كان الأوروبيون في العصور الوسطى يطلقون لفظة إثنية على من هم ليسو مسحيين أو يهود، إذن فعبارة الجماعة الإثنية آنذاك كانت تعني كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المسيحية أو اليهودية أما فيما يتصل بالمدلول المعاصر

<sup>1</sup> - Smith,Anthony.D, “ **The Ethnic Sources of Nationalism**”,in Browne Michael E, (ed) Ethnic conflict and International Security, Princeton, N.J, Princeton university press, p 29

للجماعة الإثنية (العرقية) فالاختلاف قائم بين المهتمين بالدراسات الاجتماعية حول فحوى هذه العبارة.<sup>1</sup>

وبناء على ما سبق فالاعتقاد بالأصل الواحد سواء كان حقيقيا أو وهميا أو شعوريا هو أهم معيار لتعريف العرقية وكذلك تمييزها عن المجموعة الإثنية، هذا ما أكدته الذي عرف عالم الاجتماع البريطاني "انطوني سميث" « Anthony Smith » الإثنية " بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة<sup>2</sup>.

منذ عام 1880 بدأت الدراسات الإثنوغرافية الغربية تستخدم مصطلح الإثنية العرقية للإشارة إلى الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية والتي كانت تعني بشكل رئيسي الشعوب الوثنية، وواضح أن هناك ارتباطا عميقا بين الوثنية والبدائية، إذا كان من غير الممكن تصور أن يكون الشعب متحضر إذا بقي على اعتقاداته الوثنية ولم يتشرب قيم المسيحية واليهودية، وبوصفه كذلك كان الشعب الذي يعامل كإثنية يفتقر في نظر الإثنولوجيين للحضارة والمدنية بل و للثقافة المتطورة، ولا يمكن أن يكون بمستوى الشعوب الأوروبية ولا أن تطبق عليه المعايير والمقاييس والمفاهيم ذاتها التي تطبق في دراسة هذه الأخيرة، وقد ترسخ هذا الاستخدام لمصطلح الإثنية كوسيلة للتمييز بين الشعوب البدائية غير الأوروبية وغير المسيحية والشعوب المتحضرة الأوروبية مع دخول العصر الاستعماري حيث حصل الربط بشكل أعمق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية. فالإثنية وإن أشارت في عموميتها إلى تكوينات أو هويات جماعية متميزة إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات أو أصل تمييزها ونزاعها، فهي كالحرباء تغير لون جلدها بحسب ظروف المكان والزمان، فقد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقاتها مع أكرثية قومية في بلد

<sup>1</sup> - أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات و الجماعات و الحركات العرقية،

الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997، ص 105

<sup>2</sup> - Smith,Anthony.D, National identity,London:pen guin books,1995,p39

معين وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر و الأرمن والشركس، لكنها تستخدم أيضا للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي، فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغلبيته بوزية أو إسلامية، وهو ما ينطبق أيضا بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكثرية<sup>1</sup>.

ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير لإطار الثقافي الحضاري لذلك المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لمقومات هويتهم ذاتيتهم، عاملين دوما من اجل الحفاظ عليها ودعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.

ويمكن أن ننظر إلى الإثنية من جانبين، جانب ايجابي وهو المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، وجانب سلبي يمكن أن يهدد التضامن الوطني ، فالإثنية هي عادة ما ينظر إليها على أنها سلبية ومختلفة وخطيرة وتكمن الخطورة في استعمال الدعاية العرقية لتحقيق أهداف سياسة في سبيل إنشاء دول جديدة وحديثة مستقلة خاصة لمجموعة إثنية معينة<sup>2</sup>.

\* وهناك العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون للإثنية وفيما يلي نسوق جملة من هذه

التعريفات:

عند الأنثروبولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ، أما عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط

تنظيم سياسي جزئي.

<sup>1</sup> - إيدابير احمد، التعددية الاثنية و الامن المجتمعي:دراسة حالة مالي، الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012، ص 19

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 21.

و الاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكاروهي حسب ايركسون « Erikson » نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مشتركة مميزات ثقافية تجمعهم<sup>1</sup>.

ويجمع امسال « Amselle » على العديد من الخصائص التي تميز الاثنية و هي اللغة ، القيم، الإقليم والعادات و الوعي بانتساب أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة ، لكنه يعتبر بأن الاثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري<sup>2</sup>.

وحسب انتوني سميث « Antony Smith » هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الاثنية وهي الاسم، التاريخ، الماضي المشترك ، الثقافة ، الإقليم ، التضامن بين الأفراد<sup>3</sup>.

ويشير العديد من العلماء إلى أنه عندما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصاءه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة ، لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسؤوليته في اختيار الانتماء إلى المجموعة أم لا حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفة أو فجأة، فهذا التعريف لا يذكر فيه بأن الجماعة الحيوية والفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات اجتماعية بين أفرادها.

<sup>1</sup> – Victor realite shale, **Ethnic conflict in the horn of Africa** , the electoral institute of southern Africa , April 2004, www.eisa. org. za / pdf/ Entré le :10/07/2017

<sup>2</sup> – Christian geiser , **Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, 19.11.1998, p7 sur: www. Paix balkans . org / contrubution / geiser-parant bosnie pdf . entre le : 10/07/2017

<sup>3</sup> – ibid, p 8

فالجماعة التي لا تملك على الأقل معيارين مشتركين بين أفراد المجموعة تجعلنا أمام اثنية ضبابية فالاثنية ليست حوارا بسيطا حول الذات والآخر، بل هي إحساس بالانتساب تفرض وعيا بهذا الانتساب إلى جماعة اثنية، والاثنية كمحصلة تشكل بعدا أساسيا لهوية كل فرد.

ويتناولها جورج قزم بقوله "إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان توصلا أمثل بين أعضاء الاثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى".<sup>1</sup>

أما شفيق الغبرة فقد أشار في إطار حديثه عن الصحوة الاثنية أنها صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وانقسامات إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة - اثنية - بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها ومؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات ومجالات محددة ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.<sup>2</sup>

كما عرفها محمد توفيق بأن ترتبط بشكل كبير بالعامل الثقافي واللغوي والسلافي المميز لمجموعة سكانية ما و لذا فإن الجماعة الاثنية تشير إلى مجموعة تختص بمتضمنات سلافية و ثقافية واجتماعية مشتركة و متشابهة و تمتلك نوعا من الاستمرارية الناتجة عن الانحدار البيولوجي.<sup>3</sup>

وقد أجرى ليفي ستروس دراسات على أساس الافتراض القائل بأن لدى العقل الانساني طريقة تسمح له بتصنيف الأشياء في ألفاظ أو معانٍ متقابلة، الأمر الذي جعل الانسان يميز بين نفسه

<sup>1</sup> - جورج قزم، انتاج الايديولوجيا و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد 11، 1978، ص 11

<sup>2</sup> - شفيق الغبرة، الاثنية المسيسية: الادبيات و المفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 03، 1988، ص 44

<sup>3</sup> - د. محمد توفيق توفيق، التعددية الدينية و الاثنية في مصر، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2014، ص 19

وغيره، أو بين الحيوان والذات الانسانية، وبين الطبيعة والثقافة. هذه القدرة على التمييز تمثل في نظر ليفي ستروس جوهر الاختلاف بين الانسان والحيوان، كما أنها سهلت قيام الإنسان بالتفاهم والتخاطب عن طريق استخدام مجموعة من التجريدات والرموز، التي ساهمت في بلورة تشكيل نمط الثقافة السائدة وتمييزها عن غيرها من الثقافات الانسانية. وأياً كان طابع أو طبيعة الثقافة، فإن اللغة تمثل العمود الفقري فيها<sup>1</sup>.

وبالتالي فالمفكر "برهان غليون" أراد أن يبين لنا أن الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تشترك في بعض الخصائص، إلا أن تعريفه خالي من الدقة العلمية عندما حاول إخضاع الجماعة الإثنية للمعيار العددي عندما اعتبرها جماعة من السكان صغيرة نسبياً تعيش في مجتمع أكبر، وبهذا تصبح الأقلية هي نفسها الإثنية.

في حين يرى "جون ستاك" (John Stack) على أن الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللغة، العادات، الإقليم...، لكنه يعتبر أن الإثنية في الكثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المدّ الإثني القومي في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية<sup>2</sup>.

#### \* مطالب الجماعة الاثنية:

أولاً: المطالب المتعلقة بالهوية: و تنقسم إلى اللغة والدين والاعتراف بالعادات والتقاليد حيث تناضل الجماعات الإثنية من أجل اعتراف باللغة كما يحدث في أفريقيا ومطالب الأمازيغ في المغرب العربي التي أخذت شكل مظاهرات وتصادم معاً لنظام حيث قد يلعب الدين عاملاً مهماً في مطالب

<sup>1</sup> - د. جمال الدين الخضور، عودة التاريخ الانتروبولوجية المعرفية العربية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ج1، 1998، ص11

<sup>2</sup> - سمية بلعيد، "أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية - دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية"، قسنطينة: رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 14

الإثنيات يفوق الأصل أو السلالة مثل الصراعات في لبنان أو إقليم كشمير في الهند وغيرها وتشدد علي احترام عادات وتقاليد الإثنية لا نها تمثل المورث الثقافي لديهم.

ثانياً: المطالب المتعلقة بشكل الدولة : وهنا تطالب الإثنية بمطالبين هما الاستقلالية الانفصالية والاستقلالية الإدارية وذلك الرغبة في قيام كيان موحد معبر عن هويتهم ويكون لهم قدر من الحكم الذاتي لأنفسهم رغم أنهم قد لا يتمتعوا بالقدرات التنظيمية أو الاقتصادية التي تؤهلهم لذلك كما يحدث في جنوب السودان.

ثالثاً: المطالب المتعلقة بسياسات النظام: وتتضمن مطالب مثل إعادة التوزيع العادل للموارد بين فئات الشعب وتمثيل الإثنيات في المناصب والمشاركة في الحياه السياسية وتوزيع العادل للأراضي بأن لا يكون هناك فئة مسيطرة وأخرى مهمشه<sup>1</sup>.

- هناك معيارين أساسيان في تعريف العرقية: المعيار الثقافي والذي يضم اللغة التاريخ العادات والتقاليد، والمعيار الفيزيولوجي والذي يضم الجنس، الأصل، ولون البشرة ، الرقعة الجغرافية، العيش في مجتمع أرحب.

- ليس بالضرورة أن تتحقق كل هذه المعايير في العرقية، حيث تختلف من جماعة إلى أخرى.

-يجب أن تكون العرقية واعية بالاختلاف كشرط لتشكيل وحدة، وقد يساعد التمييز العنصري كثيراً في ذلك، فمثلا السود في الجزائر أو في المملكة السعودية لا يشعرون بتمايزهم عن باقي المجتمع الأمر الذي لم يدفعهم إلى التكتل في شكل جماعة على غرار السود في الولايات المتحدة.

<sup>1</sup> - بسمه محمد السيد عطية، التعددية الاثنية و الاستقرار السياسي: دراسة حالة المغرب، نشرت بواسطة المركز الديمقراطي العربي في 2016/06/11، تاريخ الدخول 2017/07/12، <http://democraticac.de/>

- يجب ان توجد الجماعة العرقية في مجتمع ارحب تختلف عنه وإلا كنا بصدد الحديث عن دولة قومية، فيجب ان يوجد الذي تعرف من خلاله العرقية نفسها وتشعر بالاختلاف معه، حيث يقول "هنتغتون" نحن لا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا غيرنا، وذلك يتم غالبا عندما نعرف نحن ضد من<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الاثنية و العرقية

قبل "ماكس فيبر" « Max weber » كان ينظر للعرق و الاثنية على أنهما جانبيين من نفس الشيء، حوالي عام 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة، فمقدمة ويبر حول الاثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الاثنية و العرق منقسمان عن بعضهما البعض و هو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس ، أما الاثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل.

في عام 1982 أكد الانثربولوجيين الأمريكيين تلخيصة لأربعين عاما من البحث الانثوغرافي أن الفئات العرقية والاثنية هي علامات رمزية لطرق مختلفة، و يلاحظ حسب "بيل أشكروفت وهيلين" تفني أن الفرق بين الاثنية والعرقية كبير جدا، فالاثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت<sup>2</sup>.

اصبحت كلمات مثل " الجماعات العرقية، العرقية، و الصراع العرقي" مصطلحات شائعة باللغة الانجليزية و تستمر في البروز على نحو سريع في الاعلام، في اخبار التلفزيون، في البرامج السياسية والمحادثات. يمكن ان يقال الشيء ذاته بالنسبة إلى الامة و القومية و لابد من التسليم بأن معنى اي من هذه المصطلحات غالبا ما يبدو إشكاليا وغامضا. سبب مهم للاهتمام الاكاديمي الراهن بالعرقية

<sup>1</sup> - Pasic Amir, Culture, Identity and security, Rockefeller Brothers fund, NY, 1998, p7.

<sup>2</sup> - ابراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح ، 1992 ص32

والقومية يكمن في حقيقة ان مثل هذه الظواهر تصبح منظورة في العديد من المجتمعات بحيث صار من المستحيل تجاهلها. في بداية القرن العشرين، حيث نبذ "ماكس فيبر" "الفعل العرقي للجماعة المحلية" كمفهوم تحليلي، من حيث انه اشار إلى ظواهر ذات انواع مختلفة جدا. حمل فيبر كذلك على ان "الظواهر البدائية" مثل العرقية والقومية تتنازل في الاهمية و بالنهاية تنمحي نتيجة الحداثة، التصنيع والفردانية<sup>1</sup>.

ويعزى اول استخدام لها إلى عالم الاجتماع الامريكى "ديفيد رايزمان" عام 1953. كلمة عرقي اقدم بكثير انها مشتقة من الكلمة الاغريقية "إثنو" و (المشتقة بدورها من كلمة إثنيكوز)، والتي معناها في الاصل وثني استخدمت بهذا المعنى بالإنجليزية منذ اواسط القرن الرابع عشر حتى اواسط القرن التاسع عشر، عندما بدأت تشير تدريجيا إلى خصائص "عنصرية". في الولايات المتحدة الامريكية، جاءت كلمة "العريقات" لتستخدم في فترة الحرب العالمية الثانية ككلمة مهذبة للإشارة إلى اليهود، الايطاليين، الايرلنديين و الناس الاخرين ممن اعتبروا بمستوى ادنى بالنسبة للجماعة المهيمنة ذات الاصل الانجليزي بدرجة كبيرة.<sup>2</sup>

وحسب "فيرون Fearon ودايفيد ليتين David laitin" ان جماعة عرقية تكون اكبر من مجموعة افراد الاسرة، التي تعد اساس عضوية الاصل و ذاتية الحكم<sup>3</sup>. وتقريبا كل الاسباب تعطينا بأن التباين الثقافي متقطع وان هناك مجاميع من الناس اساس الثقافة وتكون مشتركة ومترابطة، و نظرا

<sup>1</sup> - توماس هايلاندا اريكسن، ترجمة د. لاهاي عبد الحسين، العرقية و القومية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والادب، 2012، ص ص 8-9

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 12

<sup>3</sup> - Kanchan chandra, what is ethnic identity and does it matter?, new york university : forth coming in the annual review of political science, p 7

لأن الثقافة تعد طريقة لوصف السلوك الانساني، مبسطة في ذلك ان العزلة الجغرافية و الاجتماعية كانت عوامل حاسمة في الحفاظ على التنوع الثقافي.<sup>1</sup>

"فالعرقية هي الاعتقاد بأنّ العرق هو العامل الأكثر فاعلية في تكوين السمات و المواهب البشرية و أن الفروق العرقية تولد امتيازاً فطرياً عند عرق بعينه."<sup>2</sup>

"ولقد ساهمت هذه النظرة في تحديد شكل العلاقات بين عدة جماعات و هذا ما نجده في التجربة الألمانية التي استندت إلي إيديولوجية سمو الجنس الآري ، وهذه النظرة الاستعمارية كانت إيديولوجية الاستعمار في أمريكا قديماً و افريقية و في آسيا.

إنّ الجماعة العرقية يكمن مناط تميزها عن المفاهيم الأخرى ، بأنّ الجماعة العرقية تجمع بشري يرتبط أفرادها بروابط فيزيقية أو بيولوجية كوحدة الأصل و السلالة عادة ما يقترن الوعي العرقي بالروح العصبية فيما يتصل بالمقومات الذاتية لوحدة الهوية ويمكن تميزها بوجود عاملين أساسيين هما:

1- إجبارية العضوية في الجماعة العرقية: بمعنى أن أفرادها يولدون فيه ويرثون الملامح الجسمانية و الخواص الثقافية.

2- إجبارية التزاوج الداخلي: فهو الذي يضمن استمرارية الجماعة وتقيدتها بالأعراف والخصائص الوراثية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -<http://graduateinstitute.ch/files/lives/sites/iheid/files/sites/mia/shared/mia/cours/IA010/Barth%20introduction%20ethnic%20group%20and%20boundaries%20.pdf>

<sup>2</sup> - د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2006، ص 320

<sup>3</sup> - احمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 121 - 122

فهذا التعريف يبدو واسعا، لأنه يحتوي على عدة معايير ولهذا يمكن احتزالها في الهوية أو الثقافة، فالهوية تحتوي مثلا على اللغة والدين والتاريخ و لهذا نجد بعض الكتاب ركزوا تعريفهم على عنصر واحد للمجموعة العرقية، وهذا ما نجده في موسوعة كولومبيا الجديدة، التي ركزت على الثقافة كأهم معيار يميز مجموعة عرقية عن أخرى، المجموعة العرقية هي صنف من الشعب أين تختلف ثقافته عادة عن أغلبية المجتمع<sup>1</sup>.

تعتمد المجموعة العرقية على القيم والذكريات التاريخية والأساطير وهذه غير كافية، إذ لا بد من إقليم خاص بها واسم يطلق عليها حتى يمكن التعرف عليها. ومما سبق، يمكن القول أنه لا بد من توفر شروط وخصائص حتى يمكن أن نطلق عليها مصطلح المجموعة العرقية ومن بينها الإقليم أين تقطن فيه والأصل المشترك وغيرها، وفي هذا الإطار وضع العالم الاجتماعي أنطوني سميث ستة معايير يجب توفرها للمجموعة العرقية وهي:

- 1- يجب أن يكون للمجموعة العرقية اسم لترقية وتطوير الهوية المشتركة.
- 2- يجب أن يتشارك سكان المجموعة العرقية في الأساطير والذكريات التاريخية.
- 3- يجب أن يؤمن سكان المجموعة بالأصل المشترك.
- 4- لا بد أن تشعر المجموعة العرقية بارتباطها بإقليم خاص.
- 5- تتقاسم المجموعة العرقية نفس الثقافة المبنية على اللغة، الدين، العادات، التقاليد، القوانين والمؤسسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Williams.H.Arris and J.Levy, The New Encyclopedia, New York: Columbia University ,Press 1975,p 898

<sup>2</sup> - Huseyin Isikal, Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism, *Comparing Gellner and Smith Alternative*: Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002,p 3

ومنذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وشاهدنا انتعاشا للعرقيات. ولتفادي مشاكل الأقليات في أوروبا عقد مؤتمر في هلسنكي حول حماية الأقليات الأوروبية وحق ممارسة شعائرها الدينية وتعلم لغتها. كما عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا إذ نص على أن "المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان يؤكد بأنه من واجب الدول السهر على حماية الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتمكينهم ممارسة كامل حقوقهم والحريات الأساسية دون تمييز وبصفة شرعية وفق القانون، وهذا طبقاً للإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الإثنية الدينية واللغوية، فالأفراد لهم حق التمتع بثقافتهم الخاصة وممارسة ديانتهم واستعمال لغتهم الخاصة بكل حرية دون تمييز<sup>1</sup>.

فمن المهم بالنسبة للأفراد ان يكون لديهم شعور بالهوية و الانتماء لمجموعة ذات قيم مشتركة وروابط ثقافية اخرى، لكن كل فرد يستطيع ان يتماهى مع مجموعات كثيرة مختلفة فللأفراد هوية جنسية سياسية مثل كون الانسان لبنانياً، و هوية من حيث النوع مثل كون الانسان امرأة، وهوية من حيث العنصر مثل كون الانسان متحدرًا من اصل تركماني، وهوية لغوية مثل طلاقة اللسان بالتحدث بالعربية أو الفرنسية، و هوية سياسية مثل كون الانسان ذات آراء يسارية، وهوية الدين، مثل كون الانسان مسيحياً أو مسلماً فالمجتمعات نجحت في هذا المضمار بشكل كبير مثل المجتمع الكندي والأمريكي<sup>2</sup>.

وبالتالي نقول أن البشر أخذوا ينظرون إلى العرق باعتباره مصطلحاً يشير إلى تصنيف سلبي للناس يقوم على مبدأ الإقصاء، على عكس الاثنية الذي يرونه يدعو إلى تماثل إيجابي للجماعة يقوم على الإدماج بين الأفراد وقد يعطي مصطلح العرق انطباعاً بأن الفروق في الخصائص الثقافية هي فروق

<sup>1</sup> - مرابط رابح، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> - ياسر الغرابوي، الهروب من الحرب الاهلية مصر نموذجاً، الدوحة: مركز التنوع للدراسات، 2015، ص 20

فظرية غير قابلة للتغير لأنها نابعة من أسس بيولوجية، أما مصطلح الاثنية فيعطي انطباعاً بأن هذه الفروق مكتسبة بفعل الاحتكاك مع المجتمع.

ويبدو أن مغالاة النازية في تمجيد العرق باعتباره عرقاً يتفوق على كافة الأجناس البشرية، وسيداً على باقي البشر، قد أدى لاحقاً إلى تجريم مصطلح العرق وأسهم شيئاً فشيئاً إلى جانب بعض العوامل الأخرى في ظهور مصطلح الاثنية كمصطلح بديل وأقل حدة من العرق، على الأقل باعتباره مصطلحاً لا يدعو إلى توليد الكراهية والعنصرية ضد الفئات المختلفة.

### المطلب الثالث: الاثنية والأقلية

بالرغم من أن ظاهرة الأقليات هي موجودة في المجتمعات الإنسانية منذ زمن بعيد إلا أنه يوجد تعريف واحد متفق عليه الظاهرة<sup>1</sup>. فالأقلية مفهوم مرن وديناميكي يصعب تحديده، فهو يتغير باستمرار بفعل عوامل عديدة كالاندماج و الانصهار ضمن الاغلبية العددية، أو الهجرة والارتحال إلى مناطق أخرى، أو بفعل التهجير القسري، أو الانفصال عن الدولة لتكوين أخرى، أو الاندماج في ثالثة. كما ان بعضاً من الباحثين و الكتاب يستعمل مفهوم الاقلية ليدل به على معاني أخرى قد لا تكون لها علاقة بالجماعات الاثنية أو القومية أو العرقية أو السلالية. كما ان هناك استخدامات عديدة لمفهوم الاقلية، على غرار استخدامه للإشارة إلى معنى سوسولوجي صرف، كالدلالة على الطبقة البرجوازية كجماعة مجتمعية متميزة عن سائر الطبقات الأخرى، أو كاستعماله للإشارة إلى مضامين سياسية كالانتخابات و الأحزاب و البرلمان، كأن يقال اقلية حاكمة.<sup>2</sup>

و هناك من يرى بأن مصطلح الاقلية، هو مصطلح وافد من المفاهيم الغربية، و يحمل العديد من المعاني "العنصرية-العرقية-الاثنية" التي ارتبطت بها في الثقافة الغربية، عندما استخدم للتعبير عن «الأفراد الذين يعتبرون انفسهم، او يعتبرهم الآخرون مشتركين في بعض السمات و الخصائص التي تميزهم عن

<sup>1</sup> - إسماعيل فاروقي و آخرون، الأقليات: رؤى اسلامية، القاهرة: نضرة مصر للطباعة و النشر، 2008، ص 4

<sup>2</sup> - عبد السلام إبراهيم بغداددي، مرجع سابق، ص 78.

التجمعات الاخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص". وبالتالي، فإن الاقلية بهذا المفهوم ليست مجرد اقلية عددية، و لا هي بالأقلية، السياسية، و إنما هي تشير إلى جماعة بشرية لها هوية ثقافية مختلفة عن الهوية الثقافية لأغلبية المجتمع الذي تنتمي اليه، و هويتها الثقافية هذه عادة ما تتطور في اتجاه متميز أو مختلف عن الهوية الغالبة على اغلبية المجتمع الذي تعيش فيه.<sup>1</sup>

وحتى أن الباحث (بلاسر-Plasseraud) عبر عن هذه الصعوبة حيث كتب " كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائق، لما لها من مدلول واسع، حتى إنه في الأوساط الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها ومعانيها"، وهذا يرجع للطابع المتغير للأقليات حيث أنها لا تستقر على صيغة معينة وكما ان اوضاعها تتباين من بلد لآخر لأسباب تاريخية، جغرافية، سياسية، اقتصادية او اجتماعية. وسبب اخر هو حساسية مصطلح الاقليات بالنسبة للدول خاصة عند طرح مسألة حقوق الاقليات و حمايتها وايضا لاختلاف طبيعة الاقليات.<sup>2</sup>

وقد طرحت تعاريف مختلفة للأقليات على اساس معايير عدة، فهناك من الباحثين من عرف الاقليات على اساس المعيار العددي وهناك من الباحثين من عرفها على اساس الاهمية واخرين اخذوا بمعيار الاقلية الاقل عددا والادنى موقعا واخرين عرفوها باعتبار معيار المشاعر والمصالح المشتركة. وسيقدم الباحث فيما يلي تعريفات مختلفة للأقليات وذلك بقصد الخروج بتعريف تقريبي موحد لها.

**الأقلية لغة:** لفظ الأقلية في اللغة من قل يقل فهو قليل، والأقلية خلاف الاكثرية، وجمعها اقلية<sup>3</sup>. والقلة والكثرة يستعملان في الاعداد، وقوم اقلاء واقله: يعني خساس فقال سبحانه

<sup>1</sup> - محمد عمارة، الاسلام و الاقليات، الماضي و الحاضر و المستقبل، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 7

<sup>2</sup> - وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 8.

<sup>3</sup> - الطاهر بن احمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الاسلامي والقانون الدولي الانساني دراسة مقارنة، باتنة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 39.

وتعالى: {و اذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض} السورة و رقم الآية "الانفال 26" ، ويعكس وكنى بها عن العزة عند اعتبار قوله سبحانه وتعالى: { وقليل من عبادي الشكور} السورة و رقم الآية "سبأ: 13" وذلك ان كل من يقل يعز وجوده<sup>1</sup>.

وقال (سيبويه): " وقالوا: قل رجل يقول ذلك الا زيد وقدم علينا قلل من الناس اذا كانوا من قبائل شتى متفرقين، فاذا اجتمعوا جمعاً فهم قلل"<sup>2</sup>. وعليه فالأقلية في معناها اللغوي تدور حول المعيار العددي

الأقلية اصطلاحاً: تعددت تعاريفها حسب معايير عدة كما ذكرنا في السابق، وهي كالآتي:

### ✓ المعيار العددي:

يعد هذا الاتجاه في تعريف الأقليات هو التقليدي، حيث تعرف الأقلية على أنها: "جماعة عرقية صغيرة العدد تعيش مع جماعة عرقية أكبر تمثل أغلبية عددية"<sup>3</sup>.

وايضا يعرفها انصار هذا الاتجاه بانها: 'مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير انهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس، اللغة، العقيدة، الثقافة، التاريخ والعادات'<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - فلة زردومي، فقه السياسية الشرعية للأقليات المسلمة، باتنة: مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والاصول، قسم علوم الشريعة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2005-2006، ص-ص: 24-25.

<sup>2</sup> - دوزي وليد، ظاهرة الاقليات في البوسنة والهرسك، تلمسان: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2012، ص16.

<sup>3</sup> - اسماء ابو يوسف، حقوق الاقليات المسلمة في اسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص127.

<sup>4</sup> - احمد وهبان، مرجع سابق، ص108.

ويعرفها قاموس ويبستر أنها: "الأصغر في العدد بين تجمعين أو مجموعتين اثنتين اللتين تشكلان سويا وحدة كاملة أو كل تام"<sup>1</sup>.

وتأسيسا على هذا المعيار فالأقلية هي الجماعة الأقل عددا وذلك بالأخذ بمتغير الدين أو اللغة أو العرق أو السلالة.

### ✓ معيار الأهمية:

يأخذ هذا المعيار بالوضع السياسي و الاقتصادي في تعريفه للأقلية<sup>2</sup>، فحسب الموسوعة العربية العالمية: "الأقلية هي مجموعة من الناس تختلف في بعض سماتها عن المجموعة الرئيسة التي تشكل غالبية المجتمع، وتعد اللغة والمظهر والدين ونمط المعيشة والممارسات الثقافية لهذه المجموعة من أهم مظاهر الاختلاف، تهيمن الاغلبية في ظل هذه الاوضاع على السلطة السياسية والاقتصادية مما يمكنها في ممارسة التمييز والاضطهاد ضد الاقليات"<sup>3</sup>.

وتعرف ايضا بانها: "كل جماعة عرقية لا تتمتع بالمشاركة السياسية ومضطهدة ومستغلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية"<sup>4</sup>.

ويعرفها أنصار هذا الاتجاه أيضا على أنها: "مجموعة الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، تصبوا إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة". وعليه فالأقلية استنادا إلى هذا المعيار ليست الأقل عددا بل الأقل أهمية والمستضعفة.

<sup>1</sup> - عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الاقليات في افريقيا، لبنان: مركز دراسات الوحدة الوطنية، 1993، ص 80.

<sup>2</sup> - دوزي وليد، مرجع سابق، ص 17

<sup>3</sup> - عبد العزيز حسن صالح، المركز القانوني للأقليات دراسة مقارنة بين القانون الروماني والشريعة الاسلامية، القاهرة: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص 04

<sup>4</sup> - فلة زردومي، مرجع سابق، ص 27.

## ✓ معيار الجماعة الاقل عددا والادنى موقعا:

ويذهب انصار هذا المعيار في تعريفهم للأقلية إلى الجمع بين معيار العدد ومعيار الأهمية.<sup>1</sup> فحسب الموسوعة الأمريكية تعرف الاقلية: "انها جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدرا من القوة والنفوذ وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يحرم افرادها من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الاولى"<sup>2</sup>.

وفي عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الاقليات تعريفا للأقلية قدمه احد اعضائها بانها: "جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون اقلية عددية ويكونون فيوضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية، دينية او لغوية تختلف عن خصائص اغلبية السكان، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود ارادة جماعية في البقاء في حالة متميزة، وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الاغلبية في الواقع وفي القانون"<sup>3</sup>.

وقد وجه انتقاد لانصار هذا المعيار على اعتبار وجود اقليات في العالم اقل عددا لكنها غير مستضعفة ولا تعاني من الاضطهاد مثل اصحاب البشرة البيضاء في جنوب افريقيا، والفرنسيين في كندا.

## ✓ معيار المشاعر والمصالح المشتركة:

ويعبر عن مدى احساس هذه الجماعة بالشعور بانها اقلية والذي يكون مصدره شعورها بالتمييز في الواقع الذي يحدث نتيجة ظروف تاريخية معينة يمكن تجاوزها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ايديبير احمد، مرجع سابق، ص-ص 19-20

<sup>2</sup> - عبد العزيز حسن صالح، مرجع سابق، ص 05

<sup>3</sup> - احمد وهبان، مرجع سابق، ص 119

<sup>4</sup> - ايديبير احمد، مرجع سابق، ص 21

وعرفت محكمة العدل الدولية الاقلية بحسب معيار المشاعر على انها: "مجموعة من الاشخاص يقيمون في اقليم او في منطقة معينة ولهم اصل عرقي او ديانة او لغة او عادلت و تقاليد خاصة بهم ولديهم شعور واحساس بالتضامن والترابط من اجل حماية صفاتهم الخاصة والرغبة في المحافظة على تقاليدهم وعقيدتهم وضمن تعليم اطفالهم وتربيتهم طبقا لتقاليدهم واصلهم العرقي، والعمل بينهم من اجل مساندة بعضهم البعض"<sup>1</sup>.

### \* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أساس حقوق الأقليات:

قام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أساس "الاعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة" وهذا الاعتراف، كما جاء في ديباجة الإعلان هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. فإن ما يرنو إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بجرية القول والعقيدة ويتحرر من الفرع والفاقة. وليس من ضامن لحقوق الإنسان وحرية سوى القانون، وإلا فإن الناس يضطرون في آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

والمبادئ العامة، الأساسية، التي نص عليها الإعلان العالمي، هي الأساس الذي تقوم عليه حقوق الأقليات، وإلا فإن المناداة بهذه الحقوق، على غير هذا الأساس، يمكن أن يذهب في اتجاهات غير مرغوب فيها تحددها مصالح بعينها، تبرهن التجربة الحية يوماً بعد يوم أن أصحاب هذه المصالح لا يريدون خيراً بالأقليات وليسوا من يوثق بهم في الدفاع عنها. وفي هذا المجال يساورنا الشك في الدوافع والغايات التي صيغت في ضوءها وثيقة الأمم المتحدة حول حقوق الأفراد المنتمين إلى جماعات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية التي صدرت عام 1992، أي بعد أن فرضت الولايات المتحدة نفسها قوة وحيدة على الأمم المتحدة وعلى العالم. ولا سيما أن هذه الوثيقة تتحدث عن دور الأمم المتحدة في "حماية الأقليات"، ويعرف الجميع أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك إلا بوساطة القوات الأمريكية. وهي شر عدو لحقوق الإنسان. ويخشى أن تكون أهم الدوافع والغايات تفكيك الدول

<sup>1</sup> - عبد العزيز حسن صالح، مرجع سابق، ص 06

القومية وتفتت المجتمعات على نحو ما جرى في الاتحاد السوفييتي السابق ويوغوسلافيا وغيرهما، أو على نحو ما "دافعت" الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال "تدافع" عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في العراق. وفي هذا السياق لا بد من تأكيد حقيقة أن مسألة الأقليات في كل مجتمع هي مسألة داخلية صرفة، لا يمكن حلها من الخارج، وإلا عدنا إلى نظام "حماية الأقليات" الذي فرضته الدول الأوربية على الدولة العثمانية، فقوضت أركانها. ليس بوسع أي قوة خارجية أن تحل مسألة الأقليات، أو أي فرع من فروعها، في مجتمع ما حلاً ناجعاً ودائماً ما لم يحلها المجتمع المعني نفسه، بوسائله الخاصة، ووفق مصالحه الوطنية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جاد الكريم الجباعي، مسألة الاقليات، تاريخ الدخول 2017/07/16، <http://cdf-sy.org/content/index>

## المبحث الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة للنزاع الإثني

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية، على غرار القومية البيئية قضايا الترابط الاقتصادي، حفظ السلام والتدخل الإنساني، وعليه فقد عنيت الإثنية كظاهرة بالدراسة والتفسير من قبل العديد من الباحثين، الذين أدرجوا عدة نظريات واتجاهات ومقاربات نظرية لتحليل هذه الظاهرة وتحديد مفهوماها، وما تتسم به من خصائص وما تؤدي إليه من نتائج وآثار.

## المطلب الأول: نظرية التعددية المجتمعية

تقترح النظرية التعددية أن الأفراد أو الجماعات في المجتمع لا يملكون نفوذ متساوي، ولكن لكل فرد أو جماعة نفوذ متفاوت حسب المسألة المطروحة على بساط البحث. ويقوم المجتمع التعددي على التنافس الحر بين جماعات المصالح التي تسعى للتأثير على صنع السياسة العامة من أجل خدمة مصالحها الذاتية وتعمل على أن يكون لها شخصيتها الذاتية المستقلة وأن تشارك في السلطة السياسية التي تعتبر من حقوق الدولة، والتعددية هي أكثر الأفكار المعاصرة المتعلقة بطبيعة سلطة الدولة إثارة للاهتمام. ولها أبعاد عدة أهمها: "التعددية الإمبريقية" وهي التي تهتم بصفة استثنائية بوصف الموقع الفعلي للسلطة السياسية في المجتمعات، حيث اكتسبت التعددية الإثنية وأيضاً التعددية العرقية، أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الإثنية والعرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من صراعات في هذه المجتمعات<sup>1</sup>.

كما تتصف المجتمعات التعددية بثلاث مميزات وهي أولاً: تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام، ثانياً: تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي، وثالثاً: تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية واجتماعية

<sup>1</sup> د. وليد الشوملي، التعددية، تاريخ الدخول 2017/07/18، <https://ru->

[ru.facebook.com/notes/creators](https://ru.facebook.com/notes/creators)

واعلامية ودينية وغيرها تتوفر عدة اسس لقياس درجات التعدد في المجتمع، ورابعاً: في المجتمع المتنوع بإغلاق، يلد الفرد ويصلي ويدرس ويعاشر ويعمل ويلهو ويشيخ ويدفن في بيئته دون غيرها. أما المجتمعات المنفتحة فهي تتمتع بدرجة عالية من التداخل المصلحي وبدرجة عالية من العضويات المتداخلة *Overlapping Memberships*، أي ان الأفراد هم غالباً اعضاء في عدة منظمات وجمعيات طوعية فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالاً لأنهم مرغمون على التوافق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها. إن المجتمع التعددي هو المجتمع الجزأً بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له. ويعرف البعض المجتمع التعددي على انه نقيض المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع كون من عدة طوائف في إطار سياسي واحد<sup>1</sup>.

ويتضح ان التعددية ظاهرة طبيعية لها جوانبها الايجابية بغية التعارف بين البشر عملاً بقوله تعالى: { وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا } السورة و لآية " الحجرات 13 ". غير أن ما قد يظهر يتراءى للبعض في ذات الوقت على أنه جوانب سلبية للتعددية بسبب ما تكشف عنه من تنافر واختلاف ليس بهدف التناحر والتصادم بل لتجعل من البشر محل اختيار من الخالق الذي ذكر في محكم آياته: ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً ﴾ السورة و لآية " المؤمنون 115 - 118 ".

ويذهب \* John Rex إلى أن نموذج المجتمع المتعدد يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص والمجال العام وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أ. وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، تاريخ الدخول 2017/07/18، [www.asharqalarabi.com/posts](http://www.asharqalarabi.com/posts)

<sup>2</sup> - John Rex, **Ethnic Minorities in the Modern nation State**, Macmillan press Ltd, London:1996, pp.15-17

1- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية.

2- قد يكون مجتمعاً يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل الجماعات المختلفة.

3- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ومجبوراً أو مشجعاً على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية .

4- قد يكون مجتمعاً لديه حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات.

وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتنطبق على النوع الأول، والنوع الثاني يمثله النموذج الفرنسي لصهر الأقليات، والنوع الثالث تنضوي تحته كل صور الاستعمار و يمثله نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والنوع الرابع موجود في الولايات المتحدة وعبر عنه تطبيق الحقوق المدنية.\*

و فيما يلي يمكن التمييز بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما نموذج الصراع ونموذج التوازن في الجدول التالي:

\* يشير ريكس Rex إلى وجود مجتمعين، الأول: مجتمع قدم تربطه فكرة القرابة والنسب التي تحكم كل أنشطته الإنسانية، والثاني: مجتمع حديث يتكون من مجالين هما المجال الخاص والمجال العام. والمجال الخاص يقصد به كل ما يتعلق بالثقافة والأخلاق الشعبية، ويسمح فيه بالخصوصية والتنوع التي تعطي نوعاً من الاستقرار النفسي من خلال الاعتماد الاجتماعي المتبادل، وهي نفسها الفكرة التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة. والمجال الخاص لا يعد شيئاً كاملياً حيث يلعب دوراً في جعل الأفراد اجتماعيين يشاركون في المجال العام. والمجال العام يقصد به القانون والاقتصاد والسياسة وتحكمه قواعد ومعايير عامة.

جدول رقم 1: مقارنة بين نموذج الصراع و نموذج التوازن<sup>1</sup>

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيلة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست

<sup>1</sup> - أ. وفاء لظفي، التعددية المجتمعية، مرجع سابق.

علاقات عدائية بحتة.	سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية
أساس التكامل	ليس طوعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين. والالتزام بالعمل التدريجي.
آلية الحفاظ على النظام	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق و الرضا.
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفرض التغيرات السياسية و التي تتم دائما باستخدام العنف

✓ أنماط وأشكال التعددية المجتمعية

تمثل هذه الأنماط العوامل الأساسية التي تغذي الانقسامات الداخلية، وتؤدي إلى الصراعات بمختلف أشكالها وتمثل فيما يلي:

1- التعددية الإثنية:

يعبر هذا الاتجاه عن واقع المشاكل في المجتمعات التقليدية والحديثة، وكشفت الدراسات المعاصرة النقاب عن المفهوم الحقيقي للتناقض القائم على ثنائية الحداثة والتقليدية، أو ما يسمى " بالثقافة المدنية النموذجية"، حيث لا تعني هذه الأخيرة الانفصال التام بين ما هو قديم و ما هو حديث، كما تعتبر فرضية نظرية أكثر من كونها واقعا سياسيا اجتماعيا محددًا. كما أن الحداثة لا تعني تغييب الإثنية، فالفكرة الرئيسية التي تتمحور حولها التعددية الإثنية هي الانقسامات التي تحدث داخل

الدولة، والتي توطرها بنية اجتماعية وسياسية واحدة، وتعود أسباب الانقسامات إلى الطبيعة العرقية أو الدينية أو الثقافية أو غير ذلك للجماعات، وينعكس ذلك على البنية السياسية المجسدة بالدولة والنظام السياسي فيها إن التعددية الإثنية تمثل حالة فرعية من التباين الاجتماعي، أساسه تعدد أو تنوع إرثي ليس من اختيار الفرد، لكنه يؤثر فيه بطريقة أو بأخرى، لما يترتب عليه من آثار نفسية اجتماعية، اقتصادية وسياسية، وقد يصبح هذا التعدد مركبا وأكثر تعقيدا إذا تضافر مع تنوع طبقي<sup>1</sup>.

## 2- التعددية الثقافية والاجتماعية:

تتميز المجتمعات البسيطة عن المجتمعات التعددية، في كون الأولى تتسم بدرجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي والعرقي، بينما تتسم الثانية بالانقسامات الدينية واللغوية والثقافية والعرقية، مما يشكل مجتمعات فرعية منفصلة داخل المجتمع الواحد. ما ينتج عن هذه الانقسامات الثقافية والاجتماعية هو التباين في الرؤى والمواقف السياسية، وتختلف درجة التعددية الثقافية وأشكالها، باختلاف الأطر المؤسسية. فنجد أن الاختلافات العرقية هي أكثر أشكال التباين الثقافي والاجتماعي خاصة في المجتمعات التي تعجز عن الوصول إلى أدن اتفاق حول القيم الثقافية والغايات الأساسية للمجتمع السياسي، بمعنى غياب ثقافة الرضا أو ثقافة الإجماع، القائمة على التوفيق والحلول الوسطية والاعتدال والمهادنة بين مختلف الجماعات الرئيسية والفرعية داخل إطار المجتمع الواحد<sup>2</sup>.

هذا الطرح يفترض تعدد وتباين المستويات الداخلية في الثقافة المشتركة للجماعة الواحدة، مع تعدد الوظائف الاجتماعية لأفراد تلك الجماعة. وفي هذا الصدد يقول "جوزيف فرانكل" Joseph Frankel "إن البشرية تعيش حالة من التباين الثقافي، فليس منا من لا يرتبط بثقافة قومه، ومن ثم بتصوره لعالمه السياسي من ثنانيا تلك الثقافة، وباعتباره يمثل النموذج الأمثل في هذا المجال" لكن المشكل المطروح يكمن في هشاشة البنى الاجتماعية، وحادثة قيام الأنظمة السياسية في العديد من

<sup>1</sup> - عبد السلام ابراهيم بغداددي، مرجع سابق، ص 34

<sup>2</sup> - عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي و السياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،

دول العالم، مع غياب دور الدولة في احتواء الاختلافات الثقافية، والتأكيد على ثقافة سياسية شاملة توحد كل الثقافات الفرعية.

✓ التعددية من المنظور التفاعلي والإقليمي:

#### أ- المنظور التفاعلي:

يشهد نظام العلاقات الاجتماعية في العديد من المجتمعات التقليدية، غياب التفاعلات بين مختلف الجماعات وممثلي الحكومة أو النظام السياسي، حيث توجد فجوة كبيرة بين القادة والجماهير . فهذه الأخيرة لا تشارك في العملية السياسية، وبالتالي فهي لا تؤثر في قرارات القيادة الحاكمة التي لا تحترم آراء الجماهير و لا تستجيب لمطالبها، بل لا تسمح بتمرير هذه المطالب عبر القنوات الشرعية، مما يجبرها على تمريرها بوسائل أخرى غالبا ما تكون عنيفة، فضلا عن ضعف وسائل الاتصال بين القادة والجماهير، والتي يؤكد "كارل دوتش" karl deutch على أهميتها في تحقيق الوحدة الوطنية، بالحفاظ على توثيق حلقات الاتصال الاجتماعي وعدم قطعها من جميع النواحي.

#### ب- منظور الوحدة الإقليمية:

يرى عالم الأنثروبولوجيا السياسية "بلاندي" blandey أن رابطة الإقليم، وفي الكثير من الأحيان، أقوى بكثير من الرابطة العشائرية أو الأسرية في تحديد معالم المجتمع ومن ثم الكيان السياسي فالوحدة الإقليمية للدولة تعد عاملا حاسما في تحديد هوية المجتمع، وتمييزه عن باقي المجتمعات وكلما كان مجزءا تعرض أكثر للمخاطر والصراع وقد تكون الدولة طرفا في هذه التجزئة من حيث اهتمامها بالمركز على حساب الاطراف، مما يشجع على ظهور التباينات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم الدولة الواحدة، لاسيما الأقاليم النائية التي تتمركز بها الأقليات الإثنية، والتي تسيطر عليها

الذاتية والانعزالية، خاصة إذا تعرضت للسياسات المركزية المفرطة دون مراعاة ظروفها المحلية و تحميلها التزامات على أسس تنموية غير متوازنة<sup>1</sup>.

وقد تبين أن التعددية في المجتمعات التعددية تعتبر حقيقة ترتبط بتكوين المجتمع ذاته، فهو مجتمع متنوع أو تعددي أو وفاقي، والتباينات في مثل هذا المجتمع ليست تباينات في الرأي العام بل هي تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود معينة وتميز بالثبات وعدم التحرك. ومن ثم فإن تطبيق نظام تنافسي في أمثال تلك المجتمعات دون وضع ضوابط معينة قد يؤدي إلى نوع من عدم المساواة أو الخلل أو قصور في المشاركة. والخطر يكمن حينما يحدث إدراك للتباينات داخل المجتمع التعددي ويجرى تسييسها فهذا هو العنصر المولد للنزاعات بين التباينات المختلفة سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو عرقية أو غير ذلك. و ذلك عندما تشعر إحدى الجماعات أو المجموعات بما يسمى بـ"الحرمان النسبي"، أي شعور الأشخاص بجرمانهم من حقوق بالمقارنة مع أشخاص آخرين في المجتمع.

### المطلب الثاني: المقاربة البنائية Constructivist

يرجع ظهور الطرح البنائي كطرح بديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية إلى عاملين أساسيين، أولهما الانتقادات التي جاءت كرد على أعمال الواقعيين الجدد و الليبراليين الجدد، و العامل الثاني لظهور البنائية هو نهاية الحرب الباردة، التي فاجأت العديد من المنظرين بهذه النهاية التي لم تكن متوقعة، و تعود الجذور المنهجية للنظرية البنائية إلى النظرية الاجتماعية، "فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان الأساس لنظريات العلاقات الدولية كما طرحها كل من "جروشيوس، وكانط وهيغل"، وفي نهاية الثمانينات شكلت هذه الافكار ظهور البنائية في العلاقات الدولية، اما كمنظور عام في العلاقات

<sup>1</sup> - عبد العزيز راغب شاهين، مرجع سابق، ص 86.

الدولية فإنها تعتمد على أفكار ألكسندر وندت، التي تنطلق من الإفتراضات الأساسية التالية لفهم وإدراك السياسة الدولية و هي:<sup>1</sup>

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل ذاتي.

- هويات و مصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

والنظرية البنائية ترى بان الفوضى ليست شيء طبيعي في النظام الدولي، و انما نتيجة لتفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، بحيث انه "لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، فالمفاهيم التي تبدو منحدره منها (لمساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الامر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات اساسية للفوضوية.<sup>2</sup>

وهكذا فالفوضى الناتجة عن سلوكات الدول وفق التصورات التي تكونت من خلال تفاعلها مع الوحدات الاخرى، ولهذا فهي بنى اجتماعية، و هي نتاج ما تصنعه الوحدات السياسية و ليست قانونا قائما بذاته، فالفوضى بنى اجتماعية و ليست متأصلة في النظام الدولي.<sup>3</sup>

فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل، بين طرفي الثنائية بنية-عضو بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات . ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية الليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فان البنائية تركز على

<sup>1</sup> - صابر حموته، النزاعات الإثنية و عملية التنمية في افريقيا - نيجيريا نموذجا - ، باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015، ص 38

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 38

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية

للنشر و التوزيع، 2007، ص 327

تأثير الأفكار، وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدًا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية.

أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية. كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة. فقد تصاعدت حدة النزاعات الإثنية، التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها؛ تزايد الاهتمام بتصور الثقافة والذي ا زمن مع بروز الاتجاه البنائي، الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية منذ انهيار

الاتحاد السوفيتي، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة، تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة. وعلى هذا المستوى فإن إطار الق ا ربة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى النزاع<sup>1</sup>.

وعلى مستوى تحليل أسباب النزاعات الإثنية، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والافتعالية، حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل حركة المشاعر والأحاسيس الإثنية، في الوقت

<sup>1</sup> - عادل زقاع، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات و اسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط

التحليل العقلاني و المؤسساتي، تاريخ الدخول 2017/07/22

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/raproche-intervention.html>,

الذي لا يمكن اعتبار النخب فواعل تابعة لهذا الشعور كما لا يمكن اعتبار النزاع الإثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية. فبخلاف المقاربة النشوئية التي تؤصل النزاع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الافراد فإن البنائين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطى مسبق، بل تحكمي يديره القادة.

وفي هذا الصدد يقول "فيرون" ان بناء الهوية على اسس تنازعية تتحكم فيه ثلاث عوامل:

- المنطق الخطابى السائد

- الاتجاهات أو الميول النخبوية

- الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.<sup>1</sup>

والبنائية ترفض الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي، بل من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.<sup>2</sup>

وتتكون الهوية وفق عمليتين، الاولى داخلية والثانية خارجية، ويعتبر "الكسندر وندت" انه يصبح لكل دولة هويتان، الاولى هوية جوهرية ذاتية التكوين، وهي مكونات هذه الوحدات من افراد موارد طبيعية، مؤسسات نظام المعاني المشترك، والثانية هي هوية اجتماعية وهي التي تنتج من خلال التفاعل مع سائر الدول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عادل زقاغ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - صابر حموته، مرجع سابق، ص 39

<sup>3</sup> - اماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: دار إقرأ

ويرى البنائيون ان المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، تاريخية، كما يولون اهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح، ويؤسس ايضا لسلوكيات تحظى بالقبول.<sup>1</sup>

كما تقر البنائية بدور الدول في تحريك النزعات العرقية لكنها ترفض النظر إلى الدوافع من منظور واقعي ، فالهدف من وراء التدخل ليس على غرار ما تؤكد المقاربة الأولية "نصرة الجماعة التي تربطها بها قرابة عرقية " ethnic ties ولا لدوافع مصلحة بحتة ،فالدول تتدخل لمصلحة ولكن غالبا ما تكون المصلحة متأثرة بالقيم الاجتماعية و الحضارية للدولة<sup>2</sup>.

فلقد اهتم البنائيون عموما بدراسة وتحليل الظواهر الدولية، خصوصا منها القضايا الأمنية، والنزاعات الداخلية وخصوصا النزاعات الإثنية المتعلقة بالهوية، إذ يرون أن أزمة الهوية هي ديناميكية سيكولوجية، وأن النزاعات الداخلية إنما هي نتاج لهشاشة الهوية الإثنية، إلا أنها في واقع الأمر ما هي إلا بناءا لقادة إثنو- سياسيين، فلكي تحدث أزمة الهوية يجب توفر مجموعة من الظروف المساعدة على انفجار النزاع ، فمرض الهوية عبارة عن تزامن لمجموعة من الأعراض ويلخصها hualt " françois" في ثلاثة أزمت هي:

### 1- الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية:

إن انعدام الرفاهية ،وتبني مستوى معيشة السكان، وارتفاع نسبة الفقر، يزيد من درجة التوتر داخل المجتمع وعدم الاستقرار ويعزز اللامساواة والتهميش ، مما يدفع لتحريك المطالب الاجتماعية

<sup>1</sup> - ستيفن وولت، العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ و زيدان زباني، تاريخ الدخول

boulemkahel.yolasite.com 2017/07/22

<sup>2</sup> - Horowitz Donald, "**Structure and strategy in Ethnic conflict**", The World Bank, April 1998, in: [www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf](http://www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf) , p 23  
entré le : 22/07/2017

والاقتصادية والسياسية، و يمهد لظهور النزاع وتصعيده سعياً لتحقيق الذات والبقاء للجماعات الإثنية داخل المجتمع ككل.

## 2- أزمة الدولة :

إن أزمة الهوية لن تحدث إذا لم يكن هناك أزمة دولة ، فالدولة في هذه الحالة لم تستطع تقلد وظائفها الدولاتية ، ووقفت عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات للمواطنين ، وهذا العجز ناتج عن شخصنة الدولة، أي أنها أصبحت تخدم أقليات أو جماعات معينة تحتكر السلطة والثروة وتمثل الدولة في شخص هؤلاء ، وبما أن دولة ما بعد الاستقلال ضعيفة وهشة ويسيطر عليها العامل الإثني، فغالبا ما يخلق التمييز بين الجماعات الإثنية، كما أن الحياة السياسية في هذه الدول لا يمكنها أن تقوم إلا على أساس نزاع الهوية الإثنية ، وقد توصلت الدراسات في هذه المجال إلى أن المطالبة بالحقوق السياسية ينبثق في الأساس من سياسات التهميش والتمييز والإقصاء التي يمارسها النظام السياسي أو الطبقة الحاكمة، إلا أن هذا العامل وحده لا يكفي لبروز أزمة الهوية .

## 3- أزمة التجانس الداخلي الإثنو- ثقافي :

ترتبط الظروف الهوياتية إلى حد بعيد بعامل التجانس الداخلي و الذي يفرض وجود أقليات أو إثنيات وطنية أو دينية من جهة ، ووجود جار يعتقد أنه عدواني ، خاصة إذا كان هذا الجار يدعم أحد مكونات المجتمع في دولة معينة ، فعدم التجانس الداخلي هذا يجعل الإثنيات تعيش منغلقة في نفس المجال السياسي ونفس الحدود، ويخلق فجوة تقسم الجماعات المختلفة الهوية إلى "نحن" و"هم"، كما تنقسم إلى "أهل البلد" و"الغرباء" ومن هم "داخل الجماعة" ومن هم "خارج الجماعة"، وكلما زادت الفوارق بين الجماعات الإثنية ، كلما اتسعت هوة التفاهم ونمت الأحقاد أكثر فأكثر فيلجأ إلى العنف أو الهجرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - تاريخ الدخول <https://www.politics-dz.com/threads2017/07/22>

ورغم ما سبق ذكره من محاولات حصر للأسباب الحقيقية للنزاعات الإثنية وتفسيراتها النظرية، وربطها تارة بالضعف على مستوى تركيبة الدولة أو النظام السياسي وتارة أخرى بتأثيرات الجانب الاقتصادي والثقافي، فإن الأكيد هو كون النزاعات الإثنية هي نتاج للاختلاف والتنوع العرقي من جهة، ووجود ما يعرف بالتحريك السياسي من جهة أخرى ونعني بالتحريك السياسي هو وجود أيادي النخب الحاكمة في تحريك وتأجيج دور الاختلافات بين الجماعات العرقية حتى تفعل التوترات فيما بينها لتأخذ الخلافات مجراها. وعلى اعتبار أن هذا الاختلاف هو عامل خفي فإن وصول النخب الحاكمة التي تبحث عن توليد الخلافات.

فإن ما شهدته الواقع الدولي من تحولات سريعة على مستوى مجالات عديدة، من حيث طبيعة القضايا المطروحة للنقاش على الساحة الدولية أو من حيث طبيعة وعدد الفواعل في العلاقات الدولية أو حتى من حيث نمط التفاعل في النظام الدولي الحالي قد طرح العديد من الصعوبات لدى الدارسين، فبعد تراجع المنظور الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وظهور فواعل جديدة على اختلاف أشكالها، وبروز ما يعرف بالشعور العرقي لدى بعض الجماعات أو الأقليات. هذا الشعور بالهوية أوجد نوعا جديدا من الخلافات ليس على المستوى الدولي وإنما داخل الدولة الواحدة. وإن كانت تأثيرات وامتدادات هذه النزاعات تفوق حدود الدولة ذاتها، فقد أوجد هذا الوضع الجديد أزمة على مستوى دراسة وفهم النزاعات الإثنية، التي يمكن أن تكون أطرافها فواعل من غير الدول، على افتراض أن الدولة هي المالك الوحيد لوسائل القوة والقدرات العسكرية حسب التصور الواقعي. ثم برز ما يعرف بالمنظور التعددي الذي حاول من جهته احتواء الظاهرة السياسية آنذاك، لتبرز العديد من الدراسات التي حاولت دراسة وتحليل النزاعات الإثنية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى انفجارها وتحديد الخصائص التي تميزها. والأهم من ذلك فهم وتفسير آليات سير هذه الخلافات وديناميكيات تحركها. وما يمكن أن نخلص إليه هو كون الخلافات العرقية ظاهرة تفوق خطورتها الحروب المألوفة بين الدول فمثل هذه الخلافات تمس جانب استقرار الدولة الذي بدوره يؤثر على استقرار النظام الدولي، فالتعامل مع النزاعات الإثنية ليس بسيطا بقدر النتائج المترتبة عنها.

فالبعض وصفها بأنها كوارث خاصة ضد الإنسانية، المطلوب هو حدها منها أو على الأقل التقليل من تأثيراتها وترك هذه الإثنيات تتعايش في سلام وهدوء دون إيقاظها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - داندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري و ابستمولوجي، تاريخ الدخول 2017/07/22

## خلاصة الفصل:

لقد كانت الغاية الأساسية من هذا الفصل تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري للنزاع الاثني حتى تتمكن من فهم و تحليل هذه الظاهرة على الصعيد العملي، كما تطرقنا في الفصل الاول إلى اهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة النزاعات الاثنية وتوصلنا إلى ان العرق والاثنية والاقلية لا يعبران عن نفس المفهوم. فعند استعمالنا لمفهوم العرق فنحن نقصد من ورائه كلما يتعلق بالأمر الفطرية والبيولوجية في الكائن البشري، أما الاثنية فنعني بها مجموعة من الافراد يشتركون في عدة خصائص مثل الدين واللغة والتاريخ والعادات.

ومن اجل فهم ظاهرة النزاع الاثني، وجب علينا التطرق إلى اهم النظريات والمقاربات، حيث حاول مختلف الباحثين التطرق اليها، وذلك من اجل فهم الابعاد المختلفة للنزاع التي تفسر سبب اندلاعها، ومن ذلك نظرية التعددية المجتمعية والتي ترجع سبب النزاع الاثني، إلى التنافس الحر بين جماعات المصالح التي تسعى للتأثير على صنع السياسة العامة من اجل خدمة مصالحها الذاتية.

اما المقاربة البنائية فاعتبرت ان مصادر النزاع تتمثل في غياب الديمقراطية ومقومات حقوق الانسان (الحق في الحياة، الحق في الكرامة) وعدم تبني اقتصاد السوق، فقد عمدت إلى التركيز على كل جانب الهوياتي في تفسير الظاهرة الاثنية، التي عرفت تحولا هاما في فترة ما بعد الحرب الباردة.

# الفصل الثاني

النزاع الإثني بعد الحرب الباردة  
وتأثيره في مستقبل الدول

شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولات جذرية، سواء على المستوى الدولي او الاقليمي، و قد تنبأ العديد من الباحثين بسيادة افكار و ايدولوجيات معينة، يكون لها الاثر في تغيير مسار العلاقات الدولية بعد انتهاء عصر الثنائية القطبية. و كان في نفس الوقت اتجاه اخر الا وهو عامل الاثنية، التي برزت إلى الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

فقد اكتسبت الاثنية اهمية من نوع خاص، و أصبحت تحتل مركزا هاما في الاجندة الدولية. وهو توصيف للعديد من النظم التي تعاني من مشاكل داخلية اقل حدة من حيث التنافس و التناحر بين المجموعات الداخلية.

فإنه في المقابل يرى باحثون اخرون أن نسبة النزاع الإثني تزداد اتساعا وعمقا لتعاقب صورا مختلفة من العنف المادي والعنف المعنوي، ليشمل الحروب الاهلية، التصفية الاثنية وغيرها من الصور التي تؤكد صعوبة هذه المسألة.

## المبحث الأول: النزاع الإثني في فترة ما بعد الحرب الباردة

يتناول هذا المبحث النزاع الإثني بوصفه قضية ذات أهمية بالغة، ولها تأثير عميق في السياسة العالمية كما في السياسة الداخلية، و ذلك بالتعرض لآثار التوترات الناتجة عن التعدد الإثني والتي تختلف من حيث النطاق والأهمية، بعرض أهم الأسباب والعوامل المؤدية لقيام الإثنيات، والتي جعلت القضية الإثنية تكتسب أهمية بالغة بعد الحرب الباردة مما أدى إلى تدويلها و إدراجها كقضية ذات بعد عالمي في الأجندة الدولية.

كما سنعرض في مطلب آخر مطالب الجماعات الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها وأنماطها المختلفة تبعا لأنماط الجماعات الإثنية.

## المطلب الأول: النزاع الإثني كقضية في السياسة العالمية

يذهب معظم المفكرين إلى أن عودة الظاهرة الإثنية وتفاقمها يعود إلى عاملين أساسيين هما العامل السياسي-الإجتماعي الذي نشط عقب نشر الدول الغربية لأيديولوجية " حقوق الإنسان " في كل دول العالم وخاصة إفريقيا في بداية الثمانينيات، والعامل الاقتصادي الذي صاحب توجهات مؤسسات " بريتن وودز " مع التأكيد على أهمية هذين العاملين باعتبارهما من أهم عناصر آليات التمهيد لخلق الإنتظام الدولي الجديد، بإعادة تشكيل الهياكل المحلية تمهيدا لدجها في المنظومة الدولية الجديدة، وتعزيز دور الفواعل غير الدولاتية non statist actors.<sup>1</sup>

## أولاً: إشكالية بناء الدولة:

يتفق أغلب المعنيين بدراسة الظواهر السياسية على أنّ الصورة المثلى للمجتمعات السياسية هي صورة الدولة القومية National State التي راحت تسود الأنظمة السياسية للمجتمعات

<sup>1</sup> هشام محمود الاقداحي، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011، ص 25 .

الإنسانية من معاهدة واستفاليا 1648م، باعتبارها وحدة سياسية تكفل تحقيق التجانس والاندماج الاجتماعي السياسي بين الأفراد، إلاّ أنّ هذا الواقع انعكس سلبا في بعض الدول خاصة منها الإفريقية لتفاعل مجموعة من الأسباب وأحدث ما يعرف بإشكالية بناء الدولة، وللتعرف على هذا المصطلح لابد من النظر أولاً في مفهوم الدولة، حتى يتيسر لنا إعطاء نظرة حول إشكالية بناء الدولة.

## 1- الدولة (The State)

يعتبر المفكر كامبري دي مالبرج (Karri di malberg) أنّ الدولة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة سلطة عليا أمره وقاهرة في مواجهة الأفراد.

أمّا راتزل (Ratzel) فيرى أنّ " الدولة هي عبارة عن جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة له اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة. ونجد لاباند (Laband) يرى أنّ الدولة عبارة عن " جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها". وما يلاحظ على هذه التعريفات أنّها تشترك في عدة عناصر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– الإقليم: وهو الحيز الجغرافي الذي تمارس الدولة في سيادتها، ويضم كل من الإقليم البري والبحري والجوي.

– السلطة: ويقصد بها وجود جماعة قادرة على فرض سيطرتها في الدولة وتحكم بشؤون البلاد.

– الشعب: ويقصد به الأفراد والسكان الذين يقيمون في إقليم الدولة.

وفيه دراسات حديثة تثبت أنّ الاعتراف الدولي والسيادة (في الفكر الفرانكفوني ركن، وفي الفكر الأنجلوساكسوني خاصية) والقدرة على التكيف أيضا من أركان الدولة.

## 2- إشكالية الدولة بين البناء والفشل

ناقش العديد من المفكرين مفهوم بناء الدولة على نطاق أكاديمي واسع، فالمفكر العربي حسام الدين علي مجيد يرى في كتابه ” إشكالية التعددية الثقافية ” أنّ هناك اتجاهان رئيسيان حول مفهوم بناء الدولة:

– الاتجاه الأول: يستند هذا الاتجاه على فكرة أنّ بناء الدولة عملية تنمية اجتماعية سياسية (Socio\_Politic) وعادة ما يستغرق هذا البناء مدة زمنية طويلة، حيث يتيح للمجتمعات المفككة أنّ تبني مجتمعا موحد متطابق مع كيان الدولة ممّا يؤدي إلى الاستقرار.

– الاتجاه الثاني: يؤكد هذا الاتجاه على أنّ بناء الدولة هدف سياسي (Political objective) يُعنى به خصوصا وصول جماعة معينة إلى السلطة بدعم خارجي تسعى من خلاله هذه الجماعة إلى تحقيق أهدافها ومصالح اللاعبين الخارجيين، وهو الطابع السائد في دول العالم الثالث.

وبالتالي فإنّ الاتجاه الأول يؤكد على أنّ بناء الدولة يكون بصورة ذاتية من الداخل، ويهدف إلى خلق دولة متجانسة ثقافيا وهوياتنا، أمّا الاتجاه الثاني فتبنى فيه الدولة لأهداف مصلحة وفق مؤثرات خارجية.

وحسب المفكر النرويجي شتاين روكان (Stein Rokkan)، فإنّ مصطلح بناء الدولة ويقصد به ” خلق مؤسسات الدولة الفعالة التي تبحث عن كيفية دمج واستيعاب السكان حتى يصبحوا شعباً واحداً، من خلال الشعور بالانتماء المشترك والاستقرار، ويؤيده في هذا الرأى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي Naoum chomski الذي يعتبر أنّ الدول التي تمتلك مؤسسات فعالة قادرة على حماية مواطنيها وتحقيق الرفاه هي دول في طريق البناء، أمّا الدول غير القادرة أو غير الراغبة في

حماية مواطنيها من العنف والدمار وتعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد مؤسسات الدولة وبنائها هي دول فاشلة تعاني من أزمة بناء الدولة.

في حين يذهب المفكر ريمون قبشي (Rimon Kabschi) إلى اعتبار أنّ بناء الدولة يتطلب قدرة السلطة على حل أزمتها الداخلية والسيطرة على الوضع المتأجج في دراسة له حول الأوضاع الداخلية في فنزويلا.

وكنتيجة نخلص أنّ بناء الدولة يتطلب وجود سلطة ومؤسسات فعالة لها استراتيجيات ناجحة في الحفاظ على اندماج الدولة واستقرارها، أمّا الدول الغارقة في مواجهات داخلية وأوضاع متأزمة، فإن مؤسساتها تتميز بالضعف وعدم القدرة على المواجهة الفعالة للتحديات الداخلية نظرا لعجزها، وبالتالي فهي تعاني من أزمة بناء الدولة وهو ما يصطلح به لدى الكثير من الباحثين بالدولة الفاشلة.

### 3- أسباب حدوث أزمة بناء الدولة

تعاني الدولة من عدة مشاكل تهدد أمنها واستقرارها نتيجة لتفاعل العديد من الأسباب الخارجية والداخلية، وهذا مااتفق عليه أغلب الأدبيات السياسية التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة، لهذا سنحاول في هذا العنصر النظر في هذه الظاهرة المعقدة.

#### أ- نظرية التهميش والمركز

استخدم مفهوم التهميش (Marginalization) في العلوم الاجتماعية عامة خاصة في أمريكا اللاتينية ليشير للذين هاجروا مناطقهم الريفية إلى المدن لأسباب عادة ما تتعلق بالدخل وسوء المعيشة، وعند تنقلهم إلى المدينة يواجهون عجزا حادا في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وإقصائهم في العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية، فيعيشون في مناطق هامشية Marginal periphery areas موبوءة بالأمراض والفقير يطلق عليها الأطراف

الهامشية ثم أصبح هذا المفهوم شائعاً في أدبيات التنمية والتخلف وقد استدل به أيضاً لدراسة إشكالية بناء الدولة.

فحسب جوندر فرانك (G.Frank) ، فإنّ التهميش يقصد به تفضيل أطراف معينة على حساب أخرى، حيث يشمل عدّة مجالات التهميش الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والسياسي.

إلا أنّ التهميش السياسي هو أكثرها تأثيراً على بناء الدولة خاصة خلال العقود الأخيرة مع تصاعد مطالب المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجماعات، ويشمل التهميش السياسي فقدان الجماعات لحقوقها الأساسية التي يجب على الدولة كفالتها لتجسيد فكرة المواطنة ناهيك عن تجاهل الجماعات في السياسات الخاصة بالموارد وخطط التنمية ممّا يؤدي إلى عزلها عن الجرى الرئيسي للثقافة العامة والسائدة في المجتمع، والذي بدوره يؤدي إلى فكرة الحرمان وتطور الحركات المطالبة بالعدالة والمساواة فإذا لم تستطع الدولة التجاوب معها أدى ذلك إلى سخط شعبي والتأثير بالسلب على بناء الدولة، وينطبق هذا التوصيف على بعض الدول العربية التي شهدت انتفاضات شكلت هاجساً لبناء الدولة نتيجة للتهميش وغياب العدالة التوزيعية بين السكان كسوريا وليبيا ومصر منذ سنة 2008.

### ب- نظرية الدولة الفاشلة.

يعرف المفكر الأمريكي نعوم تشو مسكي Naoum Tchomski الدول الفاشلة على أنّها "الدول غير القادرة على حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والتي تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد بناء الدولة"؛ بمعنى أنّ الدولة الفاشلة هي كل دولة تنقصها السلطة وقوة الإكراه لضبط الأوضاع الداخلية إضافة إلى فقدانها الشرعية والديمقراطية الدستورية لقيادة الرأي العام لدعم قراراتها السياسية وكذلك حصول انهيار اقتصادي مستمر ذات تداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة، وانتهاكات لحقوق الإنسان وتعزيز الشرخ والانقسامات الاجتماعية على أساس إثني وطائفي ومذهبي، وهذا مانص عليه صندوق دعم السلام (Fund for peace) والمجلة الأمريكية للسياسة الخارجية (Foreign Policy) إثر نشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة، حيث قام هذا

الصندوق بجمع أكبر قدر من المعلومات والتقارير حول دول العالم ذات السيادة باستعمال العديد من المؤشرات قدر عددها 12 مؤشر لإنكشافية الدولة vulnerability Indicators of state يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 الأكثر استقرار و من 0 إلى 10 الأقل استقرار، وتكون الاحتمالات كالتالي:

• في حالة حصول الدولة على أعلى النقاط، فيعني هذا أن الدولة فاشلة أو عاجزة.

• في حالة حصول الدولة على نسبة نقاط متوسطة، فيعني هذا أن الدولة في الطريق إلى الخطر.

• في حالة حصول الدولة على أدنى النقاط، فيعني هذا أن الدولة غير فاشلة<sup>1</sup>.

#### ثانيا: الخلفية الاجتماعية:

تتمثل في عدم توفر الحاجيات الأساسية للأف ا رد، كالأمن والرفاهية و الاعتراف بكل الحقوق خاصة المشاركة السياسية في السلطة وفي عملية إتخاذ القرار، الاشراف على عملية توزيع الموارد الطبيعية الذي عادة ما تنفرد به الجماعة المسيطرة أو الأغلبية. والنتيجة هي الحرمان والخوف والتهديد بالإقصاء من كافة جوانب الحياة، والإستبعاد السياسي والظلم الإجتماعي وعدم إحترام الاختلافات الثقافية، ويعتبر الخوف عنصر لصيق بالحرمان، لذلك أضاف كل من لايك lake وروتشيلد rotchild عنصرا اخر وهو "المخاوف الجماعية" التي اعتبرها المحرك الاساسي في غالب الاحيان للنزاعات الاثنية، خاصة في حال وجود اللايقين الناتج عن التراكمات التاريخية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- جارش عادل، العيفاوي جمال، تأثير النزاع الاثني في بناء الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تاريخ الدخول:

<http://democraticac.de,2017/09/10>

<sup>2</sup>- محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 159.

و من المسائل الهامة في هذا المجال مسألة الاعتراف بالهوية الثقافية أو ما يسمى بهوية الجماعة<sup>1</sup> communal and cultural identity والتي تعبر عن الانتماء العرقي لأعضاء الجماعة الإثنية، هذا الانتماء مدعم بروابط اللغة المشتركة والتقاليد والدين والقيم الاجتماعية المتوارثة والتاريخ والارتباط بالأرض، ولتحقيق هذا الانتماء تعمل الجماعات الإثنية جاهدة للحفاظ على هويتها الثقافية باعتبارها من القضايا الهامة سواء على مستوى الشعوب والأمم أو على مستوى الافراد الذين يعتبرون تحقيق الهوية رسالة وهي مشروع الوجود الإنساني برمته<sup>2</sup>. أما في حالة وجود خطر يهدد سلامة أف ا رد هذه الجماعة وأمنها الثقافي، أو مواجهة أي نوع من التمييز على أساس الإنتماء العرقي، فإنها تلجأ إلى حشد طاقاتها و الاعتماد على أسلوب التعبئة للتعبير عن اهتماماتها الجماعية وتجاربها المترسخة في العقل الجماعي، وتمسك افرادها بهويتهم الثقافية) العرقية خاصة .(وفي هذا الصدد جاءت العديد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية تنص على ضرورة حماية حقوق الجماعات الإثنية وركزت على خلق مناخ يساعدها على ضمان حقوقها وتشجيعها على الارتباط بهويتها الخاص.<sup>3</sup>

وتعتبر عملية توزيع الموارد الطبيعية، كما سبق الذكر، والتنافس على حيازتها من أهم مصادر النزاعات العرقية، فجزء من الموارد الاقتصادية مثلا محدود والموجود منها لا يوزع بطريقة عادلة بين كافة الجماعات، حيث تستفيد منها الجماعة المسيطرة وتعمل على إشباع حاجاتها على حساب الجماعات المهمشة مما يؤدي إلى تفجر الصراع داخل المجتمع الواحد خاصة إذا كانت الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة منحازة للجماعة المسيطرة، أما إذا كانت عكس ذلك فهي تحاول الاستجابة لمطالب الجماعة ذات الهوية المغايرة بتوزيع الموارد واقتسام السلطة السياسية بطريقة مرضية .

<sup>3</sup> - يرى هنتجتون ان الهوية الثقافية و التي تمثل على المستوى العام هويات حضارية، سوف تشكل انماط التماسك و الصدام في عالم ما بعد الحرب الباردة .

<sup>2</sup> - هاني الجزار، ازمة الهوية و التعصب، دراسة في سيكولوجية الشباب، الجيزة: هلا للنشر و التوزيع، 2011، ص 23.

<sup>2</sup> - سالم بروق، الاقليات المسلمة و اليات حمايتها، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: العدد 10، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 161.

لكن هذه الاستجابة ليست دائما متاحة، فهي مرتبطة بقدرات الدولة و إمكاناتها وروابطها مع النظام الاقتصادي الدولي.

فندرة الموارد أو فقر الدولة أو النمو الديمغرافي السريع و اللامتكافئ مع قدرات الدولة الاقتصادية، كل هذا يؤدي إلى زيادة التنافس وعدم تجاوب الدولة مع الجماعات و رغباتها التي تشكل في مضمونها ضغوطا تتحول إلى مطالب، تؤدي عدم الاستجابة لها، إلى نزاعات عرقية. هذه النزاعات قد تتفجر أيضا من الضعف الاقتصادي الناتج عن الأزمات الاقتصادية المتتالية مما يفتح الأبواب أمام التدخلات الخارجية و يغذي التناقضات التي تعجل بتفجير الصراعات<sup>1</sup>.

### ثالثا: الأحقاد التاريخية:

تعتبر فرضية الأحقاد التاريخية، من أهم الفرضيات التي صاغها المفكرون كعامل مفسر لقيام الإثنيات، و من أهمهم تيد روبرت قور ted ribert gur وهارف harff حيث أوردا أربعة عناصر في تحديدهم للأوضاع المزرية المساوية التي عاشتها الأقليات في العالم وهي: الفتح conquest وعملية بناء الدولة state building process والهجرة immigration والتنمية الاقتصادية<sup>2</sup> economic development.

فقد أدى توسع الامبراطوريات المختلفة، إلى خلق كيانات سياسية جديدة لدول مستقلة حديثا وخلق دول أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا دون مراعاة للحدود القائمة آنذاك، كما أدى التفضيل لجماعات دون أخرى في إدارة المستعمرات، إلى زيادة الهوة واتساعها بين هذه الجماعات والإخلال بالتوازنات العرقية والجهوية الداخلية. وبالطريقة نفسها، أدى الاستعمار الأوربي خاصة لجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وإفريقيا إلى هجرات جماعية التي كانت السبب المباشر في جلب الإقتصاديات الصناعية وهجرة الأيدي العاملة الرخيصة. هذه العمليات كلها أدت إلى وجود

<sup>1</sup> - مايكل بروان، الابعاد الدولية للصراع الداخلي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الاول، جانفي 2006، ص 85.

<sup>2</sup> - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 163.

حالة من اللاتكافؤ بين الجماعات المهاجرة، واستغلال الجماعات المهيمنة لهذا الوضع. ويعتبر " نهج الهيمنة "من أهم استراتيجيات بناء الدولة التي أثارت الأحقاد بين مختلف الجماعات، حيث تحاول من خلاله الجماعات المهيمنة الإبقاء على الأفراد والجماعات التي تخدم مصالحها في مراكزها، مما يحول دون تحقيق مطالب الجماعات الأخرى الأقلية.<sup>1</sup> و في حال انهيار النظام القائم الذي تمثله سلطة "الهوية المتسلطة"، يزداد غبن الجماعات الإثنية المهمشة ويضاف إلى الرصيد القديم الذي لم تحمده سياسات القمع والإستئصال والهيمنة التي مارستها الدولة، ويصبح عامل الظلم جزءا من تاريخها يدعم تاربطها الذي ينتقل عبر أجيال ويتوارث عن طريق الحكايات والأساطير التي تفجر رغبات الإنتقام عند أول فرصة، ويعطي " مايكل براون "مثالا على ذلك مذبحه ثمانمائة ألف من التوتوسي على يد الهوتو في رواندا والتي فسرها الهوتو على أنها دفاع عن النفس.<sup>2</sup>

إن النزاعات الحالية مرتبطة بالأحقاد التاريخية التي تغذيها، لكن أسبابها المباشرة تتمثل في المظالم التي يتسبب فيها الأذى والجماعات في حق الأذى الآخرين وجماعات أخرى. فالفرد عندما يجد نفسه أمام أشخاص لا يعترفون بهويته ويتعرض لمعاملة تهميشية، ولا يستفيد من أدنى الحقوق أو فرص التنافس في المجالين الإقتصادي والإجتماعي بسبب تضارب المصالح، فتتولد الأحقاد التي تمثل في الأصل مجموعة تراكمات، خاصة فيما يتعلق بعامل الهوية الذي قسم المجتمعات إلى "نحن" و"هم" مما يزداد في اتساع هوة عدم التفاهم ونمو الأحقاد.

لكن ورغم أهمية فرضية الأحقاد التاريخية والمؤدية حتما إلى النزاعات المعاصرة، يجدها " براون " فرضية سطحية، باعتبارها لم تكن السبب المباشر في تفجير الصراعات في العديد من دول العالم، مثل

<sup>1</sup> - محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 164

<sup>2</sup> - جوزيف رامز إيمان، الحروب الإثنية في أفريقيا، الامارات العربية المتحدة: مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة، 2003، ص 63.

دول الإتحاد السوفييتي سابقا وبعد زواله تفجرت هذه الصراعات بفعل عوامل أخرى يجد أنه من الأهمية بمكان ادراجها وهي كالآتي<sup>1</sup>:

### 1- هيكلية بناء الدولة:

يعتبر من العوامل الظاهرية، حيث يرى " براون " أن ضعف الدولة أو بالأحرى ضعف السلطة المركزية في الدولة يؤدي إلى تجزئها وظهور العناصر التفكيكية وهذا التجزؤ يعيده إلى العامل الإستعماري، ويعطي مثلا بدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تفتقد هذه الدول إلى الشرعية والحدود السياسية، كما ينطبق هذا الوصف في رأيه على الدول الخارجة عن الإتحاد السوفييتي سابقا.

ما يتجاهله المفكر في هذا الشأن هو أن هذه الكيانات منبثقة من تجزؤ أساسه إستعماري وبالتالي فهي نتاج عامل تاريخي بالدرجة الأولى. فقد شهد القرن العشرين ظهور دول عديدة كانت ولا تزال معظمها تفتقر إلى حدود رسمية معترف بها، مما يجعلها في حالة من اللااستقرار وفقدان الأمان طالما كانت عملية رسم الحدود مفروضة وأساسها هو تجزئة الشعوب<sup>2</sup>.

وقد طرح روبرت جاكسون وجهة نظر حول هذه الكيانات التي كانت في السابق مستعمرات في قوله: "إنها قد تحررت دوليا وتمتع بنفس الحقوق الخارجية والمسؤوليات التي تتمتع بها الدولة ذات السيادة بالمعنى القانوني، لكنها في نفس الوقت لم تتمتع بالأهلية الديمقراطية وهي أهم صفة مؤسسية تتميز بها الدولة ذات السيادة<sup>3</sup>. و في نفس السياق اعتبر "Azar" الهياكل السياسية المركزة بدرجة عالية العامل الرئيسي للنزاعات المترتبة عن المشاكل الإثنية، بسبب عدم الإحساس بحقوق الجماعات وحاجاتها، ويعبر عنه بعدم التناغم بين الدولة والمجتمع، حيث لا تسود حقوق المواطنة على

<sup>1</sup> - مايكل براون، مرجع سابق، ص 86

<sup>2</sup> - منى يوخنا ياقو، حقوق الاقليات القومية في القانون الدولي العام: دراسة سياسية قانونية، مصر: دار الكتب القانونية،

2010، ص 22

<sup>3</sup>-Robert Jackson, quasi states, sovereignty international relation and the third world, Cambridge:press,1990,p21

أساس المساواة خاصة في المجتمعات الضعيفة المميزة للدول التي تضم الجماعات غير المتجانسة<sup>1</sup>. كما يتفق ازار Azar و هولستي Holestey حول مضمون الشرعية السياسية واعتبرها الإجماع السياسي بين الحكام والمحكومين حول القواعد الدستورية للعبة، والشرعية الأفقية وهي المجتمع السياسي الذي تتساوى فيه مشاركة الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار وفي المخصصات، هاتين الشرعيتين تحكمان قوة الدولة بصفة نهائية.

ويدرج ميتشل براون النظام السياسي، كعامل هيكلية آخر ويعتبر أن قدرة هذا النظام والأيدولوجيا التي يعتمد عليها في تحقيق شروط المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات لمواطنيه، تعني قدرته على الإستجابة لأهم عامل من عوامل الاستقرار السياسي، مع عدم إغفال العوامل الفرعية الأخرى، مثل التنسيق بين الجماعات الإثنية والتقريب بين مصالحها وطموحاتها وأفكارها، وهنا تكمن الصعوبة خاصة في ظل الأحقاد التاريخية المتراكمة. لكن النظام السياسي وفي حال تعرضه للتهديد قد يلجأ إلى أساليب أخرى منها التضحية بإحدى الجماعات مثلما حدث في صربيا وكرواتيا. وفي هذا الإطار بين الضعف الهيكلي والمالي للدولة وبين حدوث النزاعات الداخلية، حيث ترى أن الدولة التي تفتقر إلى بناء مؤسساتي قوي و إمكانيات إقتصادية تؤهلها لمواجهة المشاكل والتناقضات الداخلية، هي الدولة المؤهلة لنشوب الصراعات داخلها<sup>2</sup>.

## 2- الحشد والتعبئة وديناميكية العلاقة بين الجماعات

إن الجماعات الإثنية المهمشة، ورغم معاناتها من عدم المساواة واعتقادها بعدم عدالة الأوضاع السائدة، فهي لا تحاول أو لا تفكر في المطالبة بتصحيح الأوضاع بطريقة تلقائية. وقد حدد الباحثون الظروف الملائمة حتى تتمكن هذه الجماعات من تحقيق مطالبها عن طريق الحشد والتعبئة، وهي كالاتي:

<sup>1</sup> - محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 199-200.

<sup>2</sup> - مايكل براون، مرجع سابق، ص ص 86-87.

– الجغرافية العرقية:

إن تركز أقلية معينة في إقليم محدد جغرافيا يقوي الإلتواء والتمسك بالهوية العرقية، ويساعد على تنظيم الجهود داخل الجماعة، بما يحقق أهدافها التي غالبا ما تكون إنفصالية بحكم توحدها الرقعة الجغرافية. وقد حدد "ازار" عدة مستويات فيما يخص ديناميكية العلاقة بين الجماعات الإثنية، حيث تعبر الجماعة عن استراتيجيتها، من خلال الجهود التي تبذلها بحشد طاقاتها وتعبئتها للتعبير عن مظلماها. كما بين "قور" في السياق نفسه، كيف تنتقل الجماعات من المعارضة غير العنيفة إلى المعارضة العنيفة، ثم إلى التمرد المباشر عن طريق التصعيد.

**القيادة والتنظيم السياسي: Leadership and political organization:**

من العوامل التي تسهل على الجماعة حشد وتعبئة طاقاتها، وجود قيادة) تنظيم سياسي تمثل هذه الجماعة وترجم مطالبها على المستوى الرسمي، خاصة في حال اعتدالها) قيادة معتدلة. لكن قد يظهر نشطاء عرقيين داخل الحكومة نفسها، يستقطبون المجتمعات متعددة الاعراق بسرعة فائقة مما يزيد في حدة الصراع، وبالتالي فطبيعة القيادة أمر جد هام في تحديد مسار المطالب الإثنية. وقد ذهب " براون " في هذا الشأن إلى القول بأن سبب النزاعات الإثنية يعود إلى القادة السيئين وذلك على مستوى النخبة الداخلية، والجار السيء على مستوى المحركات الخارجية كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع النزاع	المحركات الداخلية	المحركات الخارجية
النزاع الذي تسببه النخبة	القادة السيئين	الجار السيء
النزاع الذي تسببه الجماعات	المشكلات الداخلية السيئة	الجوار السيء

الجدول رقم 02: اسباب النزاعات الاثنية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> – محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 109.

تعبّر الأرقام في الجدول عن عدد النزاعات الرئيسية النشطة، حسب تصنيف "براون" حيث يركز على دور العامل الداخلي في تفجير الصراعات مقارنة مع العامل الخارجي، لذا يجب النظر في البيئة الداخلية أولاً والتحكم في كل المتغيرات التابعة و المستقلة لظاهرة الإثنية.

تؤدي الأحداث التي تطرأ على دولة معينة إلى خلق الأوضاع المناسبة لإحداث الحشد، حيث تجد الجماعات في هذا التغيير المفاجئ للأوضاع العامة، فرصة مواتية لحشد طاقاتها خاصة إذا تعذر على الحكومة التعامل مع الوضع الجديد، مثل التغيير المفاجئ في البيئة السياسية أو الاقتصادية، كسقوط نظام سياسي أو ظهور سياسات تصنيع بوتيرة متسارعة أو دخول نظام سوق مختلف نسبياً عن النظام المحلي... الخ. وتعتبر الدول الضعيفة والحكومات غير الفاعلة هي المرشحة لحدوث هذه المشكلات، أما الدول القوية فتسيطر على الأوضاع سواء بالاستجابة لمطالب الأقليات ولو نسبياً أو قمعها إذا فشلت في إيجاد الحلول المناسبة.

ويعتبر عامل الجوار الإقليمي من العوامل المؤدية إلى قيام الإثنيات، حيث تتأثر الدولة المجاورة بما يحدث في الدولة التي تشهد هذه المشاكل، خاصة إذا تجمعتهما روابط معينة كاللغة. أما على المستوى الدولي فمعظم الكتابات حول النزاعات المعاصرة، تشير إلى أن الاضطرابات الدولية وضعف أنماط السلطة التقليدية في التعامل مع مطالب

الجماعات الإثنية، هي أهم أسباب قيام هذه الظاهرة واستفحالها بشكل خطير، خاصة بعد الحرب الباردة مما أدى إلى الإهتمام بها كظاهرة ذات بعد دولي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: ادراج القضية الإثنية في الأجندة الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة، عقدت عدة مؤتمرات لدراسة الأوضاع الجديدة في المجتمع الدولي، ووضع أجندة جديدة في الشؤون الدولية، أهمها المؤتمر الذي عقده "معهد السلام في الولايات

<sup>1</sup> - محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 173-174.

المتحدة "تحت عنوان" السيطرة على الفوضى". تم التطرق في هذا المؤتمر إلى ضرورة إعادة النظر، من قبل المشتغلين في العمليات الدولية، إلى القضية الإثنية و التعامل معها بشكل أو بآخر حسب ما تفترضه المرحلة الجديدة، وما تتطلبه من أساليب فعالة لاحتواء المشاكل الخطيرة الناجمة عن التعدد الإثني وتداعياته، والمنطق الذي يجب إعماده لمعالجة هذه المشاكل التي أدت إلى نزاعات خطيرة سيطرت على المسرح الدولي. هذا التحول في التفكير، فرضته المعطيات الجديدة التي تجاوزت الافتراضات القائمة على التصدي للمشكلات بناء على مكتسبات أيديولوجية، حددت لفترات طويلة طريقة التعامل مع المنازعات والاطراف التي يمكن أن تتفاوض باسمها. فقد أصبح الإهتمام منصباً أكثر على الفئة الإثنية باعتبارها كيانا ذو أهمية بالغة، ليست له حدود واضحة وله ولاءات محدودة وليست له قيادات مستقرة، وله قواعد قليلة لكنها تعتبر بمثابة مبادئ في التعامل مع الحكومات و المنظمات الخارجية.<sup>1</sup>

ولقد أثارت التبعات الخطيرة لانفلات الأوضاع في بداية التسعينيات وفي مناطق معينة، التفكير بجدية أكبر في إيجاد صيغة مناسبة لمعالجة مثل هذه الانفلاتات. وقد ترجم هذا الوعي في الطريقة التي أصبحت بها المنظمات الدولية منخرطة في القضية الإثنية، وهي من أهم الدلالات المعاصرة لأهمية هذه القضية. فمذ سنة 2000 جندت الأمم المتحدة قوات عسكرية لحفظ السلام في أكثر المناطق تضرار من النزاعات الإثنية العنيفة وطويلة الأمد، خاصة البوسنة، تيمور الشرقية وكوسوفو. كما أنشأت محاكم متخصصة للتحقيق في جرائم الحرب واتفاقية القتل الجماعي في يوغسلافيا سابقا ورواندا.

<sup>1</sup> - فيشر جلين، العلاقات الدولية و اهمية التوافق الثقافي و الحضاري للمجتمعات، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة،

القارة	اقليم النزاع	فترة النزاع
امريكا	- المكسيك (اقليم شيباس)	- منذ 1994
اوربا	- روسيا، الشيشان، داغستان - جورجيا - النزاعات اليوغسلافية (كرواتيا، صربيا، البوسنة و الهرسك)	- منذ 1994 - 1992-1994 - منذ 1991 و شهدت وقف اطلاق النار في 1995 "اتفاق داينون" و في 1999 "اتفاق السلام في كوسوفو"
اسيا	- سريلانكا - ميانمار - الحرب الافغانية	منذ 1983 - 1985 - 1992
افريقيا	- السودان - رواندا - الكونغو - الصومال	- منذ 1983 - 1990 - 1996 - 1991

### الجدول رقم 3: توزيع النزاعات الاثنية بعد الحرب الباردة<sup>1</sup>.

رغم وضوح حدة وتأثير النزاعات الإثنية، إلا أن معظمها لم يكن محل إهتمام المجموعة الدولية بسبب تأثير هذه النزاعات بدرجات متفاوتة على الضمير العالمي، ولم يحتل معظمها مكانا في الأجندة الدولية وفي هذا الصدد أشار "هوفمان" hoffmann إلى فكرة عدم التدخل الجماعي عندما تبدو

<sup>1</sup>- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، لبنان: مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص ص 46- 50

المشكلة بسيطة أو يمكن نسيانها، بيد أنها تمثل صراعا إثنيا يبطن خطرا يجب أن يكون محل إهتمام دولي قوي<sup>1</sup>.

ويعود سبب التفاوت في تدويل النزاعات الإثنية إلى كون الجماعات الإثنية لا تمثل دولا فليس لها الحق التلقائي للوصول إلى هيئات دولية، مثل الأمم المتحدة، وبالتالي تجدد صعوبات كبيرة في طرح مظلماها أمام الرأي العام العالمي. وهذه المشكلة صادفت الاكراد الذين يشكلون أقلية غير عربية وسط مجموعة عربية كبرى في الشرق الأوسط هي بمثابة القومية الأساسية تركيا، العراق، ايران وسوريا، لكنهم يفتقدون إلى تأييد دولي للدفاع عن قضيتهم على الصعيد الدولي.

ويطرح الواقع الإثني في السياسة العالمية إشكالية الهوية، حيث شهدت التسعينيات من القرن الماضي، إنفجار أزمة هوية كونية. فشاع التساؤل: من نحن؟ لمن ننتمي؟ من هو الآخر؟ وهي أسئلة مركزية ليس فقط بالنسبة للشعوب التي تحاول صياغة دولا قومية جديدة كما في يوغسلافيا سابقا وإنما على المستوى العالمي كذلك. و مع منتصف التسعينيات، كانت عدة دول تناقش مسألة الهوية بإلحاح<sup>2</sup>.

إن الدول التي تتميز بتعدد القوميات، تتبنى في الغالب سياسة معادية لحق القوميات في تقرير المصير، لأن الاعتراف بهذا الحق يعني إختيار الكيان السياسي لتلك الدول، خاصة إذا كانت العلاقة بين تلك القوميات ذات طابع عدائي، أو إذا كانت تسعى للإستعانة بقوى خارجية لتمكينها من الإنفصال عن الدولة التي تعيش في إطارها. إذن تثبت الوقائع على الساحة الدولية، أن هناك علاقة وطيدة وارتباطا وثيقا، بين الخلافات التي يشهدها العالم ومسألة التعدد الإثني، وهي الحقيقة التي نجم عن الرغبة في تجاوزها أو التعتيم عليها كثير من المآسي البشرية. ويرى "صمويل هنتغتون" أن عالم ما بعد الحرب الباردة تكون فيه "السياسة المحلية هي السياسة الإثنية، والسياسة الكونية هي سياسة

<sup>1</sup> - فيشر جلين، مرجع سابق، ص 197

<sup>2</sup> - صمويل هنتغتون، صدام الحضارات و إعادة صياغة النظام الدولي، تر: طلعت الشايب، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1998، ص 204.

الحضارات. وفي هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الأغنياء والفقراء، أو بين أي جماعات أخرى محددة إقتصاديا، بل ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة<sup>1</sup>.

إن ضغط الدول وظهور الدول الفاشلة، يسهم في رسم صورة لعالم غارق في الفوضى، في نموذج يؤكد حقيقة إنحيار السلطة الحكومية وتفكك الدول، واتساع نطاق الصراعات الإثنية والعرقية والدينية. ونموذج الفوضى قريب من الحقيقة، فهو يقدم صورة حقيقية لما يحدث في العالم. ف منذ سنة 1993 تم إحصاء 48 حربا إثنية في العالم، و 146 صراعا إثنيا على الحدود في الإتحاد السوفياتي سابقا، كان من بينها 30 تضمنت شكلا من أشكال النزاع المسلح<sup>2</sup>.

لقد إكتسبت القضية الإثنية أهمية بالغة، في الأجندة الدولية في القرن الواحد والعشرين. وهذا ما أكده "دافيد كولاهاان" david collahan بقوله " :يحتمل أن يكون النزاع و المساعي الإثنية لتقرير المصير حول العالم، العوامل الأكثر أهمية في العقود التالية.. هذه الظاهرة لا يجب أن تترك كظاهرة منفصلة عن المشاكل العالمية الأخرى مثل الإرهاب، والدول الفاشلة و التنافس بين القوى العظمى، والوصول إلى المصادر الطبيعية والصراع بين الحديث والتقليدي أو بين الغني والفقير<sup>3</sup>."

وتتمثل أهم العوامل المحددة لموقع القضية الإثنية في الأجندة الدولية فيما يلي:

**1- الروابط العاطفية والثقافية بين دولة معينة وبين الجماعات الإثنية في دولة أخرى، ودورها في إعطاء القضية الإثنية أهمية خاصة على المستوى الدولي.** ففي يوغسلافيا سابقا، إنحازت دول إسلامية إلى مسلمي البوسنة ومال الروس إلى دعم الصرب الأرثوذكس، ومالت بعض الدول الكاثوليكية في

<sup>1</sup> - صمويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 46

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 59

<sup>3</sup> - Anthony Oberschall, **Conflict and peace building in divided societies : responses to ethnic violence**, New York the taylor and francise library, first published, 2007 , p 10

أوروبا إلى القضية الكرواتية. وي طرح النزاع قبرص حالة أخرى من التدخل بحكم العواطف، حيث تساند تركيا القبارصة الأتراك وتساند اليونان القبارصة اليونانيين، وبالنسبة للسودان فإن علاقاته متوترة مع العديد من الدول مثل إثيوبيا وأوغندا، اللتان تقدمان يد العون للإنفصاليين في الجنوب إلى غير ذلك من الأمثلة.

**2- العامل الثاني** يتمثل في المصالح الجيوستراتيجية والإقتصادية للدول، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث تؤثر هذه المصالح في بروز أهمية النزاع الإثني وتحدد مساره، مثلما حدث عند احتلال إندونيسيا لتي مور الشرقية في عام 1975، فقد رفضت دول غربية قوية ممارسة ضغوطات على جاكارتا باعتبارها سوقا هامة وحليفا استراتيجيا ضد الشيوعية، ثم تأتي في مرحلة لاحقة الضغوط الأمريكية على الحكومة الأندونيسية لمنح إقليم تيمور الشرقية حق تقرير المصير، وقد حصل عليه في عام 1999<sup>1</sup> والشيء نفسه حدث مع الصين بشأن سياساتها إزاء التبت، ومع روسيا بشأن اجراءاتها العسكرية في الشيشان.

**3 -** يعتبر الموقع الجغرافي لنزاع معين عاملا هاما في تدويله، مثل الأهمية التي أعطيت للنزاع في يوغسلافيا كونه حصل على اطراف أوروبا الغربية، فكان الإتحاد الأوربي مجبرا على التدخل خاصة فيما يتعلق بالأمن واللاجئين. فضلا عن تدخل قوات حلف الأطلسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 1999 الأمر الذي جعل بيوغسلافيا تسحب قواتها من كوسوفو. وهنا يبرز دور العامل إقليمي في تحديد العلاقات بين دول الجوار، من خلال العلاقات التي يربتها الموقع الجغرافي، والموقف المتخذ من النزاع الذي تشهده المنطقة.

**4-** للمنظمات غير الحكومية دور بارز في لفت إنتباه المجموعة الدولية إلى قضايا إثنية محددة، كما تقوم الهيئات الخيرية ومنظمات حقوق الإنسان بالدور نفسه لجلب إنتباه الرأي العام ونقل

<sup>1</sup> - برايان وايت، ريتشارد ليتل و مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 187-188.

حيثيات القضية إلى أنظار العالم<sup>1</sup>. كما تعمل هذه المنظمات على إرساء دعائم حفظ السلام والعودة إلى الاستقرار، باعتمادها على الدبلوماسية الوقائية من أجل إكتشاف الصراعات الكامنة ومحاولة منعها، بتحذير الجهات الدولية من إمكانية تحول الأزمة إلى رسمية، والتوسط لوقف إطلاق النار، وبناء علاقات سلمية بين اطراف النزاع.

5- مشكلة اللاجئين التي أصبحت منذ مطلع القرن العشرين، الشغل الشاغل للمجتمع الدولي الذي بدأ ولأسباب إنسانية يتولى مهمة حمايتهم وتقديم المساعدات لهم. ومنذ مطلع عقد التعيينات، إنصب الجزء الأكبر من الإهتمام الدولي على حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في المناطق الساخنة أو بؤر التوتر في العالم. مثل البقان الذي يبلغ فيه عدد اللاجئين حوالي 3 مليون، ومنطقة البحيرات العظمى في إفريقيا. كما أصبحت مناطق شرقي إفريقيا وغربها وجنوب آسيا، جنوب شرق آسيا، القوقاز وآسيا الوسطى كلها مواطن اللجوء طويل الأمد. وفي إفريقيا تضم كل من أوغندا، تنزانيا، الكونغو، زامبيا، غينيا وكينيا أكبر هذه المجموعات.

6- يمكن إضافة عامل آخر يتمثل في مظالم الجماعات الإثنية لمطالب، والتي تعرضها نتيجة معاناتها من السياسات المتبعة من طرف الدولة والنظام السياسي، فطبيعة هذه المظالم وكيفية عرضها وأساليب الدفاع عنها، فضلا عن تأثيرها الذي يتعدى حدود إقليم الدولة الواحدة، كل ذلك يعطي أهمية خاصة للقضية الإثنية، لاسيما إذا قوبلت بالرفض وعدم الإستجابة لعقود طويلة، فهذا يمنح لهذه القضية الأولوية في الأجندة الدولية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - احمد وهبان، مرجع سابق، ص 301

<sup>1</sup> - تقرير العمل الانساني، نقلا عن الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول 20/09/2017، [www.unicef.org](http://www.unicef.org)

## المبحث الثاني: العنف في إطار النزاع الإثني

سوف يتم في إطار هذا العنصر ضبط ما يترتب عن النزاع الإثني من عنف متعدد الجوانب سواء أكان : ماديا، معنويا و ان اختلف فهو يؤثر على الاستقرار الداخلي للدولة بشكل او بأخر.

### المطلب الأول: العنف المادي

تختلف الدوافع الكامنة وراء السلوك النزاعي للجماعات الإثنية ، فهي تتراوح بين الأسباب السياسية والثقافية، القيمة، وإن كانت جميعها ترتبط بمسألة المساس بالهوية ، كما نجد انها في معظم الأحيان تتبلور كنتيجة حتمية لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة ، وعندما تقف هذه الأخيرة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعية ، فسيكون عليها أن تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديدا لهويتها ، خاصة إذا ما اعتبرت أن مطالب هذه الجماعات المستبعدة بزيادة أمنها سببا لانعدام الأمن بالنسبة إليها.

بناء عليه، ففي ظلّ المأزق الإثني يختفي تحكّم الدولة بإقليمها ، كما تعمل الجماعات الإثنية المتناحرة إلى تبني استراتيجية إشاعة الفوضى بغية تحقيق أهدافها ، وذلك عن طريق لجوئها إلى العنف بكلّ صورته باستخدام الميليشيات شبه العسكرية ، العصابات الاجرامية و الإرهابية ، وهي مسألة تبدو متبادلة بين الاطراف المتصارعة . وقد عبّر عنها "ألبيير شنابل albert schnable" بقوله: "ففي الخلافات الإثنية، فالجموعة بأكملها هي هدف الاعتداء بدون الاخذ في الاعتبار الاطفال و النساء والشيوخ، فالجموعة بأكملها تصبح هدف للعدو، كما ان استهداف المدنيين يصبح استراتيجية معتمدة في الحروب الإثنية.<sup>1</sup>

أمّا السّمة التي تُميّزُ الخلافات الإثنية - داخل الدولة - فهي الدرجة العالية من العنف، القسوة والوحشية على نحو إستثنائي ، حيث تتجلّى في شكل :اضطرابات داخلية تُسهم في نشر الفوضى ،

<sup>1</sup> - مرابط رابع، مرجع سابق، ص 29

أو تتفاقم درجة العنف إلى أن يصبح الهدف هو القضاء على الوجود المجتمعي للطرف الآخر عبر : الإبادة الجماعية أو التصفية الإثنية أو عن طريق التهجير القسري النزوح الداخلي، وقد يستفحل العنف إلى أن يصل إلى إندلاع حرب أهلية ، وهي حالات و إن اجتمعت داخل الدولة فهي تنم عن غياب الاستقرار الداخلي الذي تعيشه هذه الأخيرة.

### أولاً: الاضطرابات الداخلية:

من مظاهر النزاع الإثني بروز الاضطرابات الداخلية أو ما يُسمى " العنف المُعمّم " "الحالات التي لا يمكن تسميتها نزاعاً مسلحاً بالمعنى الدقيق للكلمة والتي تتوفر : « وهي تشير إلى على المستوى الداخلي ، وتشمل مواجهات على درجة عالية من الخطورة والاستمرار ، كما أنّها تنطوي على أعمال عنف قد تكتسي أشكالاً مختلفة . بدءاً بأعمال الشغب حتى الصراع بين وعليه فإن هذه الوضعية لا تُنتج ، مجموعات منظمة شيئاً ما أو مع السلطات الحاكمة" بالضرورة صراعاً مفتوحاً وإثماً قد تتخذ صور مثل :أعمال الشغب ، الإعتقالات ، الإختطاف

ويقابل ذلك قيام السلطات الحاكمة عن طريق قوات الشرطة وربما قوات مسلحة العمل على إعادة النظام الداخلي إلى وضعه المستقر، بعد أن كانت الوضعية غير مستقرة فعلاً . أما عن السمات التي تُميز الاضطرابات الداخلية في إطار العنف الإثني فيمكن حصرها فيما يلي:

- الاعتقالات الجماعية وارتفاع عدد المحتجزين السياسيين.
- المعاملة غير الانسانية و المسيئة للمشتبه بهم و كثرة المفقودين و حالات الاختفاء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد شريف بيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها، نظامها الاساسي، مصر: مطبعة روز يوسف الجديدة، ط3، 2003، ص 209.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ، أنّ الاضطرابات الداخلية التي يتمُّ تبنيها من طرف افراد من جماعة إثنية تُسهم في زعزعة الاستقرار الداخلي للدولة ، وذلك عن طريق نشر البلبلة وبذور الفتنة والعنف والتآمر بين الجماعات الإثنية

### ثانيا: العمليات الارهابية:

تعد العمليات الإرهابية من الأساليب التي تلجأ العديد من الجماعات الإثنية داخل الدولة تبنيها وهي تشمل الأعمال التي يقوم بها: الافراد والعصابات والمجموعات لحسابهم الخاص ، دون أن يكونوا مدعومين من قبل الدولة يُطلق البعض على إرهاب الافراد و الجماعات تسمية: ارهاب الضعفاء، حيث يعرف بأنه: «إرهاب الافراد والمجموعات التي تسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة كما يُعتَبَرُ هذا النوع من الإرهاب نابغاً من تنظيمات لا تصل إلى درجة إحكام و تنظيم إرهاب الدول."

كما يوضح المحلل السياسي الامريكي "براين جينكينز "B.Jenkins" مثل هذا النوع من الارهاب في قوله: " هو جميع الاعمال الارهابية التي تنطوي على العنف او التهديد بالعنف، غالباً ما تقترن بمطالب محدّدة وتستهدف في معظمها المدنيين وتكون دوافعها - في الغالب - سياسية وتُصمَّمُ هذه الأعمال عموماً لتحقيق أكبر قدر من الدعاية ، ويكون الجناة غالباً أعضاء في مجموعة منظمة" وعلى عكس غيرهم من المجرمين ، فإنهم غالباً ما يتحمّلون المسؤولية على أفعالهم ، و هي السمة المميزة الحقيقية للإرهاب، وأخيراً فمن الضروري لأيّ عمل إرهابي أن يكون الغرض منه إنتاج آثار نفسية أعمق وأبعد بكثير من الاضرار المادّية المباشرة.<sup>1</sup>

أمّا دوافع الجماعة الإثنية التي يلجأ بعض افرادها إلى إقامة تنظيم إرهابي فهي إمّا: سياسية واقتصادية، إجتماعية ... وإن تعدّدت تلك الدوافع، إلا أنّ جُلّها مرتبط أساساً بالعامل النفسي، وقد اكد ذلك "ريمون ارون R.Aron" بقوله: " الارهاب ما هو الا فعل العنف الذي تتجاوز اهمية

<sup>1</sup> - Harry Henderson, Global Terrorism, New Yourk: revised edition, 2004, p 4

تأثيراته السيكلوجية أهمية نتائجه المادية البحتة ، ويحدث هذا بالإستغلال الكامل للحد المتوسط القائم بين العنف والرغبة ، وهو عنصر أساسي و استراتيجي ثابت في كل العمليات الارهابية"

وعليه يرى هذا الأخير أنّ الرعب الناجم عن العنف في العملية الإرهابية ليس هدفها النهائي<sup>1</sup> .  
بيدّ أنّه ليس إلا وسيلة إجبار وضغط لتحقيق الهدف المنشود بالنسبة للدوافع السياسية فمعظم العمليات الإرهابية التي تشنّها الجماعات تكمن وراءها دوافع سياسية ؛ ذلك أنّ العديد من الباحثين قد أشاروا إلى أنّ القمع السياسي ناتج عن دكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق بعض الجماعات الإثنية، على إثرها تنحصر المناصب القيادية العليا على افراد ينتمون إلى طائفة إثنية معينة دون أخرى.

وأمام كل مظاهر الظلم والإستبداد لا تجد الجماعة الإثنية المقهورة سبيلاً إلاّ العنف، لمجابهة النظام الحاكم وتحديدًا تجاه الجماعة المسيطرة حينها تتجلى مظاهر: الإغتيالات، التخريب وإستهداف الأماكن العامة والمخصّصات الحكومية كسبيل للإنتقام وزرع الخوف والفرع لدى المجموعات الأخرى وفي هذه الحالة يكون الإرهاب أحد الوسائل التي يمكن إستخدامها من أجل إبعاد الاطراف عن تَقَلُّد المناصب السياسية العليا في الدولة ، كما حدث في العديد من الدول الإفريقية، وبالضبط في روندا والبورندي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي.

إنّ الإرهاب في هذه الوضعية يُعدُّ تعبيراً عن الإحتجاج عن الأوضاع السياسية غير المقبولة التي تُكرّسها ممارسات حكومية معينة أو نظام حكم ما في مواجهة جماعات إثنية مُثَلَّة إقليم في تلك الدولة كما أنّه مرتبط بتدهور الظروف المعيشية لمجموعة دون غيرها ، أو بغياب العدالة الإجتماعية<sup>2</sup>.

<sup>2</sup> - منتصر سعيد حمودة، الارهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام و الفقه الاسلامي، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 45

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة- دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936- بسكرة: اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 99

يتّضح ممّا سبق أنّ آثار التنظيمات الإرهابية عديدة فهي لا تقتصر على القتل و الدمار أو بث الخوف والرعب في النفوس وحسب ، بل تتعدّى ذلك إلى أحداث خطيرة أخرى تُهدّد أمن الدولة وتنميتها الاقتصادية وكيانها الاجتماعي والسياسي ، فهي تُشكّل خطراً يُمزّق وحدة الدولة ويؤثّر على استقرارها.

تلجأ بذلك ، التنظيمات الإرهابية بدعم من جماعاتها إلى ضرب الوحدة الوطنية للدولة عن طريق الترويج لأفكار عداوية تُسهّم في إضعاف روح الإلتواء والمواطنة ، بالإضافة إلى العمل على خلق جو مشحون ، قد يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين القبائل أو المجموعات المختلفة داخل الدولة – أو حتى خارجها – وزعزعة الأمن و الاستقرار بها ، حيث يُصبح المناخ أكثر ملاءمةً لإرتكاب أعمال تخريبية ضدّ المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الحيوية للدولة وبالإمكان أن يقود ذلك إلى نشوب حرب داخلية تفتك بالدولة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الإبادة والتصفية المادية الاثنية:

ينجر عن التصادم بين الجماعات الإثنية – في النزاع الإثني – مآسي إنسانية جدّ خطيرة ، تصل إلى درجة الإبادة قد أوردنا هذا المصطلح لتحديد شكل التّعامل بين الجماعات الإثنية الموصوف بالقوة الوحشية واللإنسانية – في الغالب الأعم – تجاه الجماعات المستضعفة وهو أسلوب يتّسم بكثير من العنف والدموية، يؤكّد ذلك التعريف المدرج للإبادة "الإستئصال المادي للجماعات البشرية وذلك بالقضاء على حياة افرادها بالتقتيل المادية بأنّها الجماعي، الذي يؤدي إلى تصفيتها فوراً وبصورة سريعة".

وفي هذا الشأن لا أهمية لصفة الضحايا ومركزهم السياسي والاجتماعي، أو جنسهم أو حتى سنهم صغاراً كانوا أو كباراً و أيا كنتت الوسيلة المستعملة، أما الهدف المبتغى فهو ينحصر في القضاء

<sup>1</sup> – Ghazi Gherairi, **affaires et document de droit international**, Tunis : centre universitaire et autre, publication 2005, pp 27-34

على الجماعة الأخرى المستهدفة عن طريق القتل، أو ما يعرف بالإبادة الفورية مستهدفا المدنيين بالدرجة الأولى (اطفال، نساء، شباب....) وهي الفئات التي لا تعرف كيفية تفادي المخاطر المحيطة بها من جهة، كما انها تحمل بذور بقاء الاخر واستمراره و تختلف صور الاستهداف من فئة إلى اخرى<sup>1</sup>. فعلى سبيل المثال: فئة النساء التي تتعرض للقتل أو التعقيم بإعطائهن عقاقير تُفقدن القدرة على الإنجاب والحمل أو عن طريق اكرهن على القيام بأعمال شاقة من شأنها أن تُسقط الجنين ، أو خلق اضطرابات في هرمون التكاثر من أجل منع و استمرارية عرق الجماعة الأخرى , أما بالنسبة لفئة الأطفال فيتم قتلهم أو تشويه أجسادهم أو تهجيرهم إلى أماكن بعيدة بهدف تقليص حجم الجماعة مستقبلاً أو القضاء عليها نهائياً.

إلى جانب ما تقدّم ، فإنّ المظاهر المادية للعنف والتي تنتج أثناء التصادم بين الجماعات الإثنية ستتركّ لا محالة ندوباً غائرة ليس على مستوى المنطقة وحسب، بل على مستوى الدولة ككل حينما:

- يسود الظلم الاجتماعي والطبقية بسيطرة الجماعة الأكثر نفوذاً ، وهي مؤشر لمدى الإنهيار والعجز النابع من الدولة.

- عدم قدرة الحكومة على خلق مسالك قنوات لتكريس التوافق والمصالحة بين الجماعات المتناحرة

- تعمل الجماعة الإثنية المسيطرة على إخضاع الجماعة الأضعف من خلال قص الحياة من جذورها الإبادة الفورية أو إعاقة النسل عن طريق تبني خطة مرحلية وبطيئة لتحقيق ذلك ، ولا ينطبق هذا الوصف على البرامج الطوعية لتحديد النسل التي تبناه الدول كمسألة إجتماعية ، وبهذا فالحالة الأولى تشير حتمًا إلى الضرر الذي يقع على الدولة في بنائها السوسولوجي ويُثبتُ عجزها على تكريس استقرارها الداخلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 100

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 101

والأمثلة في هذه الحالة عديدة ، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مآزق أمنية داخلية تجلّت فيها صور التّصفية الإثنية نذكر أهمها فيما يلي :

### 1- الإبادة الجماعية في رواندا: أدّت الإنقسامات والحواجز النفسية بين الجماعات الإثنية

داخل الدولة وتحديدًا بين جماعتي الهوتو والتوتوسي إلى مجازر رهيبة شهدتها المنطقة ، ففي شهر أبريل من سنة 1994 قُتل ما يَرُبو عن 200 ألف شخص من جماعة التوتوسي خلال ثلاثة أسابيع فقط . لكن اللّجنة الدولية للصليب الأحمر قدّرت العدد الإجمالي للضحايا ب : مليون ونصف المليون ضحية، بمعدّل 10 آلاف ضحية في اليوم ، مؤكّدةً بذلك أنّ هذه المجازر قد تمّ التخطيط لها بعناية فائقة ، حيث قام عدد غير معروف من المسلّحين من جماعة الهوتو و بمختلف الوسائل اليدوية بعمليات قتل دون أيّ تمييز . كما أكّدت ذات اللجنة أنّ جميع القطاعات قد شاركت في هذه الإبادة من : أطباء ومُمرّضين، مُعلمين، قساوسة و رهبان، رجال أعمال وحتى الأطفال الذين تمّ توظيفهم بمبالغ مالية . أمّا مظاهر التصفية الإثنية في رواندا، فتجلّت في مشاهد احراق أشخاص أحياء، دفنهم أحياء ، تقطيع أعضاء الجسد واحدًا بواحد وبوسائل تعذيب بشعة ، بالإضافة إلى ضرب الأطفال وتشويه أجسادهم<sup>1</sup>.

### 2- الإبادة الجماعية في البوسنة و الهرسك :

يَرُجع السبب الأساسي لأعمال التصفية الإثنية في المنطقة إلى الإختلاف :العرقي ، الدّيني بين جماعتي الصّرب والمسلمين في منطقة البوسنة والهرسك إثر تفكُّك وإنحيار الإتحاد اليوغسلافي واستقلال معظم جمهورياته، بالإضافة إلى إنتشار الفوضى . حين بدت مظاهر الإغتصاب ، القتل ، الهجرة القسرية لمسلمي البوسنة والهرسك - خلال فترة التسعينات من القرن الماضي - وهو ما أشار إليه تقرير لجنة التحقيق في جرائم الحرب ، ومن الوسائل المستعملة في الإبادة :قيام الجُنّاة من الصّرب بتشديد معسكرات للإذلال النفسي والتصفية الجسديّة والدّفن في مقابر جماعية للمسلمين، وقد

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 102.

أكدت المقابر الجماعية التي تم إكتشافها بشاعة المجازر، حيث أُسْتُخْرَج رفاة ما يُقارب 2500 شخص<sup>1</sup>.

#### رابعا: التهجير القسري للجماعات الاثنية:

من مظاهر النزاع الإثني داخل الدولة التّهجير القسري لبعض الجماعات الإثنية المستضعفة من قبل الجماعات الأكثر نفوذاً وقوة، أو من طرف بعض الأنظمة التسلطية التي تعمل على إتباع أساليب تغيير التركيبة السكانية بُغية زعزعة استقرار بعض الجماعات<sup>2</sup>.

يشمل التهجير القسري الداخلي: "مجموعة الاشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، و يطلق على هؤلاء عدة تسميات: كالنازحين داخليا أو المهجرين قسريا أو المشردين داخليا".

ومن ثمة فإنّ إنتهاج هذه السياسة بصورة واسعة النطاق تتم عادةً بشكل مدروس لتكون سلاحًا بيد الجماعة الأكثر قوة ضدّ الجماعة المستضعفة ، بُغية تحقيق التصفية الإثنية لهذه الأخيرة أو العمل للوصول إلى الموارد الطبيعية للإقليم الذي تَقطنه، أو من أجل إضعافها سياسيا أما إذا كانت الدولة هي مصدر مثل هذه السياسة فهي تهدف إلى رسم الحدود الداخلية على النحو الذي يُفضي إلى إضعاف الجماعة المستهدفة، بحيث يُقسّم إقليمها إلى وحدات حتى يغدو قيام تلك الجماعة بأيّ عمل سياسي موحد من قبيل الأمور المستحيلة<sup>3</sup>.

وعليه، يعمل "التّهجير القسري" على زعزعة الاستقرار الداخلي للدولة، فهو يضعها أمام رهانات بالغة التعقيد من أهمها:

<sup>1</sup> - تقرير المنظمة الدولية، متحصل عليه من الموقع، [www.UN.org](http://www.UN.org)

<sup>2</sup> - ايليانا غوردن، نانينا كيلبي، التعايش في ظل الاختلاف، العراق: سلسلة اوراق ديمقراطية، العدد 2، جوان 2005، مركز

العراق لمعلومات الديمقراطية، ص 8

<sup>3</sup> - حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

2010، ص 86.

1- إعادة عملية الادماج المستدامة في المناطق الاصلية

2- الإدماج المحلي في المناطق التي لجأ اليها النازحون داخليا

3- الإدماج المستدام في مناطق أخرى من الدولة.<sup>1</sup>

### خامسا: الحروب الاهلية:

تنشأ الإهتمامات الأمنية الداخلية عندما تشعر الجماعات الإثنية - داخل الدولة - بأنها مضطّرة إلى توفير الأمن والدفاع عن ذاتها وعن هويتها ، لذلك ففي حالة ضعف الدولة أو يُتَوَقَّع لها أن تُصبح ضعيفة مع مرور الوقت ، فإنّ الحوافز لدى الجماعات الأخرى تزداد للقيام بترتيبات عسكرية مستقلة ، الأمر الذي يخلُقُ مأزقاً أمني داخلي وقد أكّد ذلك "ستيوارث كوفمان "S.Kaufman" حينما اعتبر الحرب الاهلية هي حرب اثنية و عرفها بأنها "عنف منظم و مستمر وواسع النطاق، يتم من خلاله النظر إلى الجماعات و القيم بمفاهيم اثنية" و بهذا يرى كوفمان ان اندلاع الحرب الاهلية يحتاج الى:

- وجود حالة عدائية واسعة بين الجماعات الإثنية.

- ستقطاب إثني من جانب النخب السياسية.

-إحتدام النزاع الإثني بشكل واضح.

وبناءً على ذلك ، فالحرب الأهلية تأخذ شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في الدولة ، بحيث تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو أبعد من ذلك الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، حيث يشمل هذا الصراع أعمال عنف مسلّح ومنظم واسع النطاق من قبل جميع الاطراف

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 104

المشاركة، يتم تنفيذ عمليات العنف تلك إنطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محدّدة . وفي هذا الصدد تُشير بعض الإحصائيات إلى أنّ الفترة الممتدّة ما بين 1989-1992 قد شهدت حوالي 82 صراعاً مسلحاً ، من بينها 79 حرباً أهليّة ، كانت نتائجها وخيمة على البشرية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: العنف المعنوي

يضمُّ كل مجتمع في العالم - على الأغلب - أكثر من ثقافة واحدة ويُرجَّح على هذا الأساس أن يسعى عنصر واحد أو أكثر إلى السيطرة على المجتمع ككل ، وهو منهج يمكن أن يُؤلّد توتراً أو نزاعاً . حينما يصبح العنف متبادلاً بين المجموعات . إنّ هذا هو أحد مظاهر المآزق الأمني الإثني ففي غضون تصير الجماعات السّاعية إلى الهيمنة الثقافيّة إستبعادية بطبيعتها فهي تهدف إلى فرض إيديولوجيّتها على الآخرين وتبني الدّعم بزرع إحساس بالخوف من أن قيّمها وهويّتها الخاصة مُعرّضة للخطر .

وعليه، تَعَمّد هذه الأخيرة إلى طمس هوية الجماعات الأكثر ضِعفاً عن طريق إتّباع عدّة سبل تُؤدّي إلى تفكيك خلايا الجماعات ومحو آثار التّواصل فيما بين أفرادها سواء بصفة مباشرة كالإبعاد القسري للأطفال إلى جماعة أخرى قصد إدماجهم فيها، أو بصفة غير مباشرة كنفى الجماعة بأكملها إلى منطقة جغرافية بُعية القضاء على هويّتها أو منع أفرادها من التكلّم بلغتها أو ممارسة طقوسهم الدينيّة ودحض كلّ ما يتعلق بهويّته.<sup>2</sup>

إنّ مثل هذه الممارسات تندرج ضمن ما يسمّى ب: الإبادة المعنوية الثقافيّة وقد أدرج الفقيه "رفائيل ليمنكين R.Lemkin" لأول مرة هذا المصطلح ضمن مؤلفه الشهير "احتلال دول المحور لأوروبا" حيث يُبيّن من خلاله ظهور نمط جديد من الإبادة يستهدف الجماعة المستضعفة في ثقافتها.

<sup>1</sup> - احمد ابراهيم محمود، الحرب الاهلية في افريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001، ص 24

<sup>1</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع سنة 2004، [www.UN.org](http://www.UN.org)

كما نصّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 ضمن المادة الثانية على مصطلح "الإبادة المعنوية" في إطار صياغتها لتعريف الإبادة الجماعية ، حينما إعتبرت الأولى جزءاً من الثانية.<sup>1</sup>

من هنا، سوف يتم إستجلاء بشيء من التفصيل أهم المظاهر الثقافية الناتجة عن النزاع الإثني وآثارها على الاستقرار الداخلي للدولة:

### اولا: الاستعباد القسري:

وهو يشير إلى نقل أطفال الجماعة المستضعفة عنوة إلى جماعة أخرى ، على إعتبار أنّ هذه الفئة تمثّل منبع استمراريتها الإجتماعية . ومنه فإنّ نقل هؤلاء إلى جماعة أخرى مختلفة عن أصلهم يُعرضها إلى خطر الإندثار ؛ ذلك أنّ تغريب هؤلاء الأطفال يُحوّل دون تعلّم لغة جماعتهم وإكتساب عاداتها وتقاليدها وشعائرها الدينية ، حيث يُفرضُ على هؤلاء أفكار جديدة مُغايرة لما هو سائد لجماعتهم الأصلية مُتناسين بذلك ثقافة وعادات وتقاليدهم. و يستوي في هذا الشأن ان ينقل هؤلاء الاطفال إلى جماعة اخرى ترعاهم و تتكفل بهم صحيا، اجتماعيا، و ثقافيا، او إلى جماعة لا توفر لهم تلك الرعاية، مما قد يتحقق معه عنصر الابادة المعنوية بكامل معناها.<sup>2</sup>

### ثانيا: الإستعباد من طريقة العيش وإنكار الهوية الثقافية:

بداية ينبغي الإشارة إلى أنّ ، الإستعباد من طريقة العيش لا يعني نقل افراد الجماعة إلى مكان آخر فهو لا يرتبط بالمتغيّر المكاني فقط بل يُقصد به :حالة من الحرمان تعيشها مجموعة ما :عرقية، لغوية أو دينية ما يُحوّل دون الاعتراف بها أو احترامها بالإضافة إلى محاولة تشويه سمعتها ونُحْصُ بالذّكر لغتها، دينها، عاداتها المتوارثة، وأساليب حياتها، وينعكس ذلك أحيانا كثيرة في ثقافة تُعتبر وضيعة أو لا يُعترف بأع ارفها أصلاً، على إعتبار أنّ الشعور بأعلويّة النّزعة ضارب في أيديولوجية

<sup>1</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - الموقع نفسه

المجموعة المهيمنة التي تُصَوِّغ إلى خلق مواطن نقي، مُقدَّس ومُتجانس وتنظر إلى كل من لا ينتمي إليها بوصفه أدنى منزلة وغير جدير بالاحترام.<sup>1</sup>

إنّ مثل هذه الجماعات المسيطرة على زمام الأمور في الدولة تعمل على تبنيّ جملة من السياسات الإستيعادية تجاه الجماعات الأكثر ضعفاً، من خلال سنّ قوانين رسمية للغة ؛ بحيث يُفرض استخدام لغة قومية في دوائر الحكم الإداري والمحاكم والخدمات العامة والتعليم. بالإضافة إلى فرض قيود على الحريّات الدينية ، كما تهدف سياسات الإستيعاد إلى رفع رموز الدولة التي تُمجّد تاريخ الجماعات المهيمنة و ثقافتها من خلال الأعياد الوطنية الخاصة بها ، وإطلاق الأسماء على الشوارع والمباني مع تجاهل وطمس تاريخ المجموعات الأخرى وثقافتها.

وفي هذا الصدد ، تشير مجموعة بيانات عن الأقليات المعرّضة للخطر) وفقاً للتقرير الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2004 أنّ 60% من الجماعات الإثنية في العالم تُعاني التمييز الثقافي وتخضع لقيود في ممارسة إحتفالاتها داخل دولهم ، كما تُقدّر ذات البيانات أنّ نحو 900 مليون نسمة، أي ما يُقارب شخص واحد من بين سبعة في العالم يُعانون التمييز ضدّهم ، أو يعيشون محرومين بسبب هوياتهم مُواجهين بذلك ليس الإستيعاد الثقافي وحسب بل الإستيعاد الإقتصادي و السياسي.<sup>2</sup>

وفي ذات السياق، فإن الكثير ممن ينتمون إلى مجموعات مستضعفة يواجهون مزجاً من سياسات الاستيعاد. ولأن اللغة والدين كثيراً ما يعتبران جزءاً هاماً من الهوية الثقافية للفرد فانهما المستهدفان بالدرجة الأولى من الاستيعاد:

<sup>1</sup> - محمد امارة، اللغة و الهوية، تأثيرات و تداعيات على التعليم العربي في اسرائيل، بيت بيرل: الكلية الاكاديمية

"د،ت،ن"، ص 25.

<sup>2</sup> - محمد امارة، مرجع سابق.

أ: إنكار التنوع اللغوي:

لا يختلف إثنان في اعتبار اللغة كأحد وأهم مؤشرات الهوية الفردية والجماعية وهي في الوقت ذاته تؤثر أيضا على طبيعة العلاقات بين المجموعات الإثنية المختلفة، و في هذا الشأن يقول "بوتش Bosch" " ان اللغة هي غالبا احد رموز الاثنية بروزا، لانها تحمل الماضي و تعبر عن الاتجاهات والطموحات الحاضرة و المستقبلية". كما يرى ان اللغة تُعدُّ من المكونات الرئيسية التي تستعملها المجموعات كمركز للهوية والانتماء الثقافي<sup>1</sup>.

ومنه فقد يؤدي تقييد مقدرة افراد مجموعة معينة على إستخدام لغتهم الأم - مع القدرة المحدودة على تكلم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية التي تفرضها المجموعة المهيمنة - إلى إقصائهم من التعليم والحياة السياسية<sup>2</sup>. ففي بلجيكا - على سبيل المثال - بدا الإضطهاد اللغوي، حينما أضحت اللغة الفرنسية لغة رسمية للدولة، في حين تم تقزيم اللغة "الفلمنكية" التي تخلى عنها مع مرور الوقت كثيرون، و قد أضحت بلجيكا على إثر ذلك مقسمة إلى منطقتين تفصلهما حدود لغوية مع وجود تمايزات إقتصادية بين الجماعتين، مما أفرز مقاومة سكان منطقة "الفلاندية" وشكل الأمر خطورة على الاستقرار و الوحدة الوطنية في بلجيكا<sup>3</sup>.

إنّ من أهم مظاهر التناحر بين الجماعات الإثنية هو التمييز والإضطهاد اللغوي، الناتج عن الممارسات المفروضة من قبل الجماعة المهيمنة، التي تعمل على تقليص اللغة المتداولة لدى تداول الجماعات المستضعفة، الأمر الذي يقود إلى فقدان إرتباطها اللغوي بثقافتها الموروثة أو التنازل عنها مُكرهة، وهو الذي يمكن وصفه ببداية الإنتحار الثقافي والموت البطيء للغة وفي هذا الشأن تشير الباحثة "توف سكونتاب كنجاس" " إلى ان معظم الجماعات اللغوية التي اهلكت من اللغات ما يفوق معدل اهلاكها للبشر، و يرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في القضاء على اية منافسة محتملة على

<sup>1</sup> - محمد امارة، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سبق ذكره، [www.UN.org](http://www.UN.org)

<sup>3</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 109

النفوذ السياسي و الاقتصادي، حيث يتم بذلك التخلص من اية مطالب محتملة بحق انشاء الدولة- امة من قبل السكان الاصليين و الاقليات.<sup>1</sup>

لقد أثبت الواقع ذلك ، فمن بين اللغات التي - وُجِدت على مرّ الزمن - يُقدّر عددها بعشرة آلاف لا تُتداول اليوم إلا نحو ستة آلاف لغة ، ومن المتوقع على أساس الاتجاه الحالي ، أن ينخفض هذا العدد بنسبة تتراوح بين 50% و 90% خلال السنوات المئة المقبلة ، وهو ما يُفسّر -على الأرجح- القيود التي فُرضت على العديد من اللغات وأدّت إلى موتها على مرّ الزمن.<sup>2</sup>

### ب: انكار التنوع الديني:

لا شكّ أنّ الإيمان بدين واحد ضمن جماعة بشرية معينة يُعتبر شرطاً ملائماً لنمو التّضامن بين أعضاء الجماعة ، وعلى هذا الأساس حرّصت العديد من الحكومات على إبقاء الوحدة الدينية داخل بلادها للحفاظ على قوة الدولة وتماسك أبنائها<sup>3</sup>. ولكن قد تُضْم هذه الأخيرة العديد من الجماعات الدينية على إعتبار أنّ عامل الإنتماء الديني سواء إلى الأغلبية أو الأقلية لا يمكن أن يكون وراثيا في كل من الاحوال فإنّه و في أحيان كثيرة قد تُمارس رقابة صارمة على النشاطات الدينية للمجموعات المستضعفة التي يجري التمييز ضدّها حيث تُواجه هذه الأخيرة شروطاً بيروقراطية غير متناسبة مع ديانتها كما تُفرض عليهم أعباء وقيود غير مبرّرة ، بالإضافة إلى إعتقاد "أسلوب المنع"، كمنع هاته المجموعات من إقامة دور العبادة وعقد الإجتماعات ، أو من نشر كتبهم الدينية و ابرازها عبر وسائل الإعلام ، أو منعهم من تعليم أبنائهم المعارف الدينية الخاصة بهم ، كما قد يُلاقى هؤلاء

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 109.

<sup>3</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، [www.UN.org](http://www.UN.org)

<sup>3</sup> - نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية: يقظة القوميات الاوروبية؟ الكويت: دار الفكر، 1967، ص 10

صعوبات في القيام بها كأن تواجههم عقبات إدارية عند قيامهم بتنظيم المواكب أو الإحتفالات الدينية علانية.<sup>1</sup>

وعلى سبيل المثال: لا تسمح تركمانستان بممارسة اي نشاط ديني رسميا الا لجماعتين مهمنتين دينيا و هما: الاسلام السني و المسيحية الارثوذكسية، في حين تتعرض الجماعات الدينية التي تمثل أقلية للإضطهاد الشديد بمن فيهم: المعمدانيون والمجيشيون ، أما في ايران - فعلى العكس - حيث لا تحظى الطائفة البهائية ، وهي أكبر أقلية دينية في البلاد ، باعتراف الدستور الذي يعتبرهم أساساً بمثابة " نكرة".<sup>2</sup>

و لان حدوث النزاع الإثني ينبني على الفعل و رد الفعل الممارس بين الجماعات الاثنية من حيث العنف، فانه و امام صور الاستبعاد الثقافي التي تتعرض لها العديد من الجماعات المستضعفة داخل الدولة، سواء اكانت من فئة الاقليات، السكان الاصليين، المهاجرين تجد هذه الاخيرة نفسها مضطرة إلى تبني استراتيجية اكرامية كرد فعل تستند إلى العنف التخويف و الارهاب. مبررها في ذلك هو الحرمان و القهر اللذان عاشتهما تاريخيا، اما هدفها في هذا الشأن فهو السعي إلى الحصول على حقوق متساوية و تقاسم السلطة في مجتمع أكثر شمولاً او حتى المطالبة بالاستقلال الذاتي.

و في ضوء كل ما تقدم، يمكن القول ان للعامل الثقافي دور محوري في تأجيج الوضع بين الجماعات و هو تشخيص اكده "صامويل هنتغتون" بقوله "و في عالمنا ما بعد الحرب الباردة لم تعد الفروق المميزة بين الشعوب ايدولوجية او سياسية او اقتصادية و انما هي فروق ثقافية، بناء على ذلك تحاول الشعوب والامم ان تجيب عن السؤال المهم: من نحن؟ و تأتي الاجابة عنه دائما بالإشارة إلى النسب والدين واللغة والتاريخ، القيم والعادات و المؤسسات الاجتماعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 110

<sup>2</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، [www.UN.org](http://www.UN.org)

<sup>3</sup> - صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 36-39

وفي هذا الإطار، يسود الدولة المتعددة القوميات توجُّهان متعاكسان، أمّا الأول: فهو التّوجه إلى الإندماج، في إطاره تبدأ الجماعات في لمّ شملها باستخدام كل ما هو مشترك وإيلائه أهمية كبيرة . وبالنسبة للتوجه الثاني: النزوع نحو التفكّك، فيحدث عكس ذلك، إذ يَنْشُط عامل التمايز والإختلاف في تحريك التباينات الثقافية ، بحيث يُضفي عليها أهمية جدُّ كبيرة في تكوين الجماعات . وذلك من أجل تعزيز الهُوّة بينها وتأكيد الإنقسام وبالتالي ذبوع منطق " الآخر " الذي يبدو مُسَوِّغًا لممارسة الإضطهاد والإستبعاد الثقافيين تجاه الجماعات المستضعفة داخل الدولة التي سيكون لها رد فعل، ما يُوَكِّد فعلاً وجود مأزق تعيشه الدولة وحالة من عدم الاستقرار الداخلي:

**أولاً :** ولأنّ الدولة تبدو ضعيفة أو حتى منهارة ، فهي تقع رهينة الجماعة المهيمنة التي تحكم قبضتها عليها، ممّا يعطيها مكانة أعلى مقارنة بغيرها ؛ ذلك أنّ القوة الهائلة التي تحوزها الدولة تصبح من قبيل الجائزة التي ينالها من يسيطر على الدولة . وهذا ما يدفع بصورة جوهرية إلى زيادة التنافس والخوف وحتى النزاع بين الجماعات الإثنية حول الدولة و امتيازات السيطرة.<sup>1</sup>

فالإبادة الجماعية العرقية، الثقافية في روندا، على سبيل المثال، كانت مظهرا من مظاهر الصراع بين التوتسيين المستبعدين في ظلّ حكومة يسيطر عليها الهوتيون ، أمّا ما يُميّزها فهو السعي إلى الهيمنة الثقافية من طرف جماعة الهوتو بإسم الهوية. فمن خلال التحريض على إيديولوجية الكراهية للتوتسيين، أعاد الهوتيون تحديد الهوية بتعايير عرقية ، زاعمين أنّهم السكان الأصليون وساحرين من التوتسيون بإعتبارهم أجنب قدموا من إثيوبيا.<sup>2</sup>

**ثانياً :** إنّ الوضع داخل الدولة يبدو غير مستقر تماماً ، كما يُوَكِّد ذلك قصورها في توفير الأمن والنظام الداخلي وجود الفوضى ، يضطرّ على إثرها الافراد إلى البحث عن مصادر بديلة تُوفّر لهم الشعور بالأمن و الاستقرار وتؤكد كينونتهم . فهم قد فقدوا إرتباطهم بموروثهم الثقافي ، اللغوي

<sup>1</sup> - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 111

<sup>1</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق ، [www.UN.org](http://www.UN.org)

والديني . وتتمثل تلك المصادر عادة في الجماعات التي يسبق وجودها وجود الدولة ذاتها ، ومن ثمّ يتشكّل نوع جديد من السلطات يعمل على منافسة سلطة الدولة التي تعاني ضغوطاً شديدة ، و إذا صدق الأمر فإنّ هذه الأخيرة سوف تواجه أكبر عائق يحول دون إحتفاظها بوحدة كيائها السياسي ألا وهو مطالب الانفصال.

**ثالثاً:** يُشكّل العنف المتبادل بين الجماعات الإثنية تحدّيًا لكلّ الدول أكانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية حينما تعطي لنفسها الحق في إستعمال القوة عندما تواجه تحركات عنيفة ، لكن المهم هو كيفية إستعمالها ؛ ذلك أنّ إستخدام القوة قد يُفقدّها الكثير من شرعيتها أو كُلبها ، عندما تُقيّد الدولة الحقوق السياسية أو تتجنّب القضاء المدني أو تستخدم سبل التعذيب ، أو تلجأ إلى قهر وقمع لغات أو لهجات محلية أو تضيق النطاق عن ممارسة طقوس دينية ، كلُّ ذلك يؤكّد فعلاً الوضع الغير مستقر الذي تعيشه الدولة على المستوى الداخلي بالأخص.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تأثير العولمة على النزاع الاثني

تعد العولمة من أهم القضايا التي لاقَت اهتمام كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة إثر تفكك الاتحاد السوفياتي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية النسبية على النظام العالمي.

فهذه الظاهرة والآلية حسب مختلف الباحثين كان لها الدور الأبرز في التأثير على ظاهرة النزاع الاثني فكيف أثرت العولمة على ظاهرة النزاع الاثني؟.

#### \* مفهوم العولمة

لم يعد مصطلح العولمة جديداً على الأذهان، بل أصبح مع بداية القرن الواحد والعشرين من أكثر المصطلحات رواجاً وتداولاً، ورغم أنّ المصطلح قد بدأ بالظهور في المجال الاقتصادي والسياسي، منذ أواسط الستينات بفضل مؤلفين شهيرين : كتاب ماك لوهان وكينتن فيور حول السلام في

<sup>1</sup> - برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، www.UN.org

القريبة الكونية "وكتاب بريجنسكي" بين عشرين دور أمريكا في العصر الإلكتروني "إلا أن بروزه بشكل واضح كان خلال عقد التسعينات، حينما أصبح الحديث عن هذه الظاهرة يجري في كل أنحاء المعمورة حيث شغل الناس كثيراً في كافة المستويات الاجتماعية والعلمية والحضارية...

ويتفق العديد من الباحثين والمتخصصين على أنّ مفهوم العولمة كما يقول الأستاذ توفيق إبراهيم يشير إلى "مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات التي تحدث على الساحة العالمية والتي تمتد تفاعلاتها و تأثيراتها لتشمل معظم دول العالم ومناطقه، و التي تؤدي إلى مزيد من الترابط والتداخل بين دول العالم" وفي خضم هذا التفاعل والتداخل والترابط الذي يتحدث عليه الأستاذ توفيق إبراهيم فإنه سيتبين لنا أن للعولمة عدة آثار على النزاع الإثني في مختلف الأصعدة خاصة منها السياسية.<sup>1</sup>

نظراً لأنّ العولمة أصبحت حديث الأمس واليوم فإن لها تأثيرات عديدة على النزاع الإثني ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

-عدم قدرة الدولة على الاحتفاظ بسيادتها بعد أن بدأت هذه الأخيرة في التآكل أمام كثافة التفاعلات بين ما هو خارجي وما هو داخلي مما أدى إلى عدة أزمات كعدم التكامل الاجتماعي والسياسي ومشكلات الهوية بين الجماعات وسلهم ذلك في إحياء مشكلة التحصن الثقافي للجماعات على أسس عرقية وقومية وقبلية ودينية، حفاظاً على هويتها الخاصة وقد اثر ذلك على وحدة بعض الدول وأدى إلى تفككها<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد يقول بريجنسكي " :كلما تراجعت الدولة عن سيادتها ازدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وأصبحت محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدر الاحتكاكات والنزاعات<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - غسان العزي، في جذور العولمة و اشكالياتها، بيروت: مجلة منبر الحوار، العدد 37 شتاء 1993، ص 45

<sup>2</sup> - حبيب الجنابي، ظاهرة العولمة: الواقع و الافاق، الكويت: مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، ديسمبر 1999، ص ص 9-10

<sup>3</sup> - محمود حيدر، مقولة: السيادة الوطنية بعد الحرب الباردة: الدولة الهالكة، بيروت: مجلة الطريق الفكرية، العدد الخامس

- في عصر العولمة أصبح للجماعات الإثنوهابية وسائل قوة جديدة للدفاع عن خصوصياتها كالمعلومات والاسلحة التقنية، وذلك يعني في حدة النزاع و كما يقول والتر رستون walter ruston، إن التقنية الجديدة كلها تميل إلى إحداث تآكل في بني القوى القائمة. والهجوم الحالي على سلطة الحكام هو انتشار المعرفة التي كانت محصورة في جماعات صغيرة من الزعماء، لكنها تبرز الآن على شاشات في جميع أنحاء العالم، فعندما ينكسر احتكار معلومات تتعرض السلطة للخطر بوسائل أقوى وأشد<sup>1</sup>.

- ساهمت العولمة خصوصاً خلال العقد الأخير من القرن الماضي التسعينات في إخراج المجموعات الإثنية والعرقية والدينية إلى السطح مما جعلها تدرج كقضية عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي بعدما كانت مسألة لا تتجاوز حدود الدولة، و ذلك بفضل ثورة المعلومات التي لعبت دورا بارزا في تدويل الكثير من القضايا فاستقلال تيمور مثلا عن المستعمرة الأندونيسية كان بفضل شاشات التلفزة وصفحات الصحف و المجالات وتجاوز المسألة حدود الدولة، حتى انه أصبح يقال " إن السياسة في كل أرجاء العالم قد أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم."<sup>2</sup>

ان للعولمة السياسية اثارا ايجابية ، حالها حال جميع النظريات و الظواهر العالمية، التي تمثل سيف ذو حدين، و الجوانب الايجابية لظاهرة العولمة ممكن ملاحظتها في العديد من الجوانب و الزوايا المختلفة في الدول العربية.

و يقول الباحث سهيل الفتلاوي " ان العولمة تقترن بوحدة العالم السياسية، و جعلها تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية، مع وضع هامشي روتيني للأمم المتحدة، و يشكل قطاع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجستي للماكينة العسكرية، من اجل سيطرة اكبر على عالم بلا حدود، مفتوحة اسواقه امام

<sup>1</sup> - والتر رستون، افول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالما، تر: سمير عزت نصار و جورج خوري، الاردن: دار النسر للنشر و التوزيع، ص 55

<sup>2</sup> - عبد الحاق عبد الله، العولمة و محاولة دمج العالم، الكويت: مجلة العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب، العدد 465 اغسطس 1997، ص 82

بضائع الدول الكبرى، و شعار مبشري العولمة حينئذ، هو تحويل العالم إلى قرية كونية، يشعر الانسان خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به و مقبول، و هذه هي المواطنة العالمية كما يدعون.<sup>1</sup>

و يمكن ايجاز الاثار الايجابية للعولمة في النقاط الاتية:

### 1- اثر العولمة على حقوق الانسان:

العولمة السياسية لها تأثيرات وفق اهدافها المتنوعة، على حقوق الانسان، في كافة المجالات، كما ان العولمة في اطارها النظري، تدعو إلى تظافر جهود الانسانية، عبر تزايد التبادل التجاري و السلعي والخدمي، وكذلك ادارة الموارد البشرية، لخدمة الانسانية مجتمعة، ففي زمن العولمة، ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الانسان، وزاد معها التركيز على التزامات الدول حول موضوع حقوق وواجبات، فأصبح موضوع حقوق الانسان جزءا من القانون الدولي، ولم تعد انتهاكات الدول، وخصوصا النامية، لحقوق البشرية، حيث اصبحت الانتهاكات الجسيمة التي تتم في اي مكان من العالم شأنا دوليا، و قضية عالمية، بحيث انتهت معها تحديد القضية بإطار الشؤون الداخلية للدولة.

و يضيف "سهيل الفتلاوي" في هذا السياق، فيقول انه منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة، اصبحت قضايا حقوق الانسان، من اهم القضايا المطروحة على الساحة، وذلك لالتباس المفاهيم في المجتمع، اضافة إلى تردي حقوق الانسان في المنطقة العربية، فلا يزال البعض إلى يومنا هذا يعتقد ان مفهوم حقوق الانسان، هو مفهوم دخيل على الثقافة العربية، و قد صاغها المجتمع الغربي لتحقيق مأرب سياسية، و يدلل اصحاب هذا الاتجاه على ذلك بطابع الازدواجية والانتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الانسان، و بجانب الجدل حول المفاهيم، فقد احتدم الجدل كذلك حول الاطار المرجعي لحقوق الانسان، الذي يتنازعه تياران، يرى احدهما ضرورة الالتزام الكامل بالعهود والمواثيق الدولية كمرجعية حاسمة لحقوق الانسان، بينما يرى البعض تعارض المفاهيم الدولية مع الخصائص

<sup>1</sup> - سهيل الفتلاوي، العولمة و اثارها في الوطن العربي، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009، ص 185

الدينية والثقافية والحضارية السائدة في البلاد العربية، ومن ثم الاتجاه لتوظيف بعض الاختلافات في العراك السياسي القائم بين التيارات العلمانية و التيارات الاسلامية.<sup>1</sup>

### 2- اثر العولمة على الشعور القومي:

ان العولمة هي عالم بلا دولة، و بلا امة او وطن، فالعولمة هي عالم من الشبكات و القنوات العالمية، المتصلة فيمل بينها، و العولمة ببنيتها عبارة عن نظام، يحاول رفع الحواجز و الحدود، و بالتالي إذابة الهوية الوطنية و المشاعر القومية، قد يلتبس القارئ لهذا العنوان، في ان العولمة هي المؤثر الايجابي، وهي الضامن لاستمرارية و تنمية الشعور القومي، مما قد يثير الاستهجان للكيفية التي تقوم بها العولمة الهادفة بالأساس إلى صهر الثقافات والهويات الوطنية، إلى تعزيز الشعور القومي فإن الاثر الايجابي للعولمة يكمن في ان العولمة بمعاييرها المزدوجة، وبكليها بمكيالين في القضايا الدولية، والازمات العالمية، جعلت الشعور القومي لدى الشعوب، يزداد باضطراد مع زيادة عدائية العولمة بأجهزتها المختلفة.

### 3- اثر العولمة على انفتاح الدول:

يرى الدكتور "جلال امين" ان تيار العولمة قد شمل الوطن العربي بأكمله، فإذا الدول ذات الاقتصاد المنفتح على العالم زاد انفتاحها، و البلدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبيا شهدت تحولا جذريا نحو الانفتاح الاقتصادي، حيث تفكك بسرعة نظاما كان يقوم على سيطرة الدولة على كافة مناحي الحياة، و منها الاقتصادية، و بانفتاح تلك الدول، تم الانفتاح اقتصاديا و من ثم سياسيا.<sup>2</sup> فالدول العربية كجزء من العالم، تتأثر بما يستجد من امور عالمية تجري حوله، فقد اصبحت دول متأثرة اكثر منها مؤثرة، حيث انها بانفتاحها على العالم سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا، تحولت إلى رديف للأنظمة العالمية او حليف لها، و قد ساعد في ذلك كما يرى الدكتور "جلال امين" كثرة هجرة العمالة في

<sup>1</sup> - سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص 316

<sup>1</sup> - جلال امين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي 1798-1998، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، 2001، ط2، ص 46

الوطن العربي، حيث ان اهمية ذلك تبدو بشكل واضح فيما يتعلق بالهجرة بين دولة عربية و اخرى، او بين الدول العربية و الخارج<sup>1</sup>. فتشكل النسبة الكبيرة للمهاجرين و العاملين في الخارج، اداة ضغط في تحويل السياسة احيانا، او في رسم التشريعات و الاجراءات و السياسات العامة للدولة، و كذلك فإن احتكاك المهاجرين بالدول و المجتمعات المختلفة، و تحت مؤثرات الزمن و المعاشية في بلاد منفتحة سياسيا و ثقافيا، كمحصلة طبيعية لمسيرة الحياة اليومية في تلك الدول، مؤداها ان هؤلاء المهاجرين و عند رجوعهم إلى بلدهم الام، يشكلون بأفكارهم، و آرائهم الجديدة التي وجدوها في تلك الدول، عامل انفتاح و تطوير داخل بلدهم.

### المبحث الثالث: مستقبل الدول في ظل جدلية التعايش و الصراع

يحفل التاريخ البشري بالكثير من الشواهد الدالة على أن الصراع أحد سمات الاتصال البشري، كونه عاملاً مؤثراً في تكوين الحضارات وانتقالها، فبقدر ما كانت الحروب سبباً للدمار، فقد أدت إلى انتقال المعرفة وغيرها من مكونات الحضارة، وفي الوقت نفسه كان للعلاقات السليمة والحوار دور كبير في تحقيق التواصل الحضاري وبناء الثقافات و إن الشواهد كثيرة على أن الجانب الأكبر من الإنجاز الحضاري لم يكن ليتم لولا الله ثم الحوار كمنهج حضاري للتفاهم والتعايش بين الحضارات، مع مراعاة خصوصية كل حضارة واحترامها لمبادئ وقيم الحضارات الأخرى. فالأصل في علاقات الشعوب والأمم هو التعارف والتحاور كما قال الخالق سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ {السورة و الآية"الحجرات 13". الا ان التصور الاستراتيجي الغربي القائم على منطق الصراع والاقصاء يقوم على ازالة الاخر واحتلال مكانه مما يعني اعتباره غير موجود من اجل تطويب ارضه وعادات امتلاكها وهذا التصور متجذر في العقل الأداتي الغربي والذي تظهر في دعوى "صامويل هانتنجتون" إذ يرى أن التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات و هذا الزعم عار من الصحة ، إذ التفاعل

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 46

بين الإسلام وأي حضارة أخرى - لاسيما الغرب- قائم على الأخوة الإنسانية والشراكة المعرفية والثقافية . فان التواصل والتفاعل هو المنطق السليم من خلال المشاركة لا الإقصاء و الإزاحة<sup>1</sup>.

### المطلب الاول: البيئة الداخلية

بنهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي النزاعات التي يقف وراءها في الغالب التمايز بين العرقيات المشكلة داخل هذه الدول، وبلغت النزاعات الاثنية مستويات خطيرة من التصعيد، مع أن حدتها خفت بشكل ملموس منذ 1997 وهي الفترة التي دخلت فيها النزاعات التي حدثت في المعسكر الاشتراكي سابقا مرحلة الترويض. في سنة 1995 إحدى الإحصائيات وجدت أن هناك 35 نزاع داخليا كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية، وكانت المادة الخام لهذه النزاعات الانتشار خارج الحدود , فانحيار الاتحاد السوفيتي أدى لخلق 15 دولة متعددة الإثنيات بأزيد من 143 مليون فرد، والتوتر بين الجماعات الاثنية تحول إلى انفجار عنيف في العديد من هذه الدول المستقلة حديثا، بما في ذلك اذربيجان، جورجيا، مولدوفا وطاجيكستان.

أما في إفريقيا فالوضع كان أكثر سوءا، وكما تؤكد إحدى الإحصائيات أن واحدة من بين كل أربع دول إفريقية طالتها الحرب خلال السنوات العشر الأخيرة فمن بين 42 دولة إفريقية جنوب الصحراء انخرطت 13 منها في حروب أهلية أو أرسلت قواتها إلى مناطق نزاع مجاورة، إما دفاعا عن مصالحها أو لزيادة نفوذها الإقليمي أو حتى هربا من مشاكل داخلية هل هناك تنامي للنزاعات الإثنية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟:

هناك اليوم اهتمام ملفت للانتباه ينصب حول وصف الصراعات الاثنية والأهلية كظاهرة جديدة أضحت وبشكل مفاجئ أكثر خطورة، العديد مكن الكتاب يؤكدون على أن ما بعد الحداثة (فرايدمان fried Man)

<sup>1</sup> - عامر عبد زيد، الحضارات صراع ام حوار، تاريخ الدخول 2017/12/15، <http://www.ahewar.org>

أو الأشكال الجديدة من العولمة الاقتصادية والثقافية هي التي سببت تنامي التجزئات الاثنية عبر كل أجزاء العالم، مشروع أقليات في خطر 2002 تقدم المعطيات الامبريقية التالية حول مقومات النزاع الاثني في العالم:<sup>1</sup>

1- بين 1965 و 1996 ، كان هناك 239 حرب، إسقاط النظم القائمة، وعمليات التطهير العرقي، وفي معظمها كانت النزاعات ما بين الاثنيات inter- ethnic الدوافع المسببة لها.

2- بين 1980 و 1996 60 اقلية عرقية و دينية متميزة كانت ضحية لحروب و عمليات ابادة اثنو سياسية.

3- في بداية التسعينات :كان هناك 275 جماعة في 116 دولة، تمثل تقريبا 5/1 سكان العالم، تعيش في خطر كما يلي:

أ - ضغط عنيف من حكوماتها الوطنية.

ب - تمهيد لتمرّد مفتوح ضد الحكومة الوطنية التي يراقبها ممثلين عن جماعات إثنية أخرى.

ج - ارتباط مباشر في عمل جماعي عنيف ضد جماعة أخرى.

وبالرغم من التراجع الكبير في حجم النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني منذ 1997، إلا أنها مازالت تستقطب الحيز الأعظم من اهتمامات الدوائر الأكاديمية المختلفة، وبشكل أكثر تحديدا ما يتعلق بإدارة النزاع أو الوقاية منه، وتدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية، هذا المعطى الجديد

---

<sup>1</sup> - Wilma A.Dunaway, ethnic conflict in the modern world system, the dialectics of conter-hegemonic resistance in an age of transition, journal of world-systems research.in.winter 2003.pp 3-5.

انعكس بشكل مباشر على نمط التفكير في العلاقات الدولية، التي أصبحت أكثر اهتماما بالعوامل الثقافية والدينية<sup>1</sup>.

و منه فإن واقع الدول يرتبط بالتعدد الإثني - ثقافي الذي يعتبر من المعطيات القديمة والمتجذرة في تاريخ البشرية، حيث نجد عبر التاريخ مجموعات تختلط و اراضي تم ضمها أو التخلي عنها، وعمليات تبادل تجاري ومطالب بالإدماج السياسي تم تحقيقها وحدود جرى تغييرها . كل هذه الظواهر ساهمت في تقوية التعدد الإثني - ثقافي الذي يتغذى من خلال الحركية المتزايدة للأشخاص وتطور الهجرة العائلية التي تساهم بشكل واضح في تضخيم التعدد الإثني - ثقافي في المجتمعات المعاصرة مما جعل عدد المجموعات الإثنية - الثقافية يتجاوز حاليا خمسة آلاف مجموعة تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة.<sup>2</sup>

ويدخل التعدد الإثني - ثقافي في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف بتعدد المجموعات الإثنية - الثقافية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهد فيها العالم مرحلة جديدة من النزاعات الإثنية . كما ظهرت في هذه الفترة بوادر تشجيع أشكال التعدد الثقافي المبنية على أساس احترام حقوق الأقليات، باعتبار أن سياسات التعدد الثقافي تهدف إلى الحد من الإقصاء وتدفع باتجاه الاعتراف لهذه الأقليات بحقوقهم المشروعة خاصة حماية لغتها وممارستها الثقافية، و الاستفادة من الإعفاءات والتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي في تسيير بعض القطاعات في حياتها الإجتماعية<sup>3</sup>.

إن تأثير الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي كما يكشف عن ذلك كتاب "ألوند وفيربا" الثقافة المدنية الصادرة عام 1963 و المستند على عمليات مسح أجريت خلال عامي 1959 و 1960 في الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا والمكسيك . وكان الغرض من عمليات

<sup>1</sup> - Wilma A.Dunaway, Op.cit, p5

<sup>2</sup> - باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي، ترجمة مصطفى حسوني، المغرب: دار توبقال للنشر، 2011، ص 13

<sup>3</sup> - باتريك سافيدان، مرجع سابق، ص 16

المسح هو تعريف الثقافة السياسية التي كانت في أغلب الاحتمالات تعيش وتتطور فيها الديمقراطية الليبرالية. وكان الحافز الرئيسي في هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى شرعية المشاركة في وصف القيم في المجتمعات متعددة الإثنيات، و إيجاد تفسير لانفراد الدولة بتحصيل المكاسب . و من أهم النتائج المتوصل إليها، هي ما يسمى ب " فاعلية الكفاءة السياسية" التي تتماشى ومصالح الجماعات الإثنية . ففي هذا العالم الواسع نجد أن الافراد والجماعات الإثنية يختلفون في عدة جوانب أهمها :مستويات المصالح السياسية، مدى فاعلية الكفاءة السياسية، الأمان الداخلي والثقة بالمؤسسات السياسية، كما يختلفون في انتمائهم للثقافة السياسية<sup>1</sup>.

إن الاعتراف للأقليات بحقوقها لن يتحقق إلا في ظل سيادة المبادئ الديمقراطية، وقد أصر "ليجفارت Lijphart على مسألة مهمة في هذا الإطار وهي الحفاظ على الديمقراطية في المجتمعات المتعددة، حيث يرى أن الديمقراطية الثنائية أو ثنائية الحزب تفاقم الإنسياق نحو الصراع لأن نظم الحزبين تستند على لعبة صفرية المجموع أين يكتسب الفائز سلطة غير محدودة .لكن نظام الأغلبية/الأقلية لا ينتج طغيان الأغلبية لأن اللعبة تتكرر، والافتراض بأن الأقليات سوف تصبح أغلبية وأن الحكومة والمعارضة تتبادلان المواقع يؤمن وجود معارضة موالية . كما أن الافتراض بأن الديمقراطية صعبة إن لم تكن مستحيلة في المجتمعات المتعددة، يعتبر محور الدراسات الغربية .فرغم وجود إرتباط بين الإثنية وعدم الاستقرار، يلاحظ أن هناك حالات شاذة في الغرب وفي العالم الثالث إستطاعت الحفاظ على حكومات ديمقراطية رغم الإنقسامات الإثنية، مثال ذلك سويسرا، بلجيكا، النمسا، لبنان وماليزيا .والسبب هو أن كلا من هذه الدول حاولت نزع فتيل المخاطر الإثنية بإقامة "ديمقراطية

---

<sup>1</sup> – Brian D.silver, mearing political culture in multi-ethnic societies :reaggregating the world values survies, **forth coming in comparative political studies**, may 2000, pp 1-2

توحيدية"، التي تقتضي تبني نظاما متدافجا تتمثل فيه كل القطاعات الهامة في المجتمع المتعدد في إئتلاف كبير يضمن حماية المصالح الدنيا لكل عضو في الإئتلاف.<sup>1</sup>

إن استخدام حق النقض المتبادل ونسبية التمثيل و الإستقلال الذاتي القطاعي هي المعالم الرئيسية لمثل هذا النظام، فحق النقض يمنح كل مجموعة حق الاعتراض على سياسات الأخرى وبالتالي يمنع تسلط أي منها لاقتناعها أن سياستها ستتعرض للنقض. وتضمن النسبية تمثيل كل المجموعات في الحكومة ومؤسساتها البيروقراطية، وفقا لوزنها العددي في المجتمع مع التأكيد على نسبة التمثيل وليس الأشكال التقليدية للتمثيل النسبي. أما الإستقلال الذاتي القطاعي فيضمن لكل قطاع إدارة شؤونه الداخلية والتعاطي مع القضايا الثقافية والدينية محليا، وبالتالي تفصلها عن المسائل السياسية الأكثر إثارة للصراع، ويمكن التأسيس لهذا الفصل من خلال الفدرالية المناطقية.<sup>2</sup>

وإذا دققنا في مدلولات مصطلح التعايش COEXISTENCE الذي شاع في هذا العصر، والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكنتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان العالم إلى معسكرين متناحرين، قبل سقوط سور برلين وانحيار الاتحاد السوفياتي، نجد أن البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعاني محولة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها إلى مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: سياسي، إيديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخالف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة هذا الصراع، بما يفتح قنوات الاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية. وقد عرف التعايش، أول ما عرف، على هذا المستوى الأول.

<sup>1</sup> - دانيال بورومبرغ، التعدد و تحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر، لبنان: دار الساقى، 1997،

ص15.

<sup>2</sup> - دانيال بورومبرغ، المرجع السابق، ص 17

المستوى الثاني: اقتصادي، يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية، من قريب أو بعيد .

المستوى الثالث: ديني، ثقافي، حضاري، وهو الأحدث، ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني، أو التعايش الحضاري. والمراد به أن تلتقي إرادة أتباع الأديان السماوية والحضارات المختلفة، في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه الخير ، الذي يعم بني البشر جميعاً من دون استثناء<sup>1</sup>.

دور جدل واسع في الساحة الفكرية والسياسية حول طبيعة علاقة الدين بالدولة وذلك منذ نشوء الدولة القومية الحديثة في الغرب ورفعها لشعار فصل الدين عن الدولة واعتبار ذلك آخر ما وصله الفكر الإنساني ومحاولة عولمة هذا المفهوم وجعله مفهوماً معيارياً يتم من خلاله قياس الحداثة والتقدم والورقة تحاول أن تعالج هذه الإشكالية من خلال الوقوف على مفهوم الدين وطبيعته في المنظومة الشرقية الإسلامية إلى جانب المنظور الغربي ومن ثم إيجاد مقاربة فكرية وسياسية لمجتمعنا الإثري المتعدد الأديان والأعراق ، الذي يعتبر من المجتمعات الناشئة التي تتلمس طريقها للحياة الكريمة.

### \* الدين والدولة في الإسلام:

حتى تتضح الصورة لابد من وقفات عامة ومجملية حول طبيعة الدين والدولة في الإسلام والمسيحية ولنبدأ بطبيعة الدين والدولة في الإسلام على صعيد الفكر والممارسة العملية من خلال النقاط الآتية:

1. ارتبط مفهوم الدين بالدولة عند المسلمين منذ العصر النبوي الأول بناءً على أن شخصية النبي صلى الله عليه وسلم مارست الرسالة الدينية وقامت بأعباء المهام السياسية دون أن يكون هنالك فصل بين الدين والسياسة والسلطة.

<sup>1</sup> - عبد العزيز بن عثمان التويجري، الإسلام و التعايش بين الأديان في افق القرن 21، المغرب: منشورات المنظمة الإسلامية

للتربية و العلوم و الثقافة، ط2، 2015، ص ص 12-13

2. ارتبطت الأمة الإسلامية بالكتاب - القرآن - والذي نجده حافلاً ومليئاً بمعالجة القضايا الدنيوية في مجالاتها كافة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار توحيدي بعيداً عن الثنائيات (دين ودولة - جسد وروح - الناسوت واللاهوت - النقل والعقل) التي هي سائدة في المنظومة الغربية.

3. هذا التراجع لدور الدين على مستوى السلطة ظل محل إشكال بين ما يمكن أن نسميه حملة الكتاب - العلماء والفقهاء - وبين رجال السلطة السياسية وربما قامت بسبب ذلك ثورات وسالت فيها دماء لم يستطع أحد طرفي المعادلة من إبعاد الآخر أو إقصائه نهائياً بل ظل الأمر سجلاً بين الطرفين مع التأكيد على أن الصراع بينهما كان صراع توحيد للسلطتين وليس محاولة إقصاء الدين عن الحياة، فالسلطة السياسية مثلاً تريد أن تكون جامعة للديني والدنيوي بشرعية الدين وقوة السلطة والعلماء يريدون التماهي بين الدين والدولة دون أن يكون هنالك تراجع للدين في أي من مستويات الحياة غير أنه لم تلغ هذه المتغيرات وهذا التدافع بين العلماء والأمراء ثوابت دولة المدينة القائم على الاتصال بين المجال السياسي والديني في تحقيق الشرعية.

4. برزت فكرة الفصل بين الدين والدولة في العالم الإسلامي مع مجيء الاستعمار وارتبطت بفكرة العلمانية فوجهت بالرفض منذ الوهلة الأولى لأنها في المخيلة الإسلامية تصادم حقائق الدين وثوابت التجربة التاريخية الإسلامية وظلت القضية في العالم الإسلامي مثار جدل وتدافع بين الشعوب وأنظمتها السياسية وتباينت العلاقة بين الدين والدولة وأخذت أشكالاً عدة على النحو الآتي:

أ) الاندماج والاتحاد بين السلطتين الدينية والسياسية وكأنها سلطة واحدة حيث تظهر الدولة بثوبها السياسي بروح ومضمون ديني وهذا ما تحاوله كل الدول التي تسعى إلى أسلمة نظامها السياسي كإيران والسودان مثلاً بالرغم من وجود صعوبات تواجه هذا النوع من الأنظمة والحكومات.

ب) التحالف بين السلطتين وهو السائد عملياً وتطبيقاً في الكثير من البلاد التي تدين بالإسلام حيث هنالك فروق ومجالات عمل لكل سلطة مع وجود تحالف بينهما في كل ما يخدم الشأن العام

ويحقق مصلحة السلطتين وغالباً ما تكون العلاقة متأرجحة حيث تقوى إحدى السلطتين وتضعف الأخرى وحينها تكون الضعيفة تابعة للقوية مع ملاحظة أن ميزان القوة غالباً ما يميل لصالح السلطة السياسية بحكم طبيعة نظام الدولة الحديثة وميلها نحو التحكم والسيطرة.

ت) الإبعاد والإنكار، وغالباً ما يحدث ذلك في الأنظمة الايدولوجية التي تطبق مشروعاً حضارياً وسياسياً تؤمن به وشكل العلاقة هنا إما الإنكار التام باعتبار السلطة الدينية معطلة للمشروع الحضاري وخطرة عليه (كالأنظمة الشيوعية) أو الإبعاد باعتبار السلطة الدينية معرقة لمشروع العلمنة الشامل كما هو الحال في تركيا.

ث) الاستقلال والفصل وهو الشكل الذي يختلف عن شكل الإبعاد والإنكار ويقترّب من شكل التحالف حيث هو تحالف مع حفظ الحدود بأن يكون لكل سلطة ميدانها ورجالها مع وجود التعاون فيما يخدم الشأن العام الديني والسياسي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: البيئة الخارجية

لا شك ان هناك الكثير من التحديات التي تواجهها المنطقة و التي لها اثار سلبية، تهدف إلى تفتيت المنطقة و اضعاف قدراتها الشاملة في ظل النزاع حتى لا تشكل كتلة بشرية واحدة.

### 1- جذب يهود العالم:

خطط الكيان الصهيوني لموجات هجرة جماعية من أوروبا وأمريكا وآسيا، وهجرة اليهود القلاشا من إثيوبيا، ثم تلا ذلك هجرة اليهود السوفيات، ويبلغ يهود العالم حوالي 14 مليون، منهم حوالي 4 مليون في الكيان الصهيوني والأراضي العربية المحتلة، وهناك 7.5 مليون في الولايات المتحدة وأوروبا، حوالي مليون يهودي في إفريقيا، أما ما بقي منهم حوالي 2.3 مليون فهم في الجمهوريات المستقلة، هكذا شكل الاتحاد السوفياتي المتفكك أكبر مستودع بشري لليهود القابلين للهجرة، وأكبر مخزون

<sup>1</sup> - د. حسن سلمان، التعايش الوطني و اشكالية الدين و الدولة، تاريخ الدخول 20/12/2017، zenazajel.net

بشري احتياطي للدولة اليهودية فعلى سبيل المثال ارتفعت قوة العمل الإسرائيلية من مليون و 422 ألف فيما بين 1986- 1989 إلى 2 مليون و 13 ألف عام 1996 ، ومعظم هذه الزيادة كانت نتيجة الهجرات الروسية.<sup>1</sup>

## 2- التحالف مع إحدى القوى الدولية الكبرى

يحتاج الكيان الصهيوني في صراعه من أجل تحقيق أهدافها إلى الارتباط بدول كبرى لها مصالح وأهداف في المنطقة، يمكن من خلال ذلك الارتباط ضمان التأييد والإمداد بالأسلحة والمعدات والاعتماد على هذه القوة، مع ضرورة ربط هذه القوة الدولية مع الكيان الصهيوني بمصالح مشتركة، والولايات المتحدة الأمريكية تمثل لنا نموذجاً لتلك القوة التي ارتبطت معها الكيان الصهيوني العاشم.

## 3- أنظمة دول الجوار

إن سياسة حسن الجوار، وهي أحد المبادئ الأساسية في فقه وقواعد القانون الدولي لا سيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .. لم تكن لتحكم علاقة الدول المحيطة بالمجموعة العربية، فهذه الدول التي تشكل، ضمن أطراف النظام الدولي الأخرى، بنية النظام الإقليمي العربي، كانت تغلب على علاقاتها مع الدول العربية المجاورة: التوتر والحذر كما هو الحال مع إيران، الفتور كما هو الحال مع تركيا، العداء كما هو الحال مع إثيوبيا.

وهذه الأوصاف للعلاقات العربية مع الدول المحيطة أو الدول الهامشية ليست ثابتة على الدوام، لكنها الغالبة في معظم الأحوال، ويلاحظ على هذه الدول أنها تؤثر وتتأثر بالتفاعلات التي تحدث في النظام الإقليمي العربي بدرجات متفاوتة ومن زمن لآخر، وأن الجهود الاستعمارية للمنطقة العربية حينما خطت الحدود السياسية بين الأقطار العربية والدول المجاورة تلك، عملت على إلحاق أجزاء

<sup>1</sup> - انطوان زحلان، الامكانيات البشرية و التقنية الاسرائيلية، المستقبل العربي، العدد 258، اوت 2000، ص 116

عربية بهذه الدول، وهي سياسة استعمارية صحيحة طبعت التقسيمات الجغرافية كافة للدول حديثة النشأة في العالم الثالث.

وتتبع تركيا سياسة مائية تحاول من خلالها الهيمنة على دول المشرق العربي، كما تريد أن تلعب دورا هاما في المنطقة كفاعل جوهري، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطوير العلاقات التركية-الإسرائيلية، وقد لعب اليهود الأتراك دورا في عقد عدة اتفاقيات تجارية وعسكرية بين البلدين.<sup>1</sup> وتؤدي تركيا دورا مهما في المشرق العربي لتحقيق مصالحها وزيادة وزنها الإقليمي في المنطقة، ويتم ذلك عبر مسائل عديدة مثل مشكلة الأقليات والمياه، وتجب الإشارة إلى أن الخلاف بين تركيا وسوريا والعراق حول تقسيم مياه دجلة والفرات بدأ منذ 1962 ، وتفاقم في بداية السبعينيات لما لجأت تركيا إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، وهو ما يؤثر سلبا على مشروعات الري والطاقة في كل من سوريا والعراق، لما سيترب على تنفيذه من انخفاض منسوب مياه الفرات، والتي % 88 منها تأتي من تركيا.<sup>2</sup>

#### 4- تعميق الحوار السياسي:

اتفق المشاركون في قمة برشلونة، على إقامة حوار سياسي يستند إلى مراعاة مبادئ القانون الدولي، ومن بينها: صيانة حقوق الإنسان، اعتماد الديمقراطية ودولة القانون، الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والصراعات داخل الفضاء الأوروبي المتوسطي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Amin Laurent , **ISRAEL – Turquie :une alliance stratégique, géopolitique**, N°69, avril 2000,p55

<sup>2</sup> جلال عبد الله معوض، تركيا و الأمن القومي العربي: السياسة المائية و الاقليات، المستقبل العربي، العدد 160، جوان 1992، ص 98.

<sup>3</sup> - محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي و المتوسطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210، اوت 1996، ص

و على صعيد آخر نجد أن الاتحاد الأوروبي قد اهتم بالنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، ومنها على وجه الخصوص الصراع العربي الصهيوني، وقضية الإرهاب، حيث عقدت ندوة وزارية في تونس في يناير 1995، جمعت وزراء داخلية فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا، كان ذلك بمبادرة من وزير الداخلية الفرنسي، لمساندة الأنظمة العربية المهتدة بمختلف الأشكال.<sup>1</sup>

أما عن الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الصهيوني، فهي ليست من القضايا المحسوبة في الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة للدور الأمريكي، فبالرغم من أن هناك اتجاه عام يؤكد على أهمية الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية، وأنه أحد الأدوار المطلوبة في الشرق الأوسط، إلا أن هناك قيودا خاصة أوروبية ودولية، تحيط بإمكانية تحول هذه الرغبة الأوروبية إلى واقع عملي فعال.<sup>2</sup>

#### 5- دور النخبة في التثقيف السياسي:

بالرغم من أن تأثير الثقافة السياسية الجماهيرية على الاستقرار السياسي قد جرى النقاش حوله بصورة واسعة، فإن أهمية الثقافة السياسية للنخبة لم تُطرح غالباً إلا بدرجة قليلة. يبقى أنه في الدول التي تسود فيها الثقافة السياسية الأبرشية أو المحدودة أو ثقافة الخضوع، فإن الثقافة السياسية للنخبة تعتبر رئيسية. وحتى حين تكون مواقف الجمهور حيال السياسة متطورة جداً كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الرصينة، يبقى أن وجهات نظر النخبة هي التي تفرض الأثر الأكبر المباشر على القرارات السياسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص 398

<sup>4</sup> - مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي-الأوروبي في العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997، ص 103

<sup>3</sup> - Axelrod robert, the dissemination of culture : A model with local convergence and global polarization. Journal of conflict resolution, vol 41. 1997,pp 203-26

وتتألف الثقافة السياسية للنخبة من اعتقادات، مواقف، وأفكار حول السياسة التي تتبنى من قبل أولئك القريبين من مراكز السلطة السياسية، إن قيم النخب هي أكثر تماسكا وجزما من قيم السكان بصورة عامة. حيث تتجاوز بكثير كونها جزءا تمثيلاً لقيم المجتمع الأوسع إن أفكار النخبة، في كل أنحاء العالم، متميزة عن الثقافة السياسية الوطنية، رغم أنها تكون متداخلة معها. على سبيل المثال، النخب تأخذ بصورة عامة خطأً أكثر ليبرالية في القضايا الاجتماعية والاخلاقية. ويؤكد هذه النقطة المسح المشهور الذي قام به ستوفر "Stoufer" عام 1954 عن مواقف الأميركيين من حرية الكلام.

إن تجربة التعليم العالي التي تخلق نظرة ايجابية للطبيعة الانسانية، تقوي القيم الانسانية وتشجع على الايمان بقدرة السياسيين على حل المشاكل الاجتماعية، ويعتبر الاختلاف بين قيم النخبة وانتمائها الإثني وبين قيم باقي الفئات والجماعات هو مصدر التوتر في أكثر الثقافات السياسية.

وفي تقييم تأثير الثقافة السياسية للنخبة على الاستقرار، هناك ثلاثة أبعاد حاسمة:

- إيمان النخبة بحقها في الحكم، وتحديد الإنتماء الإثني لها.
  - مدى قبول النخبة لفكرة المصلحة الوطنية، والفصل بين الطموحات الفردية والجماعية.
  - توافق أعضاء النخبة مع قوانين اللعبة، وخصوصاً أولئك الذين يديرون عملية انتقال السلطة<sup>1</sup>.
- أما الدول العربية فتمر بمرحلة بناء ثقافة سياسية، قائمة على التعدد الثقافي واللغوي و الديني الأمر الذي سيعطي لكل الأقليات حقوقها، ويعترف بخصوصيتها دون أن يكون في ذلك تهديدا لوحدة البلد. وحتى إذا كنا لا نعتبر المجتمع في الوقت الحالي مؤهلاً للأحزاب الإثنية على شاكلة ما هو قائم في أميركا اللاتينية أو بلغاريا، فإن الاعتراف الدستوري بالتنوع اللغوي والثقافي والحرية الدينية كفيل بضمان حقوق الأقليات، مع العمل على نشر قيم التسامح و الحوار بين مكونات المجتمع.

<sup>1</sup> - Bednar, Jenna and Scott Page, Can game theory explain culture? The emergence of cultural behavior within multiple games, rationality and society, vol 19, 2007, pp 65-68

إن الحركات المعبرة عن مطالب الأقليات الإثنية، ورغم انطلاقها من قاعدة إثنية، لا يجعل منها تعابير عن انطواء هوياتي ضد الديمقراطية. كما أن الطابع السياسي الذي تتخذه المطالب المؤسسة على الإثنية ليس ضد الديمقراطية والحداثة، بل قد يُعتبر عنصراً مهماً في مسار الديمقراطية، فاسحاً المجال أمام اعتراف الدولة المركزية بحقوق جزء من سكان البلد ومنحهم مواطنة كاملة. إن الأقليات بدعوها ونضالها في سبيل انتزاع حقوقها اللغوية والثقافية والسياسية والمدنية، تساهم في تقدم مسيرة الديمقراطية في البلد. كما أن انخراط الفرد في الهوية الإثنية في مواجهة الدولة ليس امراً سلبياً دائماً بالنسبة لتقدم الديمقراطية. بل يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لبناء ذاته. فالانطواء الهوياتي يشكل أحياناً وسيلة لبناء ذات الفرد كفاعل اجتماعي، قادر على المبادرة والاحتجاج والمشاركة والتفاوض ودججه داخل النسق العام للدولة.

إن الهوية الوطنية ومنظومة القيم المشتركة ليست تجميعاً لصقياً للهويات الفرعية والثقافات الفرعية ومنظومات القيم الفرعية، التجميع اللصقي لا يخلق هوية مشتركة، حتى وإن كان قادراً افتراضاً على جمع منظومات القيم الفرعية، إلا في حال وجود الاثنيات في مناطق جغرافية خاصة بها في الوطن الواحد. وفي الوقت نفسه لا يخلق هوية وطنية مشتركة، حتى لو كان قادراً على إقامة دولة "واحدة" تتقاسمها عملياً الاثنيات المختلفة التي تقيم لها دويلات ضمن إطار الدولة الواحدة، ويكون لمنظومات القيم الفرعية الكلمة الأولى في اقليمها حيث تنعدم في هذه الاقاليم الهوية الوطنية المشتركة، وجوداً وتأثيراً. إن ما يجمع الهويات الفرعية ليس التقارب التكويني في حيز سياسي و جغرافي وقانوني واحد، وإنما القيم المشتركة التي استطاع الناس اكتشافها في ثقافتهم الفرعية. وإذا لم تكن الهوية المشتركة تجميعاً لصقياً للهويات الفرعية، فإنها في نفس الوقت ليست بديلاً عنها لا يشترط في وجود وتكوين وتوليد الهوية الوطنية أن يتخلى الأفراد عن هوياتهم الفردية، وخصوصياتهم الثقافية، بما في ذلك الدين واللغة، حيث إن القيم المشتركة لا تتنافى مع وجود قيم خاصة بكل مجموعة إثنية. وتتأكد هذه الامكانية إذا تمكنت التكوينات الاجتماعية المختلفة من إقامة دولة فدرالية تتمتع فيها الاقاليم، سواء تماهت مع الهوية الثقافية الفرعية لسكانها أم لا، بهامش كبير في التعبير عن هذه الهوية وتطويرها، فضلاً عن المساهمة في تطوير الهوية المشتركة ذاتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نبيلة سالك، الليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني، باتنة: اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2017، ص ص 377-380

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل توضيح ظاهرة النزاعات الاثنية كقضية عالمية و من هذه العوامل، زيادة عدد الحركات الانفصالية عقب الحرب الباردة، و بروز اهمية تصور الثقافة في العلاقات الدولية وارتفاع حالات التدخل العسكري لأغراض انسانية، كما تناولنا العنف المادي و العنف المعنوي فهي تتراوح بين الاسباب السياسية والثقافية اما السمة التي تميز الخلافات الاثنية داخل الدولة فهي الدرجة العالية من العنف، القسوة والوحشية، كما ساهمت العولمة خصوصا خلال العقد الاخير من القرن الماضي في اخراج المجموعات الاثنية والعرقية إلى السطح مما جعلها تدرج كقضية عالمية على سلم اولويات المجتمع الدولي.

وفي الاخير ان مستقبل الدول في ظل جدلية التعايش والصراع، كونه عاملا مؤثرا في تكوين الحضارات وانتقالها، فبقدر ما كانت الحروب سببا للدمار، فقد ادت إلى انتقال المعرفة، وان التواصل والتفاعل هو المنطق السليم من خلال المشاركة لا الاقصاء والازاحة.

# الفصل الثالث

النزاع الإثني في تركيا بين  
التحدي الداخلي و الخارجي

تتسم تركيا بتعدد قومياتها وأديانها ومذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي الذي يشكل نحو ثلثي السكان ويحتل الأكراد المرتبة الثانية يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزها اليهود، إلى جانب أقليات طائفية من أبرزها و أكبرها الأقلية العلوية، كما عاشت الجمهورية التركية منذ نشأتها في أكتوبر 1923 من عدة تناقضات علمانية النظام وإسلامية المجتمع، عرقية النظام وتعددية المجتمع جعل الدولة عرضة للأزمات والاهتزازات المتتالية. وبالتالي تعد تركيا أكبر بلد حاضن للمجموعة الكردية التي طورت علاقاتها مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط الذي يعتبر تحدي بالنسبة لها فاضطرت لتغيير كبير في سياساتها تجاه الأكراد.

كما سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أن تركيا اليوم تملك كل المقومات التي تسمح لها بالسيطرة على الشرق الأوسط بعدما نجح حزب العدالة والتنمية في تحويل تركيا إلى دولة مدنية ومتطورة إقتصاديا وأصبحت قبلة ونموذجا يحتدا به في المنطقة.

## المبحث الأول: نظرة على تركيا

ستعرض الدراسة خلال هذا المبحث إلى نظرة على تركيا، كما ستبحث في اصل تركيا و التركيبة السكانية للمجتمع التركي.

فإن دراسة تركيا لها اهمية خاصة اذ هي اكثر مناطق اسيا امتدادا نحو اوروبا حيث تمتلك مفاتيح البحر الاسود إلى المياه الحرة في الجنوب وتجعل بعض بلاد اوروبا الشرقية حبيسة في مناطقها او تابعة لإرادة سكان شبه جزيرة الاناضول، واطافة إلى هذا فعلى ارضها جرت منذ القديم حروب و معارك بين الشرق والغرب، بين الاغريق والفرس ثم بين الفرس والرومان واستمر هذا الاحتكاك عدة قرون، ويشكل هذا جزءا مهما من التاريخ الاسلامي، ثم كانت بقاعها مهدا لقيام دولة بني عثمان التي استمرت اكثر من ستة قرون وكانت لها مهمة خطيرة في تاريخ الاسلام اذ تسلمت امر الخلافة التي هي عنوان الحكم الاسلامي<sup>1</sup>.

هذا و تشكل تركيا جزءا من العالم الاسلامي الذي يشكل بدوره وحدة اقتصادية متكاملة فلا يمكن فصلها عنه و اغفالها. هذا و يحاول الاعداء ان ينأوا بتركيا خارج محيطها و ان يلصقوها بالغرب وقد مكنهم من ذلك حكامها الذين سيطروا عليها اثر حرب العالمية الاولى او قبلها بقليل والاعداء في الاصل هم الذين عهدوا اليهم بالحكم او مكنوهم من الوصول اليه خلال سلسلة من المؤامرات بيتوها لهذه الامة. و لاشك فإن عودة الافكار الاسلامية إلى المنطقة سيعيد لسكانها مركز الثقل في العالم و يجعلهم يقفون في وجه اصحاب المطمع الذين يتحكمون بالأمم اليوم موقفا قويا و هذا يجعل هؤلاء الخصوم يخططون ويبدلون قصارى جهدهم لوأد هذه الافكار و قتل دعائها تارة بأيدي أعدائهم وأخرى بأيدي ابناء هذه الامة الذين يسايرون الاعداء تبعا لأهوائهم ومصالحهم. وعلى هذا فدراسة تركيا كانت و لا تزال تم الساسة و المؤرخين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمود شاكر، تركية، بيروت: المكتب الاسلامي، ط7، 1988، ص 9

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص 10 - 11

## المطلب الاول: أصل تركيا

لتركيا مجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية والاقليمية والدولية والاجتماعية، وتشكل معرفة هذه الخصائص او معظمها، بعض المداخل نحو فهم تركيا والمجتمع التركي وحركتهما الداخلية والخارجية.

## \* الأهمية الجغرافية لتركيا:

ترتب على هزيمة القوى المركزية في الحرب العالمية الاولى تغيرات جوهرية في موازين القوى العالمية، وقد كان اكثر التغيرات الجوهرية في العالم هو ذلك الذي لحق بالشرق الاوسط من تقسيمات، تحققت معه السيطرة الغربية بلا منازع، فتركيا التي كادت ان تنتهي إلى تصفية مماثلة لما حدث في الماضي لبولندا أي تصبح شعبا بلا ارض استعادت حدودا قومية متفقة، إلى حد بعيد، مع الحدود اللغوية التركية في اوروبا و الاناضول.<sup>1</sup>

و تعتبر العاصمة السياسية انقرة و العاصمة الاقتصادية إسطنبول و ازمير و اضنه و بورصة اهم واكبر مدن الجمهورية التركية.<sup>2</sup> هذه الجمهورية، تقع بين خطي 26-45 من خطوط الطول الشرقية و 34-43 من خطوط العرض الشمالية. و لها موقع جغرافي دولي، تربط قلب اسيا بطرف اوروبا الشرقي. تبلغ مساحتها حوالي 779.452 كلم<sup>2</sup>.<sup>3</sup> كما تمتلك تركيا خصائص جغرافية طبيعية متنوعة، تربطها باكثر من قارة و تمكنها من التواصل بشكل مباشر مع عدة احواض بحرية و طرق مائية. و يمكن تحديد العناصر الاساسية للمناطق القارية و نقاط الاتصال البرية و البحرية القريبة من تركيا في اطار هذا التنوع، بالقول إن تركيا دولة بلقانية عبر منطقة تراقيا، و دولة مشرفة على البحر الاسود من خلال الشريط الساحلي الشمالي، و دولة قوقازية عبر مصايف ارضروم، ودولة منتسبة إلى

<sup>1</sup> - محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، القاهرة:

مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014، ص 261

<sup>2</sup> - محمد عتريس، معجم بلدان العالم، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001، ص 212

<sup>3</sup> - شوقي ابو خليل، اطلس دول العالم الاسلامي، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 43



ومنتجي الطاقة ، وبالتالي ضمن مشاريع المستقبل القريب التي ستنجزها تركيا ستكون نقطة عبور أساسية بين الشرق والغرب. تركيا هي البلد الذي يتطور بسرعة ، التحضر، التكامل الاقتصادي والثقافي مع العالم ولديها نمو بمعدل 2 ل 70 مليون للسوق المتنامية باستمرار. إلى جانب ذلك، التكنولوجيا المتطورة و زيادة الأعمال ضمن الانفتاح على العالم ، وهذا لا يجعل تركيا مجرد سوق ولكنها قوة اقتصادية أيضاً. العلاقة الاقتصادية بين أوروبا و تركيا في تزايد . وتشير التقديرات إلى أنه خلال 10 سنوات ، ما يقارب 10\_15% من الغاز المطلوب لأوروبا يمكن أن يأتي عبر تركيا" تركيا أيضاً تمتلك إمكانات اقتصادية من جوانب الدول والحكومات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي . وبالإضافة إلى تسويق البنزين العراقي والبنزين القوقازي عبر تركيا لفترة طويلة ، وبهذا تضمن تركيا ميزة كبيرة ، فالأهمية الاقتصادية لتركيا مع أهميتها الجيوسياسية اكسبتها معنى و بعداً أعمق.<sup>1</sup>

#### \* أصل الأتراك:

في منطقة ما وراء النهر والتي تسمى اليوم تركستان والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقاً إلى بحر قزوين غرباً، ومن السهول السيبيرية شمالاً إلى شبه القارة الهندية وإيران جنوباً، استوطنت عشائر الغز وقبائلها الكبرى تلك المناطق وعرفوا بالترك أو الأتراك . ثم تحركت هذه القبائل في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، في الانتقال من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة نتيجة للفتوحات الاسلامية ، أصبح الباب مفتوحاً أمام تحركات شعوب تلك البلدان والاقاليم ومنهم الأتراك فتم الاتصال بالشعوب الاسلامية، واعتنق الأتراك الاسلام، وانضموا إلى صفوف المجاهدين لنشر الاسلام واعلاء كلمة الله وكان ذلك في عهد عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان.. ثم ظهرت الدولة الأموية فالعباسية وازداد عدد الأتراك في بلاط الخلفاء و الامراء العباسيين وشرعوا في تولي المناصب القيادية والادارية في الدولة، فكان منهم الجند والقادة والكتاب ، وقد ألتموا بالهدوء والطاعة حتى نالوا أعلى المراتب هكذا بدأ الأتراك منذ ذلك التاريخ في الظهور في أدوار هامة

<sup>1</sup> - أهمية تركيا، تاريخ الدخول 20/04/2018، [www.turkeycompanyregister.com](http://www.turkeycompanyregister.com)

على مسرح التاريخ الاسلامي حتى أسسوا لهم دولة إسلامية كبيرة كانت على صلة قوية بخلفاء الدولة العباسية عرفت بالدولة السلجوقية.

أسس السلاجقة دولة تركية كبرى ظهرت في بداية القرن الخامس الهجري الموافق الحادي عشر الميلادي ، لتشمل خراسان وما وراء النهر و ايران و العراق وبلاد الشام وآسيا الصغرى ثم أسسوا الدولة العثمانية<sup>1</sup>.

وفي سنة 1075 و بعد 35 سنة من تكوين إمبراطورية السلاجقة في فارس قام فرع من السلاجقة الذين عرفوا بسلاجقة الروم بتأسيس دول سلاجقة الروم في الأناضول على يد "سليمان بن قتلش" و التي تعتبر أطول الدول السلجوقية عمرا من سنة 1075م إلى 1302م، و قد كان آخر حكام الدولة السلجوقية في ما وراء النهر، "غياث الدين ابو شجاع محمد" الذي استمر حكمه من 1105م إلى غاية 1128م، وقد انقضت الدولة السلجوقية عام 1128م و ذلك على يد شاهنات خوارزم، و بسقوط الدولة السلجوقية العظمى انفرط عقد السلاجقة و تمزقت وحدتهم، وانقسمت على ضوء ذلك إلى عدة دول و إمارات صغيرة، و لم تكن هذه الدولة و الامارات الصغيرة تخضع لحكم سلطان واحد كما كان الحال في عهد كل من سلطان "طغرل بك و السلطان الب ارسلان"، بل كان كل جزء من اجزاء الدولة السلجوقية مستقلا تحت قيادة منفصلة لا يوجد اي تعاون يذكر بينها.

لقد شكل تتركب الشرق الادنى وخاصة الأناضول من اهم التغيرات الاساسية التي اوجدتها الامبراطورية السلجوقية، خاصة دولة سلاجقة الروم التي تأسست في الأناضول على يد "سليمان بن

<sup>1</sup> - من إعداد اروى القحطاني، حنان الزهراني، منيرة السبيعي، تركيا بين العثمانية و العلمانية، بدون سنة، بدون دار النشر،

قتلش" ما بين 1075م إلى 1302م، اذ لعبت دورا كبيرا في تتركب منطقة الاناضول (اسيا الصغرى) والتمهيد فيما بعد لدولة غزية اخرى هي الدولة العثمانية.<sup>1</sup>

### \* ظهور العثمانيين:

تعتبر الدولة العثمانية خليفة الدولة العباسية، من اعظم الدول الاسلامية التي كان لها شأن كبير في تاريخ العالم، و قد امتد عمرها الزمني إلى ستة قرون و نصف، بدءا من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين ميلادي، و توسطت رقعتها الجغرافية ثلاث قارات.<sup>2</sup> كما بلغ عمر الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ما يزيد عن ستمئة سنة، و قد ظهرت عليها اثار ذلك العمر. و يمكن تتبع تاريخ الدولة إلى سنة 1281 عندما ورث "الغازي عثمان"، وهو امير من اصل تركماني، إقطاعة في شمال غرب اسيا الصغرى و شرع بتوسيعها على حساب الاراضي البيزنطية المجاورة. ووجد الاوروبيون اسما اكثر بساطة. ففي نهاية القرن الثاني عشر، بدؤوا يطلقون على الاراضي التي فتحها الاتراك اسم تركيا (turkey)، وثق اولا بالشكل الايطالي (turchia) وانتقل هذا الاسم مع خلفاء عثمان غازي عندما عبروا إلى اوروبا في بداية القرن الرابع عشر ووسعوا اراضيهم غربا.

كانت الدولة العثمانية إسلامية ذات حكم وراثي، وقروسطية في مبادئها التنظيمية. وقد استند حكمها إلى الشريعة الاسلامية، التي تستكمل بالقوانين السلطانية والاعراف وامتد بما يتجاوز العقل احيانا، ليشمل المتطلبات اليومية. ووفقا للشريعة، كان غير المسلمين المنتمون إلى الديانات التوحيدية ممن يخضعون للحكم الاسلامي يمنحون الحماية ويسمح لهم بإدارة شؤون طائفهم. وكانت الطوائف

<sup>1</sup> - د. وليد احمد دوزي، اثر المجموعة العرقية الكردية على الهوية الوطنية في تركيا، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2017، ص 62-63 .

<sup>2</sup> - هدى درويش، الاسلاميون و تركيا العلمانية، نموذج الامام سليمان حلمي، القاهرة: دار الافاق الغربية، ط1، 1998، ص 21.

الدينية غير الاسلامية الرئيسية الثلاثة -الروم الارثوذكس المسيحيون، والارمن الغريغوريون، واليهود، وهو مصطلح اكتسب لاحقا معنى الامة العلماني.<sup>1</sup>

و يرى الكثير من الباحثين ان الدولة العثمانية لم تكن تركية الهوية، حيث ان سلاطين ال عثمان بالرغم من اصولهم التركية، الا انهم لم يبدوا إهتماما خاصا بالعنصر التركي داخل الامبراطورية، كما لم يحظ رعايا السلطنة في الاناضول بمزايا تفوق او حتى تعادل ما حظي به الارمن واليهود واليونانيين على سبيل المثال، وهم حسب رؤية السلطنة العثمانية من ابناء الملل الاخرى، حين احتلت شخصيات منهم مواقع مؤثرة وقريبة من السلطان في هياكل الامبراطورية السياسية والادارية والاقتصادية. وعلى صعيد اخر، فقد جاء اتساع الامبراطورية العثمانية نتيجة سيطرة الاتراك العثمانيين في الفترة ما بين 14م وبداية القرن 18م على اجزاء كبيرة من البلقان والشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبذلك ضمت في بنيتها العديد من الشعوب المتباينة من الناحية العرقية والدينية والاجتماعية.<sup>2</sup>

و لهذا يجب ان لا ننسى نقطتين اساسيتين و هما :

- إن الشعب العثماني كان لايزال سليم الفطرة شجاعا صاحب عاطفة اسلامية قوية يهمله كل ما يحدث في العالم الاسلامي و كان الجيش الانكشاري على درجة من القوة تمكنه من العمل بنجاح في كل ميدان.

- إن اوروبا التي عجزت عن مواجهة العثمانيين والوقوف امامهم وبخاصة بعد فتح القسطنطينية، وكانت قد دحرت من قبل من المشرق رات ان تعيد الكرة و تجرب حظها مرة اخرى في الاندلس، والواقع ان رايها كان على صواب فقد تم لها الامر، إذ ان المسلمين هناك كان قد زاد انقسامهم، واتسعت الشقة في تفرقهم و ضعف الايمان من نفوسهم، فلقد طردت اوروبا المسلمين من الاندلس واقتفت آثارهم تلاحقهم في بلاد المغرب و في الوقت نفسه فقد وصلت إلى اقصى جنوب افريقية

<sup>1</sup> - اندرو مانجو، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ابوظبي: دار الثقافة و السياحة، 2018، ص 24

<sup>2</sup> - د. وليد احمد دوزي، مرجع سابق، ص 66

والنفث حول تلك القارة وطلعت على بلاد الاسلام من الجنوب بل إن طلائع ملاحيتها وجنودهم قد وصلوا إلى الهند، واتصلوا أثناء رحلتهم هذه بالصفويين كما انتصروا على المماليك في القتال البحري الذي دار بينهما.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع التركي

في تركيا دولة واحدة و هويات عديدة، اهل اسطنبول، غير انقره، غير قونيا، غير ازمير، غير ديار بكر، غير بورصة، غير إزميت. لكل مدينة ومنطقة في هذه الدولة المعقدة جغرافيا وتاريخيا شخصيتها وهويته، والكل فخور جدا بخصائصه.

يتحدث الدستور التركي عن مواطنين اترك، و عن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية، ولا يقر بالتعددية القومية والعرقية، الا ما تضمنته معاهدة لوزان 1923، التي شملت الارمن واليونانيين واليهود. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد اللغوي، اي لا اعتراف بالکرد كعرقية، و لا بالكردية كلغة او لغات.<sup>2</sup> (انظر الملحق رقم 1).

كما تعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصرا هاما في مقاييس القوة، وكان ينظر إلى هذا العنصر كعائق كبير أثناء مرحلة الحرب الباردة، وأما بعدها فأصبح ينظر إليه كواحد من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا.<sup>3</sup>

يبلغ عدد سكان تركيا 74.70 مليون نسمة، تقسم إلى 12% اترك و 20% أكراد (إحصائيات سبتمبر 2012)، وبذلك تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث الكثافة السكانية، والذي يؤهلها للعب دورا هاما على الصعيدين الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية

<sup>1</sup> - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 41

<sup>2</sup> - د. وليد احمد دوزي، مرجع سابق، ص 111

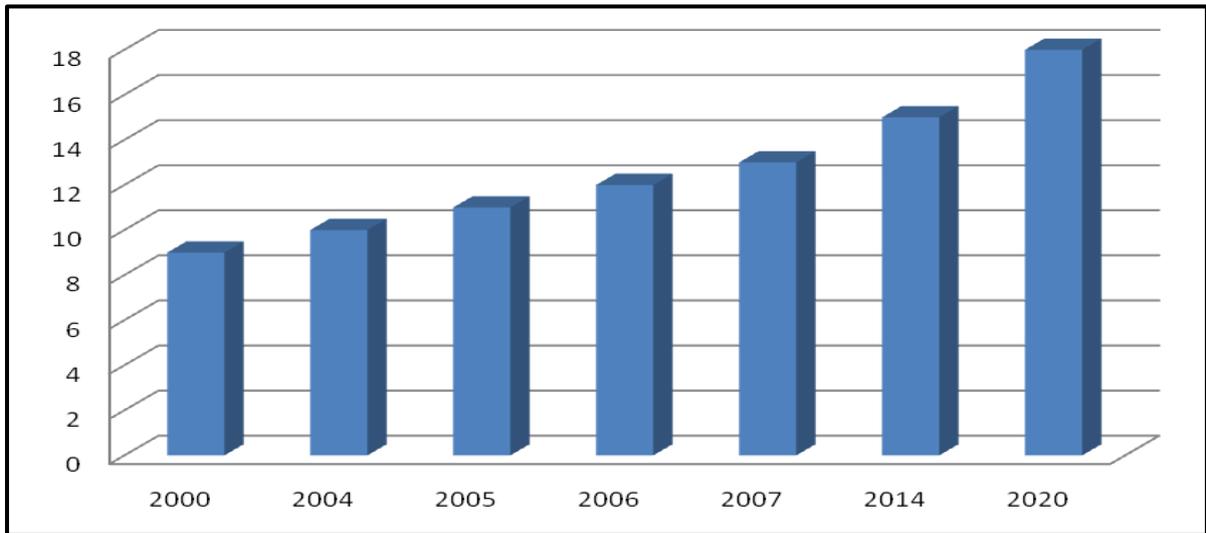
<sup>3</sup> - احمد داود اغلو، مرجع سابق، ص 42

والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب دور إقليمي ودولي كبير، بل كذلك عدد السكان له دوره الهام أيضا.

يشكل الشعب التركي من الناحية الديموغرافية كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للدولة، حيث يغلب الطابع العمري للشباب على التركيبة السكانية، وهذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي، حيث تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت بالقارة العجوز. ومن أهم مؤشرات نوعية القوى العاملة التي تلقت التعليم العالي من مجموع القوى العاملة في تركيا، يتبين أن حصة هذه القوى تتزايد بسرعة حيث بلغت 8.8% سنة 2000 ، ويتوقع أن ترتفع إلى 17.9 % سنة 2020.<sup>1</sup>

الرسم البياني رقم 01 : يبين نسبة القوى العاملة التي تلقت التعليم العالي في مجموع

القوى العاملة في تركيا



المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات

T.R. Prime Ministry State Planning. p p. 38–39

<sup>1</sup> - T.R. Prime Ministry State Planning Organisation, **The Likely Effects Of Turkey's Member-ship Upon The EU**. Décembre 2004.<

[http://www.ekutup.dpt.gov.tr/ab . pdf](http://www.ekutup.dpt.gov.tr/ab.pdf) >.p.36

وفي دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA عن الاتجاهات الديموغرافية الحالية والمستقبلية، تشير الدراسة إلى أنه في الفترة المقبلة سوف تحتاج اقتصاديات أوروبا الغربية إلى المزيد من الموظفين في الكثير من المهارات وفي العديد من القطاعات. و يشير عدد من الخبراء والعلماء الاجتماعيين أن العوامل الديموغرافية لها آثار سلبية على تدفقات الهجرة نحو أوروبا والتي هي في حاجة إلى يد عاملة مختصة وعمالة ماهرة، حيث سجلت الأسواق الأوربية نقصاً في هذه القوى العاملة، لأنه من المعروف أن نسبة المسنين في البلدان الأوربية في تزايد، وتركيا تتوفر على إمكانات هامة في العمالة الماهرة.

#### الجدول رقم 4: توقعات السكان حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	14-0	64-15	65+	المجموع
2000	0.30	0.65	0.05	67.420
2005	0.28	0.66	0.06	72.295
2010	0.27	0.67	0.06	77.004
2015	0.25	0.69	0.07	81.334
2020	0.23	0.69	0.08	85.392
2025	0.22	0.69	0.09	89.156
2030	0.21	0.69	0.10	92.238
2040	0.18	0.67	0.14	96.222
2050	0.17	0.66	0.18	97.299
2060	0.15	0.65	0.20	95.990
2070	0.14	0.63	0.23	93.292

التوقعات المنقحة المؤقتة من قبل الهيئة العامة للاستعلامات و spo جامعة هاستيب معهد الدراسات السكانية، وفقا لنتائج مسح السكان والصحة في تركيا<sup>1</sup>.

هذا الجدول يتضمن النمو السكاني على المدى المتوسط والبعيد لتركيا بالنسبة للفئات العمرية، حيث يلاحظ أن 64.6 % من عدد السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 63 وفقا لأرقام سنة 2000 ، ومن 0 إلى 23 من الفئة العمرية يشكل 30.5 % من عدد السكان، هذه النسبة تشكل 16 % بالنسبة للاتحاد الأوروبي، في حين يتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 12.5 % بالنسبة للاتحاد الأوروبي سنة 2020 ، مقابل 23 بالنسبة لتركيا، هذا يعني أن تركيا التي يتكون نصف عدد سكانها من الشباب يمكن أن يوفر إسهامات كبيرة كما تشير التقديرات على المدى الطويل أن نسبة نمو السكان في تركيا سنة 2050 ستوقف عن الارتفاع وتبدأ في الانخفاض، لذلك فإن عدد سكان تركيا الذي هو في يتزايد الآن لا يزال بعيدا عن كونه تهديدا لأوروبا في السنين المقبلة المتوسطة<sup>2</sup>.

### \* الواقع القومي التركي:

يعد التركيب القومي و الديني و اللغوي للسكان في اي بلد مصدر مهما في وحدته و تماسكه وبنائه الداخلي، لما له من اهمية في معرفة الانماط الثقافية، و القيمة و الاجتماعية، و الاقتصادية للمجموعات السكانية، و هو ما يساعد صانع القرار السياسي في اتخاذ القرارات المناسبة<sup>3</sup>.

وتميز المجتمع العثماني على اختلاف قومياته و طوائفه طوال قرون عديدة بالسكون، ووحدة الهوية على اختلاف مكوناتها خاصة بين الشعوب المسلمة التي كانت منضوية تحت الراية العثمانية، ولم يكن للهوية التركية ظهور بارز على الاطلاق حتى بدأت ملامح انهيار الامبراطورية و ظهور بوادر الحركة القومية.

<sup>1</sup> - T.R. Prime Ministry State, Planning Organisation, op.cit. p p. 38-39.

<sup>2</sup> - Ibid. p p. 38-39.

<sup>3</sup> - العتايي عبد الزهرة شلش، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002، ص 86 .

وبعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، و تقسيم ميراثها بموجب اتفاقية لوزان التي وقعت في 24 تموز 1923 التي رسمت فيها حدود الجمهورية التركية الحالية، كان الجنرال "مصطفى كمال اتاتورك" يخوض معارك عنيفة مع جيرانه لتثبيت الحدود على ارض الواقع، حتى اعلن انشقاق الجمهورية التركية بحدودها الحالية يوم 29 تشرين الاول 1923 و حافظت على مكوناتها الاجتماعية و الدينية استمرارا للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية طيلة ستة قرون<sup>1</sup>. و لقد تمكن اتاتورك من إعادة صياغة وضع الاقليات في تركيا بما يناسب التوجه الكمالي في صبغ تركيا بالقومية التركية، فبعد ان اشارت اتفاقية سيفر في 10 اوت 1920، في العديد من موادها إلى وجود اقلية تنتمي لعرقيات مختلفة بالإضافة إلى الاختلاف الديني، و اللغوي مثل الاعتراف بقيام دولة ارمنية مستقلة يضم جزءا منها مساحات واسعة من الاراضي التي تشكل الان شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا، تمكنت تركيا بعد ذلك من تقليص مفهوم الاقليات الذي يحددها بدقة<sup>2</sup>. (انظر الملحق رقم 2)

ويتكون المجتمع التركي من العديد من القوميات، و تشكل القومية التركية اغلبية السكان الاتراك بعدما كانت اقلية بين القوميات الاخرى في عهد الامبراطورية العثمانية، كما ان رئيس الجمهورية والوزراء و كبار الموظفين في الدولة من العسكريين و المدنيين هم من الاتراك. اما القومية الكردية فهي ثاني اكبر مجموعة قومية ومن الجدير بالذكر ان العقيدة السياسية التركية لم تعترف بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي بل تعتبرهم اتراك يقطنون الجبال و يطلق عليهم اتراك الجبل. كما تشكل الاقلية العربية ما يقارب 12% من السكان و هم في تزايد مستمر، بسبب موجات اللجوء

<sup>1</sup> - الجبوري مصلح خضر، الدور السياسي للأقليات في الشرق الاوسط، الاردن: الاكاديميون للنشر و التوزيع، 2014، ص62.

<sup>2</sup> - مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط 2002-2016، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص 54

من دول الجوار العربي لا سيما بعد الازمة السورية فضلا عن تواجد اقلية قومية مشتركة مع عدد من الدول الاوروبية والاسيوية مثل الارمن، والشركس والجورجيون والالبان والشيشان<sup>1</sup>.

### الخريطة رقم 02: مناطق تمركز المجموعة العرقية الكردية في تركيا



المصدر: [www.adwhit.com](http://www.adwhit.com)

من الدول الاقليمية المحيطة بها فهي تشترك مع كل من سوريا و العراق في انتشار القومية الكردية على امتداد الحدود المشتركة فيما بينها إلى جانب القومية التركمانية في العراق، و الاقلية العربية و الازرية (الايانية) في تركيا .

وعلى الرغم من اهمية العامل القومي في توجه تركيا الا انه يعد عاملا محمدا و ضابطا لتوجهاتها من ناحية اخرى لذلك تحرص تركيا في علاقاتها مع تلك الدول التي تشترك معها في بعض القوميات على تعزيز اواصر الصداقة و التعاون، مما يخدم سياستها الخارجية و يدعم دورها في المنطقة، اضافة إلى حرصها على عدم الدخول معها في اي ازمات مما يهدد امنها القومي.

<sup>1</sup> - مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 55

## \* التركيب الديني:

لقد تزعمت تركيا العالم الاسلامي لقرون عدة، و ادى الاسلام دورا مهما في تاريخ الامبراطورية العثمانية، و كان السلطان يتمتع بالسلطتين الدينية و الدنيوية، و كان ينظر إلى الدولة العثمانية على انها الكيان الشرقي الاسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، لكن بعد قيام الجمهورية التركية بدأت الحكومة بإتباع السياسة العلمانية و تجردت الدولة من المسؤوليات و الرموز الدينية من خلال إلغائها مؤسسة الخلافة، ولعل تشكيلة الشعب التركي الذي تضم غالبية سكانا مسلمين تصل نسبتهم ما يقارب 99% و هي من اهم مقومات تركيا.<sup>1</sup>

وينتمي للإسلام الترك و الاكراد وغالبية العرب والشركس، ويتوزعون على طائفتين هما السنة والشيعية، وتشكل السنة الغالبية العظمى و ينسبون إلى المذهب الشافعي والمذهب الحنفي، اما الشيعة (العلويين) تستمد إلهامها من الصوفية و على الرغم من ارتباط اسمهم بالعلويين العرب في منطقة الشام، الا ان العلويين الاناضوليين الذين يتحدثون التركية والكردية يمثلون جماعة مستقلة بذاتها وتمارس هذه الفئة اسلاما باطنيا بالغ الالتزام.<sup>2</sup>

اما الطائفة اليهودية تشكل احد اهم الطوائف الدينية في تركيا، و يعتبر الحدث الابرز في تاريخ الطائفة عندما اسس "جاك قمحي رجل اعمال يهودي" عام 1989 مركز العالم مستوحى اسمه من ذكرى 500 عام على هجرة اليهود من اسبانيا عام 1492، و قدومهم إلى تركيا و لقد شجعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل "تورغوت اوزال"، و رغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية، عن طريق كسب ود اللوي اليهودي في امريكا و بالتالي دعم اليهود الاتراك، الذين تمكنوا من ايصال احد رجال اعمالهم "جيفي قمحي" ابن "جاك قمحي" إلى البرلمان، في انتخابات عام 1995 على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول. كما ان

<sup>1</sup> - أحمد داود اغلو، مرجع سابق، ص 92

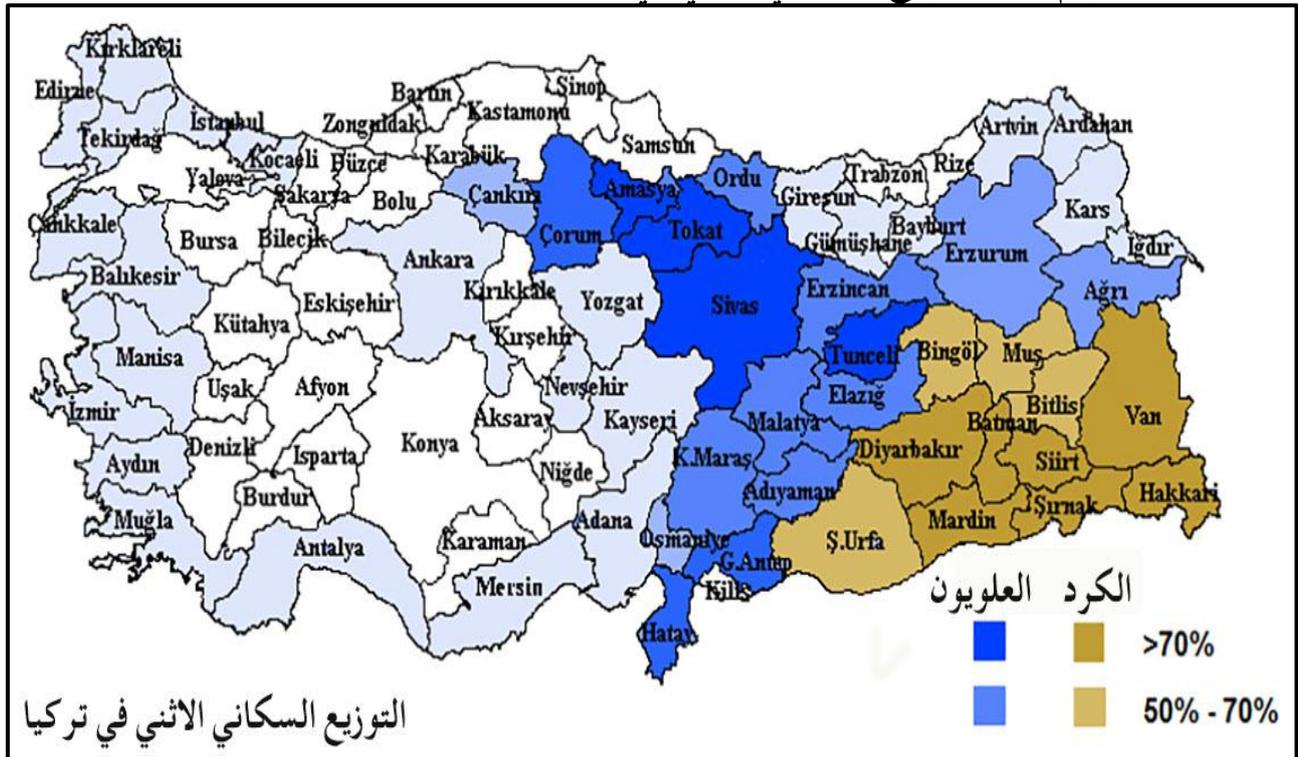
<sup>2</sup> - Soner Cagaptay: The impact of Syrian refugees on turkey

:http://www.washingtoninstitute.org

الجماعة اليهودية والخاصية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل اساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة.

اما اتباع الدين النصراني في تركيا يتوزعون على عدة طوائف: ارمن، يونان وسريان، وكلدان، ويتبعون عدة كنائس، الكنيسة الارثوذكسية و الكنيسة الارمنية و الكاثوليكية، و البروتستانت.<sup>1</sup>

### الخريطة رقم 03: التوزيع السكاني الاثني في تركيا<sup>2</sup>



المصدر: على الموقع الالكتروني:

<http://www.bayancenter.org/2016/03/1869>

<sup>1</sup> - مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 58

<sup>2</sup> - تاريخ الدخول: 2018/04/25 2016/03/1869 <http://www.bayancenter.org/2016/03/1869>

## المطلب الثالث: النظام السياسي التركي

إن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة و أهدافها و طبيعتها و مركز الفرد فيها، فهو عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد و الجماعات، اي الانماط المتداخلة و المتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي.

وعندما نتكلم عن النظام السياسي في تركيا لابد من إعطائه أهمية كبيرة، و على مستويين: مستوى السياسة الداخلية، والذي انصب على دراسة الحياة السياسية فيها و التي تضمنت: النظام السياسي، ابتداء من نظام الحزب الواحد والذي تم تطبيقه منذ إعلان الجمهورية في عام 1923، واستمر حتى عام 1945، إذ تم الانتقال وبصورة سلمية إلى التعدد الحزبي، وقد ساعد هذا الانتقال تركيا، على التقرب من المجتمعات الغربية إذ اقتبست معالم كثيرة من الفكر الغربي، وكانت الغاية من ذلك الاندماج مع هذه المجتمعات و لاسيما ان ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت دولا كثيرة لتبني التعددية الحزبية بعد انهيار نظام الحزب الواحد في اوروبا، و تركيا التي حاولت التقرب من الاسرة المسيحية الاوروبية كانت لا تقبل فيها بنظام الحزب الواحد و لاسيما ان تركيا اتهمت في هذه الحقبة بالاوليكارشية العسكرية. اما المستوى الثاني، فإنه يكمن في السياسة الخارجية التركية و الذي يتركز في اندماج تركيا في المجتمع الغربي ومن خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي و بعض الاندية الاوروبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - د. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011، ص 7

## 1- تركيا بعد انهيار السلطنة العثمانية (الجمهورية التركية):

مثلت معاهدة لوزان 23 تموز 1923 م، تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة" مصطفى كمال أتاتورك" ، ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوربا سلوكياً وثقافياً وسياسياً، مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو الأوربية بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر وتجلّى في دستور عام 1876م<sup>1</sup> كانت رؤية أتاتورك تفاؤلية وإنسانية، وغالبا ما قصرت ممارسته عن بلوغها. كما ان فكره تلوث بعقائد التفوق الإثني والعرقى السائدة في الغرب المعاصر، لاسيما في اواخر حياته. وكان لأتاتورك العديد من المعارضين في تركيا، ولا يزال. فقد رأى المسلمون التقليديون في مثله الداعية إلى التقدم العلماني طغيانا وثنيا، واعتقدوا انه مقلد للكفار. ورأى اخرون انه مجرد ديكتاتور يفتقر إلى المبادئ<sup>2</sup>.

\* مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مرعيه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

ولد مصطفى علي رضا عام 1881 بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة بالمدرسة العسكرية العليا في عام 1893 وهو صبي صغير، وهناك لقبه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال .

تخرج برتبة نقيب في العام 1905، ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام 1916 وهو في الـ35 من عمره فقط في يوليو/تموز من عام 1923 وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة لوزان التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول وبدأ سلسلة إجراءات استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل . توفي مصطفى كمال بعد مرضه في نوفمبر عام 1938، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعتزازا به وتخليدا له، وحتى اليوم ما زالت القواعد التي وضعها أتاتورك تحكم تركيا، لكن هذه القواعد ظلت موضع جدل داخلي معلن أو غير معلن لأنها مست التدين الذي يمثل جوهر روح المجتمع، كما أن هذه القواعد تعرضت لانتهاك أكثر من مرة، وهي اليوم تواجه تساؤلات جدية ببقائها مع انتشار التيار الإسلامي في تركيا.

<sup>1</sup> - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1998، ص 25

<sup>2</sup> - أندرو مانجو، أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ابو ظبي: دائرة الثقافة و السياحة، 2018، ص 9

وفي طريق التحول نحو أوروبا انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1953 م، كما قدمت في عام 1959 طلباً لتكون شريكاً في السوق الأوروبية المشتركة. وقد مثلت معاهدة لوزان الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي عليه اليوم، بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية لتقسيم هذه الأراضي إثر اتفاقية سيفر عام 1920، التي كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة في وسط الأناضول للأتراك، غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حرب ثورية ضد هذه التطلعات أفضى للشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافياً.

## 2- مرحلة تأسيس الجمهورية 1922-1938:

أعطت المرحلة التي تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، إذ طبق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على كافة مجالات الحياة في تركيا<sup>1</sup>. بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بإعلان دستور دولة تركيا الذي أسس الدولة القومية، وينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط ويُدير الدولة بنفسه وذاته. ومن ثم أُعلنت الجمهورية وفقاً للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطاتٍ مطلقة فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء، وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء<sup>2</sup>. ومع أن دستور عام 1921 شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن تفصيلياً ولم يتطرق لبنية النظام السياسي والسلطات واختصاصاتها.

<sup>1</sup> - رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من اتاتورك إلى اربكان، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 85

<sup>2</sup> - محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 64

شكّل مجلس الشعب التركي لجنة أعدت مسودة دستور جديد مُستفيدةً من دستوري بولندا والجمهورية الفرنسية الثانية، وتمت الموافقة عليها عام 1924، وحافظ دستور عام 1924 على نظام حكومة المجلس وفقاً لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويُمكن للمجلس أن يُراقب هذه الهيئة وأن يعزلها. السلطة التشريعية تقع في يد هيئة تتشكل من مجلس الشعب التركي، يُنتخب أعضائها كل أربعة أعوام. ويُشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات. ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي). استفاد أتاتورك من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحول انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في الباد مستفيداً من قيادته للجيش الذي تشكل من كتائب المقاومة التي كان يقودها حال الفترة 1919-1923 وأرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصبته المادة 35 من اللائحة الداخلية

لل قوات المسلحة كحامٍ للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك<sup>1</sup>. كما أن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري كحزب وحيد في البلاد، رغم اعتراض عدد من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته الدولة والحزب الوحيد الحاكم.

### 3- مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938-1960 :

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة "عصمت إينونو"، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن إينونو يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب

<sup>1</sup> - رضا هلال، مرجع سابق، ص 15.

المارشال " فوزي شاقماق"، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد. استمرت سلطة الجيش المطلقة حتى إحالة المارشال فوزي شاقماق عام 1944 إلى التقاعد، ومع تقاعد شاقماق بدأت تتبلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل سيطرة الحزب الواحد. وفي عام 1945 ألمح الرئيس "عصمت إينونو" إلى ضرورة وجود حزبٍ سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة مستأنس بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد. ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهاتٍ معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم، جال بايار، عدنان مندريس، "فؤاد كوبرولو، رفيق كوارلتان"، الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي، الذي استقطب أعداداً متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير. وفاز الحزب الديمقراطي ب 61 نائبا في انتخابات عام 1946، ومن ثم انضم له 47 نائبا من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية.

لكن الحدث الأبرز كان عام 1950، إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزاً ساحقاً ويحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعداً وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف "عدنان مندريس" بتأليف حكومة جديدة. ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حدٍ ما السياسية بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة خال المرحلة السابقة<sup>1</sup>، مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجذره في المجتمع التركي.

<sup>1</sup> - محمد نور الدين، قبة و عمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، بيروت: دار النهار، 1997، ص 21-22

## 4- مرحلة الانقلابات العسكرية 1960-1971-1980 :

أعاد قادة انقلاب عام 1960 عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، متذرعين بوضع حدٍ للتطاحن الحزبي وحالة الفوضى والشقاق، وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد. وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي. وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء "عدنان مندريس" واثنين من وزراءه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد لرئيس الجمهورية "جال بايار" ورئيس البرلمان "رفيق كورتان" وعدد من الوزراء والنواب. كما تم إصدار دستورٍ جديد عام 1961 أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وإنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك الفترة. بعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوزه عام 1961 بـ 173 مقعداً من مقاعد البرلمان وحزب العدالة (الذي حل مكان الحزب الديمقراطي) بـ 158 مقعداً وتكليف عصمت إينونو برئاسة الحكومة والجنرال جمال جورسيل (زعيم الانقلاب) برئاسة الجمهورية. عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في انتخابات عام 1965 بعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار خلال المرحلة السابقة، وحصد 53% من مقاعد البرلمان، ليكلف رئيس الحزب سليمان ديمريل برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه. استمرت خلال هذه الفترة مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية والقومية، وفشل الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية والطلابية. فوجئت قيادة الجيش في آذار 1971 انذاراً لرئيس الوزراء "سليمان ديمريل" بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم ان استمرت حالة الفوضى، فقدم ديمريل استقالته، ليشكل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري نُهات أريم الحكومة الجديدة. تصاعدت خلال المرحلة الممتدة من 1971 - 1980 ظاهر عدم الاستقرار من جديد وتشكلت

حكومات متعددة سقطت سريعاً أمام امتحان سيطرة الجيش وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد . وفي هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها تشكل الحزب الاسلامي الأساسي حزب النظام الوطني ومن ثم حزب السلامة الوطني بزعامة " نجم الدين أربكان"، ودخل الحكومة الائتلافية مع بولنت أجاويد عام 1973. كما تميزت هذه المرحلة بعدم قدرة أي من الحزبين الرئيسيين ( حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة ) على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنهما لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة ائتلافية مما شل الحكومات التي تشكلت خلال هذه الفترة وبقية عرضة للإقالة أو الاستقالة . وبدأت بين عامي 1980 - 1979 موجة عنفٍ واغتيالات أسفرت عن اغتيال عددٍ من قيادات الأحزاب السياسية، وتصاعد العنف السياسي، وانهارت قيمة العملة وارتفعت الأسعار وأصبح الاقتصاد التركي في مهب الريح، الأمر الذي مهد لتدخل الجيش من جديد عام 1980 قاد "كنعان ايفرين" رئيس الأركان التركي انقلاباً عسكرياً في 12 أيلول 1980 ، بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على كافة مناحي الحياة السياسية في البلاد . إذ تم حل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب ومن ثم حلها، وحل والانتخابات اليسارية واليمينية القومية، وقُبض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية ومنع المواطنون من مغادرة تركيا، كما تمت إقالة العمدة وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد . فهدف الانقلاب كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال " كنعان ايفرين". وبعد استقرار الأمر للانقلاب بدأت عملية وضع دستورٍ جديد عام 1982 ، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي . خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاءٍ شعبي في تشرين الثاني 1982 ، وتضمن 193 مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، وترسخت قبضة السلطة التنفيذية وزادت سلطات رئيس الجمهورية ( كنعان ايفرين) ومجلس

الأمن القومي. إذ تم تقييد حرية التعبير والتنظيم بالمصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري<sup>1</sup>.

استمر الحكم العسكري ووقف نشاط الأحزاب السياسية حتى أيار عام 1983، تاريخ تأسيس أول حزبٍ سياسي بعد الانقلاب وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة الجنرال المتقاعد "تورغت سونالب"، ومن ثم حزب تركيا الكبيرة بزعامة سليمان ديمريل (أغلق لاحقاً)، وحزب الوطن الأم بزعامة "تورغت أوزال". وفي تشرين الثاني عام 1983 جرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد النيابية وتم تكليف "تورغت أوزال" برئاسة الحكومة. استمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي "تورغت أوزال" رئيساً للجمهورية، مما أدى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ والثاني ليبرالي علماني بزعامة "مسعود يلماز". ففي انتخابات عام 1991 حصل حزب الطريق القويم (الصحيح) بزعامة "سليمان ديمريل" على المرتبة الأولى في الانتخابات وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب التركي<sup>2</sup>.

### 5- مرحلة تصاعد التيار الاسلامي:

بدأت نواة الافتراق بين المؤسسة الكمالية العلمانية والتيار الاسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946، ووصول "عدنان مندريس وجمال بايار" لمنصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت خال الأعوام اللاحقة اشكال التنظيمات والأحزاب التي تبني إلى حد ما بعض المقاربات الاسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية المحدودة لوقف تصاعد قوة التيارات الإسلامية والالتفاف عليها من خلال تبني بعض المقاربات النظرية في عهدي الانقلاب الأول والثالث، لكن هذه الفترة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الاسلامي

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم 3، المواد 13، 14، قبل تعديلها عام 2001 الدستور التركي .

<sup>2</sup> - رضا هلال، مرجع سابق، ص 147.

كمدخلٍ للممارسة السياسية، وكذلك إعادة تشكيل هذه الأحزاب تحت عناوين جديدة<sup>1</sup>. ومع أن هذه الفترة شهدت ممارساتٍ حادة تجاه التيار الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم (المؤسسة العسكرية)، إلا أنه ساهم في تجذير هذا التيار في اللعبة السياسية التركية بشكلٍ أو بآخر. ويرجع بعض الباحثين إلى الرئيس "تورغت أوزال" بعض الفضل في هذا المجال، فهو أول رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني كما أنه أول رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج، إضافة لعددٍ من القرارات المتعلقة بالتعليم الديني<sup>2</sup>. لكن المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي الحديث في تركيا هو نجم الدين أربكان، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى لحظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر. وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعددٌ من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام 1996، معلنا أهدافاً ومبادئ واضحة تتسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح. كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تتويجاً لمسيرة استمرت على مدى أكثر من 26 عاماً، إذ أسس نجم الدين أربكان أول حزبٍ ذو مرجعية إسلامية (حزب النظام الوطني) عام 1970، الذي ما لبث أن حظّر بعد انقلاب عام 1971. ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام 1973، ولتبدأ منذ تلك الفترة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أيٌّ من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة.

ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقاب عام 1980 لينتهي حزب السامة الوطني ويحل بدلاً عنه حزب الرفاه عام 1983، لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها

<sup>1</sup> - Angel Rabasa, Stephen Larabee, the rise of political islam in turkey, rand corporation, 2008, pp 36-42

<sup>2</sup> - رضا هلال، مرجع سابق، ص 153-155.

مرشحو الحزب بأكبر نصرٍ في تاريخهم وهو بلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها رجب طيب أردوغان<sup>1</sup>. ولتستمر إلى تولي نجم الدين أريكان رئاسة الحكومة عام 1996. لم تستمر حكومة أريكان سوى عامٍ واحد فمر وجد نفسه في صدامٍ مباشر مع المؤسسة العسكرية، إذ عرضت رئاسة أركان الجيش في / 28 شباط 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الإجراءات يجب على الحكومة أن تطبقها ومنها<sup>2</sup>:

- منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية
  - رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية
  - منع ارتداء الحجاب
  - تحريم العمل ضد النظام العلماني الديمقراطي
  - زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى 8 سنوات مما يعني إلغاء مدارس إمام خطيب
- لم يستطع حزب الرفاه مواجهه نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية، وأصبح قاداته عرضة للمحاكمات ومنع العمل السياسي، وحظر نهائياً عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تمت مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته. كما أن توتراتٍ داخل حزب الرفاه نفسه بين عقليتي التقليديين والتجديديين<sup>3</sup>، أدت لاضمحلال تأثير القادة التقليديين للحزب الذين أسسوا حزب الفضيلة، ولم يستطع الحزب الجديد استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي، وتشدد وأبوية قاداته الكبار. لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية كان تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001، بجهود شباب حزب الرفاه وتيار الإسلام السياسي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد وطُرق مباشرة اللعبة السياسية وكسب الجماهير.

<sup>1</sup> - حسين بسلي، و عمر اوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 123

<sup>2</sup> - رضا الهلال، مرجع سابق، ص 169

<sup>3</sup> - حسين بسلي، وعمر اوزباي، مرجع سابق، ص ص 291-296

## المبحث الثاني: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

مثل وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002، انعطافاً حاسماً في تاريخ تركيا المعاصر، بتبنيه مجموعة من المبادئ و الأهداف تجتمع في ثلاثة أسس رئيسة هي: الديمقراطية العلمانية والإسلام، وفي ضوئها قام بإجراء مجموعة من الإصلاحات.

## المطلب الأول: خلفيات وأهداف حزب العدالة والتنمية

يعد حزب العدالة والتنمية\* امتداداً لحزب الرفاه ذو الطرح الإسلامي الذي ولد رسمياً سنة 1983 م والذي تشكل هو الآخر من الكوادر الوسطى لحزب الخلاص الوطني الذي تم حظره سنة 1980 على خلفية الانقلاب العسكري.

و على اثر غلق حزب الفضيلة، انشق برلانيو الحزب إلى جناحين حيث اعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة "رجائي كوتان" الذي قال اثناء مؤتمر صحفي: "ان شعبنا يصبو إلى السعادة سنقوم بخدمة كل الشعب التركي من دون أي تمييز وسنجاهر بتميزنا و اخلاصنا للقيم الاخلاقية والوطنية وسنناضل من اجل الحريات الدينية. اما الجناح الثاني الذي ادى إلى ايجاد حزب العدالة والتنمية، فقد قاده الشباب، ويعد جناحاً متجدداً، وبزعامة "رجب طيب اردوغان\*\*"،

\* اسم حزب العدالة و التنمية: AKPARTI

\*\* رجب طيب أردوغان بالتركية Recep Tayyip Erdoğan: ولد في 26 فبراير 1954 هو رئيس جمهورية تركيا الثاني عشر والحالي منذ 28 أغسطس 2014 م، ويعد أول رئيس تركي اختاره الشعب بطريق الاقتراع المباشر، انتخب رئيساً للجمهورية مرة ثانية في انتخابات مبكرة في 24 يونيو 2018 وتسلم سلطاته في 9 يوليو 2018 ليصبح أول رئيس تركي يبدن النظام الرئاسي. ورئيس وزراء تركيا من مارس 2003 حتى أغسطس 2014 وقبل هذا كان عمدة مدينة إسطنبول التركية من 1994م إلى 1998م. ورئيس حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي. انضم أردوغان إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان في نهاية السبعينات، لكن مع الانقلاب العسكري الذي حصل في 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفيرين، تم إلغاء جميع الأحزاب السياسية، وبحلول عام 1983 عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال حزب الرفاه الإسلامي، خاصة في محافظة إسطنبول.

رئيس بلدية استنبول السابق والذي سبق وان حكمت علي المحكمة بالسجن لمدة سنة بسبب احدي خطبه المعارضة لمبادئ "اتاتورك" العلمانية الذي سمح له بالعودة إلى الحياة السياسية الذي حرم منه<sup>1</sup>.

فكر " أردوغان " في زيارة لإحدى وكالات الإعلانات التي يمتلكها " ارول أولتاشاق" وذلك لمناقشة اسم الحزب الذي سيتم تأسيسه وشعاره . كما اختار الوكالة كي تكون مكان الاجتماع وذلك كي يقف على الإمكانيات المادية للوكالة ورؤية فريق العمل بها في محل عملهم، وقع الاختيار للاسم المختصر للحزب في نفس الاجتماع السابق ذكره، فكان حزب Ak فحرف A اختصار لكلمة العدالة باللغة التركية Adalet أما حرف K اختصار لكلمة التنمية باللغة التركية kalkanma و الاسم الكامل للحزب هو: Adalet Ve Kalkanma Partisi اي حزب العدالة و التنمية<sup>2</sup>.

بلغ عدد الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية الذي يحمل شعارا على شكل مصباح كهربائي يتشكل من اللونين الأصفر والأسود 63 شخصا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان (الرئيس السابق لبلدية اسطنبول) ورفيقه عبد الله غول، إذ تقدم أردوغان بطلب الحصول على ترخيص تأسيس حزب أطلق عليه (حزب العدالة والتنمية)، ضمت الهيئة التأسيسية للحزب 13 امرأة بينهن أربعة محجبات منهن ممثلة ومطربة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى عدة شخصيات من حزب الفضيلة المحظور، وفئة أخرى جاءت من أحزاب أخرى. وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 تحت عنوان " العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، ويحترم الحزب الحريات الدينية والفكرية ويتبين طرح الانفتاح على العالم والتسامح

<sup>1</sup> - د. احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 387-388

<sup>2</sup> - حسين بسلي، و عمر اوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص 311

والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوربي<sup>1</sup>.

وقدم حزب العدالة والتنمية صورة حزب "ديمقراطي محافظ" متمسك بمرجعته الدينية، غير أنه لا يفضل الابتعاد عن حركة الرأسمالية المعولمة، ويستند الحزب إلى قاعدة انتخابية متنوعة، إذ يتمتع بصيت قوي وسط الأناضول، وقطاع كبير من ناخبيه يعيش في الأرياف وفي المدن الصغيرة والمتوسطة. كما يصور الحزب نفسه بأنه حزب الفقراء والمحرومين ويرفض الفساد، كما أنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى وخصوصاً اسطنبول، مثلما يستقطب قطاعاً معتبراً من الجمهور الكردي شرق تركيا، إضافة إلى حصوله على تأييد رجال الأعمال كونه حزبا يدعم المبادرة الحرة، كما يجتذب الفئات الليبرالية الساعية لفك الارتباط الكامل بين الدولة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب انفتاحه السياسي، وكلها عوامل مساعدة على اعتلاء الحزب مركزاً جيداً في ذهن الناخبين الأتراك<sup>2</sup>. جاء حزب العدالة على خلفية جملة مشاكل كانت تعانيها تركيا شملت الشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إذ خلفت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا منذ نهاية التسعينيات موجة غضب وتشاؤم وإحباط في صفوف المجتمع التركي تجاه الطبقة السياسية التقليدية، حيث انتهت الدورة البرلمانية 1999-2002 بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس ضم أحزاب اليمين واليسار القومي وتميزت الحكومة خلال الفترة المذكورة بعجز مزمن كان من أبرز ملامحه تفشي الفساد وتوالي الفضائح واقتراب الوضع الاقتصادي من الإفلاس.

ونتيجة للأزمة المالية الكبرى في 2011 ونسب التضخم المرتفعة والمديونية القياسية، انخفضت نسبة الليرة التركية بنسبة 40% وارتفعت نسبة البطالة في المدن من 12.6% سنة 2001 إلى

<sup>1</sup> - ديلي صباح، "حزب العدالة والتنمية التركي"، النشأة والانجازات، تاريخ الدخول: 2018/05/01

www.turkpress.com/node/12544

<sup>2</sup> - ميشل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010، ص

15.1 سنة 2002 وزادت نسبة الشباب العاطل عن العمل نحو 3% في أقل من سنة، وقد أدى ذلك الوضع الاقتصادي المتدني إلى رفض قطاع واسع من الشعب للطبقة السياسية الحاكمة وهو ما دلت عليه نتائج انتخابات 2002.<sup>1</sup>

### \* انتخابات 2002 و تغيير الخريطة السياسية التركية:

اجريت الانتخابات البرلمانية في 3 نوفمبر 2002 لتحديث المفاجأة الكبرى، و يحقق حزب العدالة و التنمية بزعامة "رجب طيب اردوغان" نصرا ساحقا فاق اكثر استطلاعات الرأي تفاؤلا، وذلك بحصوله على نسبة 34.2% من اصوات الناخبين، بما يعادل 363 مقعدا في البرلمان التركي من اصل 550 مقعدا، و قد جاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بزعامة "لينيز بايكال" بحصوله على نسبة 19.3% من اصوات الناخبين، بما يعادل 187 مقعدا من مقاعد البرلمان، بينما لم تحصل اي من الاحزاب الاخرى التي خاضت الانتخابات على الحد الادنى من الاصوات الذي يبلغ 10% لتمثل في البرلمان بما فيها حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان بل ووزعت حصتهم من المقاعد على الحزبين الفائزين في الانتخابات.<sup>2</sup>

### \* المرتكزات و الاهداف الاساسية لحزب العدالة و التنمية:

وفقا للائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية كما ترجمها الدكتور طارق عبد الجليل، حددت المرتكزات والأهداف كالتالي:

#### اولا: المرتكزات:

حزب " العدالة والتنمية "تنظيم سياسي تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقا للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية والمواثيق الدولية المصدّق عليها من قبل مجلس

<sup>1</sup> - ميشل نوفل، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - راغب السرجاني، قصة اردوغان، القاهرة: اقليم للنشر و التوزيع و الترجمة، 2011، ص 91.

الأمة التركي، وعلى رأسها البيان الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون الأحزاب السياسية وقوانين الانتخابات والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة<sup>1</sup>.

**ثانياً: الأهداف:** وقد تضمنت حسب اللائحة النقاط التالية:

1- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط، ويسلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السياسية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون، ويقبل العقل والعلم والتجربة على أنهم مرشدو الطريق ويؤكد على أن الإدارة الوطنية وسيادة القانون، والعقل والتجربة والديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية للفرد والأخلاق هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة السياسية.

2- يدافع حزب العدالة عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، بل وحتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية.

3- حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان، ويؤمن بأن الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان، ويؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض تركيا، وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلة جارة. ويؤمن بأنه من خلال القيمة التي تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم.

<sup>1</sup> - موقع حزب العدالة والتنمية التركي، "لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مع تعديلات 2009" - تر: طارق عبد

4- يدرك حزب العدالة والتنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل العقائد المختلفة والفكر، والعرق واللغة والتعبير والتنظيم والمعيشة منذ ولادتهم ويحترمها، ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتنا.

5- يرفض الحزب كل أشكال التمييز التي لا تتوافق وأسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكّ لها الأفراد من أجل خدمة الفرد.

6- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكن الإرادة الوطنية من أن تسود، ويساعد المجتمع على العيش في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.

7- يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يراعي جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات العاملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة، استخدامهم السلطات وأداءهم للمهام وفق معايير دولة القانون كأساس للشرعية.

8- يؤكد الحزب على حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، وحقهم في التعبير عما يفكرون، وهو أمر لا يقبل النقاش، كما أن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون، هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشاركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة، لذلك فإنه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر قط، وأن مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا المفهوم ووجهة النظر هذه، ويقرّ بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاختيارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقّق وتضمن استخدام الحقوق فحسب، ويدافع عن أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع.

9- يؤمن الحزب بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي، ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده.

ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب. ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية. ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.

10- يؤمن الحزب بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي، وبأن العائلة التي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسسة اجتماعية أساسية لا غن عنها في نقل قيمنا القومية ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال الجديدة<sup>1</sup>.

قبل مجيء حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002، كان البرلمان التركي قد انتخب "أحمد نجات سيزر" رئيساً للبلاد 2000-2007، بعد ان ترك منصبه رئيساً للمحكمة الدستورية 1988-2000، و لم يكن امام حزب العدالة و التنمية حينها خيار الا التعامل مع الامر الواقع، ومع ذلك قدم حزب العدالة و التنمية حزمة إصلاحات دستورية اثناء و جود الرئيس أحمد سيزر في الرئاسة، بيد ان الاخير رفض عرضها على البرلمان للتصويت عليها، و هو ما دفع حزب العدالة والتنمية إلى رفع الملف إلى المحكمة الدستورية للمصادقة عليه. وبالفعل وافقت المحكمة على عرضها على اعضاء البرلمان، الا ان حكم المحكمة لم يخرج الا وقد غادر الرئيس "سيزر" منصب رئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدته الدستورية، ليحل محله عبد الله غل، الذي حظي بثقة البرلمان لمنصب رئاسة الجمهورية للفترة من 2007-2014. و بهذا يكون الحزب قد احكم سيطرته على المؤسسات الرئاسية، و التشريعية، و التنفيذية (ممثلة بحكومة اردوغان)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - موقع حزب العدالة والتنمية التركي، "لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مع تعديلات 2009" تر: طارق عبد الجليل، مرجع سابق .

<sup>2</sup> - محمد الهامي و اخرون، حزب العدالة و التنمية التركي: دراسة في الفكرة و التجربة، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث، 2016، ص 72

الجدول رقم 5: تعديلات الدستور الذي قام بها حزب العدالة و التنمية 2004-2011

ملاحظات	رقم القانون	إقرار البرلمان	الاستفتاء الشعبي	رقم المادة	الحزب الحاكم	رئيس الوزراء
/	5170	2004/5/7	/	-17-15-10 -87-38-30 -131-90 160-143	حزب العدالة والتنمية	رجب طيب اردوغان
/	5370	/6/21 2005	/	133		
/	5428	/10/29 2005	/	-160-130 -162-161 163		
/	5551	/10/13 2006	/	76		
/	5659	/5/10 2007	/	17		
استفتاء	5678	/5/31 2007	/10/21 2007	-96-79-77 102-101		
/	5735	2008/2/9	/	42-10		
استفتاء	5982	2010/5/7	/9/12 2010	-23-20-10 -53-51-41 -84-74-54 -125-94 -129-128 -145-144 -147-146		

				-149-148	
				-157-156	
				-166-159	
				19-18-15	
استفتاء	6214	/3/17	/	59	
		2011			

المصدر: محمد الهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة<sup>1</sup>

من خلال الجدول نجد ان الدستور التركي مر بمراحل عدة، و لكنها ليست متسقة، و قد يدخل في اطار صراع السلطة العسكرية مع المحاولات الديمقراطية. كما انه يمكن القول ان اكثر التعديلات الدستورية كانت في عهد "بولنت اجاويد" الذي ينتمي إلى حزب اليسار الديمقراطي و"رجب طيب اردوغان" الذي ينتمي إلى حزب العدالة والتنمية وتزايدت الاستفتاءات الشعبية حديثا في التعديلات الدستورية بدلا من تصويت البرلمان.

#### المطلب الثاني: المكانة الجيوسياسية التركية في المنطقة

لم يكن لهذا المصطلح مفهوم الدلالي و الإجرائي مكانا في الذهنية السياسية التركية إلا عندما تم رفض طلب تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فرأت تركيا أنه تأخذ باستراتيجية الاستبدال و التي تستبدل فيها انضمام إلى الاتحاد الأوروبي بإحلال العالم العربي مكانه حيث شكلت هذه الاستراتيجية الاستبدال والإحلال.

حيث بعدما أيقنت تركيا بأن أوروبا لا تنكرها و لكن لا تمنحها حق العضوية ركزت تركيا على البعد الإقليمي و الذي لا يعني العودة إلى الحقبة العثمانية، و كانت كرد فعل عن استراتيجية الغموض الذي تبناها الاتحاد الأوروبي، و لذلك تطلعت تركيا إلى تحقيق أهداف معينة و متعددة في الداخل و الخارج و من خلال تنشيط دورها الإقليمي وعلى مستويين:

<sup>1</sup> - محمد الهامي و آخرون، مرجع سابق، ص 75

- المستوى الأول: له أهداف داخلية من خلال سعي الحكومة إلى تقوية قاعدتها الشعبية.

- المستوى الثاني: كان على الصعيد الخارجي من خلال ملاء الفراغ الأمريكي وحاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة و التقرب من الدول العربية، و اختراق عملية السلام في الشرق الأوسط و في الملفين اللبناني و الإيراني، علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها مع محيطها الإقليمي و دور الجوار مما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الهوية لمكانتها.

و هذا ما جعل واشنطن لتختار أنقرة للقيام بدور ضابط الإيقاع الإقليمي في المنطقة له دلالة على أن واشنطن تنأ بنفسها عن قوى عربية في المنطقة، و تخلت عن بعض القوى لصالح تركيا، والمساعدة في تكوين ما اصطلح عليه "مشروع الشرق الأوسط الكبير"<sup>1</sup>. كما أن زيادة الاهتمام العربي بتركيا جاء بسبب ظهور عوامل استراتيجية جديدة مثل انتصار الثورة الإيرانية 1979 و غياب دور الإقليمي المصري بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979.<sup>2</sup> إن تطور النظرة العربية إلى تركيا، بدأ نتيجة لعدد من العوامل المتوازية بعضها يتعلق بتركيا ذاتها و البعض الاخر بالمنطقة العربية ، و هذه العوامل كما يلي:

**1- عوامل المتعلقة بتركيا:** حيث ساهمت العديد من التطورات في تحسين صورتها في العالم العربي منها وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم، قرار البرلمان التركي في عام 2003 بعدم

<sup>1</sup> - خرج هذا المشروع في 2004 بعد عام من احتلال العراق الذي يؤكد على ضرورة تغير في المنطقة عوضا عن إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقا بعد هذا التغيير وفق الرؤى الأمريكية ضرورة ملحة لأمنها القومي و مصلحتها الاستراتيجية، و بدعوى الحرب على الإرهاب متوفر على الرابط: مشروع الشرق الأوسط الكبير  
www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/06/28

<sup>2</sup> - Tucci Natalie. **The Dimensions Of The Turkish Rol In Middle East;** United Arab Emirates: the emirates center for Strategic Studies And Research, 2014, P86

التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق و ما يسمى بحادثة دافوس سنة 2009.<sup>1</sup>

**2- العوامل المتعلقة بالمنطقة:** غيرت التطورات السياسية و الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضا إلى تركيا، حيث أوجد عدد من التطورات الأخيرة في منطقة إحساسا بوجود أزمة مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي سنة 2000، الغزو الأمريكي للعراق 2003، عودة إيران، الانقسامات العربية، و ثورات الربيع العربي خاصة الموقف في سوريا.

#### \* المحددات السياسية:

منذ صعود حزب العدالة و التنمية الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا باشر بمجموعة من الإصلاحات السياسية التي كان لها الأثر البالغ في تغيير الصورة السياسية لتركيا نظريا و عمليا على الصعيدين الداخلي و الخارجي. و قد كان من جملة الإصلاحات السياسية التي قام بها حزب العدالة والتنمية ما يلي:

- قام بإلغاء حالة الطوارئ جنوب شرق تركيا المناطق الكردية
- إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالفت ارت السابقة.
- تكريس معايير الحكم الديمقراطي و الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان ، و للإشارة حزب العدالة و التنمية هو الحزب الوحيد الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية

هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القانون الأوروبي لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

<sup>1</sup> - حادثة دافوس: تمثلت في انسحاب رئيس وزراء تركيا " رجب طيب أردوغان" من مصة إحدى الندوات منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا احتجاجا على منصة التعليق على مداخلة "ستيمون بيريز" بشأن الحرب على غزة في 2008

- توحيد دور المؤسسة العسكرية و المؤسسة القضائية<sup>1</sup>.

وعليه فإن هذه الاجراءات كان لها الأثر الكبير في تغيير الصورة السياسية لتركيا و لا سيما السياسة الخارجية، حيث عمل الحزب عن طريق قياديه و أهمهم السيد " رجب طيب أردوغان" على إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية و جعلها سياسة ذات طابع متعدد الأبعاد و الأهداف على عكس الفترة السابقة التي حاولت عزل تركيا عن محيطها الخارجي وخصوصا إزاء الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها ( منطقة الشرق الأوسط و القوقاز و آسيا الوسطى ) وقد كانت السياسة الخارجية ذات توجه خارجي واحد و هو التوجه نحو العالم الغربي الأوروبي وفق الرؤية الكمالية . و قد عمل أردوغان على تغيير خارطة عمل السياسة الخارجية التركية عبر مجموعة من الإصلاحات السياسية و أهمها توحيد دور المؤسسة العسكرية و إعطائها دور استشاري في بادئ الأمر قبل أن يتم إبعادها عن الحياة السياسية نهائيا وفق تعديل دستوري عام 2010 م<sup>2</sup>.

فقد عملت المؤسسة العسكرية على عزل تركيا عن محيطها الإقليمي و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط و عملت على خدمة مصالح الدول الغربية ، و أهملت مصالحها في هذه المناطق وهذا يتضح من خلال ما يقوله وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو قائلا في مناقشته للسياسة الخارجية التركية:

"لقد كانت السياسة الخارجية التركية غير متوازنة مع محيطها الخارجي خصوصا مع أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية أين أهملت تركيا مصالحها مع هذه الدول و لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ... حيث بخلاف هذه القوى الامبريالية ، في ال 80 سنة وقبل تأسيسها عام 1923 م تجاهلت كثيرا علاقاتها مع الدول التي تقع بالخارج والتي كانت تشكل

<sup>1</sup> - سعدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية-العربية، جامعة بسكرة: مجلة الفكر، العدد 10، 2014، ص 471

<sup>2</sup> - لادمي محمد العربي ، " التنافس التركي - الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014 ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 66-67

السلطنة العثمانية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والآن تركيا تحتاج إلى لعب دور كبير بهذه المناطق...".<sup>1</sup>

ما يدل على أن تركيا قد أعادت تعريف مصطلحها بعد أن كانت أداة في خدمة المصالح الغربية هو رفضها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لغزو العراق عام 2003 م، قد كانت هذه هي بداية التحول بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.<sup>2</sup>

و قد صاغ وزير الخارجية الأسبق الدكتور أحمد داوود أوغل و الأسس التي يجب أن تسير عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة وهي:

1- **العمق الاستراتيجي:** حيث يحاول هنا الربط بين المكانة الدولية لتركيا و الدور الذي تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي ، فهو يوضح أن تركيا كلما لعبت دور كبير في محيطها الإقليمي كلما ساهم ذلك في رفعة مكانتها على الصعيد الدولي و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط و هذا وفق نظرية القوس و السهم.

2- **تصنيف المشاكل:** هنا يؤكد السيد " أحمد داوود أوغلوا" بأن الشرط الأساسي لصياغة سياسة خارجية قوية

تحقق المصالح هو يجب التقليل من الخصومات و العداءات و خصوصا مع الدول المجاورة ، وفق لعبة غير صفرية تكون فيها كل الاطراف مستفيدة.

3- **القوة الناعمة:** من الأسس الرئيسية التي تركز عليها السياسة الخارجية التركية هي الاستناد في علاقتها

<sup>1</sup> - Omar Taspinar, **Turkey middle east policies between neo otmanism and kemalism**, Washington :endowment for international peace,2008, p14

<sup>2</sup> - علي حسين باكير، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2009، ص 20

مع دول المحيط إلى العامل الاقتصادي و الثقافي و عملت على استبعاد العامل العسكري. ويعود سبب استعمال القوة الناعمة و لا سيما الثقافية في السياسة الخارجية إلى رغبة النخب الحاكمة في إحياء تركيا العثمانية و الميراث العثماني وفق رؤية عثمانية جديدة ، أين يجب الاستناد فيها إلى وسائل القوة الناعمة بالأقاليم العثمانية و خصوصا بالمناطق التي تملك بها تركيا مصالح قومية<sup>1</sup>.

و بالتالي فان طبيعة النخب الواصلة للحكم كانت المحدد الأساسي في تغير السياسة الخارجية التركية، عبر إعادة هيكلتها من خلال تقديم تعريف جديد للمصلحة القومية التركية اخراجها من كنف المصالح الغربية و رسم الاستراتيجية التي يجب أن تسير عليها السياسة الخارجية التركية خصوصا اتجاه المناطق الإقليمية المحيطة بها ولا سيما منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر هذه الدوائر الإقليمية نقطة الانطلاق نحو العالمية.

#### \* المحددات الاقتصادية:

لقد عملت تركيا على توظيف النهضة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها في سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط خصوصا بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة ، حيث شهدت تركيا تحول كبير على المستوى الاقتصادي ، أين أوضح " أردوغان " قبيل الانتخابات أن الفريق الاقتصادي للحزب لديه 300 مشروع اقتصادي جاهز للتنفيذ.

وبمجرد فوز الحزب بالانتخابات و وصوله إلى السلطة ظهرت بوادر التحول الاقتصادي ، فقد قفز الناتج الإجمالي من 147.7 مليار دولار عام 2001 م إلى 362.5 مليار دولار عام 2005 م ليقارب عام 2010 م حافة التريليون دولار أين بلغ 960.5 مليار دولار ، وقد ارتفع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي من 2230 دولار عام 2001 إلى 8400 دولار عام 2005 ليبلغ 10 آلاف دولار عام 2007 م.

<sup>1</sup> - Omar Taspinar, op.cit, p15

كما أكد تقرير البنك الدولي لعام 2010 م أن تركيا على مدى الخمس سنوات من 2003 م إلى 2007م لم يقل متوسط النمو السنوي للاقتصاد التركي عن 6% و قد حافظ على هذا المعدل طوال فترة الحكومة الثانية لحزب العدالة و التنمية . بالإضافة إلى هذا فقد انخفض الدين العام في تركيا من 74% من الناتج الإجمالي في نهاية عام 2002 إلى 39% نهاية عام 2007.<sup>1</sup>

و إضافة إلى كل هذا فقد ارتفعت أجور العاملين ما بين 2010 – 2002 بنسبة 188% ، و زادت احتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي حيث وصلت عام 2010 إلى 70.1 مليار دولار بعد أن كانت تقدر عام 2002 ب 26.1 مليار دولار، كما أصبحت تركيا من بين مجموعة ال 20 ، و بالتالي أصبح الاقتصاد التركي سادس إقتصاد في أوروبا.<sup>2</sup>

تجدر الإشارة إلى أن الدخل الوطني للفرد انخفض بنسبة صغيرة جدا مع الأزمة العالمية عام 2009م، حيث تراجع دخل الفرد من 10.436 دولار إلى 8.590 دولار مما يؤكد على قوة الاقتصاد التركي و النهضة الكبيرة التي شهدتها في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية.<sup>3</sup>

و فوق كل هذا فان الاقتصاد التركي أصبح يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا و كاد أن يقضي على نسبة التضخم التي أصبحت عام 2001 3.9% ، و أصبحت إسطنبول تحتل المرتبة 27 من ناحية المدن الأكثر تأثير في العالم اقتصاديا ، شهدت الشركات التركية نموا استثنائيا من خلال توسعها في شتى أسواق العالم ، و قد صرح " أردوغان" أن تركيا حطمت الرقم القياسي في إنتاج السيارات حيث بلغت مبيعاتها عام 2009 ما يقارب 460 ألف سيارة لتصل عام 2010 إلى 909 آلاف سيارة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص 97-117

<sup>2</sup> - سعدي السعيد، مرجع سابق، ص ص 477-478

<sup>3</sup> - Huseyin latif, **la nouvelle politique exterieure de la turkey**, Paris : les éditions CV MAG, 2011, p21

<sup>4</sup> - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 117

و قد عملت النخب الحاكمة في تركيا على توظيف هذا التقدم في رسم سياستها الخارجية اتجاه الدوائر الجيوسياسية التي تحرص على لعب دور كبير بما تمهيدا للتحويل إلى قوة عالمية ، حيث أصبح البعد الاقتصادي هو المحدد الأساسي لعلاقة تركيا بهذه الدوائر و لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط أين حرصت على استغلال النهضة و التوسع الذين يشهدهما اقتصادها في تعزيز تواجدتها و دورها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط ، أين تعمل على إرساء أسس السلام و الاستقرار بالمنطقة عن طريق التعاون الاقتصادي خصوصا و أن العالم الآن يقوم على الاعتماد المتبادل الذي لا مكان فيه للسياسات الانفرادية حسب وجهة النظر التركية ، و قد حاولت تركيا تجسيد هذا من خلال مجموعة من الاجراءات و التي كان من أبرزها، الاتفاق على إنشاء مجلس استراتيجي مع كل من سوريا والعراق عام 2008 م و عقد اجتماعات مرتين على الأقل كل سنة من أجل تحقيق أكبر قدر من التعاون و التكامل الاقتصادي . و قد تمخض على هذا المجلس مجموعة من الاتفاقيات مع العراق وسوريا من أجل التعاون في مجال و النقل و الطاقة و وصلت إلى حد طرح فكرة إقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة و مناطق صناعية<sup>1</sup>.

و الواضح أن تركيا تعمل على توظيف قدراتها الاقتصادية من أجل تأكيد تواجدتها بمنطقة الشرق الأوسط أولا و زيادة ارتباطاتها بدول المنطقة من أجل إعادة إحياء مي ا رثها العثماني القديم في قالب جديد و استغلاله للعودة إلى مصاف القوى العظمى كما تؤكد حكومة العدالة تعدد ابعاد الادوار التركية في الشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة، مع امكانية ادراجها جميعا في اطار دور جامع لتركيا باعتبار مركزا لتحقيق الامن و الاستقرار في المنطقة. فالغالبية العظمى من الادوار التركية تقع في نطاق الادوار التعاونية، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الاطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة، و مركز لتعزيز الاعتماد

<sup>1</sup> - ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010،

الاقتصادي المتبادل على المستوى الاقليمي ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الاصلاحات السياسية و الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودعم التعاون الأمني بين دول المنطقة.<sup>1</sup>

لذلك فإن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من ما اطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة ايجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الاسلامي القائم على رؤية استراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية، تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين اسيا واوروبا، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من اجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الاوسط من خلال تفسير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار، وبناء علاقات ايجابية مع جميع دول المنطقة من اسيا إلى اوروبا وإلى افريقيا، والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة ولعب دور فاعل في القضايا الاقليمية والدولية.

و كان لهؤلاء العثمانيين الجدد رؤية في تحقيق مصالحهم في الشرق الاوسط عامة والعالم العربي خاصة، من خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي. وهكذا فإن دور تركيا في الشرق الاوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الاقليمية لأسباب ثلاثة:

أولهما: تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع الكيان الصهيوني و الفلسطينيين

ثانيهما: ترتبط تركيا بعلاقات طيبة مع سوريا و ايران إلى جانب مصر و السعودية

ثالثهما: تتسم السياسة التركية بوجه عام بالعقلانية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الاوسط في عهد حكومة العدالة و التنمية 2002-2010، ورقة بحثية

قدمت بجامعة القاهرة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2011، ص 31

<sup>2</sup> - د. اسراء شريف الكعود، الموقفان التركي و الايراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الاوسط، جامعة بغداد: مجلة

كلية التربية للبنات، المجلد 27، 2016، ص 57

## المطلب الثالث: الابعاد الداخلية و الخارجية للمسألة الكردية

## أولاً: من هم الأكراد

الأكراد هم شعب هندوإيراني يتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا المعرفة بجبال كردستان، وتتنوع جغرافيتهم البشرية في تركيا والعراق وإيران وسوريا وإلى حد ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى و الأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا. حيث تحتل المرتبة الثانية فيها بعد القومية التركية، ويتركزون في الأقسام الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول، ويشكلون أكثرية السكان في كل من المحافظات التالية: "وان" و"حكاري" و"سيرة" و"ديار بكر" و"ماردين" و"الازغ" و"ارضروم" و"درسيم" و"بايزيد" و"بدليس" و"سعر" وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ما يقارب 20% من السكان، أي أنهم يزيدون على 12 مليوناً أو 13 مليوناً ويتوزع الأكراد مذهبيًا بين سنة (70%)، ومعظمهم شافعيون) وبين علويين (30%) مع وجود أقلية تقدر بما يقارب 10-20 ألفاً من اليزيديين (أو الأزيديين). ويتحدثون جميعًا اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة) وتنشط في صفوفهم الطرق التقليدية، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري. ويطلق تاريخيًا على المناطق التي يقطنونها اسم "كردستان" لذا يعتبر أكراد تركيا بأنها "كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران "كردستان الشرقية"<sup>1</sup>.

## ثانيًا: جذور المسألة الكردية

المشكلة التي تحاول حكومة حزب العدالة والتنمية التصدي لها اليوم تعود لزمان بعيد، تحت الحكم العثماني، تعايشت جماعات ولغات وأديان مختلفة منظومة الملة، حيث تمتعت كل مجموعة بدرجة معينة من الحكم الذاتي، وكان لكل ملة من الملل قواعدها القانونية الخاصة بها في العديد من المناطق.

<sup>1</sup> - د. معمر فيصل خوي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، إصدارات جوان 2014.

ومع ذلك، اتخذت الإمبراطورية العثمانية عددًا من التدابير لتعزيز السلطة المركزية، عندما نشبت بعض التوترات بين الأكراد والدولة، ببساطة، كانت مجرد مسألة إدارية بين المركز الإمبراطوري والقوى المحلية في مواجهة مسألة الهوية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أملت دول الحلفاء المنتصرة على حكومة الدولة العثمانية المهزومة، التوقيع على معاهدة " سيفر " لتجزئتها، وبموجب هذه المعاهدة حصلت اليونان على تراسيا الغربية، وأعطيت فرنسا كيليكيا " كردستان الجنوبية"، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة، ومنح الأكراد الحكم الذاتي حتى يتم لهم الاستقلال التام فيما بعد، أما مضيق البوسفور والدرديل، فقد أخضعوا لرقابة دولية تقرّر مصيرهما في حالتي الحرب والسلام. ومن المفيد الإشارة هنا بأن بريطانيا وفرنسا لم تكن مهتمتين بضمان حق تقرير المصير للشعب الكردي بل كان ههما الحقيقيي الخيلولة دون انساع الأثر الذي أحدثته ثورة البلشفية في روسيا بتشرين الأول/ أكتوبر عام 1917م، حيث رأت الدولتان إقامة حكم ذاتي ومن ثم دولة للأكراد متخلفة إقطاعية، تكون بمثابة العازل بين تركيا وروسيا السوفيتية، وكنقطة استراتيجية محتملة ضد الاتحاد السوفييتي قريبة من حقول النفط في القوقاز، فرموا بهذه الخطة إلى فصل الأناضول الشرقي أي كردستان تركيا، فيضعفون بذلك موقف الكماليين.

وكان البريطانيون بوجه خاص يظنون بأن هذه الدولة لدى قيامها ستكون تحت نفوذهم في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى إلى انتزاع الموصل من تركيا بصفة نهائية فحقوق الأكراد في الفكر الاستعماري البريطاني والفرنسي لم يكن أكثر من وسيلة لتحقيق مصالحهما، فإذا كان قيام الدولة الكردية يعزز من مصالحها الاستعمارية فهي معها والعكس صحيح، وهذا ما ستكشف عنه معاهدة لوزان فيما بعد<sup>1</sup>.

بالعودة إلى معاهدة سيفر، فقد أثارت هذه المعاهدة كما أثارت من قبلها هدنة "مودروس" في 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1918م، التي أطاحت بكل مظاهر السيادة للدولة العثمانية على

<sup>1</sup> - د. معمر فيصل حولي، مرجع سابق.

أراضيها، ردود فعل قوية بين الأتراك وأدى إلى ظهور مقاومة شديدة سرعان ما تطورت إلى حركة تحرر وطني بقيادة مصطفى كمال "آتاتورك" والتي كان هدفها إنهاء الاحتلال الأجنبي وتحقيق وحدة البلاد وقد وصف "مصطفى كمال" أتاتورك" معاهدة سيفر بأنها حكم بالإعدام على تركيا، ولذلك فقد رفضها، ولإبطال مفعولها، اعتمد على العامل الديني، حيث طلب "آتاتورك" من الأكراد التعاون معه للتخلص من القوات المحتلة للبلاد وقد استجابوا له، ونتيجة الانتصارات العسكرية التي حققها "آتاتورك" عقدت معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا في 24 تموز/ يوليو عام 1923م فموجب هذه المعاهدة تم استعادة جزء كبير من الأراضي التي طالب بها الميثاق الوطني (الحفاظ على وحدة تركيا، رفض معاهدة سيفر عام 1920م. كما لم يعد مطروحًا في هذه المعاهدة أمر دولة أرمنية حصل الأرمن واليونان واليهود على وضعية "أقليات" ولم يحصل الأكراد على حكم ذاتي كردي وبذلك تم طمس الهوية الكردية وتذويبها في الهوية التركية<sup>1</sup>.

ولما كانت المصالح ولا تزال هي التي تحدد مواقف الدول الاستعمارية فقد تراجعت بريطانيا عن عودها في تأييد حق تقرير المصير للشعب الكردي، من خلال خوفها من إمكانية تشكيل الأكراد في بيئتها الإقليمية خطرًا على مصالحها النفطية، بعد إعلان الزعيم الكردي العراقي الشيخ محمود الحفيد كونفدرالية في شمالي العراق للأكراد، وما تعنيه من مخاطر على النفوذ البريطاني واحتمال إعادة توحيد كردستان التركية والعراقية. وبذلك أضحت معاهدة سيفر من زاوية المصالح البريطانية في طي النسيان هذا من جانب. ومن جانب آخر، ففي 29 تشرين الأول/أكتوبر عام 1923م، أعلنت الجمهورية التركية وأصبح مصطفى كمال أول رئيس لها، فسياسته القومية المعتمدة على شعار "أيها المواطن! تكلم التركية" و"هنيئًا لمن يقول أنا تركي" عُدت سياسة إنكار واسعة للهوية الكردية بما تعنيه من ثقافة ولغة وحقوق مختلفة مؤسسًا، بذلك نهج دولة تعتبر الجميع فيها ينتمون للأمة التركية بمعناها

<sup>1</sup> - حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط2، 2010، ص 55

العربي وليس فقط بمعناها الجغرافي السياسي المتمثل بالجمهورية التركية. ومما تقدم لم يكن أمام تراجع بريطانيا وانكار تركيا للحقوق القومية للأكراد سوى الانتفاضة على الدولة التركية<sup>1</sup>.

الخريطة رقم 4: خريطة تبين الموقع الجغرافي لمنطقة كردستان<sup>2</sup>



المصدر: مأخوذ من موقع <https://eipss-eg.org> تاريخ الدخول: 2018/05/15

ثالثا: الابعاد الداخلية:

يشكل الاكراد في تركيا ثاني اكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي، ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويعتبر اكراد تركيا امتدادا لأكراد العراق وإيران وسوريا و بما ان تركيا تعد جزء من الشرق الاوسط فإن الاقليات التي لها وجود متميز توجد بشكل رئيسي في تلك الدول و يطلق تاريخيا على تلك المناطق التي يقطنون فيها إسم

<sup>1</sup> - خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، ملفات اقليمية، ماي 2017، ص 12.

<sup>2</sup> - مأخوذ من موقع <https://eipss-eg.org> تاريخ الدخول: 2018/05/15

"كردستان" لذا يعتبر اكراد تركيا مناطقهم بانها كردستان الشمالية فيما اراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" و اراضي ايران الكردية "كردستان الشرقية".<sup>1</sup>

اما المشكلة الرئيسية التي يواجهها اكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، و بالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافيا وسياسيا و يلي ذلك في الدستور و القوانين، من تأسيس اية منظمة او جمعية او حزب على اساس عرقي او ديني، دون تأسيس الاكراد احزابا تعكس تطلعاتها السياسية في الاستقلال او الحكم الذاتي. وحين اسس بعض الاكراد احزابا تعبر عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر و تعريض زعمائها للسجن او النفي. و قد تكثفت عمليات الحظر في النصف الاول من التسعينات، و قد استطاعت تركيا في مراحل تاريخية مختلفة ان تنجح في قمع الحركات الانفصالية داخل حدودها الا ان تخوفها يكمن في المجموعة العرقية التي تكمن خارج حدودها و ينظر اليها على انها ملاذ النزعة الانفصالية كما ان تصور هذه الاقلية لذاتها خلال الحرب العالمية الاولى و الثانية. كان مبني على اساس سؤال محوري، لماذا لا تملك هذه الاقلية المشتتة في الشرق الاوسط كيانا كرديا موحدًا يمكن ان يمهد لقيام دولة مستقلة بجمعهم؟

لكن سرعان ما تعاملت الحكومة التركية مع هذا الوضع من خلال القمع و ابطال تلك المزاعم، وكذلك من الناحية السياسية حيث حاولت ان تقدم حجج لإقناع هذه الاقلية بالعدول عن تصوراتها و تمثلت تلك الحجج في:

- اعتبار تركيا هذه الاقلية كتنظيم غير قادر على إدارة نفسه، و من ثمة غير قادر على إدارة أكبر دولة.

<sup>1</sup> - ناجي ابي عاد و ميشيل جرينون، ترجمة محمد النجار، النزاع و عدم الاستقرار في الشرق الاوسط: الناس، النفط،

التحديات الامنية، الاردن: الاهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص 120

- و من ناحية ثانية ان الجزء الكبير لهذه الاقلية يسكن ضمن الحدود التركية و بالتالي اي انفصال يعني تهدي لكيان دولة موحدة.

- وقف المجال امام السياسة التحررية الانفصالية التي تطل و تنشر إلى باقي الاقليات الاخرى التي تندرج ضمن الكيان الموحد.<sup>1</sup> ومن مطالب الاكراد في تركيا تتمثل اهمها في<sup>2</sup>:

1- الاعتراف بالقومية الكردية على اساس ان الايديولوجية الرسمية للدولة التركية مبنية بالأساس على انكار القوميات غير التركية المتواجدة ضمن حدود الدولة، و بالتالي فالتعامل و الاخلاص لهذه الايديولوجية يقتضي اللجوء إلى تطبيقها بالعنف و الارهاب.

2- إدماج الهوية الكردية بشكل ضمني.

3- السماح بتعلم اللغة الكردية في المدارس الحكومية كاللغة ثانية.

4- تدعيم التحسن الاجتماعي و الاقتصادي للأكراد و الحصول على تأهيلات حضارية أكبر.

دفع تزايد المتعاطفين والمؤيدين لحزب العمال الكردستاني، برئيس الوزراء التركي السابق "رجب طيب اردوغان" إلى محاولة امتصاص الغضب المتزايد في اوساط الكرد ضد الدولة التركية، و قد اعترف في الخطاب الذي القاه في 23 جويلية 2006 اثناء زيارته مدينة ديار بكر بقوله: ان الدولة التركية منذ قيامها عام 1923 ارتبكت اخطاء تجاه الكرد، و قد ان الاوان إلى تصحيحها في اطار مفهوم جديد للقومية يستند إلى ان تركيا دولة متعددة الاعراق و الاديان.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Gareth Stansfield, **the changing parameters of kurdish statehood: between bruseels and Baghdad**, international studies association, 2004, p 4-5

<sup>2</sup> - أ. ظافري و داد، مداخلة حول المسألة الكردية في الشرق الاوسط، جامعة عنابة، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، ص 7.

<sup>3</sup> - شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول التركي و محطم الصنم الاتاتوري، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011، ص 61

كما وعد "اردوغان" بأنه سيعمل على استثمار 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة في المناطق الكردية و تشجيع الشركات الاستثمارية الكبيرة بالقدوم إلى المنطقة و العمل على تخصيص 3.8 مليون فرصة عمل في تلك المناطق.<sup>1</sup>

اتسمت تحركات حزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا بزعامة "رجب طيب" بخطوات ايجابية عديدة في سبيل حل المشكلة الكردية، ولعل ابرز تلك الخطوات هي:

1- اعلن "رجب طيب اردوغان" في جويلية 2009، على ان حكومته تعمل على اتخاذ خطوات من اجل حل المسألة الكردية

2- اعلن "رجب طيب اردوغان" في كلمة له اثناء اجتماع حزبه في 4 اوت 2009، انه مستعد لحل جذري للمشكلة الكردية وحث احزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة في هذا المجال، فضلا عن طلبه من ممثلي حزب السلام الديمقراطي المؤيد لحزب العمال الكردستاني بالامتناع عن اطلاق تصريحات استفزازية في اثناء حل المشكلة الكردية، كما صرح موجها كلامه إلى حزب السلام الديمقراطي بقوله على تركيا مواجهة هذه المشكلة و حلها من خلال الديمقراطية، مضيفا حان الوقت لحل جذري لهذه المشكلة، و ستتخذ خطوات مهما كان الثمن، كما اعلن "رجب طيب اردوغان" ان هناك فرقا بين حزب السلام الديمقراطي و حزب العمال الكردستاني، و اضاف انه سيلتقي رسميا ب ممثلي حزب المجتمع الديمقراطي للتباحث معهم لحل المشكلة الكردية.

3- عقد "رجب طيب اردوغان" اجتماعا في مقر المجلس الوطني الكبير في 5 اوت 2009 مع نواب حزب السلام الديمقراطي لمناقشة مبادرة الحكومة التركية بحل المشكلة الكردية.

4- عقد المجلس الوطني اجتماعا لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة لتنهى الصراع المسلح بين الدولة التركية و حزب العمال الكردستاني في 12 نوفمبر 2009، فضلا عن إجراء تغييرات

<sup>1</sup> - عقيل سعيد محفوض، تركيا و الاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص 82.

جوهريّة في التعامل مع الحقوق الثقافيّة للكردي، كما تمّ تعيين نائب رئيس الوزراء "بولنت ارنيش" مسؤولاً عن الملف الكردي و متابعته.<sup>1</sup>

وقد ايد حزب العمال الكردستاني على لسان زعيمه "عبد الله اوجلان" مبادرة الحكومة التركيّة لحلّ المسألة الكرديّة حلاً سلمياً، وقد اعلن وقف إطلاق النار بانتظار ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات 2011، الا انه بعد إجراء الانتخابات، اعلن ان الحكومة التركيّة لا تقوم بما يجب عليه تجاه الكردي، مؤكداً بقوله انه لا يمكن الاستمرار في وقف اطلاق النار بدون ان توفر الحكومة التركيّة الظروف المناسبة و قد طالب اوجلان الكردي النزول للشارع في المدن الكرديّة للمطالبة بحقوقهم وحرّياتهم.<sup>2</sup>

و في اطار المواقف المتناقضة لحكومة حزب العدالة و التنمية و مؤسسها "رجي طيب اردوغان" الذي اعترف بوجود مشكلة كرديّة عام 2005، عاد ليتنكر ذلك في انتخابات جويلية 2011 بقوله: ليس في تركيا مشكلة كرديّة، بل مشكلة مواطنين من اصل كردي.<sup>3</sup> كما انه لا توجد ثقة بين الحكومة التركيّة و حزب العمال الكردستاني، فالحكومة ترى في الحزب تنظيم اراييا يهدف إلى تقسيم تركيا و اقامة دولة كرديّة في المنطقة، و ان هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية، و باتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركيّة سنويًا 10 مليارات دولار.<sup>4</sup> و في كل الاحوال، فإن حزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا قد اتبع سياسة بديلة منذ تسلمه مقاليد الحكم فتارة يقوم بتقديم المبادرات و الحلول السلمية للمسألة الكرديّة، و تارة اخرى يقوم في شن عمليات عسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني و هذه السياسة تعود إلى اسباب عديدة، و هي:

<sup>1</sup> - عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 65

<sup>2</sup> - أحمد عبد الحافظ فواز، الفائز الاكبر: التحدي الكردي للهياكل الاقليمية بعد الربيع العربي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2013، ص 33

<sup>3</sup> - محمد نور الدين، اردوغان يجهض عملية امبريالية، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 12388، جانفي 2011

<sup>4</sup> - سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، عمان: مجلة شؤون عراقية، العددان 4/3، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2011-2012، ص 146

- لتحقيق مكاسب انتخابية، فأردوغان و خلال حملاته الانتخابية التي اقيمت في احدى المناطق الكردية صرح بأن على تركيا مواجهة هذه المشكلة و حلها من خلال الديمقراطية.

- لتحقيق العضوية في الاتحاد الاوروي، فأردوغان اتبع الاخذ و العطاء مع الكرد لحل هذه المشكلة التي في حقيقتها عاملا معرقلا لقبول تركيا في الاتحاد الاوروي<sup>1</sup>.

ومع كل ذلك قام رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب اردوغان حزمة من الاصلاحات في 30 سبتمبر 2013، وكالاتي: حزمة الانتخابات، حرية اللغة، حرية التدين واللباس، حرية الاقليات.<sup>2</sup>

إن هذه التطورات المتسارعة للمشهد السياسي التركي والقضية الكردية في تركيا، من فوز الاكراد ودخولهم لأول مرة البرلمان التركي ضمن حزب كردي في جوان 2015 ، وإعلان الرئيس التركي، من جهة وحزب العمال الكردستاني من جهة اخرى انتهاء الهدنة بين الطرفين واستئناف العمليات العسكرية بين الجانبين، سيكون له اثارا مباشرة على مسار السلام والقضية الكردية في تركيا. وبسبب ارتباط السياسة الداخلية بالخارجية فإنه من الصعب تحقيق السلم الداخلي دون توفير السلم الاقليمي.<sup>3</sup>

#### رابعا: الابعاد الخارجية:

تستند السياسة الخارجية التركية بصورة عامة إلى ثلاث مبادئ اساسية هي:

- التنمية الاقتصادية

- الاندماج في المجموعة الغربية

<sup>1</sup> - حسين بسلي، و عمر اوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص 11

<sup>2</sup> - قاسم حسين الربيعي، الاحتجاجات الداخلية التركية و تأثيراتها الداخلية و الخارجية، بغداد: مجلة ابحاث استراتيجية، العدد6، 2013، ص 287

<sup>3</sup> - د. وليد دوزي، مرجع سابق ، ص 275-276

- البحث عن امن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.<sup>1</sup>

و باعتبار ان لتحقيق المبدأ الاخير، لابد من حل القضية الكردية حلاً نهائياً، و هذا ما جعل الاكرد يشغلون حيزاً كبيراً في تشكيل سياسة تركيا الخارجية و في صياغة طبيعة علاقاتها او تفاعلها مع دول الجوار الجغرافي التي تشترك معها في ذات التكوين العرقي، نظراً لما يحمله من خطر له تأثيراته المهمة على سياسات هذه الدول مجتمعة، تركيا، ايران، و العراق، و ما يثيره من ازمات داخلية يتهدد به الاستقرار السياسي ووحدة و امن البلاد.<sup>2</sup>

تعتبر القضية الكردية واحدة من أكبر المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين أربعة دول كبيرة في المنطقة، هي تركيا، العراق، إيران و سوريا، مع وجود أعداد قليلة في لبنان وأرمينيا وأذربيجان، هذه المشكلة تحولت من محلية إلى إقليمية تهم جميع الدول السالفة الذكر، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة بين "مسعود البارزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و"جلال طالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني العراقيين، وقد بدا التحفظ التركي بارزاً تجاه الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق . كما أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الحقيقي للأكراد، إلا أن بعض الإحصائيات الكردية تشير إلى أن عددهم يتراوح بين 31 و 39 مليوناً نسمة، يعيشون جنوب شرق الأناضول.

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي تغيرت نوعاً ما السياسة التركية إزاء القضية الكردية، حيث شاركت تركيا في "قوات الحماية الدولية" سنة 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام صدام حسين، وحرصت كذلك على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاحاً

<sup>1</sup> - بتول هليل جبير الموسوي، العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط، بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45، 2012، ص 87

<sup>2</sup> - محمد صلاح محمود، اشكالية الكرد في السياسة الإيرانية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 16، 2009، ص 20 .

إزاء الأكراد في مناطقها الجنوبية-الشرقية، حيث أقر البرلمان التركي سنة 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصادر سنة 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية<sup>1</sup>.

أصبحت المشكلة الكردية ملفاً دائماً التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سورية والعراق وإيران فحسب، بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص، إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى، حيث تصر أنقرة على أن المشكلة من صنع أيادي خارجية، وأنها مشكلة "إرهاب"، في حين أن جوهر المشكلة تركي داخلي مزمن يعود تاريخه لأكثر من ثلاثة قرون، عندما كانت ولايات كردستان تابعة للدولة العثمانية تتمتع بنوع من الحكم الذاتي؛ لكن الحكومات التركية المتعاقبة منذ قيام الجمهورية سنة 1923 وإلى وقت قريب كانت تنكر لهذه الأقلية، وكانت تهدف من وراء تلك السياسة إلى:

- تقييد أكراد العراق عن المشكلة الكردية في تركيا، بل وتألّبهم ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بينهم وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني.

- استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي، والثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق، وتلتقي توجهاتها مع توجهات إيران والعراق وسوريا، ومن هذا المنظور جاءت مواقف تركيا تجاه العراق القائمة على تمسك العراق بوحدة أراضيه وسيادته، ومعارضة أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق<sup>2</sup>.

- أصبحت تركيا تشعر بانزعاج كبير من النظرة الأوروبية إلى المسألة الكردية، التي باتت تؤثر على علاقاتها الثنائية مع بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا، كما تمثل هذه القضية إحدى العناصر المعيقة للمفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وترى دول الاتحاد ترى أن ارتباط تركيا بالاتحاد الأوروبي،

<sup>1</sup> - خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 49-50

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 51-52

سيجعل من المسألة الكردية مسألة أوروبية، فتركيا تدرك أن أي حل سيتم التوصل إليه بشأن العراق لا يمكنه القضاء على المشكلات النابعة من هذه المسألة في أوروبا<sup>1</sup>.

ارتكز البعد الكردي في السياسة الخارجية التركية على مقولة "الاحتواء" التقليدية المعروفة، والتي حاولت بدورها تفكيك مصادر الدعم و التأييد الخارجي المباشر وغير المباشر، وحرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم و الاسناد الكردية و الاقليمية، و التوصل من ثم إلى تسويات مع الدول، التي تنطوي علاقاتها مع تركيا على مشاكل و ازمات واقعية او افتراضية تدفعها لمساندة الحزب او للتغاضي عن نشاطه على اراضيها.

واستخلصت تركيا بعد عدة عقود ان الوسائل التقليدية لمواجهة الحركة القومية الكردية لم تؤد إلى حل للمسألة الكردية، بل ربما زادت في التأييد الاجتماعي و السياسي لحزب العمال الكردستاني. وهذا يعني ضرورة تجاوز الرؤى والوسائل و الكيفيات المعتادة في التعاطي مع الشأن الكردي، والتخلي عن نظرية المؤامرة، و تبني سياسات جديدة تنطوي على مقاربات اوسع نطاقا و اكثر نجاعة<sup>2</sup>.

و منه نقول بأنه يمكننا الجزم بكون السياسة الخارجية التركية لم و لن تسعى ابدا لتوفير الحقوق السياسية او الثقافية للأكراد بمعنى انها لا تسعى لإيجاد حل جذري للقضية الكردية بقدر ما تراوغ بها و تستخدم احيانا و تقمعها و تحاصرهما لتنفادي اثارها احيانا اخرى.

جاء ذلك واضحا من خلال السلوك السياسي لحزب العدالة و التنمية الذي تمكن بدهائه من تغيير المسار الحقوقي للقضية وجعلها تخرج من قالب الامني التقليدي الذي لطالما حدد نشاطها

<sup>1</sup> - أحمد داود اغلو، مرجع سابق، 481-482

<sup>2</sup> - د. عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 60

\* رد السفير الامريكي في تركيا "فرانسيس ريكاردوني" على اتهامات تركيا لواشنطن بدعم "الارهاب الكردي" بالقول ان الولايات المتحدة هي الدولة الاكثر مساعدة لتركيا في موضوع الارهاب. و قال ريكاردوني: "إن المجال للتعاون بين انقرة وواشنطن هو المجال الاستخباراتي" و ان واشنطن تقدم سنويا ما يقارب 400 مليون دولار لتركيا كمساعدات في مجال مكافحة الارهاب. كلمة السفير 2011/5/11 .

ومطالبها مع الحكومات السابقة. ونقلها من مسألة أمنية شائكة ومعقدة لخيار سياسي قابل للمناقشة والتحقيق، يتعلق ببناء تعددية قومية تضمن استمرارية الوحدة الوطنية، معتمدا على مخرجات اللعبة السياسية الداخلية المميزة بتحقيق اعلى درجات الرفاه والانتعاش الاقتصادي، محاولا بذلك سد الهوة الاجتماعية و إعادة دمج الاقلية الكردية في المجتمع التركي تدريجيا لكبح جماح الحركة القومية وتقليص نشاطها الداخلي والخارجي وحصره في الكفاح السياسي عوضا عن الكفاح المسلح الذي ارق الحكومات التركية على اختلاف ازمنتها و اطياها السياسية.

و في ضوء القوة المتزايدة للحركة الكردية في تركيا و في مناطق اخرى، يمكن التوقع بأن العامل الكردي سيصبح اكثر اهمية في السياسة الخارجية التركية في الاشهر او السنين المقبلة.

## المبحث الثالث: مستقبل النزاع الإثني في تركيا

تقدر نسبة التجانس العرقي في تركيا بحوالي 79 في المئة، وذلك يعني أن هذا المتغير لن يكون له أهمية مؤثرة في الوضع الداخلي، فالاتجاه العام لمؤشرات الصراع الإثني في المجتمع التركي يتراجع كما ان زيادة معدل النمو السكاني، تُبيّن الدراسات السكانية أن الدول المتنوعة عرقياً، والتي يزيد فيها معدل إنجاب المرأة عن 2.1، تكون أكثر عرضة للاضطرابات السياسية وتزايد النزعة الانفصالية، وعندما نعرف أن معدل إنجاب المرأة التركية هو 1.70، ومن المتوقع أن يبقى ضمن هذا الحد حتى عام 2020 حسب تقديرات معهد الإحصاءات التركي، مما يضعف دور هذا العامل. وخلاصة الأمر أن الدولة التركية الحديثة تعرف هذه التركيبة العرقية المعقدة منذ تأسيسها قبل تسعين عاماً، واستطاعت المحافظة على وحدة أرضها وشعبها، وقد يستمر هذا الأمر ضمن المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، وهو مرهون أيضاً بقدرة الحكومة التركية على التعاطي الحكيم مع الأقليات العرقية بما يضمن خصوصيتها ويحفظ وحدة البلاد ويجول دون تفككها على أساس إثني. وعموماً، عندما تكون الدولة قوية تضعف فيها النزعات الانفصالية<sup>1</sup>.

## المطلب الاول: الازمة الكردية في تركيا

تسعى كل دولة تضم اقلية كردية في المنطقة إلى تصدير مشكلتها معها إلى الدول الاخرى، سواء من خلال مساندة الحركة الكردية التحررية فيها(مساندة ايران و العراق و سوريا و ارمينيا لمنظمة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا او ضد بعضها البعض) او ممارسة الضغوط على الفئات الكردية الاخرى لمنعها من التعاون مع منظمة حزب العمال الكردستاني (كما تفعل تركيا في غزوها لشمال العراق و

<sup>1</sup> - بكر البدور، الخصائص الاثنية للمجتمع التركي، تاريخ الدخول <http://blogs.aljazeera.net>, 2018/08/01

تعاونها مع "مسعود البارزاني" \* زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد "جلال الطالباني" زعيم حزب الاتحاد الوطني باعتباره مساندا لمنظمة حزب العمال الكردستاني التركي).

كما ينص الدستور التركي لعام 1983 على وحدة تراب و شعب الجمهورية التركية، و لذلك فإن كل مطالبة بالاستقلال أو الانفصال أو تقرير المصير تعد خيانة وطنية جزاؤها الاعدام. و لما كان "عبد الله أوجلان" \*\* زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني الذي ثار على النظام العلماني -نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك- عام 1984 قد طالب بالانفصال و بإقامة جمهورية كردية ماركسية على جزء من تركيا، فقد حكم عليه بالإعدام بموجب المادة 125 من الدستور و بدلالة المادة 312 و 148 من قانون العقوبات التركي لأنه أصبح يشكل خطرا على الامن القومي و الوحدة الوطني<sup>1</sup>. (انظر الملحق رقم 4)

\* مسعود البارزاني: مسعود مصطفى بارزاني هو رئيس إقليم كردستان العراق منذ توليه الحكم عام 2005 إلى أن إنتهاء فترة ولايته 1 نوفمبر عام 2017. ولد مسعود في مدينة مهاباد في كردستان إيران في 16 أغسطس/آب من عام 1946 فقد تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإقامة الكيان السياسي الكردي الجديد أي جمهورية كردستان في مهاباد التي لم تدم سوى مدى قصيرة من الزمن. وبعد انهيار جمهورية كردستان في عام 1947، اضطرت عائلة مسعود بارزاني مع مجموعة من بيشمركة الكرد وعوائلهم للرجوع إلى كردستان العراق، وبعد عودتهم ابعدها من قبل حكومة المملكة العراقية إلى جنوب العراق ولاسيما مدينتي بغداد والبصرة، ولكن والد السيد مسعود بارزاني الملا مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية توجه مع رفاقه إلى دولة الاتحاد السوفيتي وبقوا فيها لغاية قيام حركة 14 تموز 1958.

\*\* عبد الله أوجلان: عبد الله أوجلان ولد عام 4 أبريل 1948 هو مؤسس وأول قائد لحزب العمال الكردستاني عام 1978، وهو حزب يساري يسعى لشكل من الاستقلال عن السلطة وبناء مجتمع يصفه بأنه "بيئي ديمقراطي متحرر". بدأ الحزب نشاطا عسكريا عام 1984 تخله عدّة محاولات للسلام مع الحكومة التركية وللهدنة، إحداها في أغسطس 1998، وفي ذات الفترة انتقل أوجلان تحت ضغوط الحزب والحكومة التركية من منفاه في سوريا إلى روسيا ثم إيطاليا ثم اليونان ثم وصل إلى السفارة اليونانية في نيروبي في كينيا، حيث أعتقل وأرسل إلى تركيا في فبراير 1999 في عملية أثار سخطا كرديا حول العالم وأثمت الهدنة الأخيرة، وحوكم أوجلان في تركيا في 28 إبريل 1999 بتهمة الخيانة العظمى لتركيا وفقا للمادة 125 لقانون العقوبات التركي. وقد حكم عليه بالإعدام في 29 يونيو 1999 لقيامه بتأسيس وإدارة منظمة ارهابية مسلحة. أعلن حزبه هدنة جديدة في 1 سبتمبر 1999 وانسحبت قواته من تركيا إلى شمال العراق، وخضع الحزب لتغييرات سياسية من ضمنها إعلان بنهاية الحرب والانتقال للعمل السياسي، وفي عام 2002، قامت تركيا بتحويل حكم إعدام أوجلان للسجن المؤبد ضمن سياسة إلغاء عقوبة الإعدام في تركيا، ومحاولة التلائم مع قوانين اتحاد الاوروبي، وهو محبوس في سجن "إمرالي" الان.

<sup>1</sup> - د. ابراهيم الداوقني، صورة الاتراك لدى العرب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 181

يمكن القول ان رؤية الاكراد لحل المشكلة الكردية في تركيا عرفت تطورات عدة و ذلك بسبب المتغيرات عدة، ارتبطت بالأساس بالزعامات الكردية من جهة، وبمواقف السياسة والقادة الاتراك تجاه الاكراد من جهة ثانية وتتطورات البيئتين الاقليمية والدولية من جهة ثالثة. لذلك هذه المشكلة بالنسبة لأكراد تركيا عرفت تدرجا في المطالب.

يعد الانفصال تحديا للسلطة السياسية لا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة أو تعديلها بشكل جذري، بل إلى الحد منها و لا ينكر الانفصاليون سلطة الدولة السياسية بحد ذاتها، ولكن سلطتها عليهم و على افراد اخرين من مجموعتهم و على الارض التي يقيمون عليها. إن الانفصال الذي كانت تنادي به شريحة من اكراد تركيا، نتيجة معاناتهم التمييز، و الحرمان من المزايا السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و التهميش من الحكومة و الاغلبية الاتراك داخل المجتمع التركي، هو الانفصال الذي يهدف لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن اندونيسيا. هذا المطلب الذي يعتبر الهدف النهائي الذي تسعى اليه الاقليات القومية بشكل عام والتي تعتبر الاكثر رغبة عن اقي تصنيفات الاقليات الاخرى في الاحتفاظ بذاتيتها فالأقليات القومية اكثر الاقليات التي تنادي بالانفصال، لأن بعضها يعتبر نفسه امة قائمة بحد ذاتها<sup>1</sup>.

- المطالبة بتحرير القومية الكردية و إقامة دولة كردية مستقلة و اعتبار حزب العمال الكردي التركي الممثل الرئيسي لهذه الدولة

- المطالبة بتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بالسكان الاكراد، و الحصول على المزيد من الحقوق السياسية والديمقراطية، وفي الوقت ذاته التمتع بالمزيد من المصالح الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - د. دوزي وليد، مرجع سابق، ص 359

<sup>2</sup> - وانغ جنغ ليه، ترجمة: امنية عز الدين، رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الاوسط، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص 379

كما ان حكومات الدول المعنية لن تعارضه علنا، فبعض الدول استجابت بالفعل او تستعد لتلبية هذا المطلب بدرجات متفاوتة في بعض المجالات، و من الناحية الموضوعية نذكر ان الاستجابة لهذا المطلب لن يعرض وحده امن الدولة إلى الخطر فحسب، بل على العكس يساعد ايضا على تضامن القوميات و انصهارها في بوتقة واحدة، و يعود بالفائدة على استقرار المجتمع و التنمية الاقتصادية، الا انه لا تزال بعض الدول غير قادرة على تلبية هذا المطلب نظرا لأسباب تاريخية واجتماعية متعددة خاصة ان الحالة العامة للنمو الاقتصادي و التطور الاجتماعي في كردستان متأخرة عن المناطق الاخرى بصورة كبيرة، حيث يعتبر هذا الامر احد الاسباب المهمة لبقاء المشكلة الكردية دون تسوية، اما بالنسبة للمطلب الثاني فينبغي ان يوضع موضع التحليل، فهو يطالب بالعدالة السياسية و نمو الاقتصاد و تقليص الفوارق و المطالبة بالمشاركة في حكم الدولة.<sup>1</sup>

و لعل اهم المؤشرات التي يمكن استنتاجها من التوجه التركي الجديد<sup>2</sup>:

- انتهاء التصور الامني و العسكري للمسألة الكردية المتمثل في وجود مجموعة إرهابية خارجة عن القانون يمثلها حزب العمال تسعى إلى زعزعة استقرار و امن الدولة التركية. فتعزيز الحقوق الثقافية الكردية و الاعتراف بوجود اخطاء سياسية ارتكبت سابقا و القبول بمنهج التفاوض مع طرف ثالث هم اكراد العراق لإيجاد اليات سلمية لحل اشكالية حزب العمال، سيلغي عسكرة المسألة الكردية ويؤسس لتوجه واقعي جديد ليس اقله احتمالية الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في اطار الدولة التركية، كما هو حاصل مع اكراد العراق.

- و ارتباطا بذلك فإن اي اعتراف تركي بتلك الحقوق يعني اعلانا صريحا المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم احادية العرق اساسا للدولة القومية. فحكومة اردوغان بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الامة او الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة

<sup>1</sup> - وانغ جنغ ليه، ترجمة: امنية عز الدين، مرجع سابق، ص 380

<sup>2</sup> - د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، ازمة المياه و مستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الاسلامية إلى

مستندا إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين و إنما إلى قوة الانتماء إلى الدولة بين افرادها، بما يعنيه من تعزيز للأليات السياسية التي تقوي من مفهوم الولاء و المواطنة للدولة عند جميع الأتراك بغض النظر عن تمايزاتهم القومية و اختلافاتهم الدينية.

إن الاوضاع التركية الداخلية في ظل حكومة اردوغان الثانية كانت تزداد استقرار بشكل ملحوظ و لعل من ابرز هذه العلامات بعيدا عن صراع العقول مع العلمانيين ان الحكومة التركية الاسلامية تجرأت على حل مشكلة الاكراد المزمنة، و بدأت تمد اليد للمصالحة، و بدأت تهتم بمناطق اغليبيتهم، ليبدأ ضوء الاتفاق و الوحدة يظهر للمرة الأولى، بعد فشل كل الحكومات السابقة في التوفيق بين مصالح الاكراد و الأتراك، إذ ستوقف نزيفا طويلا لدماء المسلمين من الأتراك والأكراد على حد سواء.<sup>1</sup>

على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية، فإن الحكومة التركية لم تسقط إمكانية حل المسألة الكردية بالطرق السياسية والتفاوضية من أولوياتها. وبالفعل، فقد دخلت الحكومة في عام 2012 في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية. كما أن أردوغان كلف جهاز المخابرات التركي إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة.

لقد بدأ رئيس المخابرات التركية "هاقان فيدان" في عام 2012 إجراء اتصالات مباشرة مع أوجلان في سجنه. وقد شُح لأوجلان، وللمرة الأولى في تموز/ يوليو 2012، بالتواصل هاتفياً مع قادة في حزب السلام والديمقراطية الكردي. تلا ذلك، في 3 كانون الأول/ يناير 2013، زيارة قام بها نائبان عن الحزب ذاته إلى سجن إيمرالي من أجل لقاء أوجلان، ما اعتبر إحدى النتائج الإيجابية للمفاوضات السرية بين أوجلان وفيدان. ثم ما لبث أن سلم أوجلان، في 21 شباط / فبراير

<sup>1</sup> - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 127.

2013، الحكومة التركيّة مسودة خارطة طريق لحل شامل ودائم للمسألة الكرديّة. أعقبه قيام الحكومة التركيّة، في 22 شباط / فبراير 2013، بعرض مجموعة من التعديلات القانونيّة لتغيير إجراءات الاتّهام والتقاضى بما قد يسهم في الإفراج عن آلاف المعتقلين الأكراد سواء من المناصرين أو المنتسبين لحزب العمال الكردستاني. وقد ساعدت هذه الخطوة في إفراج هذا الحزب عن الموظفين العموميين الأتراك الثمانية في 12 آذار/ مارس 2013 بناءً على تعليمات من أوجلان إلى قيادات حزبه العسكريّة في جبال قنديل شمال العراق، نقلها وفد حزب السلام والديمقراطية الذي زاره في 9 آذار/ مارس 2013. ومن ثم، أتى خطاب أوجلان تنويجًا لمسار طويل من المفاوضات، والذي وضع - لأول مرة - تصورًا مفصلاً لحل المسألة الكرديّة في تركيا<sup>1</sup>.

وكان من أكبر مشاكل الانفتاح الداخلي تقديم حل عادل في المسألة الكردية، وفق خطوات مدروسة وشرع بانفتاح واسع بمثابة ثورة في القضية الكردية أهمها<sup>2</sup>:

1- إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية، بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكردية و أخرى باللغة العربية.

2- رفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات و الاغاني الكردية.

3- شرعت وزارة الثقافة و السياحة التركية بطبع مؤلفات للغة و الآداب الكردية، و طبعت عددا منها.

4- صدر السماح بفتح اقسام للغة الكردية و آدابها في الجامعات و المعاهد.

5- إطلاق اسماء بعض الشخصيات الهامة في الثقافة و التاريخ الكردي على المدارس.

<sup>1</sup> - سيار جميل، العشمة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب و الأتراك، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص 235.

<sup>2</sup> - محمد زاهد جلول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة و التنمية إلى التقدم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 73.

كما ان مشروع 2023 يمثل هذا المشروع الرؤية المستقبلية لحزب العدالة والتنمية، إذ يهدف إلى إحداث نهضة اقتصادية في تركيا تجعلها ضمن الدول العشر الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي، ويتطلب ذلك بحسب أهداف المشروع إزالة العوائق الداخلية والخارجية، ومن بينها حل المشكلة الكردية<sup>1</sup>.

رغبة أردوغان في تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، ما يتيح له الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014، واحتمال فوزه بمنصب رئاسي ذي سلطات وصلاحيات أوسع من تلك التي يتولاها الرئيس حالياً، ومن ثم، تمكينه من قيادة تركيا حتى عام 2022. وتواجه رغبته هذه معارضة حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، وهو ما أدى إلى فشل لجنة التوافق الدستوري التي تضم جميع الكتل الحزبية في البرلمان في الاتفاق على مشروع دستور جديد يُفترض إقراره خريف هذه السنة. وفي حال فشل اللجنة في إتمام مهمتها قبل حزيران/ يونيو القادم، فإن حزب العدالة والتنمية سيجد نفسه أمام مسارين: أولهما، إقرار الدستور في البرلمان، وهذا يتطلب ضمان تأييد 367 نائباً من أصل 550 نائباً، وهو عدد يصعب توافره في ظل التوازنات الحزبية داخل البرلمان. وثانيهما، الحصول على موافقة البرلمان من أجل عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي. وهذا المسار يتطلب تأييد 330 نائباً، أي أكثر من عدد نواب كتلة حزب العدالة والتنمية في البرلمان (325 نائباً) بخمسة أصوات. انطلاقاً من ذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى ضمان تأييد حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي يمثل 29 نائباً، لتحقيق هذا الهدف. في المقابل، يتعهد أردوغان بالاستجابة لمطالب هذا الحزب، ومنها إجراء تغييرات في تعريف الأمة والمواطنة في الدستور التركي

<sup>1</sup> - تركيا و اكرادها، فرصة سانحة لحل التفاوضي، وحدة تحليل السياسات، 2013، تاريخ الدخول 2018/08/05،

الجديد، من أجل فتح الباب أمام حل مستقبلي للمسألة الكردية. وبهذا، فهناك دافع شخصي لدى أردوغان يتعلق باستمرار زعامته<sup>1</sup>.

### \* افاق المستقبل:

لطالما تراوحت المسألة الكردية في تركيا بين المقاربات العسكرية والسياسية، لكنها حملت مع العدالة والتنمية آمالا كبيرة نحو حل نهائي وعادل؛ نظراً لمنظومة الأفكار التي يحملها الأخير والإصلاحات التي قام بها، فضلاً عن تجاوز الحركة السياسية الكردية اليسارية معه على مدى سنوات. ولأن فصل الحقوقي عن السياسي ليس ممكناً تماماً في دولة مثل تركيا، فلا شك أن للأمر انعكاساته العميقة والمؤثرة على مجمل المشهد التركي وخصوصيته الكردية في الداخل والخارج.

ولعل أولى المؤشرات هي ردود الفعل الغربية والأوروبية على وجه التحديد، التي بدأت باعترافات وتحفظات ووصلت للتهديد بتجميد العلاقات مع تركيا خلال كتابة هذه السطور. ورغم أن انتخاب "دونالد ترامب" لرئاسة الولايات المتحدة وارتياح تركيا النسبي له (بسبب مواقف كلينتون المعلنة من دعم أكراد سوريا ومواقفه المعلنة من رفض الضغط على الحلفاء)، إلا أنه لا يمكن بتأناً الاستهانة بضغوط الاتحاد الأوروبي، شريك تركيا الأكبر اقتصادياً ووجهتها لعشرات متصلة من السنين<sup>2</sup>.

بيد أن النتيجة الأهم تتعلق بمستقبل «الحركة السياسية الكردية» واستراتيجيتها في تركيا، ما بين العمل السياسي الدستوري العلني والعمل السري كما حصل في فترات تاريخية سابقة، وهو تطور ينطوي على مخاطر كبيرة ترتبط بوجهة الشباب الكردي في مناطق الجنوب الشرقي، فضلاً عن تفويضه لأي فرصة قريبة للعودة للحل السياسي السلمي للقضية. لكن كل ذلك سيتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً في حين ما زال الحزب رقماً صعباً في المشهد الكردي في تركيا، ليس من السهولة بمكان

<sup>1</sup> - تركيا و أكرادها، فرصة سانحة للحل التفاوضي، مرجع سابق

<sup>2</sup> - سعيد الحاج، مستقبل المسألة الكردية في تركيا، تاريخ الدخول 2018/08/05،

تخطيه. بمعنى، كون الشعوب الديمقراطي جزءاً من المشكلة لا ينفي إمكانية تحويله إلى جزء من الحل بعد كسر شوكة التصعيد الحالي للكرديستاني، وبالتالي فالمصلحة، بعيدة المدى لتركيا وطيفها الكردي، تكمن في إبقاء الشعوب الديمقراطي داخل الحلبة السياسية رغمًا عنه إن جاز التعبير. وإلا فإن البديل هو استمرار الحل العسكري بلا هوادة ولا نهاية ولا أفق، وتفويت فرصة بدت تاريخية ومواتية مع العدالة والتنمية لإنهاء هذا الملف الذي استنزف تركيا، ولم يخدم الأكراد على مدى أربعين سنة، وكانت فاتورته باهظة جدًا؛ بشريًا (30 ألف قتيل)، واقتصاديًا (500 مليار دولار)، وسياسيًا (عبر التدخل الخارجي)، ويُبقى أنقرة منشغلة بملفاتها الداخلية فيما هي في أمس الحاجة للتركيز في محيطها اللاهب في كل من سوريا والعراق على وقع المتغيرات الإقليمية والدولية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التحديات السياسية و الامنية

يستهدف هذا المطلب بيان مدى تأثير التحديات الأمنية والسياسية الداخلية و تتمثل في تحدي الانقلابات العسكرية و تحدي اللاجئين السوريين و الكيان الصهيوني كتهديد استراتيجي لتركيا:

#### \* تحدي الانقلابات العسكرية:

انهمك النظام التركي الآن في معركته الداخلية وجعلها أولويته التي يقاتل حتى يكسبها ، إلا أن المسؤولين الاتراك قاموا بتقييم المواقف سواءً كانوا داعمين أو متخاذلين ، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على الانعكاسات داخلياً وخارجياً على تركيا بعد محاولة الانقلاب مثلت محاولة الانقلاب فرصة ذهبية للحكومة التركية لتطهير مؤسساتها من الكيان الموازي المحسوب على جماعة فتح الله كولن ، فخلال ثلاثة أيام تم اعتقال عدد كبير من المشاركين في الانقلاب من بينهم رجال شرطة وجيش وآخرين في السلك القضائي، وحكام أقاليم، جل هؤلاء كان محسوباً على الكيان الموازي، لكن هذه الفرصة لا تزال محفوفة بالمخاطر رغم نجاحها حتى الآن، وربما لهذا السبب

<sup>1</sup> - سعيد الحاج، مرجع سابق.

طلب الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان " من الشعب البقاء في الشوارع حتى إحكام السيطرة بالكامل.

هذه الخطوة كان يسعى لها أردوغان منذ فترة طويلة لكنها كانت شبه مستحيلة خاصة في ظل الحديث عن تفرد الرئيس التركي بالحكم واحكام سيطرته بالكامل على البلاد مما أثار موجة من المعارضة الشرسة ضده، لكن وقوع الانقلاب كشف العديد من الخلايا النائمة للكيان الموازي لذلك سهل عملية التطهير بالكامل وكذلك منح الرئيس شرعية في إتمام هذه الخطوة خاصة في ظل رغبة عدد كبير من الشعب التركي بالتطهير<sup>1</sup>.

ضربت المعارضة التركية مثلاً رائعاً في الحفاظ على الديمقراطية من خلال رفضها للعملية العسكرية التي قام بها الانقلابيين معتبرة أن هذا الأمر انقلاباً عسكرياً يجب رفضه، وأعلن رؤساء الاحزاب السياسية الثلاث الأكبر في البرلمان التركي تضامنهم مع حكومة "بن علي يلدرم" ووقوفهم بجوار الحكومة المنتخبة حين انتهاء هذه الأزمة، هذا الموقف من فرقاء العدالة والتنمية السياسية قوبل بترحاب كبير في الأوساط السياسية ومن حكومة يلدرم على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء في أول لقاء له في البرلمان بعد الانقلاب الفاشل للقول بأن المعاملة بين الحكومة والمعارضة ستختلف في المرحلة المقبلة، مما يعني أن ثمة توافقاً سياسياً كبيراً سيكون في الفترة المقبلة بين لك الاحزاب بعد تنازل العدالة والتنمية الحاكم عن بعض صلاحياته رداً على هذا الموقف<sup>2</sup>.

وقد لفت انقلاب جويلية 2016 الانتباه إلى تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا، والتي أدخلت البلاد في سنوات من التخلف الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث تعرضت تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة 1923 إلى خمس انقلابات: أولها انقلاب ماي 1960 الذي قاده "جمال غورسيل" ليطيح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد، وقد كان

<sup>1</sup> - عماد يوسف قدورة، الانعكاسات الاولية لمحاولة الانقلاب، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو

2016، ص 4-5.

<sup>2</sup> - نفس المرجع

انقلابا دمويا أعدم فيه رئيس الحكومة التركية آنذاك "عدنان مندريس" وبعد أحد عشر عاما من انقلاب غورسيل، قاد الجيش انقلابا آخر في مارس من سنة 1971 وقد عرف ذلك الانقلاب بانقلاب المذكورة، تلاه انقلاب 1980م والذي اعتبر أشهر انقلاب في تاريخ تركيا الحديث نظرا لدمويته المفرطة والذي قاده الجنرال "كنعان إيفرين" والذي شهدت فترة حكمه عمليات قمع غير مسبوقة، أما الانقلاب الرابع فكان سنة 1997 والذي عرف بالانقلاب الأبيض والذي نتج عنه استقالة رئيس الوزراء ذو التوجه الإسلامي " نجم الدين أربكان"<sup>1</sup>.

وبالعودة إلى انقلاب جويلية 2016 وتجلياته، خاصة بعد توجيه الحكومة التركية اتهامات مباشرة لما يسمى بـ " التنظيم الموازي " الذي يقوده رجل الدين التركي " فتح الله غولن"، والمقيم في " بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية"، وكذلك الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة التركية، والتي شملت اعتقالات واسعة في صفوف ضباط الجيش والشرطة، وعديد المؤسسات الإدارية والأكاديمية، حيث وصل إجمالي الموقوفين والمفصولين من أعمالهم خلال ثلاثة أيام نحو 43325 عسكريا وموظفا منهم 8777 رجل أمن و 15200 موظف تربية و 15770 موظفا جامعيًا و 3000 شخصا من المؤسسات الإعلامية و 492 موظفا من الأوقاف و 86 قاضيا ونائبا عاما<sup>2</sup>.

وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة للموقوفين واختلاف وظائفهم، يمكن القول أن التحدي الكبير للحكومة التركية هو تحديد المسؤولين بدقة عن الانقلاب وإدانتهم، وكذلك العفو عن عدم المتورطين وذلك قصد المحافظة على السلم الاجتماعي الداخلي واحترام حقوق الإنسان والحريات داخل البلاد. وبشكل عام يمكن القول أن توتر الوضع الداخلي في البلاد، يمكن أن ينتج عنه إغفال لمسعى تطوير

<sup>1</sup> - صدر الدين كنعان، الانقلابات في تركيا.....1960 إلى 2016، تاريخ الدخول 2018/09/10،

www.romeves.org

<sup>2</sup> - موقع سكاى نيوز عربية، انفوغرافيك اعتقال و فصل و عزل بالجملة بتركيا، تاريخ الدخول 2018/09/10،

www.skynewsarabia.com

العلاقات مع الخارج، وهو ما يعد تحدياً آخر يواجه الحكومة التركية، وهو التوفيق بين هاجس تحقيق الأمن والاستقرار داخلياً من جهة والمحافظة على تطور العلاقات مع الخارج من جهة أخرى.

### \* تحدي اللاجئين السوريين:

يعد تواجد السوريين في تركيا موضوعاً إنسانياً بامتياز، سببته تجليات الحرب المستعرة في سوريا منذ 2011، حيث نهجت الحكومة التركية سياسة الباب المفتوح أمام الأشقاء السوريين، كما قدمت لهم كل العون الممكن من أجل إعالتهم وإيوائهم.

وحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين السوريين في تركيا وصل إلى ما يقارب 2.8 مليون لاجئ مسجلين رسمياً سنة 2016، كما يوجد نحو 200 ألف لاجئ غير مسجل، مما يجعل العدد الإجمالي يصل إلى نحو 3 ملايين لاجئ. ويتوزع اللاجئون السوريون على كل الولايات التركية تقريباً، والتي يبلغ عددها 81 ولاية، وحسب تقرير مؤسسة الإحصاء التركية لسنة 2015 فإن اللاجئين السوريين يتوزعون على عديد الولايات التركي والتي من أكبرها استضافة للاجئين:

هاتاي: وتقع في جنوب شرقي تركيا على الحدود السورية التركية، يتحدث مجموعة من سكانها اللغة العربية، وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين بها نحو 385180 لاجئاً

- أضنة: تقع في الجنوب الشرقي لتركيا يتواجد فيها 142816 لاجئاً.

- أنقرة: الواقعة وسط تركيا، والتي يبلغ عدد لاجئها السوريين أكثر من 56 ألف لاجئاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - موقع ترك برس، التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين في بعض المدن التركية، تاريخ الدخول 2018/09/10،

- بورصة: تقع في إقليم بحر مرمرة قرب مدينة اسطنبول، وقد نالت المرتبة الأولى ضمن أفضل المدن التركية ملائمة للمعيشة نظرا لفرص العمل المتوفرة فيها، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين فيها إلى أكثر من 6500 لاجئ.

-أيدين: الواقعة جنوب غربي تركيا والمطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتاز بتربة عالية الخصوبة مما جعلها أحد أبرز المناطق الزراعية في تركيا، ويشغل عدد من اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة، وقد بلغ عدد اللاجئين بالولاية نحو 6133 لاجئا.

-أماسيا: تقع شمال شرقي تركيا، تضم لاجئا 147 سوريا.

أنطاليا: تقع جنوب تركيا، وتعد من أبرز المدن السياحية، لذلك لا يمثل اللاجئين السوريون فيها عددا كبيرا، حيث يصلون إلى 99 لاجئا<sup>1</sup>.

ويتلقى اللاجئين السوريون في أماكن تواجدهم برامج دعم متعددة يقدمها عديد الشركاء الدوليون وهم وكالة الأمم المتحدة للاجئين UNHCR ومنظمة اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة IOM وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمنظمة العالمية للصحة WHO وعلى صعيد تركيا يقدم هؤلاء بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التركية برامج متعددة تتضمن حماية الأسر السورية قانونيا وسبل تحسين معيشتهم وذلك بالتركيز على الأطفال والنساء، كما رصد الشركاء الدوليون في تركيا برامج لتحقيق الأمن الغذائي للاجئين السوريين لسنتي 2016-2017 يقدر بحوالي 240 مليون دولار، وكذلك برامج تعليمية تقدر ب 117 مليون دولار وتخصيص مبلغ 29 مليون دولار من أجل صحة اللاجئين، إضافة إلى احتياجات أساسية أخرى قدرت قيمتها بنحو 221 مليون دولار، وينظم هذا الجهد الدولي تحت عنوان: "خطة الاستجابة

<sup>1</sup> -موقع ترك برس، الموقع السابق.

الإقليمية لدعم اللاجئين" و المعروفة RP3 Régional Refugee et Resilience Plan والذي يصدر خطته سنويا لدعم وإعانة اللاجئين السوريين.<sup>1</sup>

و تعرض "مولود جاويش أوغلو" أيضا لمسألة التعليم التي توليها تركيا أهمية بالغة قياسا إلى دور الشباب والأطفال في بناء مستقبل بلدانهم، حيث أشار الوزير إلى ولادة أكثر من 178 ألف طفل سوري في تركيا منذ 2011 وإلى غاية نهاية 2016، وتحدث عن تحدي تعليمهم، حيث بلغ عدد الأطفال السوريين في سن التعليم نحو 835 ألفا انتظم 463 ألفا منهم في المدارس العامة والفنية وتحدث عن السعي لإلحاق المزيد بمقاعد الدراسة مشيرا إلى الحاجة الماسة إلى المدارس والمعلمين الجدد.<sup>2</sup>

وفي مجال الصحة أضاف "جاويش أوغلو" عن الرعاية الصحية المجانية للسوريين الخاضعين لنظام الحماية، حيث أجرى الأطباء الأتراك نحو 780 ألف عملية جراحية للسوريين، كما تعدت عمليات الفحص عديد الملايين.

ووفقا لأغلو فإن تركيا أنفقت حتى نهاية 2016 نحو 12 مليار دولار من ميزانيتها العامة على اللاجئين السوريين، كما بلغ إجمالي النفقات 25 مليار دولار تضمنت مساهمات البلديات والمنظمات المحلية غير الحكومية، وذكر الوزير أيضا بأن المساعدات الخارجية المالية تحديدا لم تتعد 512 مليون دولار فقط.

<sup>1</sup> – **Regional Refugee & Resilience Plan 2016 – 2017, in Response of the Syria Crisis, Turkey:** [www.data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=10341](http://www.data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=10341) , entré le 10/09/2018

\* **مولود جاويش اغلو:** مواليد 5 فبراير 1968 في ألانيا هو سياسي واقتصادي تركي، عضو مجلس الشعب والمؤسس المشارك لحزب العدالة والتنمية (AKP) منذ عام 2014، شغل منصب وزير للخارجية و في 25 يناير 2010، انتخب بالتركية، رئيسا للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التركي الأول الذي تولى المنصب. و يمثل محافظة أنطاليا في البرلمان التركي. انتخب لأول مرة في عام 2002 وهو عضو مؤسس في حزب العدالة والتنمية.

<sup>2</sup> – مولود جاويش اغلو، **تركيا و أزمة اللاجئين السوريين**، تاريخ الدخول 2018/09/10، [www.turkpress.com](http://www.turkpress.com)

وقد ذكر "جاويش أوغلو" أيضا دور بلاده في تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين داخل سوريا منذ 2012، وتحديدًا شمال سوريا، وذلك من خلال جهود الهلال الأحمر التركي على الحدود، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك المساعدات نحو 535 مليون دولار<sup>1</sup>.

### \* الكيان الصهيوني كتهديد استراتيجي لتركيا:

تركيا هي أول دولة إسلامية اعترفت بالكيان الصهيوني عام 1949 لكن علاقتها بقيت سطحية للغاية وسحبت تركيا سفيرها من تل أبيب في حرب 1969، لكن العلاقات عادت عام 1994 مع تحرك عملية السلام في المنطقة، حيث تطورت عام 1996 من خلال توقيع 22 اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية أخطرها كانت تدريب الطيارين والجنود الإسرائيليين في تركيا<sup>2</sup>.

إن ظهور الكيان الصهيوني الظالم وتطورها لتصبح قوة إقليمية بدعم بريطاني - أمريكي واتجاه تركيا لهذا الاتجاه بعد زوال الخطر السوفياتي، جعل تركيا شريكًا اقتصاديًا حتميًا للكيان الصهيوني لذلك ارتبطت العلاقات التركية - الإسرائيلية بالعلاقات التركية - الأمريكية، كذلك الضغوطات العربية الإسلامية

على تركيا وكذلك الدور الروسي والصيني في المنطقة، والاتحاد الأوروبي، حيث تركزت السياسة الأمنية التركية تجاه الكيان الصهيوني الظالم على التوازنات الإقليمية ككل<sup>3</sup>: وكذلك حسب العقيدة الدفاعية والأمنية الإسرائيلية التي نجحت في جعل الكيان الصهيوني قوة إقليمية منافسة لتركيا خصوصًا حول المسألة الفلسطينية حيث تقوم العقيدة الأمنية الإسرائيلية على:

#### 1- الحصول على الدعم الأمني الدولي والأساس الشرعي القانوني

<sup>1</sup> مولود جاويش أوغلو، الموقع السابق.

<sup>2</sup> - سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الاردن: الجندارية للنشر و التوزيع، 2012، ص 153

<sup>3</sup> - Wecker Yascha, "La politique de sécurité nationale en Turquie: la doctrine Davutoglu et la réorientation stratégique", institut des hautes études internationales, université Laval:2013,p13

2- الحصول على الدعم الفعال من القوى غير العربية في الشرق الأوسط أو على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط عربية -إسرائيلية.

3- التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية من خلال المناورات التي من شأنها الحيلولة دون تحول الدول العربية إلى معسكر واحد<sup>1</sup>.

إنّ العنصر الوحيد غير القابل للتغيير في التوازنات المتغيرة بشكل سريع في الشرق الأوسط هو العلاقة الوثيقة بين الموارد المائية والنفطية في المنطقة وبين الصراع الدبلوماسي، إذ لا يمكن نشوب حرب في الشرق الأوسط دون أن يكون الماء أو النفط سببا لها " :حيث أجرى الكيان الصهيوني وسوريا في عامي 1995 و 2000 بشأن الانسحاب من الجولان ومنابع المياه في شرق الأناضول وهي مسألة تتعلق بدرجة كبيرة بأمن تركيا الاستراتيجي<sup>2</sup>.

ترتبط تركيا مع الكيان الصهيوني باتفاقيات أمنية سرية ومخابراتية لكن من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار الموقف المشكك لرجب طيب أردوغان ضد الكيان الصهيوني لصالح القضية الفلسطينية خاصة بعد استهداف الكيان الصهيوني لأسطول الاستغاثة الإنسانية المتجه نحو غزة، حيث لعبت الولايات المتحدة دور الوساطة بين القوتين الإقليميتين، حيث اشترطت تركيا الاعتذار الإسرائيلي بشأن مقتل النشطاء في مضيق مرمرة، من جهة أخرى رغم العداء بين البلدين تواصل الكيان الصهيوني التعاون مع تركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني<sup>3</sup>. كما ترتبط تركيا مع الكيان الصهيوني باتفاقيات أمنية مضمونها أن يقدم الكيان الصهيوني الدعم العسكري لتركيا مقابل حصولها على السلع والمنتجات التركية.

<sup>1</sup> - أحمد داود اغلو، مرجع سابق، ص 456

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 461

<sup>3</sup> - Katherine welkins, **Les relations bilatérales Etats-Unis/Turque et la perception Américaine des évolutions Turques**, Paris: IRIS,2013, P1 - P13

نستنتج أنه جرى تحول في العقيدة الأمنية التركية تجاه الكيان الصهيوني حيث أعادت تركيا حساباتها من جديد وأعدت صياغة علاقاتها مع الكيان الصهيوني التي كانت في السابق وسيلة للوصول إلى قلب الإدارة الأمريكية، لكنها تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى منافس بعد طرح واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبيرة ونظرية صدام الحضارات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المشكلة الكردية وعلاقة تركيا بالعراق

#### \* إطلالة تاريخية:

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع الجارة الشمالية تركيا تلك العلاقات التي تعود إلى عمق التاريخ حيث العهد العثماني، إذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية، فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية، فلا ننسى ان هناك العديد من المشتركات التي تجعل العلاقة بين البلدين أمراً لا بد منه ولا سيما نهري الدجلة و الفرات الذي يعد الرابط القوي لكلا البلدين، على الرغم مما يثيره موضوع مياه تلك النهرين من مشكلات سياسية واقتصادية كان له أبلغ الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفان من وضع حدٍ لهما<sup>2</sup>.

للموروث التركي علاقة قديمة مع العراق، فقد أرتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة والتي ترجع إلى أيام الامبراطورية العثمانية عندما كانت خاضعة تحت سيطرتها.

وعبر تاريخهما، فقد اتسمت العلاقات العراقية - التركية في خلال مدة الحكم الملكي في العراق بالاتجاه نحو خفض التقاطعات ونقاط الخلاف وصولاً إلى تطور مستويات العلاقات الثنائية، فقد

<sup>1</sup> - سمير سبيتان، مرجع سابق، ص 155

<sup>2</sup> - د. منى حسين عبيد، العلاقات العراقية-التركية و اثرها في استقرار العراق، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،

العدد الستون، ص 90

جرى تسوية مشكلة عائدية ولاية الموصل والتي فتحت أفقاً جديدة للعلاقات بين البلدين فقد كانت تركيا من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بالعراق عام 1927 كما تم تعيين وزيرين مفوضين في كل من أنقرة وبغداد، فضلاً عن ذلك فقد تم تبادل الزيارات بين البلدين ، ففي ايلول 1930 قام وزير الخارجية العراقية السابق "نوري سعيد" بزيارة إلى تركيا تم خلالها البحث عن قضية الأمن على الحدود العراقية - التركية ، فضلاً عن بحث قضية النفط، لقد أسهمت تلك الزيارة في تطوير العلاقات بين البلدين وتركت أثراً في نفوس المسؤولين الاتراك ، حيث اثار الرئيس التركي السابق "مصطفى كمال اتاتورك" كفي خطاب له في ايار 1931 عن العلاقات القائمة بين العراق وتركيا، إذ قال " إن علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص، وهي تستند إلى رغبتهما في السلم والأمن<sup>1</sup> .

وعلى الرغم من ان التعاون العراقي -التركي قد ازداد قوة في الثمانينيات ،نجد ان موقف تركيا من الحرب العراقية -الايروانية 1980-1988 قد اتسم بالحياد و لعل سبب ذلك يعود إلى العلاقات التجارية التي كانت تربطها بكلا البلدين العراق و ايران<sup>2</sup> . في حين نجد ان موقفها من إحتلال العراق للكويت في أب 1990 على العكس من ذلك، فقد عد الرئيس التركي السابق "توركوت اوزل" الإحتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمراً، إذ وفرت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية تتفكك لذا وقفت تركيا في الايام الاولى من إحتلال الكويت إلى جانب المعسكر المعادي للعراق ، وسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> - د. منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 91

<sup>2</sup> - وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية: دور اليهود و التحالفات الدولية و الاقليمية و حزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية -التركية: العلاقات السورية-التركية نموذجاً، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006، ص191.

<sup>3</sup> - وليد رضوان، مرجع سابق، ص 152

## \* المشكلة الكردية:

و نشير في هذه الدراسة، إلى تطور علاقات تركيا بالتنظيمات الكردية العراقية المعارضة من دور الحامي و الوسيط إلى دور المراقب الحذر لتطورات السلطة الكردية في شمال العراق، والتدخل عند الضرورة لمنعها من إعلان "دولة كردية" ستكون ذات تأثيرات سلبية في المشكلة الكردية في تركيا. وكذلك تم تحليل العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية سواء من حيث اهدافها المعلنة تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني التركي في المنطقة او غير المعلنة الضغط على الدولة العراقية بصدد مسائل اخرى و تأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا و مصالحها من جانب كافة الاطراف المعنية بمستقبل العراق السياسي، فضلا عن اختلاف هذه العمليات عن عمليات ثلاث سابقة قامت بها القوات التركية، خلال حرب الخليج الاولى، بموجب اتفاق "المطاردة الحثيثة" المبرم مع العراق في اكتوبر 1983 و الذي الغته تركيا في سبتمبر 1988.<sup>1</sup>

اثناء هذه التطورات المتسارعة على الساحة الكردية في العراق، وجدت حكومة انقرة نفسها امام واقع جديد لا بد منه من مراجعة سياستها ازاء القضية الكردية في تركيا، حيث اقر المجلس الوطني التركي (البرلمان) في 14 افريل 1991 مشروع قانون الارهاب و قانون العفو المشروط، و بموجب القانونين سمحت حكومة انقرة التحدث باللغة الكردية، و اصدرت العفو عن 46 الف سجين بينهم من شاركوا في عمليات تصفها الحكومة التركية ب"الارهابية" لحزب العمال الكردستاني، و بعد بضعة اشهر من صدور قرار مجلس الامن 688، سحبت حكومة بغداد في اواخر سبتمبر 1991 كل وحداتها الإدارية و العسكرية من المنطقة الكردية، ما اوجد فراغا قانونيا و سياسيا و إداريا، و مهد الوضع الجديد ارضية صالحة لإنشاء إدارة كردية مستقلة من الجبهة الكردستانية.

<sup>1</sup> - جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية-التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

كسلطة امر واقع، التي بادرت بإجراء اول انتخابات نيابية حرة لانتخاب ممثلي الشعب في المناطق الكردية في 19 ماي 1992، و على اثرها انتخب مجلس وطني كردستاني، و الفت الحكومة الاولى في الاقليم في 5 يوليو 1992. و بعد مرور خمسة اشهر على تأليف البرلمان، اقر بإجماع اعضائه "كردستان" إقليميا فدراليا ضمن الدولة العراقية<sup>1</sup>. (انظر الملحق 5)

وعلى العموم فقد أعلنت تركيا في 22 تشرين الاول 1997 رسميا انها اقامت منطقة امنية في شمال العراق وذلك لمنع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني، كما أكدت انها اقامت مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية نظاماً أمنياً إلكترونياً على الحدود العراقية. الامر الذي أثار الحكومة العراقية التي اعترضت على التدخل التركي في شمال العراق، وعملت على تقديم مذكرات عدة للاحتجاج على الموقف التركي، كما طالب العراق بضرورة عقد قمة عربية بسبب التدخل التركي في شمال العراق، في حين أكدت تركيا ان هناك تنسيقاً مع الحكومة العراقية حول التدخلات التركية في شمال العراق وذلك ما نفاه مندوب العراق في الجامعة العربية<sup>2</sup>.

و في عام 1999 استمرت العلاقات التركية -العراقية بالتوتر نتيجة لاستمرار تركيا بعملياتها العسكرية في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني و مما زاد العلاقة سوءاً بين البلدين رفض الحكومة التركية السابقة برئاسة "بولنت اجاويد" في العام نفسه طلب العراق بشأن منع استخدام الطائرات الامريكية و البريطانية قاعدة "انجيليك" في هجماتها على العراق<sup>3</sup>.

فأحد اسباب عدم قيام تركيا بالمشاركة في الحرب ضد العراق راجع إلى تخوفها من حصول إقليم كردستان على دولة مستقلة، و في هذا الصدد ذكرت "بريد ديدي اغلو" استاذة العلاقات الدولية

<sup>1</sup> - مجموعة مؤلفين، العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، بيروت 2012، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، ص 183

<sup>2</sup> - د. منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 96

<sup>3</sup> - حامد عبيد حداد، دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط العراق نموذجاً، بغداد: مركز دراسات دولية، العدد 118، 2011، ص 79

بجامعة "غلاتا سراي" في 14 ديسمبر 2005 قائلة: ان انقرة تخشى منذ ان اجتاح ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية العراق، ان تستعمل الاحزاب الكردية المسيطرة على شمال العراق فراغ السلطة لإعلان استقلالها، مما سيشكل سابقة يمكن ان تشجع النزاعات الانفصالية لدى الاقلية الكردية في الأناضول.<sup>1</sup>

و ما يعزز من تلك الهواجس حصول الاكراد في اقليم كردستان العراق على مكاسب سياسية بعد 2003، فضلا عن تسلم القيادات الكردية على مواقع سيادية كبيرة لدى الحكومة المركزية في العراق، وكذا حصولهم على حكم مستقل على اساس فيدرالي، واتجاههم نحو بناء هوية كردية، ومطالبتهم بضم اقليم كركوك الغنية بالنفط، فضلا عن ذلك طالبوا بضم جزء من الموصل بهدف اقامة دولة كردستان الصغرى، و من ثم مضيا من اجل تدعيم جميع الاكراد المتواجدين فوق اراضي الدول المجاورة بغية تكوين دولة كردستان الكبرى، و هذا على حد تعبير رئيس اقليم كردستان.<sup>2</sup>

وفي إطار حملتها لاحتواء آثار عدوى أكراد العراق، أصبحت تركيا تعتمد يوما بعد يوم على الأقلية التركمانية العراقية. وقضية التركمان جديدة نسبيا على تركيا؛ فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق الأقلية التركمانية في العراق سوى في التسعينات. واستندت أنقرة إلى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق، فرفعت لواء الدفاع عنهم وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك. وفي إطار هذا الجهد، لعبت تركيا دورا حيويا في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية والتي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها. إلا أن التركمان منقسمون: فهناك من يعارض تدخل أنقرة وسيطرة الجبهة التركمانية العراقية، كما أن هناك اختلافات طائفية بين السنة والشيعة داخل جماعة التركمان وربما يمثل الشيعة نصف عدد التركمان العراقيين.

<sup>1</sup> - هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية التركية: رؤية في امكانات التعاون و احتمالات الصراع، في العراق تحت الاحتلال

تدمير الدولة و تكريس الفوضى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 350-351

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 351

والمسألة التركمانية لم تمكن أنقرة فحسب من كبح جماح طموحات الأكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك، بل أنها تزودها أيضا بسبب «مشروع» للإبقاء على تدخلها في شمال العراق. فإذا أقدمت الولايات المتحدة على إزالة آخر ما تبقى من أثر لحزب العمال الكردستاني من العراق بحسب وعودها، سيصبح التركمان فعليا ورقة التهديد الوحيدة التي يمكن أن تلوح بها أنقرة في شمال العراق. تريد أنقرة أن يكون للأقلية التركمانية رأي وكلمة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والإمسك بزمام مدينة كركوك الغنية بالنفط. والأكراد والتركمان يطالبون بكركوك باعتبارها إرثا لهم، ووصف تقرير مجموعة الأزمة الدولية المطلبين المتعارضين بأنهما روايتان متضاربتان لقد عانت كلتا المجموعتين من سياسة التطهير تحت صدام حسين «وتعريب» المحافظات الشمالية؛ وبذلك فكلاهما تحذران من محاولات بعضهما لإعادة توطين اللاجئين لخلق وضع سكاني معين.

إن العنف المستمر الذي أعقب الإطاحة بصدام حسين زاد أيضا من مخاوف الأتراك إزاء حالة الاستقرار النهائية في العراق. وفيما عدا القلق الحالي بشأن مسألة الأكراد، تلوح مخاوف من احتمال تفتت العراق وظهور كيانات مهتزة وجذرية وربما دينية متزمتة من الشيعة أو السنة، وكذلك احتمال اندلاع حرب أهلية بين طرفين أو ثلاثة أطراف. ومثل هذا الاحتمال يمكن أن يؤثر على تركيا من وجهين متميزين<sup>1</sup>. لا تتمحور العلاقات التركية مع العراق في حقبة ما بعد صدام فقط حول قضايا مثيرة للنزاع كالقومية و الانفصالية، مهما تكن هذه القضايا مهمة، بل تشمل أيضا قضايا أقل شهرة كالعلاقات الاقتصادية المتنامية و المتعمقة بين تركيا و كردستان العراق. و باعتبار ان شمال العراق يعتمد على الاقتصاد التركي، فقد تسهم هذه العلاقات في نهاية المطاف في استقرار العلاقات و الحد من الخلافات التي ميزت العلاقات بين تركيا و اكراد العراق على الحلبة السياسية، و خاصة في الفترة المتقلبة التي سبقت الانتخابات البرلمانية و الرئاسية التركية في صيف عام 2007. و مما له مغزى ان القطاع الخاص التركي يهيمن على هذا الدور المهم، فقد استثمر اموالا ضخمة في كردستان العراق،

<sup>1</sup> - هنري ج. باركي، تركيا و العراق اخطار و امكانات الحوار، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم 141، 2005،

ويعتبر اهم قوة اقتصادية مهيمنة هناك، اضافة إلى العوائد النفطية التي يحصل الاكراد عليها من مبيعات النفط العراقي، و قد كان من المتوقع ان تصل قيمة الصادرات التركية إلى كردستان العراق، وخاصة الاغذية و مواد البناء إلى خمسة مليارات دولار. كما تتوقع الشركات التركية ان تنجز ما يبلغ قيمته نحو 10 إلى 15 مليار دولار من المشروعات في المنطقة. و قد سبق ان نفذت الشركات الانشائية التركية عشرات المشروعات الحديثة المهمة.<sup>1</sup>

ويعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود بارزاني القوة المهيمنة في السياسة الكردية إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنشق في حركة التغيير، وقد مُنِلت هذه الأحزاب الثلاثة معاً في برلمان إقليم كردستان، وإن كان بنحوٍ غيبي، وذلك بسبب تعليق البرلمان الكردي في تشرين الأول 2015 بعد الخلاف حول رفض الرئيس مسعود بارزاني التنحي عن السلطة بعد انتهاء فترة ولايته. كما تعد العلاقات التركية الوثيقة مع الرئيس بارزاني استراتيجية، وقد تغيرت بنحوٍ ملحوظ في العقد الماضي، وهذه العلاقة هي نتيجة للجهود التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني للتحايل على الحكومة المركزية العراقية والمناطق المتنازع عليها من الدستور العراقي عام 2005، فضلاً عن ذلك فقد سعت أنقرة إلى دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة برزاني كثقل موازن لحزب العمال الكردستاني وقائده المسجون "عبد الله أوجلان"، ويجدر الذكر بأن كليهما لديه رؤى متباينة ومتنافسة للقومية الكردية، إذ إن البرزاني لديه قدرة أكبر للتعاون مع تركيا، في حين أن رؤية أوجلان للامركزية المتطرفة لا تزال أمراً مغايراً لما ترغبه القيادة في أنقرة.<sup>2</sup>

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني القوي هو الآن مكوّن أساس في السياسة الخارجية لتركيا، وقد دفع ذلك أنقرة إلى دعم التفسير الكردي لقانون النفط العراقي المثير للجدل - المنصوص عليه في

<sup>1</sup> - جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص146

<sup>2</sup> - Koba Gvenetadze and Amgad Hegazy, Iraq Country Report No.

15/236, International Monetary Fund, August 2015, <https://>

[www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15236.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15236.pdf).

دستور عام- 2005 ، إذ تختلف الحكومة المركزية في بغداد والحكومة الكردية في أربيل بتحديد عائدات النفط والموارد الطبيعية ويوضح صندوق النقد الدولي أنه: "العقود التي تغطي الأراضي العراقية، ولا يسمح لحكومة إقليم كردستان باتخاذ تدابير أحادية الجانب في إدارة حقول النفط والغاز، ولكن تفسير أربيل للمادتين هو أنه يحق لها أيضاً الدخول في عقود وتصدير النفط بنحو مستقل عن بغداد"<sup>1</sup>.

كما بدأ تنظيم داعش تحركه البطيء نحو الشمال باتجاه أربيل، مما دفع الولايات المتحدة بالتدخل في 7 آب عام 2014 ، إذ قامت طائرتان من طراز F-18 بإلقاء القنابل على مدفعية داعش التي كانت تقصف مواقع البيشمركة على طريق إربيل وأدت الحرب ضد داعش في العراق إلى تغيير العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، فعلى سبيل المثال، سيطرت قوات البيشمركة على كركوك في حزيران 2014 ، بعد فرار الجيش العراقي من تنظيم داعش وفي إطار السياسة التركية التقليدية، تم شحن النفط الذي يتم ضخه من غرب كركوك- التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تركيا وواصلت المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني التعامل مع شركة النفط الحكومية التابعة لوزارة النفط المركزية.

و تعدُّ علاقة الطاقة التركية مع حكومة إقليم كردستان الآن عنصراً أساساً في السياسة الخارجية لأنقرة، إذ اتخذت شركة تيك خطوات أكثر حزمًا في الأشهر الأخيرة لتعميق استثمارها في أربيل، وواصلت الحكومة التركية مقاومة الضغوط الأمريكية للحد من تعاملها مع حكومة إقليم كردستان، وقد مضت قدماً في استثمارها بمجال الطاقة في شمال العراق؛ فأثرت هذه السياسة على محاولة أنقرة السابقة بالتقرب تجاه كركوك، التي كانت تعدُّ سابقاً خطأً أحمر، نظراً لأهميتها بالنسبة لوجود إقليم مستقل، وتساهم الحكومة التركية الآن في زيادة اللامركزية في الدولة العراقية بإعطاء الأولوية لعلاقتها مع الأكراد بنحو أكبر من علاقتها مع الحكومة المركزية، مع استمرار الجهود في محاولة لإدارة بغداد

<sup>1</sup> - Koba Gvenetadze and Amgad Hegazy, Op.cit.

والاحتفاظ ببعض مظاهر التركيبة مع الحكومة المركزية، وعلى الرغم من أن أنقرة تساعد على تسهيل اللامركزية في الدولة العراقية، فإن النفوذ التركي في بغداد لم يكن أكبر من النفوذ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب بارزاني المتحالف مع الأحزاب العربية في نينوى، إذ أن هذه العلاقة جاءت على حساب علاقة أنقرة مع حكومة بغداد والمعارضة السنية والمتنافسين المحتملين الذين قد يتولوا منصب رئاسة الوزراء في المستقبل؛ وبالتالي فإن تأثير أنقرة على مستقبل حكومة إقليم كردستان سيكون كبيراً، وإن كان ذلك على حساب ظهور علاقات قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسة في وسط العراق وجنوبه<sup>1</sup>.

#### \* التوجهات المستقبلية:

إن العلاقات العراقية- التركية ربما ستتطور بشكل كبير مستقبلاً لاسيما بعض رفض تركيا المشاركة في الحرب، وهذا الموقف يحسب لتركيا عراقياً عربياً ولاسيما بعد استقرار العراق سياسياً وأمنياً، وترى تركيا أنّ تعزيز علاقاتها مستقبلاً مع العراق أنه سيجعلها تستفيد اقتصادياً وذلك من خلال التجارة بين البلدين فضلاً عن إمكانية المشاركة المستقبلية للشركات التركية في إعادة البنية التحتية في الاقتصاد والأمن، إذ أكدت تركيا رغبتها في تدريب وحدات الجيش والشرطة العراقية، كما أن تركيا تسعى إلى استقرار العراق وقيام حكومة مركزية فهي ترى ضرورة سيطرة الحكومة العراقية المستقبلية على مفاصل الدولة، كما أنها تخشى من أن قيام دولة كردية في شمال العراق يؤدي إلى حدوث نزعة انفصالية كردية داخل الدولة التركية وهو أمر لا تستطيع النخب السياسية والعسكرية التركية التساهل فيه، كما أنها ترى ضرورة منع الأكراد من السيطرة على نفط كركوك وذلك لتحجيم تطلعاتها القومية وعدم اعتمادهم على نفط كركوك في بناء اقتصادهم، وبالتالي فالعلاقات العراقية- التركية ستتطور في

<sup>1</sup> - أرون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017،

المستقبل المنظور لحاجة العراق لتركيا ولخبراتها في كافة المجالات بما يعانيه العراق من تدمير البنية التحتية واقتصاده، ويحتاج كقوة سياسية وأمنية دافعة لاستقراره في المرحلة المقبلة<sup>1</sup>.

تركيا التي تحكمها حكومة إسلامية بزعماء " رجب طيب أردوغان " حزب العدالة و التنمية ربما تكون الخاسر الأكبر في السنوات المقبلة، سواء تدخلت في الحرب البرية ضد الدولة الإسلامية، أو ظلت تناور لتجنب هذا التدخل، لأن هذه الحرب ستؤثر إذا ما طالت وهي ستطول حتما على نسيجها الاجتماعي و الطائفي المعقد و الهش، وعلى علاقاتها الدولية، وعلى عضويتها في حلف الناتو وطموحاتها في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

إن فشل المخططات التركية في إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالسهولة التي كان يتوقعها الرئيس " رجب طيب أردوغان " أربك حساباته خاصة بعد انهيار آماله في تحويل حركة "الإخوان المسلمين" إلى القوة الجديدة التي تحكم العالم الإسلامي ومراكزه الرئيسية في مصر و تونس والعراق و ليبيا، وفتح الطريق على مصراعيه أمام " الإسلام الجهادي " كبديل لملء الفراغ الذي خلفه انهيار حكم الإخوان في مصر، ولذلك فان حظوظ الدولة الإسلامية تبدو قوية لكي تكون رأس حربة في مشروع إسلامي سلفي متشدد يسيطر على المنطقة أو بعض أجزاء منها لفترة طويلة في المستقبل المنظور.

الخطة الأمريكية للتدخل في المنطقة تعتمد طول النفس، مثلما تعتمد سياسة المراحل، ومن الواضح أن المرحلة التالية ستبدأ بعد الإنهاك المفترض للدولة الإسلامية من خلال الضربات الجوية، ستركز على تأسيس جيش سوري جديد، من خلال تدريب قوات معارضة على أيدي خبراء أمريكيان في القواعد العسكرية، في المملكة العربية السعودية، وإعادة تأهيل الجيش العراقي، على أيدي خبراء أمريكيان أيضا، وفرص نجاح الجيشين الجديدين في قتال الدولة الإسلامية في البلدين، أي العراق وسوريا تبدو ضعيفة، فالجيش العراقي الحالي الذي يبلغ تعداداه 350 الف جندي، كلفت عمليات

<sup>1</sup> - عزيز جبريشيال، العلاقات العراقية التركية، مجلة القادسية، العدد الاول، المجلد الخامس، 2012، ص 50-51

تدريبه وتسليحه أكثر من 41 مليار دولار وانهار في ساعات أمام زحف قوات " الدولة الإسلامية " إلى الموصل، لأن إرادة القتال لدى قادته وجنوده شبه معدومة، وعقيدته القتالية مشوشة الحكومة التي كان يقاتل تحت لوائها حكومة نوري المالكي حكومة طائفية.<sup>1</sup>

يمكن النظر إلى زيارة حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية إلى العاصمة التركية أنقرة في الأيام الأخيرة من العام الفائت 2014 على أنها بداية حقبة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد، حيث من المتوقع أن تستعيد العلاقات زحماً جديداً بعدما تضررت وشهدت نوعاً شديداً من التوتر وصل إلى حد القطيعة في السنوات الأربعة الأخيرة، إذا كانت آخر زيارة إلى تركيا على مستوى وزارة عام 2010 ومن المنتظر أن تعقد من جديد اجتماعات منتظمة للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين البلدين خلال 2015 كلا البلدين تركيا-العراق بحاجة لبعضهما البعض في الوقت الذي لا يمكن فيه استمرار التوتر بينهما، وترغب الحكومة العراقية الجديدة في إصلاح العلاقات التي تضررت خلال السنوات السابقة، فالعراق يشهد أزمة اقتصادية بسبب هبوط أسعار النفط، وفي المقابل تركيا في حاجة إلى العراق الذي يعد ثاني أكبر سوق للصادرات التركية وعن الدعم التركي لبغداد لمواجهة الإرهاب أوضح العيادي أن أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي أكد له أن أنقرة مستعدة لتقديم أي دعم مطلوب حتى عرض مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات، وأشار إلى إمكانية تدريب تركيا لتشكيلات الحرس الوطني المزمع تشكيلها من المتطوعين في المحافظات العراقية، وأفسحت زيارة العيادي إلى تركيا الطريق أمام تطور العلاقات بين البلدين في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الطاقة لتدخل العلاقات بينهما حقبة جديدة، وتريد بغداد كسب ثقة تركيا من جديد وطلبت عودة الشركات التركية إلى العراق.

<sup>1</sup> - عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، بيروت: دار الساقي، 2015، ص 222-223

المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها المؤثر في العلاقات العراقية التركية كما كانت دائما، بخاصة أن الأكراد في العراق بدعم أمريكي يلعبون الآن دور مؤثر في السياسة العراقية.<sup>1</sup>

النظام الاستراتيجي الأمني العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة بات في مواجهة تحديات في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، لكن مواجهة داعش في العراق وسوريا أصبحت في مقدمة أولويات الولايات المتحدة، لكن مع مزيد من تقاسم العبء من الدول الغربية البارزة كفرنسا وبريطانيا وألمانيا بجانب الدول الإقليمية، الولايات المتحدة، وتركيا في منع دخول المقاتلين الأجانب إلى سوريا وفتح القواعد العسكرية التركية أمام القوات الأمريكية، تركيا حرصت خلال الفترة الماضية من أي استهداف لاقتصادها وأمنها ولديها اليوم هواجس من دعم الأكراد ضد داعش وهي زيارة تركيا للمرة الأولى منذ 6 سنوات، وبعد ذلك بوقت قصير أنشأت أنقرة قنصلية في أربيل منذ ذلك الحين حدث تحسن في الحركة الدبلوماسية، إلا أنّ تلك التحركات الخاصة بالسياسة الجديدة باتت واضحة وجليّة بدء من خريف 2007 على الأقل وراء أبواب مغلقة، فعلى الرغم من استمرار أنقرة في انتقاد حكومة إقليم كردستان علانية في ذلك الحين إلا أنها كانت تتعاط مع الأكراد سرا وتحول المسؤولين الأتراك بالاجتماع بقيادة حكومة إقليم كردستان، وأدى ذلك الحوار إلى تحسين المتبادل بين الجانبين.<sup>2</sup>

على الرغم من هذا الغموض السائد، لا تزال أنقرة تعتقد بأن مصالحها الأساسية تُخدم بشكل أفضل في ظل وجود عراق موحد. وقد اضطرت تركيا إلى تعزيز بدائل لبغداد من جراء "الربيع العربي"، إلا أن سياستها الأساسية لا تزال تقدر وجود سلطة عراقية مستقرة وقوية. فلا الحقد الشخصي بين "أردوغان" و"المالكي" ولا خوف أنقرة من هيمنة الشيعة في بغداد قد غيّرا من هذا الاعتقاد الأساسي. بيد، طالما ظلت "حكومة إقليم كردستان" وبغداد على خلاف حول مستقبل العراق وطالما كان هناك تهديد بقيام كيان يكون تحت إدارة "حزب العمال الكردستاني" في سوريا في مرحلة

<sup>1</sup> - www.islamist-movemont.com, entré le 15/09/2018

<sup>2</sup> - سونر جاغايثاي، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، تشرين الأول/أكتوبر، 2012

ما بعد الأسد، فسوف تواصل تركيا سعيها لإقامة علاقات وثيقة مع "حكومة إقليم كردستان" وبارزاني. فالتفاعل المعقد بين هذه القوى سوف يحدد سياق سياسات أنقرة في العراق لبعض الوقت في المستقبل، ويحتمل أن ينذر بحدوث تحولات جوهرية في العلاقات التركية العراقية.

لكن علاقة أنقرة مع الأكراد العراقيين لا تحتاج أن ينظر إليها بمثل هذه النظرة المتشائمة. وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان" قد وصلت إلى مستوى كان لا يمكن تصوره قبل سنوات قليلة، إلا أنه يبدو أن العلاقة تحتوي على توازنات متأصلة. إن العلاقة بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان" هي بالفعل في طريقها نحو نقطة التشعب إلا إذا تمزقت العراق واستجابت تركيا بتشكيلها تحالف مع "حكومة إقليم كردستان" ضد بغداد. وبعبارة أخرى هي علاقة قوية، ولكنها من المرجح أن تبقى أيضاً عند المستوى التي هي عليه إذا ما استثنى نشوب صراع مفتوح بين بغداد وأربيل.

## خلاصة:

نستخلص مما سبق ان الموقع الجيوسياسي لتركيا قد لعب دور بارزا ، حيث تتحدد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في اغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي عليه من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية.

كما ان نظام وبنية الحكم في تركيا هي مرحلة ممتدة من تأسيس الخلافة العثمانية إلى مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، مروراً بتأسيس الجمهورية التركية ومراحل الانقلابات العسكرية، ولذلك يمكن القول ان التحول في شكل النظام السياسي التركي وماهيته هو تحول استمر منذ سقوط الخلافة العثمانية، ليستقر على الشكل الحالي من النظام السياسي، وهي أطول مدة استقرار في تاريخ الدولة التركية الحديثة، يقترب فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم من توصيف الحركة التاريخية والاجتماعية في تشابه كبير إلى حد ما منها الحركة التاريخية التي مثلها العثمانيون.

كما شهدت السياسة الخارجية التركية خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم تغيرات جوهرية ذات صفة إيجابية مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك ان تركيا بدأت تلعب دوراً متميزاً وفاعلاً في السياسة الخارجية وقضايا العرب والقضايا الإقليمية على العموم ما دفع الغرب إلى إعادة النظر بالعلاقات معها حرصاً على الشراكة الاستراتيجية من اجل حل القضايا المتعثرة التي لا يمكن حلها الا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا.

يخلص الدراسة ايضاً أن الأكراد يمثلون تحدياً حقيقياً لكل الدول المتاخمة لكردستان وتعبيراً إقليمياً فريداً عما يمكن أن نسميه التصادم بين "فكرة القومية" وبين "فكرة الدولة" مثلما حدث في أوروبا في تسعينات القرن العشرين فمع وضوح تمايزهم القومي والعرقي، يبدو كما لو أن هناك توافقاً إقليمياً على عدم الاعتراف بهم كأصحاب قومية خاصة، نمت عبر قرون عديدة من التمايز العرقي والتاريخ المشترك والبيئة والعادات الواحدة، والتعبيرات الثقافية والوجدانية المشتركة. حيث كان الأكراد يلقون نوعاً من الإنكار والاضطهاد في كل البلدان التي يعيشون فيها وقد كانت المسألة الكردية باستمرار

موضع انشغال واستثمار الدول التي تمتد عبرها أراضي كردستان وينتشر فيها الأكراد في إدارة كل منها للعلاقات الإقليمية، خصوصاً ما بين سوريا وتركيا عندما كانت سوريا تأوي حزب العمال الكردستاني، وتوفر له الدعم والمساندة اللوجستية كعنصر مهم في الضغط على تركيا برغم السياسة التوافقية التي تتبعها حكومات حزب العدالة والتنمية، ومع أن هذه السياسة تلقى قبولا متزايداً من جانب جموع الأكراد الذين يغلب عليهم التدين ومن ثم التعاطف مع الحزب الحاكم في أنقرة، وبرغم تآكل قاعدة التأييد الذي يلقاه حزب العمال الكردستاني فإنه لا يزال يشكل مصدراً مهماً للتهديد واستنزاف مقدرات الدولة التركية. و من ثم فإن الحديث عن مستقبل وآفاق القضية الكردية في تركيا يبقى مرهوناً بطبيعة التحولات التي تشهدها وستشدها الساحة السياسية والاجتماعية التركية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، كما ان السلطات التركية عجزت عن إيجاد حل دائم للقضية الكردية، وذلك بسبب عدم إقرار الدولة التركية بالأكراد كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي ورفضها منحهم حقوقهم السياسية والثقافية.

## **الفصل الرابع**

# **الصراع الإثني الكردي في العراق**

إن الإثنية هي التي تميز دولة اليوم إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تخلو منها، وقد برز هذا النمط من الدول مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى. وبصورة عامة يمكن إسقاط ما تقدم على العراق فقد أصبح العراق من نصيب بريطانيا، عندما تم تقاسم أراضي الامبراطورية العثمانية، من أجل المصالح النفطية والاستراتيجية، كما الغت بريطانيا اتفاقية (سيفر) التي منحت الكورد حق تقرير المصير وهكذا أصبح العراق ذات تعدد اثني كبير، فالشمال يضم الكورد بالإضافة إلى اقلية قومية ودينية اخرى. كما تعتبر الفيدرالية تطورا لنظام الحكم الذاتي من خلال زيادة مساحة الحرية للوحدات الاقليمية في تصريف شؤونها. أما الانفصال أو التقسيم فيعد هذا الحل في حال استحال التعايش بين الجماعات الإثنية وبالتالي إعادة ترسيم الحدود وهذه الالية هي التي اعتمدها العراق في إدارتها للصراع الإثني.

## المبحث الأول: جذور الازمة في المجتمع العراقي

تمر المنطقة العربية عموماً والعراق خصوصاً بمرحلة تاريخية فاصلة، قد يكون العامل الأبرز فيها كثرة الاضطرابات والقتال، وتفجر المشكلات الاجتماعية والسياسية، وما يصاحب ذلك من صراع واقتتال داخلي وتدخل خارجي بصورة مباشرة أو من وراء حجاب، خصوصاً بعد تشابك مصالح الدول في العالم وتداخلها.

هذه المشاكل لم تكن وليدة اللحظة التي دخلت فيها الجيوش المحتلة إلى العراق، بل كانت لها عوامل كثيرة منها آنية أو تاريخية ساعد الدخول الأجنبي الحديث على كشفها وعمل على تضخيمها خدمة لمصالحه. وقد يكون المشكل الطائفي والديني أحد أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج الصراعات في هذا البلد واستمرارها وخصوصاً مع وجود قوى خارجية تزيد من تفعيله، وإذا استثنينا القضية الكردية باعتبارها القضية العرقية الأكثر بروزاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الصراع الديني لم يكن ذا تأثير كبير في الساحة العراقية إلا في جانبه الطائفي (الشيعة والسنة)، وذلك لأسباب عدة من أهمها: ضعف الأقليات الدينية وتنوعها إلى الحد الذي لم يجعلها تشكل ثقلاً مؤثراً في الصراع في هذه المرحلة<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: الجذور التاريخية للأزمة

كانت العراق من أهم مراكز العلم على تنوعه وملتقى للعلماء و الدارسين، بناها المنصور في العقد الاول من القرن الثامن الميلادي عاصمة للدولة العباسية. فبعدها ظهرت الدولة الصفوية في ايران، اتجهت الدولة العثمانية التي ظهرت في تركيا نحو الشرق باتجاه العراق و غيره من البلدان العربية، و قبلها توسعت نحو الغرب باتجاه اوربا.

<sup>1</sup> - أسعد سليمان، العراق جذور الصراعات الداخلية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، دراسات اقليمية 4 ماي 2017،

منذ ذلك صار العراق موضع نزاع عنيف بين الدولتين الايرانية و العثمانية، و استمر كذلك ما يزيد على ثلاثة قرون، و سبب ذلك النزاع ان الدولة الايرانية اتخذت التشيع شعارا لها بينما اتخذت الدولة العثمانية شعار التسنن، فأدى ذلك إلى استفحال الازمة الطائفية في العراق إلى درجة لا تطاق. فالصراع الطائفي كان موجودا في العراق منذ صدر الاسلام<sup>1</sup>.

و في الازمنة الحديثة فقد دخلت العراق القرن العشرين اسيرة مهمشة و منفى لولاية الترك حيث اطلقوا عليها (سيريا العثمانية)، و لتبدأ مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الاولى، حينما دخل الانكليز وخرج الاتراك الذين جثموا اربعة قرون على صدر العراق، و اليوم يعيد التاريخ نفسه، و منذ إعلان الدولة العراقية عام 1921م، بدأ بتكملة ما شرع به بعض الولاة الاتراك المتأخرين، و لم يجد الانكليز وصفة طبية سريعة لعلة العراق، و تركوا الباب واسعا امام السلطات المحلية للتصرف بالعمران. وجميعهم لم يكونوا من اهل بغداد.<sup>2</sup>

هنا لا بد من الاشارة إلى احداث العنف الدموي التي شهدتها العراق في الازمنة الحديثة، فقد توفي "الملك فيصل" الأول في 8 سبتمبر 1933، في مدينة بون بسويسرا، و كانت وفاته مفاجئة وغير متوقعة، و في عام 1941، حصل انقلاب عسكري قام به "العقيد صلاح الدين" الصباغ وجموعته العسكرية، ضد حكومة طه الهاشمي، و تم تشكيل حكومة اطلق عليها (حكومة الانقاذ الوطني) برئاسة "رشيد عالي الكيلاني"، و بعد ان استقدمت القوات البريطانية تعزيزات كثيرة من مصر والهند وتم تدمير القوة الجوية العراقية، مما جعل القوات العراقية البرية تدفع خسائر فادحة خلال المعارك والمناوشات التي دامت 30 يوما و التي سميت "بحركة مايس" 1941. فبعد اندحار الجيش حصل اضطراب وفوضى عامة في البلاد، مما فتح المجال لقيام عمليات واسعة من النهب والسلب والاعتداء في المدن، وقد انتهت احداث الانقلاب بالقبض على قادته العسكريين و اعدامهم جميعا، وربما كانت هذه الاحداث الدامية و الاعدامات في صفوف الضباط هي السبب في ظهور النزعة الدموية البالغة

<sup>1</sup> - علي الوردی، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بيروت: دار الراشد، ط2، 2005، ص 14

<sup>2</sup> - سليم مطر و اخرون، موسوعة المدائن العراقية، بغداد: مركز دراسات الامة العراقية، 2005، ص 111

العنف في الثورة العسكرية التي قامت في عام 1958، ضد الملكية و اطاحت بنظام العائلة الهاشمية بأكملة في العراق.<sup>1</sup>

من الممكن القول هنا، إن الفترة الذهبية التي عاشتها العراق و سائر مدنها هي فترة حكم "احمد حسن البكر" و بالتحديد بداية الثلاث او الاربع سنوات من عقد السبعينات، حيث شهدت انتعاشا اقتصاديا على جميع المستويات. و لكن الوضع لم يظل فقد ساءت الاوضاع مع ايران بسبب موقف العراق من الجزر الاماراتية الثلاث(ابو موسى-وطنب الكبرى- وطنب الصغرى) التي احتلتها ايران إلى اليوم، و قد تم إزاحة "احمد حسن البكر" بحجة الظروف الصحية في عام 1979م، و فرضت عليه إقامة جبرية إلى حد وفاته، على يد نظام "صدام حسين" الذي خلفه بحكم العراق، و التي شهدت فترة الحرب مع ايران في عام 1980م، و بعدها دخول الكويت في اغسطس 1990م، و الحرب مع امريكا عام 1991، و من ثم الحصار الاقتصادي الذي انهك المجتمع العراقي بشكل عام.<sup>2</sup>

وفي العشرين من مارس 2003م، اشتعلت حرب الخليج الثانية بهدف تغيير نظام الحكم في العراق، وبذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية قد حسمت عشر سنوات من النزاع لجهة الكابوس الحرب ومرة اخرى تجد المنطقة نفسها أمام تحد استراتيجي يلف في ضبابية الغموض والإرباك واستشراف لمستقبل يائس يبحث عن الشرعية، لم تصمد بغداد كما كان متوقعا، حتى حطم تمثال "صدام حسين" يسقط في ساحة الفردوس يوم 9 افريل 2003م، و اعتبر هذا اليوم عند البعض يوم التحرير، و البعض الاخر يوما اسود في تاريخ العراق. وانتشرت عملية السلب والنهب في جميع مناطق بغداد، وتم تدمير البنى التحتية بقصد و بتخطيط مسبق ومرسوم، وأطلق العنان للأزمات الطائفية من خلال تشكيل مجلس الحكم على اساس طائفي، من قبل الحاكم المدني الامريكي "بول برايمر"، وكانت رئاسة المجلس بالتناوب بين الاعضاء و حسب الحروف الهجائية لأسمائهم، و تم انتخاب

<sup>1</sup> - باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، بيروت: دار الكنوز الادبية، 1999، ص 303

<sup>2</sup> - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية و الاسس الثقافية و المحددات الخارجية،

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 152

"غازي الياور" رئيساً للجمهورية العراقية و الذي يعد اول رئيس جمهوري بعد الاحتلال الامريكى للعراق، و عند انتهاء ولايته تم انتخاب "جلال الطالباني" من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية العراقية عام 2006 و تم إعادة ترشيحه لولاية ثانية بعد انتخابات عام 2010، و شهدت العراق من عام 2006، اعنف موجة قتل و تهجير و حرق للمساجد مقسمة بين السنة و الشيعة<sup>1</sup>.

### \* التنوع الاثني في العراق:

ان التنوع الاثني قد يشكل صراعاً او تنافساً دموياً او اقتصادياً ، بل قد يكون عاملاً وسبباً أساسياً في هذا الصراع ، لاسيما اذا ما وظف من قبل أطراف داخلية او خارجية بهدف تحقيق مصالح سياسية او دينية او فكرية، قد تكون هذه الفكرة أساساً لمعرفة ان طرح مثل هذه المواضيع لا يشكل خطراً او شيء محذور يجب الابتعاد عنه ، بل يجب وضعه تحت المجهر وتحليل أساسياته وملاساته وإعطاء الحلول التي قد تدأوي الم جراح الذين نزفوا دماء غزيرة جراء التنافس الاثني في العراق، ومن الملاحظ ان هذا التنوع نسميه ( تنافس ) وليس صراعاً اثنياً ، لان الغاية من اثاره هذه المشكلة هو التنافس السياسي على سدة الحكم في العراق ، اذ تسعى الأقلية إلى إدامة سيطرتها على الأكثرية ، والأخيرة تريد الحصول على حقها في ممارسة الحكم كما انها تسعى إلى إزاحة الظلم الذي وقع عليها طيلة سنوات تاريخ العراق المعاصر كونها لم تحصل على استحقاقها السياسي<sup>2</sup>.

### 1- العرب:

وهم يمثلون القومية البارزة في العراق بل أكبرها على الإطلاق ، وتبلغ نسبتها نحو ( 80 % ) من سكانه وبذلك يكون عدد السكان العراقيين العرب (23745664) نسمة من مجموع (38124181) نسمة حسب تقديرات عام (2018) انظر جدول رقم (6) ، ويسكنون في

<sup>1</sup> - بشير ناظر حميد، الازمة الطائفية دراسة في علم الاجتماع، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2016، ص ص 204-

205

<sup>2</sup> - دولت احمد صادق، الجغرافية السياسية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1975، ص 52

جنوب و وسط وغرب العراق ، وبطبيعة الحال يوجد تداخل و اندماج لقومية العرب مع القومية الأخرى ( الكرد ) والأقليات في عدة محافظات من العراق أهمها ( كركوك و الموصل و ديالى و بغداد وأجزاء من صلاح الدين و واسط ) انظر خريطة رقم (5).

الجدول رقم 06: (توزيع سكان العراق حسب القومية)

القومية	نسبتهم من مجموع السكان %	عددهم
العرب	80	31625276
الكرد	15	5299304
التركمان	4	700000
الآشوريين و الكلدان	1	500000
المجموع	% 100	38124181

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاحصاء والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية لعام

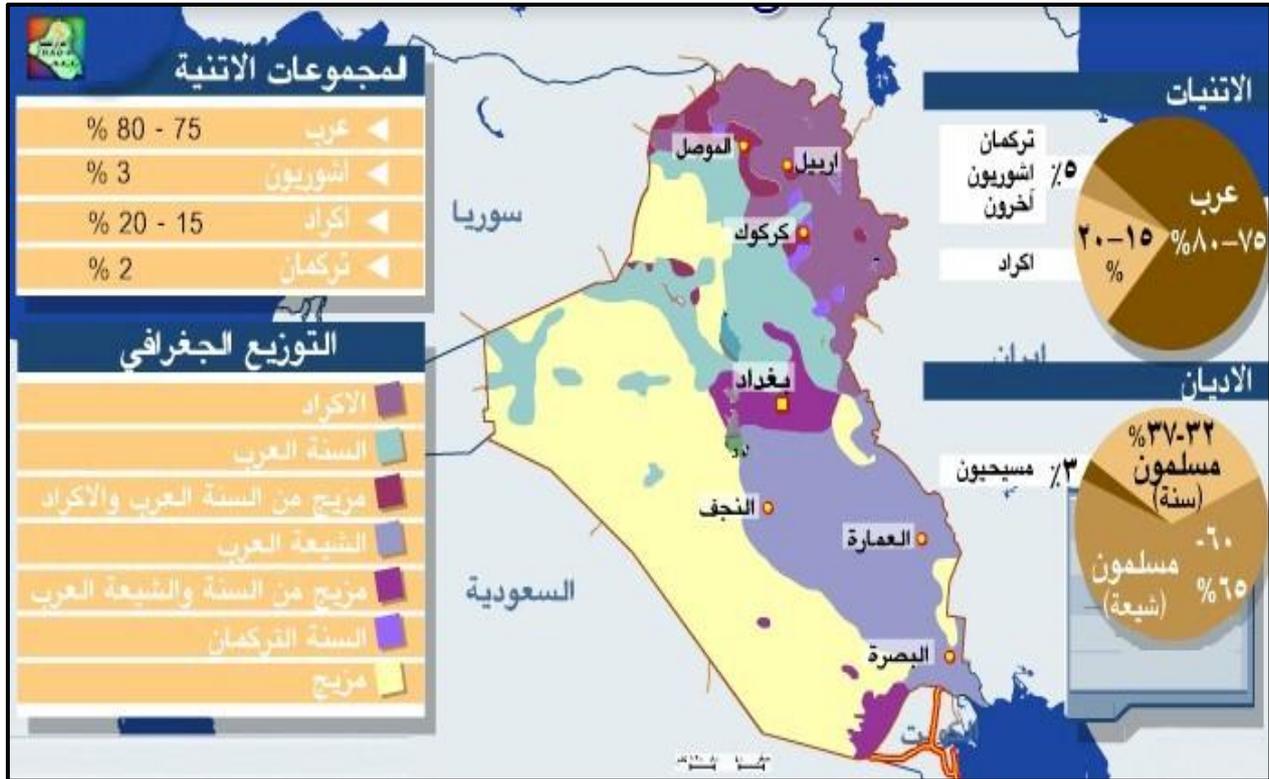
2018<sup>1</sup>

يرجع أصل السكان العرب في العراق إلى السلالة (السامية) التي هاجرت من الجزيرة العربية في عصر الجفاف قبل عشرة آلاف سنة واستوطنت في بلاد وادي الرافدين و وادي النيل ، وكان العراق يعرف حين ذاك ( بأرض السواد ) لشدة خضرته وخصوبة أرضه. هناك امتداد طبيعي لسكان العراق ( العرب ) داخل الأراضي العربية المجاورة نتيجة ارتباطهم بأصول عربية واحدة نابعة من الجزيرة العربية، مثل (سوريا والأردن والسعودية واليمن والكويت) وهذا الامتداد السكاني يتمثل بالقبائل العربية التي يتكون منها عرب العراق، كما يتكلم السكان العرب لغتهم ( العربية ) العريقة وهي لغة القران ولغة اهل الجنة ، وهي اللغة الرسمية في العراق إلى جانب اللغة الكردية وبعض اللغات غير الرسمية التي

<sup>1</sup> - جمهورية العراق، وزارة الاحصاء والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية لعام 2018

تتكلم بها الأقليات القومية مثل ( التركمانية والأشورية و الكلدانية والآرامية) ولكن نلاحظ ان أبناء هذه الأقليات كثيرا ما يستخدمون اللغة العربية باعتبارها لغة البلاد الرسمية<sup>1</sup>.

الخريطة رقم (5) ( التوزيع الجغرافي للقوميات الرئيسية في العراق )



المصدر: [/http://iraqena.com/iraqmap](http://iraqena.com/iraqmap)

## 2- الكرد:

وهم ثاني اكبر قومية في العراق ويشكلون حوالي ( 15 % ) من سكان العراق ، أي ان عددهم في عام 2018 بلغ نحو (5299304) نسمة جدول رقم (6) ، ويسكنون في المحافظات الشمالية منذ القدم لكنهم يتركزون في محافظات ( اربيل ودهوك والسليمانية ) خريطة رقم ( 5 ) ، والكرد من سكان العراق القدماء يرجع أصلهم إلى ( الميديين ) الذين ترجع سلالتهم إلى (الهندو - اوري )

<sup>1</sup> - أياد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد1، 2010، ص 149

لكنهم امتزجوا مع أقوام آسيوية مثل الكلدانيين والجورجيين والقفقاسيين والارمن ) وان أصل كلمة كرد ( Curd ) تعني بطل بالفارسية<sup>1</sup>.

هناك رأي آخر يقول ان أصل الكرد هو سلالة البحر المتوسط وتحديدًا السلالة القوقازية البيضاء التي تضم الحاميين والساسانيين الذين يرجع أصلهم إلى جزيرة العرب، ولكن هذه السلالة امتزجت بالسلالة الإيرانية والأفغانية<sup>(13)</sup>، وشكلوا سلالة مستقلة لهم عرفت ( بالميديين ) الذين ظهوروا بالقرن التاسع قبل الميلاد ، واعتنق الكرد الإسلام واستوعبوا الحضارة الإسلامية التي لم تطمس الشخصية الكردية بل زادت أصالة ، وهنا لابد ان نذكر القائد (صلاح الدين الأيوبي) ( 1137-1193م) الذي كان ثمرة امتزاج الحضارة الإسلامية مع الأصالة الكردية، وقد اسس هذا القائد مملكة الأيوبيين ووحّد المسلمين بوجه الصليبيين اللذين انهزموا أمامه بمعركتين هما ( عكا ) و ( حطين ) عام 1187م، لقد كان صلاح الدين الأيوبي كرديا أصيلا ، ولكن نجد ان التاريخ قلما صنف هذا القائد على أساس قومي، بل انه طالما يذكره انه قائد عراقي مسلم قاد الجيوش الإسلامية لتحرير القدس وإرجاعها للعرب وتصدى لحملة الصليبيين والبيزنطيين، وهذا خير دليل على اندماج القومية الكردية مع القومية العربية في بوتقة الحضارة الإسلامية<sup>2</sup>.

يتكلم الكرد اللغة الكردية التي تمثل هويتهم القومية ، واغلب سكانهم يعتنقون الدين الاسلامي ، وينتمي (90%) منهم إلى المذهب السني والبقية هم الكرد الفيلية (الشيعة)، والكرد (الايديية والمسيحيين واليهود) بنسب قليلة جدا، ويتعايش معهم في اقليم كردستان اقلية دينية مثل (الشبك) والككائية ( العلوية )<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - توماس بوا ، تاريخ الاكراد، بيروت: دار الفكر المعاصر ، 2001، ص 19 - 27

<sup>2</sup> - عبد الاله النعيمي ، الاثنية والدولة ( الاكراد في العراق وايران وتركيا )، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006 ، ص 217

<sup>3</sup> - توماس بوا، مرجع سابق، ص 29.

## 3- قوميات اخرى:

إضافة إلى العرب والكرد توجد اقلية قومية مثل ( التركمان ) و(الكلدان ) و( الاشوريين )، وهم يمثلون بمجموعهم نحو ( 5 % ) من مجموع سكان العراق. اكبر هذه الاقليات القومية هم (التركمان ) ويرجع أصلهم إلى القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا، وتحديدًا من منغوليا موطنهم الأصلي و الفرق بين التركمان والأتراك هو كالفرق بين العدنان والقحطان أصل العرب . أما الاختلاف اللغوي بينهما هو كاختلاف اللهجة العربية العراقية و اللهجة العربية السورية، ( مازالت اللهجة التركمانية تحتفظ بنسبة 40% من المفردات العربية بخلاف اللهجة التركية التي أدخلت إليها، بعد تأسيس الجمهورية التركية، المفردات الإنكليزية والفرنسية بنسبة أكثر من 30% بدلا من المفردات العربية، وما زال التركمان يعتمدون الحروف العربية في الكتابة) يمتد موطن التركمان في العراق من قضاء تلعفر شمال محافظة الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة أربيل ، ويمتد جنوبا إلى ناحية التون كوبري باتجاه محافظة كركوك، ثم جنوبا باتجاه ناحية تازة خورماتو وقضاء طوز خورماتو، ثم ناحية بيات وقضاء كفري، وينحدر إلى شرق العراق وتحديدًا إلى محافظة ديالى وخاصة قضاء الخانقين، وناحية زرباطية والسعدية و جلولاء. ويقطن في محافظة بغداد الآن بحدود (50) ألفا من التركمان . من الناحية المذهبية ينقسم التركمان إلى حوالي 55% من السنة ، و 45% من الشيعة. يقطن السنة في مدن، أربيل والتون كوبري وكركوك وبيات وكفري وخانقين و جلولاء وزرباطية والسعدية، أما الشيعة فيقطنون في تلعفر وتوابعها في محافظة الموصل وفي مركز مدينة كركوك ( حوالي 35% من التركمان في مركز مدينة كركوك من الشيعة) وناحية تازة وطوزخورماتو وعدد من القرى التابعة لهما. بلغ عدد نفوس التركمان حسب إحصائية التعداد السكاني لعام 1997 ب ( 900 ) الف نسمة ، يسكن أغلبهم في مركز محافظة كركوك ، واستنادا لإحصائية العام 1957 احتل التركمان مركز القومية الأولى في هذه المحافظة ، ثم جاءت القوميتان الكردية ثم العربية ، ولكن عددهم قل كثيرا في الأعوام الأخيرة بسبب تعرض مدينة كركوك لحمالات من التغيير الاثني من قبل الأنظمة الحاكمة

مثل سياسة التعريب التي قام بها النظام السابق ( 1968- 2003 ) ، وسياسة التي تطبقها حكومة اقليم كردستان بعد عام ( 2003 ) و لحد الان.

تبلغ نسبة التركمان نحو ( 4 % ) من سكان العراق ، وبذلك يكون عددهم نحو ( 700000 ) نسمة طبقا لتقديرات عام 2018 جدول رقم ( 6 ). اما عن الآشوريين ( او الآثوريون ) فانهم احد أقدم الشعوب السامية التي عاشت في العراق منذ الألف الرابع قبل الميلاد ، شأنهم شأن أشقائهم الآراميين والكلدانيين ، او جيرانهم السومريين والبابليين وسواهم، و قد أقاموا دولة مستقلة منذ عهد سحيق في شمال العراق، اذ كانت عاصمتهم آشور. يمثل الآشوريون والآراميون والكلدانيون بمجموعهم نحو ( 1 % ) من مجموع السكان ، ويبلغ عددهم نحو

( 500000 ) نسمة لعام 2018 انظر جدول رقم ( 6 ) . وهم يمثلون أقلية قومية لها حقوقها ومكتسباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتركزون في المناطق الشمالية من العراق مثل نينوى وكركوك اربيل ودهوك.<sup>1</sup>

و منه نقول إن الانكسارات او الصراعات الداخلية بين افراد المجتمع الواحد لا تعني ان هناك انقساماً حاداً بين افراد المجتمع او ان هناك صراعاً قائماً على اساس الهوية، إذ يمكن تفسير ذلك بان الوعي الوطني في حالة من الانحسار لظروف سياسية او اجتماعية جاءت اغلبها إما بتأثير السلطة السياسية و صراعتها او بسبب عوامل خارجية تسعى إلى تفتيت الوطن لمصالحها الخاصة، و هذا ما نلاحظه فعندما يتهدد الوطن من الخارج تشكل عملية الانتماء هوية مشتركة تمثل الهوية الوطنية التي تبلور في شكل قوة ضد الاحتلال الخارجي و هذا ما شهدته العراق في ثمانينات القرن الماضي او في ظروف الاحتلال الأمريكي عام 2003م.

إن الهوية في المجتمع العراقي قد تعرضت إلى اختراقات سلطوية اعتمدت على العشيرة بالدرجة الاولى في الوصول إلى السلطة حيث جعلت الفرد العراقي و في ظل وضع القبيلة او العشيرة ينتمي

<sup>1</sup> - أياد والي البديري، مرجع سابق، ص 150

كلياً إلى عشيرته ويمتزج بحياتها لأنه لا يعرف هوية ايديولوجية يرتبط بها غير ارتباطه بعشيرته بالطقوس والرموز والعادات والتقاليد، ومع ذلك إنه لا يعرف صراعاً بين الهوية والايديولوجية وإنما يفهم بصورة واسعة الصراعات التقليدية التي تأخذ منحى تقليدياً قديماً عشائرياً يتعلق باختراقات اقتصادية أو يتعلق بالتقاليد أو القيم المحلية.

لقد ظلت الهوية العراقية حائرة في الانتماء يسودها عدم الوضوح في الانتساب في ضوء التعددية أو في ضوء القهر الذي مورس عليها، و بعد احداث عام 2003 و انهيار السلطة السياسية في العراق، ظهرت موجة جديدة من حالات استلاب الهوية العراقية إذ برزت العديد من الانشقاقات التي جسدت بشدة القلق بين المكونات و المرجعيات الثقافية و الدينية في المجتمع، في محاولة منها للتكيف مع المرحلة الجديدة، إذ إن الاحتلال الامريكى مهد لظهور اثنيات المبنية على الطائفة و العشيرة والعرق و المذهب مما جعل الهوية العراقية في شبه ضياع تام، و إذ كانت الهوية قبل عام 2003م تصارع الايديولوجية، بدأت بعد هذا التاريخ تمارس الصراع مع الهويات الاخرى التي بنيت على العشيرة و المذهب. حيث اصبح الفرد العراقي يبحث عن هويته المنبثقة من العشيرة و المذهب، فمهد لحالة من الاحتكاكات و الصراعات بين الهويات الفرعية المعتمدة على الطائفة و هذا ما ولد احداث دامية ما بين عامي 2005 و 2007، لا تزال تعاني منه الهوية الوطنية إذ إن الشعور بالهوية التي بدأت تستخدمه بعض الجماعات قد وصل إلى استخدام القوة ووصل في مراحلها إلى استخدام العنف والقتل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - د. عادل ياسر ناصر، الهوية و الايديولوجية قراءة في مسارات الصراع و تطوراتها، مجلة الاستاذ، العدد 212 المجلد الثاني، 2015، ص 261-263.

## المطلب الثاني: النظام السياسي

بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 نوقشت مسألة الدستور الدائم الملكي الذي صدر عام 1925 ومدى إمكان استمرار العمل بموجبه بإعتبار أن الدستور يسقط تلقائيا حال حدوث تغيير سياسي في البلاد ، لاسيما إذا كان هذا التغيير جذريا وشاملا بدعم غالبية الشعب . وفي جلسة مجلس الوزراء يوم 17 جويلية بحث ما يتعلق بوضع دستور جديد للبلاد . واتفق المجلس على أن الدستور الدائم قد انهار فعلا منذ اليوم الأول من الثورة . وفي ضوء هذه المناقشات تشكلت لجنة مكونة من رجال القانون البارزين في البلاد لوضع دستور جديد للجمهورية العراقية . وقد اعتمدت اللجنة في عملها على دستور 10 فيفري 1953 المؤقت . وقد فرغت اللجنة من مهمتها ورفعت مشروع الدستور المؤقت إلى الجهات المختصة لإقراره . إذ تمت مصادقة مجلس السيادة ومجلس الوزراء عليه يوم 26 تموز وأذاع الزعيم عبد الكريم قاسم البيان الذي أعلن فيه انتهاء العمل بالدستور الدائم الملكي ووضع محله الدستور الجمهوري المؤقت الذي أعطى البيانات التي صدرت منذ اليوم الأول للثورة صفتها الدستورية وذلك يوم 27 جويلية 1958<sup>1</sup>. استغرق وضع الدستور المؤقت يومين فقط، لأنه مؤقت أريد منه نقل الثورة إلى وضع دستوري دائم ، رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور الدائم. وقد تمت المصادقة على مشروع الدستور المؤقت من قبل مجلس الوزراء

حمل النظام الذي انبثق من ثورة 14 تموز 1958 طابع الالتباس للسلطة السياسية ، حيث لم يكن هناك توزيع للسلطات فمنذ صدور الدستور المؤقت في 27 تموز 1958، أوكلت السلطتان التنفيذية والتشريعية إلى مجلس الوزراء ولكن عبد السلام عارف كأمير مباشر للوحدة العسكرية التي نفذت الانقلاب ، كان يعطي الأوامر ويتخذ الإجراءات دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية ، استناداً

<sup>1</sup> - أ.د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد: بيت الحكمة، 2000، ص124.

إلى السلطات الجديدة التي بين يديه، من نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وكان عبد الكريم قاسم، بصفته القائد العام للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، ورئيساً رسمياً للضباط الأحرار، هو أيضاً بحكم صفاته ومسؤولياته هذه، شكل مركز نفوذ مستقلاً، وكان يسير في معظم الأحيان، في اتجاه مخالف لخط سير عبد السلام عارف، ولكنه لم يشعر، لا هو ولا عارف، بالقوة الكافية لتجاهل مجلس القيادة تجاهلاً كاملاً، وهو المجلس الذي تشكل بعد الثورة مباشرة والذي كان يضم بعض أبرز الضباط الأحرار، في رسم السياسة وتوزيع المناصب العسكرية، وكان مجلس الرئاسة المؤلف من ثلاثة أشخاص، والذي كان يفترض أن يمارس مهمات رئاسة الجمهورية<sup>1</sup>.

وكان لجبهة الاتحاد الوطني أن توطد تلاحمها، وتتفق فيما بينها على الخطوط العريضة لسياساتها، بعد انتصار الثورة من أجل السير بها إلى الأمام، لتحقيق طموحات الشعب العراقي التي ناضل من أجلها عدة عقود، وقدم التضحيات لتحقيق هذا الحلم، إلا أن ما يؤسف له حقاً أن تدب الخلافات، ويندلع الصراع بين تلك الأحزاب ولازالت الثورة في أيامها الأولى، حيث رفع البعثيون والقوميون، وبقيادة الشخصية الثانية في الثورة، العقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ونائب القائد العام للقوات المسلحة، شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، دون الالتفات إلى اختلاف الظروف الموضوعية للعراق، وتركيبته السكانية واختلاف درجة التطور الاقتصادي للبلدين، وقد دفع هذا الموقف الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي إلى رفع شعار (الاتحاد الفدرالي) مقابل ذلك. وأدى هذا التباين في المواقف والشعارات إلى حدوث صراع مرير داخل جبهة الاتحاد الوطني، وداخل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، حيث وقف عبد الكريم قاسم - قائد الثورة - ضد محاولات فرض الوحدة الفورية. ما أدى كل ذلك إلى حدوث شرخ كبير في

<sup>1</sup> - حنا بطاطو، العراق، بيروت: مطبعة مؤسسة الأبحاث العربية، ط3، 1999، ص 120

الحركة الوطنية ، كاد يسبب المخاطر الكبيرة على الثورة ، مما دفع عبد الكريم قاسم إلى إعفاء عبد السلام من مناصبه ، وتعيينه سفيراً في ألمانيا الغربية آنذاك .

وقد أدى ذلك الموقف إلى تقديم الوزراء البعثيين والقوميين استقلالاً لهم من الوزارة ، ولجوء تلك القوى إلى العنف كوسيلة للعمل السياسي ، ومن ثم تحول ذلك الصراع إلى مستويات أعلى فأعلى ، حتى وصل بهم الأمر إلى مرحلة التآمر لإسقاط حكومة الثورة ، كما حدث في محاولة عبد السلام عارف اغتيال عبد الكريم قاسم ، ومحاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية ، ومحاولة العقيد "عبد الوهاب الشواف" الفاشلتين ومحاولة حزب البعث اغتيال عبد الكريم قاسم ، في رأس القرية . ومما زاد في تدهور الأوضاع السياسية ، وانتكاسة الثورة ، اتباع عبد الكريم قاسم سياسة "التوازن" و "فوق الميول والاتجاهات" ، تلك السياسة التي ثبت فشلها فيما بعد ، والتي شجعت العناصر المتربصة بالثورة وفسحت لها المجال واسعاً ، للعمل على إسقاطها . وبدلاً من أن يتعظ عبد الكريم قاسم بما جرى له أثناء محاولة الاغتيال، وقبلها محاولة الشواف الانقلابية في الموصل ، ويصحح سياسته ، وأسلوب تعامله مع القوى الهادفة لإسقاطه ، واغتيال الثورة ، فإنه بادر إلى شن حملة شعواء ضد الحزب الشيوعي الذي سخر كل قواه وامكانياته لحماية الثورة والذود عنها ، وصيانتها ، واستمر في سياسته الانتحارية هذه حتى وصل به الأمر إلى حالة من الانعزال التام عن الشعب وقواه التقدمية ، وفي المقدمة منها الحزب الشيوعي ، وبذلك مهد السبيل لانقلابي 8 شباط 1963 لتوجيه الضربة القاضية للثورة وقيادتها . وفي الوقت الذي كان الوطنيون والشيوعيون يتصدون للانقلابيين يومي 8-9 فيفري ببعض الأسلحة الخفيفة والسكاكين ، والحجارة ، والعصي ، وهم يوجهون النداء تلو النداء لعبد الكريم قاسم لتوزيع السلاح عليهم لمقاتلة الانقلابيين ، رفض قاسم كل تلك النداءات ، مدعياً أنه سوف يقضي على قوات الانقلابيين خلال ساعات ، وكان أمله في تلك العناصر الانتهازية والخائنة، التي إئتمنها واعتمد عليها، وسلمها قيادات القطعات العسكرية، بعد أن أزاح كافة القيادات الوطنية المخلصة حقاً والمدافعة بإيمان وعزم وتصميم عن الثورة. بالرغم من أن الجمهورية الأولى سعت إلى إنجاز الكثير من المهام الوطنية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مسار تطورها

التاريخي تلازم وانعدام الديمقراطية السياسية وما نتج عن ذلك من تعرضها لنزاعات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، مما أدى إلى اللجوء إلى العنف في حل التعارضات الوطنية<sup>1</sup> .

### \* النظام السياسي من 1963-2003:

إن فترة البعث الثانية هي امتداد لفترة البعث الأولى من حكمه وتعميق نهجه الفاشي الدموي. في هذه المرة عاد البعثيون عبر انقلابين، أولهما 17 جويلية و الثاني 30 جويلية 1968. تخلصوا في الانقلاب الأول عبر تصفية عبد السلام عارف بالتحالف مع معاونيه الأقرب ، وتخلصوا في الثاني من الخصم السهل عبد الرحمن عارف ونفيه خارج العراق . ولقد فازوا في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزهم بالقوة . إن الجمهورية الثانية (8 فيفري 1963) والجمهورية الثالثة (17-30 جويلية 1968) هي سلطة حزب البعث السياسية ، حيث أن البعثيين هم من صنعوا انقلاب 8 فيفري 1963 وأطاحوا بالجمهورية الأولى ، بعد أن فشلت محاولتهم عام 1959 لقتل عبد الكريم قاسم واستلام السلطة ، وما نتج عن تلك المحاولة من اعتقال معظم ناشطي الحزب ، وتفكيك منظمات الحزب ، وهروب قادته إلى سورية ، وبقيت خلايا قليلة نائمة داخل العراق . تأسس في أوائل 1960 في دمشق جهاز خاص سمي " مكتب العراق " مهمته مساندة وتنشيط خلايا الحزب وإيقاف الحزب على قدميه في العراق . بحلول عام 1962 توسعت قاعدة الحزب وتحولت إلى نواة موجهة لتجمع أوسع نطاقا ، هو(الجبهة القومية) التي ضمت إلى جانب البعثيين ، ضباطا قوميين متحالفين وبقايا حزب الاستقلال وأعضاء الاتحاد الوطني للطلبة واتحاد المعلمين وجمعيات مهنية أخرى . وتمكن الحزب من تأسيس (قيادة القطر العراقي) وبدأ فوراً بتحضير قوى الحزب للانقلاب على الحكم . وفي غضون شهور أنشأت القيادة في المدن العراقية الهامة ، وخاصة في بغداد ، شكلت (لجان الإنذار)، والتي سميت فيما

<sup>1</sup> - حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث، السويد: فيشونميديا كرونبري، ط2، 2005، ص 12

بعد (الحرس القومي) الذي كان مهمته النزول إلى الشوارع عند تلقي إشارة الحزب بأسلحتهم ، متخفين بملابس مدنية ، وأن ينتظروا الأوامر المكلفة إليهم<sup>1</sup>.

لم تكن المهمة الرئيسية للمكتب العسكري توسيع موطئ قدم البعث داخل الجيش فقط ، بل كانت تركز على كسب أكبر عدد من الضباط للوحدات العسكرية الضاربة لإسقاط نظام الحكم ، بغض النظر عن مشاعر هؤلاء الضباط تجاه النظرة الاجتماعية للحزب . وكانت خطة العمل التي تبناها المكتب العسكري هي تحديد أهداف العملية للانقلاب بالتخلص من عبد الكريم قاسم وقواته الدفاعية ، وكان وسائل تنفيذ هذه المهمة فرضها التوزيع الدقيق للقائم للإسناد الذي يعتمد عليه حزب البعث في داخل الجيش . وبدأ تنفيذ خطة الانقلاب فعلا في 24 ديسمبر 1962 بإعلان إضراب الطلاب القوميين بمبادرة من حزب البعث ، وشمل الإضراب المدارس والمعاهد والجامعات ، وكانت الغاية الحقيقية من الإضراب هي تحويل انتباه قاسم عن الجيش والتستر على الانقلاب القادم، واستمر الإضراب كما كان مقررا حتى يوم الانقلاب 8 فيفري 1963.

وفي جانب آخر حذرت القوى الوطنية ، وخاصة الشيوعيين الحكومة ، عندما شعروا أن أمرا ما يتم في الخفاء وتابع الشيوعيون توجيه نداءاتهم إلى الحكومة لتطهير الجيش من العناصر المشبوهة، ودعوا الجماهير الشعبية أن تكون مستعدة للرد على عملاء الامبريالية ، علما بأنهم أنفسهم لم يتخذوا أي اجراء ملموس لمواجهة الانقلابيين<sup>2</sup>. في 17 نوفمبر 1963 تشكلت وزارة مؤقتة في العراق برئاسة "أحمد حسن البكر" الذي أصبح وزيرا للداخلية ، إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء ، واستلم صالح مهدي عماش وزارة الخارجية إضافة إلى منصبه كوزير للدفاع . وفي اليوم التالي 18 تشرين الثاني، قاد عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، وظاهر يحيى ، تعاونهم مجموعة من البعثيين المدنيين والعسكريين، انقلابا آخر ضد جناح حزب البعث المتطرف بقيادة "صالح السعدي" و"حمدي عبد الحميد". تولى "عبد السلام عارف" منصب رئيس الجمهورية ، تسانده في ذلك مجموعة من الضباط

<sup>1</sup> - حنا بطاطو، مرجع سابق، ص 283.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 287.

الموالين له، بينما تولى أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له سلطات حقيقية. وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى لعارف وعبد الرزاق في أيلول 1965، والتي شارك فيها كبار ضباط الاستخبارات العسكرية، وعلى رأسهم العقيد هادي خماس مدير الاستخبارات، فعهد إليه عبد السلام عارف، لكونه من عشيرته بالسيطرة على مديرية الاستخبارات وتطهيرها من مؤيدي الانقلاب. في تلك المرحلة اتجه عبد السلام عارف إلى الاعتماد على العشيرة والقراة والبلدة في إسناد المناصب المهمة بصرف النظر عن الكفاءة والقابلية. وأصبح عارف والضباط من أفراد قبيلته الجميلة، وهم الحكام الوحيدين في الدولة. وفتح باب التطوع بصورة استثنائية على وحدات الحرس الجمهوري، ووحدات موقع بغداد، واقتصر التطوع على أبناء محافظة الأنبار فقط<sup>1</sup>.

استمر حكم عبد السلام عارف حتى مقتله في 13 افريل 1966 في حادث سقوط طائرته العمودية بين مدينتي البصرة والقرنة، وبعد ثلاثة أيام تم تعيين شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية، وأن التعيين قد تم في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع القومي. وكان عبد الرحمن قبل استلام منصبه الجديد رئيساً لأركان الجيش. في 6 نوفمبر 1967 قاد حزب البعث مظاهرات صاخبة في بغداد ضد نظام عبد الرحمن عارف، وكان على رأس المظاهرات مجموعة من العسكريين المتقاعدين، منهم أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي. وفي 17 جويلية قاد حزب البعث مع مجموعة من العسكريين غير البعثيين منهم عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود وسعدون غيدان انقلاباً عسكرياً - مدنياً أطاح بحكم عبد الرحمن عارف الذي اقتيد إلى مطار بغداد وأجبر على الرحيل على متن طائرة عسكرية إلى تركيا. في 30 جويلية القي الجناح المدني لحزب البعث القبض على عبد الرزاق نايف، وتم ترحيله إلى المغرب، وبهذا سيطر حزب البعث سيطرة كاملة على مقاليد الحكم، وقد لعب صدام حسين دوراً بارزاً في اعتقال النايف، وبدأ يتعاظم نفوذه الحزبي والأمني من خلف الستار<sup>2</sup>. عمد صدام إلى رسم الكيانات الحزبية التي أنشأت تدريجياً، منذ انقلاب

<sup>1</sup> - جعفر الحسيني، على حافة الهاوية، لندن: دار الحكمة، 2003، ص 18

<sup>2</sup> - جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، بيروت: دار الساقى، 2003، ص 32

30 تموز 1968، مستهدفاً بذلك زعزعة المؤسسات الإدارية للدولة العراقية، وحصر جميع الصلاحيات بيده شخصياً، سواء خلال مسؤوليته كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، أو حين تسلمه المواقع الأولى في الدولة رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث. كانت الخطوة الأولى لصدام تشكيل المكاتب الاستشارية في نطاق أعلى سلطات البلاد (مجلس قيادة الثورة)، وأول مكتب تم تأسيسه هو (مكتب العلاقات العامة) وتحول هذا المكتب بعدئذ إلى دائرة المخابرات العامة، وكان هذا المكتب مرتبطاً بصدام مباشرة، والذي أصبح فيما بعد يقوم بحماية النظام ومن ثم حماية صدام شخصياً. كما تم إنشاء عدة مكاتب: (مكتب الشؤون الاقتصادية، مكتب الشؤون القانونية، مكتب شؤون الشمال، مكتب الشؤون العربية، المكتب السياسي، المكتب العسكري، المخابرات العامة، مجلس الأمن القومي) واستمر مجلس قيادة الثورة في إنشاء المكاتب الاستشارية، وضمت تلك المكاتب في عضويتها كوادر متقدمة من الحزب أوفنيين غير حزبيين من أصدقاء صدام.<sup>1</sup>

لقد بدأت منذ التاسع من أبريل عام 2003 مرحلة سياسية جديدة في العراق، إذ أنه مما لا شك فيه أن دستور جمهورية العراق لعام 2005 قد حدد شكل النظام السياسي في العراق وطبيعته بشكل واضح وصريح، فلقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن العراق جمهورية اتحادية ديمقراطية، نظام الحكم فيها جمهوري برلماني.

إن أبرز ملامح ضعف إدارة النظام السياسي اليوم في المجتمع العراقي هو التدهور المستمر للمساهمة السياسية الحقيقية والفعالة لأبناء المجتمع في ادائه، وكذلك في حمايته، ومما اضفى على النظام شرعية شكلية قوامها دستور مكتوب، رغم أن ثنياه تحمل الكثير من دساتير العالم المعاصر، فعلى سبيل المثال يرفض الدستور علناً في المادة 14 في الفصل الأول من الباب الثاني التمييز الطائفي والعرق، حيث يؤكد على أنه: العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق، أو

<sup>1</sup> - جواد هاشم، مرجع سابق، ص 253

القومية أو الأصل، أو اللون، أو المذهب أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup> كما كان المطلوب من السلطة الجديدة التي ستتولى تشريع الدستور الدائم للبلاد، الإفصاح عن برنامجها السياسي، ومشاريعها المستقبلية فيما يخص الدستور الذي تطمح إلى تشريعه بكل شفافية. والحذر من محاولة فرض دستور (إثني - عرقي) لا يلبي متطلبات المجتمع العراقي كافة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي لن يكون إلا مدخلا لصراعات طائفية خطيرة لا مصلحة للشعب فيها، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفتيت النسيج الاجتماعي للشعب العراقي . وكان الشعب يتطلع إلى أن تسود الحكمة لدى القوى الفائزة في الانتخابات لكي تحافظ على الوحدة الوطنية، والسير نحو الديمقراطية الحقيقية ، والحرص على مشاركة كافة القوى الوطنية في السلطة، وفي صياغة الدستور بما يلبي طموحات الشعب العراقي بكل أطيافه.

وكان على السلطة الإفصاح عن موقفها من المرأة ومشاركتها دورها في الدولة العراقية الجديدة، وكذلك موضوع الفيدرالية والأقاليم وقانون المحافظات، وصلاحيات الأقاليم والدولة الاتحادية، وكان ما يثير المخاوف والقلق الشديد لدى الشعب ما كان يدور وراء الكواليس بين أعضاء لجنة كتابة الدستور المؤلفة أغليبتها وفق المحاصصة الطائفية والعرقية.<sup>2</sup>

لقد تم إعلان المبادئ الدستورية التالية أساساً لعملية صياغة الدستور في 30 افريل 2005:  
1- مبدأ النظام الجمهوري.

<sup>1</sup> - بشير ناظر حميد، مرجع سابق، ص 220

<sup>2</sup> - حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة، السويد: فيشونميديا للنشر ، 2008، ص 224

\*- (وفق المادة رقم 61 يكون الاستفتاء العام ناجحا ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر، ستصبح المسودة هي الدستور العراقي الدائم، وتجري انتخابات برلمانية جديدة بناء على القواعد الدستورية الجديدة. أما إذا تم رفض مسودة الدستور في الاستفتاء، سوف تحل الجمعية الوطنية، وتجري انتخابات مبكرة لإفراز جمعية وطنية مؤقتة جديدة، وتشكيل حكومة انتقالية، وتشكيل لجنة صياغة دستورية جديدة يجري الاستفتاء عليها).

2- مبدأ الديمقراطية.

3- مبدأ الفدرالية و اللامركزية الادارية.

4- مبدأ تسمية الاسلام كدين الدولة الرسمي و كمصدرا للتشريع.

5- مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات.

6- مبدأ الفصل بين السلطات و استقلال القضاء.

7- مبدأ السلام في العلاقات الدولية و رفض العنف و الإرهاب.

8- مبدأ وحدة الشعب و الأراضي العراقية.

9- مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية.

10- مبدأ استقلال و سيادة العراق.

11- مبدأ سيادة الشعب على الموارد الطبيعية.

12- مبدأ الاعتراف بالتعددية القومية والدينية في العراق.

13- مبدأ كون العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

14- الدستور و القانون فوق الجميع.

يقول بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق في كتابه (عام قضيته في العراق) عشية كتابة الدستور الدائم، وتحديد هيكل الحكومة الجديدة وآلياتها، " كنت ألاقى صعوبات كبيرة أثناء مباحثاتي

مع الشيعة والسنة والأكراد وإقناعهم بما لا يخالف استراتيجيتنا في العراق"، مثل استقلالية القضاء والسيطرة المدنية على القوات المسلحة.

وبقيت مع ذلك مجموعة من المسائل دون حل مُرض، كيف سيستجيب العرب للتسوية الناشئة بشأن الفيدرالية؟ وهل تقرر الوثيقة الكردية كلفة رسمية، كما يطالب الأكراد؟ وماذا سيقول الدستور عن دور الاسلام؟ ودور المرأة في البنية السياسية العراقية؟ إننا بحاجة إلى إجابات جادة عن هذه الأسئلة وغيرها لكي تتم المصادقة على القانون الإداري الانتقالي في موعده المقرر. فكلما تقدمنا خطوة رأيت أن هناك تهديدا حقيقيا يحدق بالهيكل السياسي المعقد الذي نسعى جاهدين لبنائه، كيف يمكنني أن أحمل العراقيين على تنفيذ اتفاق إذا لم تكن واشنطن ثابتة على مواقفها<sup>1</sup>.

جاء إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للنتائج النهائية للاستفتاء والتي أظهرت أن الدستور قد جرى إقراره من قبل الشعب حيث صوت 79% من الناخبين بقبول الدستور<sup>2</sup>.

كما إعتد الدستور مبدأ اللامركزية في إدارة البلاد عبر تشكيل الاقاليم، اخذا بنظر الاعتبار وجود إقليم كردي فعليا منذ عام 1975 يعرف بإقليم كردستان للحكم الذاتي، و قد تحول مطلع عقد التسعينات بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 إلى ما يعرف بإقليم كردستان العراق الذي اصبح منذ ذلك الحين يتمتع بصلاحيات دولة شبه مستقلة عن العراق بفضل حماية قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. كما أتاح الدستور الجديد حرية تشكيل الأقاليم لمن يرغب من محافظات العراق الأخرى، وفق اليات وسياقات قانونية محددة. و ابرزها إنتخاب

<sup>1</sup> - بول برمر، عام قضيته في العراق، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006، ص 364

<sup>2</sup> - حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة، مرجع سابق، ص 335

\* قامت الولايات المتحدة إلى إقامة سلطة عراقية مؤقتة تحت إشراف الحاكم الأمريكي "بول برمر"، أطلقت عليها (مجلس الحكم) لإدارة شؤون البلاد.

مجالسها من قبل سكانها مباشرة، و يذكر ان المحافظ يتمتع بحصانة قانونية حيث لا يمكن للحكومة المركزية إقالتة.

و يؤخذ على الدستور الحالي أنه قد اعد و أقر في ظروف سياسية و أمنية غير طبيعية حيث كان العراق واقعا تحت الاحتلال الامريكى، وأنه قد أقر بعجالة قبل رحيل القوات المحتلة، وأن جهات معينة قد فرضت وجهة نظرها في ظروف مزرية يعيشها العراق، منها على سبيل المثال عدم الاشارة إلى انتماء العراق إلى امته العربية برغم ان اغلبية سكانه من العرب بنسبة اكثر من 85% من إجمالي السكان، فالخلل يكمن في التركيبة السياسية الحالية في العراق القائمة على اساس الطائفية السياسية والعرقية، وانعدام الثقة فيما بينها، فضلا عن إفتقارها للخبرة والحكمة السياسية، أدى كل ذلك أن يعيش العراق أزمت دائمة باتت تحدد الآن كيانه، وما قد يؤول إليه من إنقسام، أبرزها الخطر الداهم الذي بات يهدد الجميع المتمثل في "الخلافة الاسلامية".<sup>1</sup>

#### \* تقاسم السلطة على اسس طائفية و إثنية:

أثبتت العملية السياسية الجارية بعد الاحتلال الأمريكي استحالة الاستمرار في إدارة الحكم بالعراق بطريقة المحاصصة الطائفية والعرقية حيث أشارت نتائج الدوريتين الانتخابيتين عامي 2005 و 2010 إلى أن البلد في حالة شلل تام، وغير قادرة علي النهوض من حالة الانهيار والدمار اللذين تعرضت لهما نتيجة الغزو والاحتلال. الأمر الذي يستدعي إيقاف العملية السياسية العقيمة، التي تعيد إنتاج الفوضى والصراعات والعنف، والبدء من جديد بمشروع إعادة بناء الدولة، كدولة مدنية لكل مواطنيها، بغض النظر عن اختلافاتهم الإثنية والعرقية.

إن بناء الدولة وسلطاتها الرئاسية والتشريعية ومؤسساتها السيادية فضلا عن جهازها الإداري على أسس طائفية عرقية يجعل من الدولة العراقية ونظامها السياسي احتكارا على قوى سياسية وطائفية

<sup>1</sup> - د. داخل حسن جريو، العراق في زمن المحنة، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2017، ص 81-85

ويمنع تطور العراق نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي بات تطرح نفسها كقضية ملحة منذ انهيار الدولة العراقية بعد الاحتلال<sup>1</sup>.

جدول رقم 7: يبين فترة حكم الرؤساء من عام 1921 إلى انتخابات 2014

الرقم	اسم الرئيس	المواليد	زمن الحكم	استلام الحكم	مغادرة الحكم
1	فيصل الاول	1885- 1933	1921- 1933	استفتاء عام	وفاة طبيعية تدور الشكوك حولها
2	غازي الاول	1912- 1939	1933- 1939	ورث العرش	توفي بحادث سيارة يعتقد ان السفارة البريطانية هي التي دبته
3	فيصل الثاني	1935- 1958	1939- 1958	ورث العرش	انقلاب 1958 و قتل الملك
4	عبد الكريم قاسم	1914- 1963	1958- 1963	انقلاب عسكري	انقلاب 1963 و قتل رميا بالرصاص
5	عبد السلام عارف	1921- 1966	1963- 1966	انقلاب عسكري	توفي بحادث طائرة غامض
6	عبد الرحمن عارف	1916- 2007	1966- 1968	خلفه اخاه	انقلاب 1968
7	احمد حسن البكر	1914- 1982	1968- 1979	انقلاب عسكري	استقالة بسبب الظروف الصحية
8	صدام حسين	1937- 2006	1979- 2003	خلف البكر	احتلال العراق و الاطاحة به و إعدامه
9	غازي الياور	1958	2004-	تعيين مجلس	انتهاء ولايته

<sup>1</sup> - سلام عبود، من يصنع الديكتاتور (صدام نموذجاً)، بغداد: منشورات الجمل، 2008، ص 364

	الحكم الانتقالي	2006			
	انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية العراقية و من ثم انتخاب مجلس النواب 2010	2006- 2014	1933	جلال الطالباني	10
	انتخاب مجلس النواب 2014	2014	1938	فؤاد معصوم	11

المصدر: بشير ناظر حميد، مرجع سبق ذكره، ص 206-207

من خلال النظر إلى محتوى الجدول رقم 7 ، يتبين ان جميع الذين حكموا العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية في بدايات القرن العشرين إلى 2003، هم من العرب المسلمين السنة، و لكن القول بأن العرب السنة استأثروا وحدهم بحكم العراق طوال القرن العشرين، ففصيل الذي جاءت به بريطانيا لحكم العراق لا ينتمي إلى العراق كشعب او قبائل او اعراق، فهو غريب على العراقيين سنة وشيعة، ومع ذلك يشير التاريخ إلى انه كان ضد الطائفية و كان يسعى لترسيخ مبدأ المساواة بين العراقيين جميعا.

وأخيرا نقول أن الإدارة الامريكية هي المسؤول الاول عما الت اليه اوضاع العراق الامنية، لكونها قد جعلت من العراق بغزوه و احتلاله عام 2003 بؤرة دولية للإرهاب بكل اشكاله و صنوفه بهدف تخليص الولايات المتحدة من شرورهم بتجميعهم في مكان واحد بعيدا عنها، كما اعلن ذلك رئيس الولايات المتحدة الامريكية حينذاك " جورج بوش"، بعد ان كان العراق من أكثر البلدان العالم امنا واستقرارا.

## المطلب الثالث: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة

تمثل الازمة جرحا عميقا مازال ينزف دما، منذ الاحتلال الامريكى في عام 2003، دون ان تبدو في الافق بارقة امل حقيقية بقرب انتهاء او القضاء عليها و عودة الامن و السلام الاجتماعى إلى المجتمع العراقي العريق، و الذي كان يلعب دورا قياديا كمركز إشعاع في الحياة الفكرية العربية المعاصرة، قبل ان يسقط في هذه الازمة و الصراع الدموي.

## أولا: العوامل الداخلية

## 1- تدمير المؤسسة العسكرية و تنامي البيروقراطية

على الرغم من القيود السياسية للمؤسسة العسكرية في العراق والتزدي الكبير الذي غلفته بها ، وخاصة في ادلجة و توجيه نحو ملفات سياسية خالصة<sup>1</sup>، الا ان النظام السياسى بالعراق كان يعمل على تجهيز القوات المسلحة بافضل الاسلحة والمعدات المتطورة بهدف استخدام المؤسسة العسكرية لتحقيق الاهداف التوسعية للسلطة، بحيث جرى زج الجيش العراقي باطول الحروب النظامية المعاصرة، وهي حرب الخليج الاولى بين العراق و ايران خلال الفترة من 1980-1988، حيث أدت هذه الحرب إلى انهك الجيش وخلقت اثار وتداعيات كبيرة على دور المؤسسة العسكرية، سرعان ما تطورت سلبييا بعد غزو الكويت عام 1990، وتعرض الجيش العراقي إلى هزيمة تمثلت باجبار الجيش العراق على الخروج من الكويت، وتدمير البيئة التحتية للمؤسسة العسكرية العراقية.

بعد فرض العقوبات الدولية على العراق نتيجة غزوه للكويت تعرض الجيش العراقي إلى التخريب سواء ما يتعلق بموارده البشرية ومعداته حيث تفشى الفساد والمحسوبية الامر الذي ادى إلى تاكل بنية المؤسسة العسكرية ، وانتشار القيم الشخصية والحزبية، بدل القيم الوطنية التي كانت السمة البارزة

<sup>1</sup> - الباسري، مازن، الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم، تاريخ الدخول: 2018/11/10 ،

للجيش العراقي، حتى تحول الجيش، إلى تابع لمشيشة شخص الرئيس ومنهجة. مع كل التدايعات البنيوية وفي ضوء تفشي الفساد داخل المؤسسة العسكرية، زج الجيش العراقي بحرب جديدة ضد الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك اقوى جيش في العالم من حيث العدة والعدد والتكنولوجيا المتطورة، حيث كانت النتيجة تدمير الجيش واحتلال العراق ودخول القوات الامريكية وتفكيك الجيش والمؤسسات الامنية وهروب القادة الميدانيين من المعركة او خارج العراق ومنهم من تخفى داخل العراق. في حرب الخليج الثالثة عام 2003 والتي أدت إلى سقوط نظام البعث بالعراق، فاجأ الجيش العراقي كل المتابعين عندما تهاوى على ساحة القتال او داخل المدن، " كما اوضحت التقارير المنشورة ان قيادات كبيرة في الجيش العراقي قامت بخيانات كبيرة لعل اهمها خيانة قائد عمليات الجيش العراقي في مطار بغداد الذي سحب قوته لتدخل القوات الامريكية إلى المطار وتتمركز به ثم هرب مع القوات الامريكية<sup>1</sup> واتفق مع الجانب الامريكي على الاستسلام وكذلك الهروب الجماعي للمقاتلين من وحداتهم اثناء الحرب وبشكل علني. كما اعلن الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) عن حل الجيش في قرار اعتبر، أثار جدلا واسعا نتيجة التدايعات التي تركها على ضبط الحراك الاجتماعي الذي نتج عن الاحتلال وانهايار مؤسسات الدولة، على الرغم من ان الجيش العراقي كان قد حل ذاته بذاته مع سقوط بغداد. يعد قرار بريمر اقضاء للعسكريين وحرمانهم من رواتبهم أحد العوامل التي أدت إلى التحاق عدد من قادة الجيش السابقين بالحركات المسلحة التي أعلنت رفضها للاحتلال وقامت بالعديد من الاعمال المسلحة ساهمت في تفاقم المشاكل التي خلقتها الاحتلال وعدم استقرار السلطة الجديدة التي انشأها الاحتلال، الأمر الذي ادخل البلاد في حروب داخلية.

لقد أدى الاحتلال العسكري الامريكي في العراق إلى حدوث ازمة شاملة لأنه "احدث خرابا شاملا لبني الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية الذي يمكن معاينته بمستويات مختلفة اهمها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - الياسري، مازن، الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم،

تاريخ الدخول: 2018/11/10/booth1/booth162.htm brob.org/old/booth1/booth162.htm

<sup>2</sup> - حاتم لطفي، التشكيلة الراسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، مصر: دارالحكم، 2013، ص 196

- فك الالتحام والتداخل بين الابنية العسكرية الامنية والحزبية في نظام الدولة العراقي، حيث اقدمت القوات العسكرية الامريكية على تحطيم الالة العسكرية، وشمل جميع الركائز التي يرتكز عليها النظام الدكتاتوري، من اجهزة امنية ومخابرات وتشكيلات العسكرية بكل اصنافها وكذلك الاجهزة الادارية والبيروقراطية الامر الذي ادى إلى فوضى وانفلات امني وخراب البنى التحتية الدولة العراقية، وخاصة المؤسسات الانتاجية من مشاريع ومعامل وانهاء الوظائف الخدمية للدولة .

- تفكيك البنية الاجتماعية للحزب الحاكم التي تشكل القاعدة الاجتماعية لحزب البعث، المتمثلة في القوى الاجتماعية في جهاز الدولة العسكري البيروقراطي المنحل.

## 2- حل الجيش و المؤسسات العراقية

كان هناك تنسيق بين القيادات الامريكية على حظر اجهزة المخابرات والأجهزة الامنية للنظام العراقي السابق، بتنسيق مع البنتاغون وفي يوم "الجمعة 23 ايار وقعت (بريمر) الأمر الثاني الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات وشملت هذه الكيانات وزارة الدفاع، وكل الوزارات ذات الصلة بالامن الوطني وكل التشكيلات العسكرية بما فيها الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، وحزب البعث وفدائيي صدام<sup>1</sup>. وقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة لإعادة دمج الجنود العراقيين المسرحين في المؤسسات الأمنية التي عملت على تشكيلها.

وقد قوبل قرار حل الجيش العراقي من قبل سلطة الاحتلال، ترحيب القوى السياسية التي استلمت، بعد سقوط النظام العراقي، حسب شهادة الحاكم الامريكي للعراق، حيث يذكر في مذكراته: " بعد عدة اشهر كنت اعد (بريمر)، لمغادرة العراق ابغني الزعيم الكردي جلال الطالباني بان القرار بحل الجيش القديم كان افضل قرار اتخده الائتلاف طول مدة الأربعة عشر شهر في العراق<sup>2</sup>. ويضيف بريمر: بعد اصدار الامر زرت السيد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الاعلى في العراق ، وكنا

<sup>1</sup> - بريمر، بول، عام قضيته في العراق، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006، ص78

<sup>2</sup> - بريمر، بول، مرجع سابق، ص79.

نامل اجتذاب بعض أفراد ميلشيا فيلق بدر، وكذلك استقبلي مسعود البرزاني ،فامسك بيدي وهو لايزال يحدق في ميادين القتال، اهنتك على حظر جيش صدام رسميا ان الذي قمت به كان رائع. اضافة إلى ذلك بخصوص حل الجيش، هناك مبرر آخر يزعم، ان الجيش العراقي والمؤدلج بايديولوجية البعث لايمكن ان ينسجم مع النظام الجديد، ولايمكن الوثوق به والاطمئنان في حفظ الامن واستقرار البلاد وحماية حدود العراق من الاعداء، وضمان عدم قيامه بانقلاب على النظام الجديد(الديمقراطي)، إن بقاء الجيش على ماهو عليه يعني استمرار الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار ، ولهذا فالعراق الجديد يحتاج إلى تغير جذري في كل مفاصل الدولة العراقية من الجيش والامن والمخابرات وتحديث بنائه، ويكون متحررا من الايديولوجية السياسية وفوق الميول والاتجاهات، خارج العقلية الانقلابية، تكون من مهامه الأساسية، احترام الديمقراطية، وعدم التدخل في الشؤون السياسية ، وحماية البلاد من العدوان الخارجي.

### 3- اثار حل الجيش العراقي

كان لقرار حل الجيش العراقي العديد من الآثار السلبية على المجتمع، ة بعد انهيار مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات القمعية التي كانت تضبط الحراك الاجتماعي وتحافظ على الاستقرار الاجتماعي النسبي، عن طريق القوة، و من أهم هذه الآثار<sup>1</sup>:

- حرمان العراق من اهم مقومات الدولة المتمثلة بالجيش الذي يناط به حماية الوطن من العدو الخارجي، حتى يصبح العراق دولة ضعيفه امام التهديدات الخارجية.
- إن عدم وجود جيش موحد يسهل للقوى الإقليمية والدولية اعتبار العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية، على حساب امن العراق وسيادته.

<sup>1</sup> - المعيني ياسين، افرازات الاحتلال الامريكي على الجانب العسكري، دار بابل للدراسات والاعلام، تاريخ الدخول:

- اختلال ميزان القوى بين العرب و الكيان الصهيوني بفقدان قوة الجيش العراقي الذي يشكل عامل توازن قوى بين العرب و الكيان الصهيوني.

- عرقلة نشاط البيروقراطية العسكرية من اعادة تنظيم نفسها من خلال عملها الوظيفي في المؤسسة العسكرية، الامر الذي يمنع قيامها بنشاط سياسي يعبر عن هويتها ومصالحها السياسية والاجتماعية.

- خلق حالة من الفوضى الشاملة، الأمر يسمح بتحول الصراع بين القوى والأحزاب والمنظمات الإهلية كالعشائرية والعرقية والمذهبية، إلى تناحر عنفي، نتيجة عدم وجود سلطة لا تمتلك القوة لفرض ارادتها داخل المجتمع.

#### 4- تعطيل العمل بالمؤسسات الاقتصادية

اصبح الاقتصاد العراقي منهارا حيث تم تدمير البنية التحتية لجميع القطاعات الاقتصادية الانتاجية الاساسية واصبحت الفروع الرئيسية لاقتصاد الوطني غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع ، بمقاييس قلب الغزو، فعلى سبيل المثال انخفضت انتاج قطاع النفط بسبب توقف المصافي الامر الذي أدى إلى استيراد المنتجات النفطية لسد حاجات البلاد من المشتقات النفطية، اضافة إلى الخسائر الكبيرة في الموارد المالية بسبب توقف تصدير النفط الخام، أما القطاع الصناعي الذي لحقت به اضرار كبيره في معظم منشاته أدت إلى توقف المعامل عن الانتاج الامر الذي أدى إلى استيراد معظم السلع والبضائع. ولم حالة القطاع الزراعي احسن حالاً الذي كان يشغل " 22 % من القوى العاملة، وينتج 9.7% من الناتج الوطني<sup>1</sup>، فقد انخفض الانتاج بنسب كبيرة، الامر الذي أثر على مستوى معيشة أعداد كبيرة من السكان.

<sup>1</sup> - كوردمان اتوني، نتائج الحقيقية من الحرب على العراق المنافسة الاستراتيجية بين امريكا وايران، ترجمة دار بابل

للدراستات والاعلام، تاريخ الدخول 10/11/2018 www.darbabl.net

## 5- انتشار البطالة

تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي واجهت العراق، بعد الاحتلال، حيث تشير التقديرات ان حجم البطالة في العراق يتراوح من 30-35% من قوة العمل وهي ناتج عما خلفه الاحصار من تدمير لكثير من المؤسسات الانتاجية وشحة المواد الاولية<sup>1</sup> لتشغيل المنشآت والمصانع والورش فضلا عن تقليص الاستثمارات الجديدة بل توقفها في بعض السنوات وخاصة الاستثمارية الحكومية، ولكنها ارتفعت " أي البطالة" في ظل الاحتلال بنسبة كبيرة بعد حل الجيش العراقي والقوى الامن الداخلي وتسريح عدد من العاملين في مؤسسات الدولة<sup>1</sup>، وقد تفقمت مشكلة البطالة بعد تسريح العاملين في منشآت التصنيع العسكري. إن مخاطر ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، لا يمثل فقط هدرا للعنصر البشري وخسارة اقتصادية، بل من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، وخاصة الشباب حيث تعد البطالة البيئة الخصبة لنمو التطرف و الجريمة والعنف وانتشار الارهاب، وهي من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي برزت بشدة في المجتمع بعد الاحتلال " ان ارتفاع البطالة يعني انعدام امكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر<sup>2</sup>.

## \* العوامل الخارجية

يعد العامل الخارجي قوة فاعلة في الازمة، إنطلاقا من اهمية القوة الكامنة و عظمها و قدرتها على التأثير، ومن هنا فإن للعامل الخارجي تأثيرا لا يمكن إنكاره على مجريات الامور في المجتمع العراقي بعد الاحتلال العراقي.

<sup>1</sup> - تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص197.

<sup>2</sup> - العاني ثامر محمد، احتلال العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص886.

## أولاً، زيادة عدوانية الكيان الصهيوني

ساعدت الظروف التي نتجت عن الغزو الأمريكي للعراق المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على اللجوء إلى القوى العسكرية في التعامل مع المشاكل التي نتجت عن عدم موافقتها على إيجاد حلول للقضية الفلسطينية على الرغم من المرونة التي أبدتها الدول العربية والسلطة الفلسطينية من خلال التنازلات التي قدمت كتعبير عن حسن النوايا والتمسك بالحل السلمي للقضية الفلسطينية والمشاكل الناتجة عن تمسك الكيان الصهيوني بالأراضي العربية التي احتلت خلال العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967. لقد إزداد التعنت الإسرائيلي عدوانية، نتيجة الموقف الأمريكي المؤيد للسياسة الإسرائيلية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، الامر الذي سمح للكيان الصهيوني من شن ثلاثة حروب عدوانية، خلال الفترة التي تلت الغزو الامريكى للعراق، بدون وجود مبررات مقبولة من الرأي العالم الدولي، كما كان يحدث قبل الغزو الامريكى للعراق.

## ثانياً: الحرب على لبنان

أعتبر العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، كرد على قيام مقاتلي حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين، أحد إفرزات تخلل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد الغزو الأمريكي للعراق ، فعلى الرغم من إدانة معظم دول العالم للعدوان، في وقفت بعض البلدان إلى جانب الموقف الأمريكي الذي أعتبر العدوان دفاعاً عن النفس. إن الموقف الأمريكي من العدوان شجع الكيان الصهيوني على شن بحرب شاملة، على الرغم من بدائل عديده متاحة، يمكن اللجوء لها تكون اقل كلفة وأكثر فعالية كما حدث في السابق، من قبيل تبادل الاسرى او التصعيد بالضغط السياسي على لبنان او بقيام بعملية عسكرية محده اذا كان الهدف هو الافراج عن الجنديين الاسيرين الا ان الكيان الصهيوني فضلت توظيف الازمة لتنفيذ خطط متفق عليها مع الولايات المتحدة الامريكية لتغير قواعد اللعبة في المنطقة ، كما اشارة لها صحيفة(معاريف الاسرائيلية) التي أشارت إلى ان خطة الحرب على لبنان كانت معدة قبل خمسة اشهر، كما بلغ السفير الامريكى في بيروت" (جيفري فيلتمان)

الحكومة اللبنانية في شهر مارس 2006 بان الولايات المتحدة تمنح المسؤولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله وان فشلوا، فان واشنطن ستستولى المهمة بنفسها لتنفيذ القرار 1559<sup>1</sup>، أو السماح للكيان الصهيوني للقيام بالعمل كما قال "ديفيد وولش" مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

اعتبرت الحرب على لبنان، كمدخل إلى صياغة الشرق الأوسط الجديد، حيث بدأ الكيان الصهيوني عدوانه عندما عجز المحور الأمريكي المتشعب الامتداد عربيا ودوليا من تنفيذ قرار نقل لبنان من محور الممانعة والرفض للمشروع الأمريكي إلى محور التبعية لها، حاولت أمريكا ان تستثمر احتلالها للعراق وتفرض على دول الشرق الأوسط والمنطقة الخضوع فاصطدمت بعقبات ثلاث<sup>2</sup>:

الأولى: تمثلت برفض ايران التحلي عن برنامجها النووي ورفضها مد أمريكا بالتسهيلات اللازمة لإستقرار احتلالها في العراق.

ثانيا: رفض سوريا المشاركة في الحملة الأمريكية الإسرائيلية لنزع سلاح حزب الله في لبنان، إضافة إلى امتناع سوريا عن تقديم التسهيلات والخدمات الامنية لأمريكا في داخل العراق.

ثالثا: استمرار حزب الله ببناء قدرته العسكرية الفريدة من نوعها بين القوة التقليدية والنظامية، والتي تشكل تهديدا للكيان الصهيوني وتؤثر على ميزان القوى التأثير في الشرق الأوسط، لصالح القوى المعادية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

### ثالثاً: الحرب على غزة

بعد غزو العراق، إزداد التأييد الأمريكي للكيان الصهيوني، لأنها تشكل كيانا غاشما و ظلما، كما تزعم، حصنا ضد التطرف الاسلامي في الشرق الأوسط كالذي تجسده حركتي الجهاد الاسلامي

<sup>1</sup> - دياب احمد، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، تاريخ الدخول: 2018/11/15

digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221771

<sup>2</sup> - حطيط امين محمد، حرب 2006 على لبنان خلفية واداء ونتائج، تاريخ الدخول: 2018/11/15

www.saidacity.net

وحماس في غزة، وقد مثل الدعم العسكري، كركيزة لتعزيز الردع الاسرائيلي ضد الدول المعادية وحركات الفلسطينيين المقاومة للاحتلال.

في هذا السياق، منحت الولايات المتحدة الامريكية دعماً دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً واسع النطاق للكيان الصهيوني والتزمت بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي للكيان الغاشم، ومنحتها مكانة " حليف رئيسي غير عضو في منظمة حلف شمال الاطلسي<sup>1</sup>، وقدمت للكيان الصهيوني مساعدات عسكرية واقتصادية، مكن الكيان الظالم من بناء جيش قوي مما أدى إلى تجنب الحاجة إلى قيام تدخل عسكري أمريكي لمساعدة الكيان الظالم في الشرق الاوسط لمحاربة الفصائل الفلسطينية والدول الداعمة للإرهاب كما تسميها الكيان الصهيوني.

كما ساعدت الولايات المتحدة الامريكية الكيان الصهيوني بتزويدها بنظام دفاع صاروخي وتم نشره في جميع انحاء الكيان الصهيوني الظالم ويعمل لحماية المراكز السكانية ما يسمى (القبة الحديدية) المضاد للصواريخ من ضبط النفس خلال الهجمات الصاروخية من غزة ، من ضربات المقاومة الفلسطينية.

ان الادراك بان الكيان الظالم تتحمل " قدرا من المسؤولية عن المأزق الحالي مع السلطة الفلسطينية قد اكتسبت زخماً من مختلف الدوائر في الولايات المتحدة بما في ذلك اجزاء من واشنطن الرسمية ، ويمكن ان يهدد ذلك يوماً ما العلاقة بين الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني الظالم<sup>2</sup>، وهو ممارسة المزيد من ضبط النفس فيما يتعلق بمصادرة الاراضي وتدمير المساكن الفلسطينية وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

<sup>1</sup> - ايزنيشتات مايكل و بولوك ديفيد، كيف تستفيد الولايات المتحدة الامريكية من تحالفها مع اسرائيل، معهد واشنطن، سبتمبر 2012 .

<sup>2</sup> - ايزنيشتات مايكل و بولوك ديفيد، كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع اسرائيل، مرجع سابق.

## رابعاً: تنشيط الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي

على خلاف دول الربيع العربي لم تشهد انتفاضة البحرين اي تغطية اعلامية ولا مساندة دولية ولولا التقارير الحقوقية لبقى ما يجري من قمع وانتهاكات للمحتجين محل تعميم وتضليل من قبل حكومات دول الخليج والإعلام الغربي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك جرت محاولات لتشويه ما يجري في البحرين " بأنه احتراب طائفي من خلال قمعها والقتل خارج القانون وخاصة الانتهاكات التي يتعرض لها المحتجون، والمطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي والتهميش الذي يتعرض له المواطن من قبل الحكومة البحرينية على اساس طائفي لخدمة مصالحها الخاصة وتثبيت اركان مملكتها واتهام المعارضة بانهم تابعين إلى ايران وانها انتفاضة شعبية لكي يجعلوا لها صبغة طائفية.

وعلى الرغم من الطبيعة السلمية للاحتجاجات الشعبية التي قامت في البحرين، لجأت السلطة إلى استخدام القوة للتعامل مع هذه الاحتجاجات على خلاف ما جرى في البلدان العربية التي شهدت احتجاجات مشابهة، وقد اشتركت قوات "درع الجزيرة" التابعة لمجلس التعاون الخليجي، في قمع الانتفاضة، وهو أول نشاط لقوات درع الجزيرة في التعامل مع الاحتجاجات الداخلية لدول المجلس، وهو ما يتعارض مع الأهداف المعلنة لانشاء قوات درع الجزيرة، باعتبارها قوة للدفاع عن أمن بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة تعرضها لعدوان خارجي.

إن الهدف المباشر للتدخل العسكري من قبل مجلس التعاون الخليجي، في البحرين، هو تنشيط الدور الأمني للمجلس، الذي أصبح أحد أهداف الولايات المتحدة للمحافظة على استقرار الدولة المرتبطة بالسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، عن طريق استخدام الأدوات المحلية، بعد غزوها للعراق، على اعتبار أن أمن دول الخليج العربية، أصبح جزءاً من الامن الإقليمي الذي ترعاه الولايات المتحدة.

## خامساً: اضعاف دور العراق كدولة محورية في منطقة الشرق الاوسط

قبل ان نتطرق إلى الشرق الاوسط نقوم باستعراض مفهوم وتعريف (الشرق الاوسط الكبير) أو (الجديد) وهو مصطلح اطلقته "ادارة الرئيس الامريكى جورج دبليو بوش على منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافة (تركيا اسرائيل ايران افغانستان باكستان)، وهو مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى حسب تعبيرها في المنطقة<sup>1</sup>.

الشرق الاوسط وبغض النظر عن التعريف الجغرافى او السياسى فهو " نظام اقليمى او نظام دولى فرعى، اى انه عبارة عن مجموعة من الدول تتسم بالحوار الجغرافى وبوتيرة كثيفة من التفاعلات والتشابك فيما بينها، وتؤدي المشكلات الكبيرة والكثيرة في المنطقة وتنوع الاعراق الاجتماعية، إلى اثاره الجدل الواسع والساخن حول مفهوم الشرق اوسطية<sup>2</sup>، حيث تسعى بعض التوجهات إلى قلب النظام العربى وتقويض اركانه، ويسعى البعض إلى التجاوز النظام الجغرافى والقوميات والايديولوجيات إلى مراحل التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وهي توجهات اقليمية ودولية

إن البيئة الاقليمية قبل الغزو الأمريكى للعراق كانت توحى بامكانيات تعاون اقليمى وامكانيات مراجعة لعلاقات التعاون الخليجى مع الولايات المتحدة الامريكى وكانت هناك فرص مواتية لتجديد طرح "دعوة لايجاد منظومة جديدة لعلاقات التعاون الاقليمى بين القوى الخليجية الثلاث(ايران والعراق ومجلس التعاون الخليجى لكن تفجير الازمة الامريكى العراقية قد بدد الكثير من هذه الفرص واعاد للوجود العسكرى الامريكى دوره القوى كمحدد للعلاقات الاقليمية الخليجية<sup>3</sup>، وقد فرض الغزو الامريكى البريطانى للعراق واسقاط نظام صدام حسين، احتلال العراق، تحديات وتهديدات اسهمت في تزايد اهمية ايران على الصعيد الاقليمى حيث اصبحت ايران لاعبا مهما في الملفات

<sup>1</sup> - وكيبيديا الشرق الاوسط الكبير، ar.wikipedia.org/wiki

<sup>2</sup> - مصطلح الشرق الاوسط، تاريخ الدخول: 2018/11/15، www.moqatel.com

<sup>3</sup> - المنصور عبد العزيز شحادة، امن الخليج العربى بعد الاحتلال الامريكى للعراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

والقانونية-المجلد 25-العدد الاول، 2009، ص 598

الاقليمية المطروحة في منطقة الشرق الاوسط وهذا ما يتعارض مع طموحات واستراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة، قبل غزو العراق على العديد من ركائز للنظام الامني في الخليج و الشرق الاوسط<sup>1</sup> منها:

- اعطاء اولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة اي تهديد للنفوذ والمصالح الامريكية.

- الاحتواء المزدوج للعراق وايران، تعبيرا عن تقييم امريكي مفاده ان نظام الحكم في العراق وايران يعاديان المصالح الامريكية في المنطقة، والولايات المتحدة لم تعد تقبل بعد حرب الخليج الثانية بسياسة توازن القوى التقليدية والتي تعتمد على دعم احدى الدولتين وظهرت افلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت.

- ربط نظام الامن الاقليمي الجديد في الخليج بنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي عن طريق دفع مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في عملية التسوية.

- القيام بجهود نشطة لكبح انتشار اسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة اكثر ازدهار وديمقراطية وفق النموذج الأمريكي.

بعد احتلال العراق اطلق "الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) مبادرة الشرق الاوسط الكبي، او مشروع التغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط في الذكرى الاولى لتحرير العراق<sup>2</sup>، والتي وعد بها الرئيس الامريكي الدول العربية ازالة كافة الحواجز التي تعيق تطبيق مبادئ الديمقراطية وتوسيع الفرص الاقتصادية وبناء مجتمع عربي متطور ومتحضر، وقد أدى هذا التوجه إلى تزايد مخاوف معظم الدول

<sup>1</sup> - المنصور عبد العزيز شحادة، مرجع سابق، ص 598

<sup>2</sup> - ابو زيد احمد محمد، احتلال العراق والربيع العربي، [www.alarabiya.net/news.renderer](http://www.alarabiya.net/news.renderer).

العربية من ان يصبح مصيرها مثل مصير (صدام حسين) ، لذلك قيامها بعض الاصلاحات والتغيرات السياسية والاجتماعية، التي كانت تعتبر محرمة من قبل، فقد بادرت عدة دول عربية باقامة انتخابات سواء بلدية او رئاسية واقامة مؤسسات المجتمع المدني والسماح ببعض الحريات الصحفية وقيام حركات سياسية معارضة.

لقد ساعدت الضغوط الامريكية على الحكومات العربية، على الاسراع في تحقيق نوع من الديمقراطية، بحيث أصبحت "الاقطار العربية ضمن الدول التي دخلت معترك هذه التغيرات بنسب متفاوتة خصوصا وقد اصبحت قضية الديمقراطية وقضية حقوق الانسان قضايا عالمية، لذلك بادرت معظم النظم العربية إلى نهج اصلاحات سياسية باتجاه الديمقراطية وضمان حقوق الانسان العربي<sup>1</sup>.

ان تحليل التوازن الاستراتيجي الاقليمي في الشرق الاوسط بعد عام 2003 ، يشير إلى وجود خلل خطير في توازن القوى الاقليمية القائمة في المنطقة، ، بسبب المتغيرات التي حدثت على اداء القوى الاقليمية المؤثرة على التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، ويرجع السبب الرئيسي للخلل الخطير في التوازن الاقليمي إلى خروج العراق كعامل فاعل في توازن القوى في الشرق الاوسط لأنه "يشكل احدى القوى الاقليمية الرئيسية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، الا انه بعد احتلاله عام 2003 خرج نهائيا من معادلة التوازن الاستراتيجي، الامر الذي ادى بدوره إلى احداث خلل كبير في التوازن الاقليمي.

### المبحث الثاني: القضية الكردية في العراق

تعد القضية الكردية من القضايا التي حازت اهتماما إقليميا و دوليا كبيرا في سياق تنافس القوى منذ بدايات القرن العشرين و حتى الان. و على الرغم من ان العلاقات بين الحكومات العراقية المتعاقبة و الاكراد فقد اتسمت بالتوتر منذ نشأة العراق الحديث في عام 1921.

<sup>1</sup> - العزي سويم ، السلوك السياسي في المجتمع العربي ، المغرب: دار الالفية، 1992، ص132 .

## المطلب الاول: التوجهات السياسية الكردية

تقع كردستان في قلب الشرق الادنى، و عندما يشتت شعب في قلب الشرق الادنى و يقسم فإن لذلك معنى مهما. و لا يعتبر تقسيم كردستان و تقاسمها و لهذا تطبق على الامة الكردية "سياسة فرق تسد"<sup>\*</sup>، فنحن نعرف جيدا اسباب ذلك. و هي في المقام الاول الموارد النفطية لكردستان، وبهذا الصدد نوه بأن سياسة فرق تسد الاستعمارية التقليدية قد تحولت في كردستان إلى "سياسة فرق تسد و دمر"<sup>1</sup>.

في معاهدة لوزان كان قد تم التحضير لألحاق ولاية الموصل بدولة العراق ولكن بشروط منها الأخذ بنظر الاعتبار المطالب الكردية في حكم ذاتي وأن يستفتوا في امر الألحاق وأن يشرف الكرد على الإدارة وتكون لغتهم اللغة الرسمية وكذلك تعهدت سلطة الأنتداب والحكومة العراقية باحترام حقوق الشعب الكردي ولكن تبين من نتائج المفاوضات التي جرت لعقد معاهدة لوزان (أن الأمل في خلق دولة كردية تضم المناطق الكردية من العراق ضعيف جدا، وأنه لا بد من إدخال المناطق الكردية العراقية ضمن حدود المملكة العراقية وعلى هذا أصدرت الحكومتان العراقية والبريطانية بيانا مشتركا في 24 كانون الأول 1922)<sup>2</sup>، حيث جاء في البيان ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية بحقوق الكرد الذين يعيشون ضمن حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأملان في أن تتوصل العناصر الكردية فيما بينها إلى إتفاق بالسرعة الممكنة حول شكل الحكومة التي يرغبون

<sup>1</sup> - إسماعيل بيبيكجي، كردستان مستعمرة دولية، السويد: دار اباك للطباعة و النشر، 1998، ص 49

<sup>\*</sup> **سياسة فرق تسد**: هو مصطلح سياسي عسكري اقتصادي الأصل اللاتيني له "divide et impera" ويعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها ، كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت والتي يراد منعها من الاتحاد وتشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها. وهذا يتم عادة من خلال إثارة الفتنة الطائفية والتحريض على العنصرية ونشر روح الانتقام بين الطوائف والطبقات المكونة لهذا الشعب وإشعال حروب داخلية وخارجية تنتهي بإتهاك قوى كافة الأطراف.

<sup>1</sup> - الصالحى عدنان ، تاريخ الدخول: 2018/12/10، الموقع [www.shrsc.com](http://www.shrsc.com)

بأقامتها والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن ترسل وفدا إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع كل من الحكومة العراقية وحكومة صاحبة الجلالة.

كانت كل من بريطانيا وتركيا تعلمان أهمية ولاية الموصل والذي لم يبت في أمرها ولم يتم ترسيم الحدود الجنوبية لتركيا، حيث أنفق على تسوية الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا، بين الحكومتين التركية والبريطانية في غضون تسعة أشهر وفي حال عدم توصلهما إلى أي إتفاق عندئذ تحال القضية إلى مجلس عصبة الأمم.

عقد مؤتمر في 19/ 5/ 1924 لتسوية مشكلة ولاية الموصل ولكنه لم يكتب له النجاح بسبب إصرار رئيس الوفد التركي عصمت إينينو على "أن الأكراد والأترك أبناء وطن واحد" ويستحيل إقطاعهم عن وطنهم. وقد إقترح ((كريزن)) إحالة المشكلة إلى تحقيق مستقل لأصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار وأحيلت مسألة الحدود إلى مجلس عصبة الأمم وقرر المجلس تشكيل لجنة دولية لبحث مشكلة الموصل، وصلت اللجنة إلى الموصل في عام 1925. وقامت بالتحريات وقدمت تقريرها إلى مجلس العصبة.

أسفرت نتائج التحريات عن " أن الكرد يختلفون عن الترك وما هم بعرب"، يقر التقرير بوجود أمة مستقلة وهي الأمة الكردية. وقد قرر مجلس عصبة الأمم في يناير 1926 ضم ولاية الموصل إلى الدولة العراقية في لوزان أخبر (كريزون) عصمت أنينو الممثل التركي، (بأن جميع معلوماتنا تؤكد بأن الأكراد، بتاريخهم المستقل، وعاداتهم وأخلاقهم وشخصيتهم يجب أن يكونوا أمة مستقلة)<sup>1</sup>. وتم تثبيت الحدود بخط بركسل وأصبحت ولاية الموصل جزءاً من الدولة العراقية وتم تقسيم كردستان إلى كردستان - العراق وكردستان - تركيا وجاء في التوصيات بالأقرار بحقوق الشعب الكردي ولكن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في 1926 والذي اتاح للكرد الدراسة في المراحل الابتدائية بلغتهم.

<sup>1</sup> - مكدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، بيروت: دار الفرابي، 1996. ص 235.

أن الشعب الكردي لن يُستغنى في أمر إلحاقه بدولة العراق بسبب الحجج البريطانية المتمثلة بان الشعب الكردي لا يملك من الوعي السياسي ليؤهله لأختيار مصيره بنفسه عبر الأستفتاء، وردا على ذلك قام الشيخ محمود الحفيد بتنصيب نفسه حاكما للسليمانية والمطالبة بالاستقلال لضمان الحقوق القومية للشعب الكردي (وأجبر المستعمرين الأنكليز أن يستدعوه لتشكيل حكومة كردية مستقلة ذات علاقة بالدول المجاورة، وقد اعترفت الحكومتان البريطانية والعراقية بحكومة الحفيد عام 1922 وكانت عاصمتها السليمانية ونصب الشيخ محمود الحفيد نفسه ملكا عليها ورفع العلم الكردي)<sup>1</sup>.

في سنة 1932 قبل طلب العراق بالانضمام إلى عضوية عصبة الأمم بعد أن أصدرت بيانا رسميا متضمنا (16) بندا وذلك في أيار عام 1932 تضمن تعهدات عديدة يتعلق قسم منها بالحقوق الكردية خاصة في المناطق التي يشكل الكرد الأغلبية فيها، منها أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لتلك المناطق واعتبار تلك الألتزامات التي وردت في هذا البيان إلتزامات دولية لا يجوز لأي دستور مخالفتها، ومجلس عصبة الأمم مقاضاة العراق أمام محكمة العدل الدولية في حال عدم الألتزام بهذه التعهدات.

وهنا لم تهتم الأطراف الدولية بتحقيق المطالب الوطنية الكردية خوفاً من إحداث اضطرابات مماثلة في صفوف أكراد تركيا وإيران، وهما حليفتان هامتان للغرب في مواجهة المد القومي الثوري آنذاك، وتحسباً لأية احتمالات لإعادة رسم خريطة المنطقة وتغيير الأوضاع القطرية والإقليمية الحالية التي استقرت عقب الحرب العالمية الأولى وكان أي كلام عن حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق كفيل بتعريض التكوين السياسي للعراق كدولة للخطر، وبالتالي تهديد الشرق العربي الذي تحتل العراق مكاناً أساسياً فيه. إذن فإن هذه الأطراف كانت مهتمة فقط بإدامة الصراع الداخلي في البلاد وضمان استمرار إمكانات المقاومة والتمرد للحركة ال كردية. وكان دعمها للحركة يدور في هذا

<sup>1</sup> - خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي؟، ستوكهولم: الطبعة الأولى شباط 1990، ص21.

الإطار بحيث لا يتجاوز ولا يقل عن حدود معينة . لم تدرك الحركة الكردية هذه الحقائق، وتوهمت أنها بإمكانها الاعتماد على تحالفاتها الخارجية هذه لضمان النصر على بغداد<sup>1</sup>.

وبرغم التوجهات اليسارية للحزب الديمقراطي الكردستاني، ومحاولاته المستمرة لكسب ود الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي المرتبط تاريخياً بأكراد العراق، إلا أن الرؤية الاستراتيجية العامة لموسكو ورغبتها في تعزيز نظام حكم يكون مواليًا لها أو على أقل غير موالي للغرب في أقرب دولة عربية إلى حدوده ألا وهي العراق وكانت اتفاقية 1970 أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال تناول المسألة الكردية تناولا يؤدي إلى حل سلمي عادل ودائم، وقد ارتكز مضمونها على ربط ثلاث حقائق أساسية بعضها ببعض، وهي: الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للأكراد والاعتراف بالحركة القومية الكردية<sup>2</sup>.

وقد جاءت النهاية الحاسمة للتمرد الكردي الذي شن ضد هذه الأوضاع بدعم إيراني مع توقيع اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975 \* لتسوية الخلافات العراقية الإيرانية، ووقف الدعم الإيراني للحركة

<sup>1</sup> - د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص 219

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 226-229

\* اتفاقية الجزائر: اتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في 6 مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين. شكّلت حدود العراق مع إيران أحد المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق. في عام 1937 عندما كان العراق تحت سيطرة بريطانيا تم توقيع اتفاقية تعتبر أن نقطة معينة في شط العرب غير خط القعر هي الحدود البحرية بين العراق وإيران لكن الحكومات المتلاحقة في إيران رفضت هذا الترسيم الحدودي واعتبرته "صنعية امبريالية" واعتبرت إيران نقطة خط القعر في شط العرب التي كان متفقاً عليه عام 1913 بين إيران والعثمانيين بمثابة الحدود الرسمية ونقطة خط القعر هي النقطة التي يكون الشط فيها بأشد حالات انحداره . في عام 1969 أبلغ العراق الحكومة الإيرانية أن شط العرب كاملة هي مياه عراقية ولم تعترف بفكرة خط القعر. في عام 1975 ولغرض إخماد الصراع المسلح للأكراد بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان يُدعم من شاه إيران محمد رضا بهلوي قام العراق بتوقيع اتفاقية الجزائر مع إيران وتم الاتفاق على نقطة خط القعر كحدود بين الدولتين ولكن صدام حسين ألغى هذه الاتفاقية عام 1980 بعد سقوط حكم الشاه ووصول الخميني إلى الحكم، الأمر الذي أشعل حرب الخليج الأولى. (انظر رقم 6)

الكردية العراقية في مقابل تسليم العراق بمطالب إيران في شط العرب عندما تلاشت تقريباً دواعي مقاومة النفوذ السوفيتي باستخدام الورقة الكردية في ظل بداية محاولات التقارب بين واشنطن وبغداد وتدخل الأولى في المفاوضات التمهيدية لاتفاقية الجزائر. (على غرار معاهدة أرضروم التي عقدت سنة 1847 لتسوية الاضطرابات التي شنتها العشائر والأقوام المسلحة) من ضمنها الأكراد على الحدود بين طرفي المعاهدة: الدولة الفارسية الفاجارية والدولة العثمانية. وكانت

النتيجة اندثار الأكراد في حربهم الخامسة ضد النظام العراقي في ماي 1975 بعد شهرين فقط من اتفاقية الجزائر. وهكذا فمرة أخرى يتحدد المصير الكردي وفقاً للعبة التوازنات الإقليمية والدولية المرتبطة فعلاً وتأثيراً بديناميكيات السياسة المحلية التي استطاع العراق عبرها إبطال شبكة التحالفات الخارجية للحزب الديمقراطي الكردستاني هذا وقد تحولت كردستان العراقية إلى مسرح لمحاو الاستقطابات في المنطقة. ففي مقابل إصرار إيران على دعم طالباني وال PUK والترتيب، لعودته مرة أخرى إلى ساحة الصراع مع تأكيد حرصها على وحدة العراق. كان كلا من تركيا والعراق حريصين على دعم الطرف الآخر KDP: تركيا كانت راغبة في ضمان حقوق الأقلية التركمانية في شمال العراق وضمن وقف أي مساعدة محتملة لحزب العمال الكردستاني في تركيا أما العراق فكان راغباً في إبعاد النفوذ الإيراني، عبر التحالف مع ال KDP مرة أخرى إلى أيديهم بدلاً من تركيا أولاً، وإعادة ورقة ال KDP المسارعة إلى عقد سلسلة حوارات كردية - كردية، عراقية، كردية - أمريكية<sup>1</sup>.

وتبدو الحالة العراقية كإحدى أقرب الحالات لظهور الدولة الكردية المستقلة بدعم مباشر من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة في ظل استمرار صراعها مع النظام العراقي، ومصالحتها المباشرة لإدامة الوضع الأمني المتفجر في المنطقة، كباعث دائم للوجود الأمريكي في المنطقة، لتحقيق الاستقرار ظاهرياً وضمن أمن البترول فعلياً. وعلى هذا الأساس وفي ضوء قدرة نظام صدام حسين

<sup>1</sup> - رمضان عرابي، هل الأكراد قادمون؟ القاهرة: شركة مطابع الطوبجي، 1999، ص 200

على ضبط سيطرته على البلاد فإن سيناريو بلقنة العراق قد يبدو خيارًا مطروحًا، خصوصًا مع احتمالات نجاح الإدارة الكردية الحالية في شمال العراق في ضمان أمنها والحفاظ على استقرار ووضع أسس اقتصادها المستقل كحكومة إقليمية، وهذا يستلزم وحدة الصف الكردي. مما قد يفسر السعي الأمريكي نحو إيجاد نهج تفاهم بين كل الفئات والأحزاب الكردية بالتوازي مع وضع ترتيبات مشروطة لدول الجوار الموالية للغرب وبالأخص تركيا. ومن ناحية أخرى فإن سيناريو البلقنة قد يجد دافعًا إضافيًا في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق في وضع الحصار وما ينتج عنه من اضطرابات جماهيرية وأعمال عنف وفوضى على مستوى البلاد تدفع لانهيار السلطة المركزية<sup>1</sup>.

استغلت السلطة البعثية حربها مع إيران فوجهت الاتهامات إلى الثوار مدعية أنهم يتعاونون مع الإيرانيين وبالتالي أصبحت تلك الاتهامات ذريعة للقيام بضربات أخرى على القوى الكوردستانية وكان ذلك في عام 1984م حيث استخدمت غازات سامة ضد القوات الإيرانية في المناطق الحدودية الكوردية .

ومن ثم استعمال السلاح الكيماوي ضد سكان منطقة حلبجة في 16-3-1988 م وذلك قبل انتهاء عملية الانفال الأولى بثلاثة أيام، ومن بعدها استمرت عمليات الانفال الثانية والثالثة والرابعة إلى - الأنفال الثامنة 26 أوت 1988، استعملت السلطة خلال تلك العمليات قوات عسكرية كبيرة جداً (برية وجوية) ، والتي اودت بحياة الآلاف من سكان تلك المناطق الآمنة، واعتبرت هذه المرحلة من تاريخ العراق مرحلة الإبادة الجماعية للشعب الكردي، حسب ما نشرته في فيفري عام 1989 المنظمات الانسانية ومنها منظمة العفو الدولية.

هذه الاحداث في كوردستان العراق استفزت العالم فحظيت القضية الكوردية لأهتمام أغلب المحافل السياسية في العالم، وكان التعامل القمعي للسلطة البعثية مع كورد العراق مؤثراً على وضع الكورد في باقي الدول اذ اخرجت هذه الدول ايضاً كونها لم تكن تقبل بتدويل المسألة الكوردية لانه

<sup>1</sup> - درية عوني، عرب و اكراد خصام ام ونام؟ القاهرة: دار الهلال، 1993، ص 304-306

يؤثر على مصالحها لذا قامت هذه الدول (ايران وتركيا وسوريا) باعمال معادية للكوورد حفاظاً على سلامة ووحدة اراضيها وعندما قام العراق باحتلال دولة الكويت، والرفض العالمي والدولي والاقليمي الذي جوبهت به هذه الخطوة الأمر الذي أثار ذلك على العلاقات بين العراق ودول العالم وخاصة الدول التي دخلت مع العراق بتعهدات واتفاقيات.

وفي آذار عام 1991 انطلقت الانتفاضة الكوردية ضد النظام البعثي من مدينة رانية بعد فشل مغامرة صدام لاحتلال الكويت، ووقفت أمريكا إلى جانب الكورد في انتفاضتهم فضلاً عن بعض الدول الاوربية المناهضة للحرب على الكويت، وكانت الانتفاضة قوية ومؤثرة وتمكنت من السيطرة على اغلب المناطق الكوردية، "وتزامنت انتفاضة الكورد مع الانتفاضة الشعبانية في الجنوب حيث انتفضت الاهالي في الجنوب مما أثار على معنويات الجيش وبالتالي هروب معظم الجنود وانضمامهم إلى الإنتفاضة"<sup>1</sup>، "كانت لجماعات الافواج الخفيفة مشاركة في انتفاضة كوردستان بسبب العفو الرسمي الصادر من قيادة الجبهة الكوردستانية"<sup>2</sup>، كان رؤساء العشائر وخاصة اصحاب النفوذ منهم وأصحاب افواج الدفاع الوطني (الفرسان) حريصين جداً على أرواح وسلامة الجيش العراقي المتواجد في كوردستان العرق حيث فسحوا لهم المجال إما بالانضمام اليهم او المغادرة او البقاء في الشكنات العسكرية ؛ وعليه "قامت السلطة البعثية بإرسال قطعات جديدة من الجيش للتوغل في كوردستان لإنزال عقوبة جماعية بالمدينين وملاحقة الثوار، وعززت الحكومة الجيش بقوة إضافية وخاصة بعد قمع الانتفاضة في الجنوب، وكان الجيش مدعوماً بالطائرات والدبابات والاسلحة الثقيلة . وقد سبب هذا الهجوم رعباً وخوفاً لدى الجماهير الكوردية مما لاذت بالفرار إلى الحدود الايرانية والتركية، وقد شاهد العالم عبر الاقمار الصناعية الملايين من الكورد إلى قمم الجبال والحدود خوفاً من تقدم الجيش وقصف الطائرات، واستعمل الجيش القنابل الفسفورية التي ألقتها طائرات الهليكوبتر، ومن جراء ذلك فضلاً عن المعاناة الشاقة التي أنهكت العوائل وهي في طريقها للهروب من القوات القمعية إلى قمم

<sup>1</sup> - مكحول ديفيد، مرجع سابق، ص 555 .

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 555

الجبال الباردة والحدود الدولية قتل مئات الآلاف وخاصة من الاطفال والنساء والشيوخ"<sup>1</sup>. فتقدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر وبمساندة من فرنسا بمشروع اوصى بإقامة المنطقة الآمنة في كردستان العراق من اجل خلق وضع يسمح للعوائل الكوردية بالعودة إلى سكنها، وبالفعل تم تقديم حماية دولية لمحافظة (اريل،دهوك،سليمانية) بقرار من مجلس الأمن المرقم(688) في 5 نيسان عام 1991 وتم وضع خط العرض 36 لمنع تقدم غارات الطائرات العراقية ، ومع هذا لم توقف القيادة الكوردية محاولاتها مع السلطة البعثية من اجل الوصول إلى تسوية للقضية الكوردية، ولكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل ، واصبح لدى الكورد القناعة الكاملة بعدم جدية الحل الذاتي الداخلي للمسألة الكوردية بسبب سياسة السلطة البعثية، لذا لم تبق لدى القوى الكوردستانية سوى المطالبة بحق تقرير المصير القومي على شكل فيدرالية ضمن عراق موحد. هذا على الصعيد العراقي ، أما على الصعيد الداخلي للاقليم فلقد توافقت القوى الكوردستانية على النظام الداخلي لانتخاب البرلمان الكوردستاني واشرف على الانتخابات مجموعة من المراقبين الدوليين.

وبعد انتخابات عام 1992 إلى عام 1994 كانت القوى الكوردستانية والبرلمان في سباق مع الزمن في محاولة لتحسين الظروف الاقتصادية والامور الادارية للاقليم، وقد حاولت تحقيق بعض الانجازات ومنها حل القضايا الاجتماعية وتوفير السكن والحياة المعيشية المعقولة على الاقل لعوائل الثوار او (البيشمرکه)، وتأسيس جامعتين إحداها في السليمانية والأخرى في دهوك ، ومن الجدير بالذكر ان اقليم كردستان العراق كان يعيش في ذات الوقت تحت حصارين الاول كان حصار السلطة المركزية وذلك بسبب خروج اقليم كردستان من سيطرتها، والحصار الثاني هو الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق كله تحته بقرار الامم المتحدة وكان الاقليم واقعاً فيه ضمناً فضلاً عن الضغوطات والاستفزازات من قبل دول الجوار التي كانت تخاف من كوردها في أن يحذوا حذو كورد العراق .

<sup>3</sup> - سوزان ابراهيم حاجي امين، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق، الاكاديمية العربية في الدنمارك، اطروحة مقدمة لنيل

جزء من متطلبات الدكتوراه/الماجستير في القانون و العلوم السياسية، 2011، ص 51

في ايار عام 1994 دار نزاع بين الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني وقدم الطرفان خسائر فادحة، ولكن تدخل الولايات المتحدة الامريكية بحل النزاع والتوسط بين الحزبين كان له أثر كبير على كلا الجانبين، ولم تقدم هذه الحرب التي سميت بحرب الاخوة أية فائدة او خدمة لطرفي النزاع ولا للجماهير الكوردية ولا إلى المسألة الكوردية. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الصعوبات الداخلية والاقليمية والعالمية على الشأن الكوردي، إلا ان تطور المسألة الكوردية أخذ طابعاً عالمياً واصبحت عدة محافل دولية تنادي بحق الكورد في تقرير مصيرهم وكان أهم حدث المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في آيار من عام 1998 تحت شعار الحوار العربي الكوردي\*، إذ هذا المؤتمر اضاف طابعاً دولياً أكثر من ذي قبل خاصة بعد طرح عام للسياسة الاوربية حول حل المسألة القومية الكوردية وتم ادراك ذلك من قبل الاحزاب الكوردية الرئيسية المتنازعة في كوردستان العراق، "فاتفقت على اللجوء إلى الحل السلمي من اجل الوصول إلى تسويات ترضي جميع الأطراف المتنازعة، وآلت هذه المعطيات كلها إلى اتفاقية\* 17/سبتمبر/1998 بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في واشنطن وتحت رعاية حكومة الولايات المتحدة الامريكية، ونصت الاتفاقية على مبدأ الحل السلمي والحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وضمنان حقوق الكورد في دولة فدرالية، فضلاً عن تعهد الحزبين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق"<sup>1</sup>، "وكذلك تعهدهما على طريقة كيفية إدارة اقليم كوردستان العراق"<sup>2</sup>.

وقد تضمنت الاتفاقية البنود التالية:

- إدانة الاقتتال في كوردستان والحيلولة دون عودته من جديد.

\* وقد تزامن هذا المؤتمر مع إلقاء القبض في كينيا على زعيم الحركة الكوردية التركية عبد الله أوجلان ونقله إلى تركيا وصدور حكم الاعدام عليه عام 1999 .

\* راجع ملحق رقم (7)

<sup>1</sup> - سوزان ابراهيم حاجي امين، مرجع سابق، ص 52.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 53.

- إقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام 1992.

- توحيد الإدارتين الكورديتين مع بعضهما.

- استرجاع الإيرادات الجمركية إلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

- تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة في منطقة كردستان في عام 1999.

وفي 29 أكتوبر من عام 1999 عقد اجتماع للمعارضة العراقية في مدينة نيويورك بمساهمة الجانب الأمريكي، وتم في ذلك الاجتماع بلورة المشروع الفيدرالي الديمقراطي التعددي البرلماني في العراق بعد ان يتم إزاحة النظام الصدامي من الحكم.

كما جاءت الخطوة الأولى في 2002/10/4 عندما عقد البرلمان الكوردستاني أولى جلساته موحدا في مقره بارييل، و قد جاءت هذه الخطوة بعدما بدأ الحديث عن عزم امريكا عل تغيير النظام في بغداد، و قد شارك الحزبان في اجتماعات المعارضة العراقية قبل الحرب الامريكية على العراق، بحضور المفوض السامي الامريكي "زلامي خليل زاده"، و التي تقرر خلالها ان تكون الفيدرالية هي العلاقة التي تربط الاقليم الكوردي بالحكومة المركزية المستقبلية في بغداد و التي سوف اتطرق إلى موضوع الفيدرالية في المبحث الثالث<sup>1</sup>.

ان المرحلة المشار اليها لم تخل من اعادة اعمار القرى ومحاولة اعادة تأهيل الاراضي الزراعية .

ويمكن تلخيص المشاكل التي واجهت القيادة الكوردية بما يلي :

- الحصار الداخلي من العراق والخارجي الدولي ومدى تأثير الحصارين على الوضع

الاقتصادي في الأقليم .

<sup>1</sup> - د. كردستان سليم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 214.

- التحديات الاقليمية بسبب الوضع الجديد لكورد العراق
- الموقف الأمريكي المتردد وغير الشفاف والذي خلق وضعاً سياسياً قلقاً غير معروف المعالم في كردستان العراق إلا بعد اتفاقية واشنطن.
- الصراع بين الحزبين الرئيسيين، والذي أثر سلباً على تقدم عملية النهضة والتنمية في الاقليم .

### المطلب الثاني: تطور القضية الكردية منذ 2003

ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي، حينما أتاح للكرد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي " بول بريمر" في جوان 2003 وانتهاء بقانون الدولة العراقية في مارس 2004 والدستور العراقي الدائم في أكتوبر 2005 و الذي نال فيه الكرد العديد من مطالبهم وزاد استغلالهم للوضع في العراق من اجل بناء دولتهم<sup>1</sup>. وتمسك الكرد بمطالبهم في ظل الظروف الجديدة للبلاد إذا تابعت الإدارة الأمريكية بعد غزوها للعراق مباحثاتها مع الكرد وتوصلت إلى تسوية تسمح للمنطقة الكردية بالاحتفاظ بالعديد من عناصر الاستقلال الذاتي، فيما تحتفظ في الوقت نفسه سيادة الحكومة الفيدرالية في قضايا السيادة الوطنية<sup>2</sup>، اشتمل الدستور الذي صاغه الحزبان الكرديان الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي في 2002 لإمكانية اندماج إقليم كردستان العراق في عراق فيدرالي للتقليل من سيطرة الحكومة المركزية، من ناحية أخرى الاكرد على توسيع منطقة حكمهم الذاتي لتشمل المناطق الغنية بالنفط، إضافة على إصرارهم أن تكون مدينة كركوك عاصمة إقليم كردستان ووجوب حفاظ الكرد على قواتهم المسلحة "البيشمركة"، كما تعين على الحكومة الكردية ان تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فيدرالية مستقلة تتعارض

<sup>1</sup> - حمد محيي الميمص، دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجاً، مجلة كلية التربية، العدد 14، 2013، ص 15

<sup>2</sup> - بول بريمر، عام قضيته بالعراق، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006، ص 316

صلاحياتها مع مصالح الكرد وتطلعاتهم<sup>1</sup> ، في مارس 2004 صدر الدستور العراقي المؤقت عرف بقانون الدولة المؤقت الذي صيغ بما يتلاءم مع تطلعات الكرد ومن ابرز ما نص عليه القانون العراقي المؤقت أن الحكومة الإقليمية الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية واعتبر إن اللغة الكردية هي لغة رسمية في العراق إلى جانب اللغة العربية كما سمح قانون الدولة العراقي المؤقت للبيشمركة الكردية بتولي جميع المهام الأمنية في المناطق الخاضعة رسمياً لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية كما نص على أن الدستور الدائم المرتقب يسقط في باستفتاء عام يفضي إلى أن ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات على الأقل يرفضون الدستور وهذا ما أعطى الكرد حق النقض الذي يعطيهم حق رفض أي دستور جديد للبلاد خلال مرحلة خضوعه للاستفتاء.

العام كما اجل قانون الدولة المؤقت البت النهائي في مصير مدينة كركوك متعددة العرقيات والتي يطمح كرد العراق إلى ضمها إلى ما بعد الإحصاء السكاني الذي سيجري بعد المصادقة على الدستور الدائم، كما سمح هذا القانون للذين رحلوا قسراً من مدينة كركوك ومعظمهم من الكرد إلى العودة إلى منازلهم والذين كانوا ضحية للمحاولات التي أطلقها الرئيس العراقي صدام حسين بهدف "عربنة" شمال العراق<sup>2</sup>.

أعلن في جانفي 2006 عن إقرار الدستور العراقي ويمكن معرفة ما حققه الكرد من مكاسب آنية أو على المدى البعيد في هذا الدستور، و بقراءة متأنية لمواده والتي نستخلص منها موادا كانت تنعكس ايجابيا على مطالب الكرد:

- في الباب الأول المبادئ الأساسية نصت المادة الأولى: "جمهورية العراق ذات سيادة، نظام الحكم فيها نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي"، و هو تعريف واضح للفيدرالية كمبدأ شامل في العراق.

<sup>1</sup> - بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات و افاق المستقبلية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005،

ص41.

<sup>2</sup> - بيل بارك، مرجع سابق، ص 44-46

- المادة الرابعة: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق.

- المادة التاسعة: الفقرة 2 تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع للسلطة المدنية وتدافع عن العراق، بمعنى تنظيم الجيش و عناصر الأمن طبقا للنسب الديمغرافية للشعب العراقي "والذي ينعكس بدوره على طائفية الجيش وقوات الأمن

وفي نفس الوقت يضمن للكرد تمثيلهم بقوة في الجيش وقوات الأمن.

- المادة 3: العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي فيه جزء من الأمة، وهذا اعتراف واضح بالقومية الكردية.

- الباب الرابع: اختصاصات السلطة الاتحادية، المادة: "109 تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع مكونات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع إيراداتها بشكل منصف مما تتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد مع تخصيص حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق" والاكرد هم المقصودين في هذه المادة إلى جانب الشيعة، كما حددت المادة دورا رئيسيا لحكومات الأقاليم بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية برسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة الغاز و النفط.

- الباب الخامس: الأقاليم، المادة 114: يقر الدستور عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطته القائمة، إقليما اتحاديا" و في هذه المادة إقرار باللامركزية وبالإدارات المحلية مما يعطي للأكراد اعترافا بإدارتهم لإقليم كردستان العراق بشكل مستقل عن العراق"<sup>1</sup>.

وبعد هذه القراءة لدستور العراق الدائم سنة 2005 يتضح جليا أن التقارب الأمريكي - الكردي كان له الأثر الإيجابي في إقرار حقوق الكرد في العراق وان حصولهم على الحكم الفيدرالي يعد

<sup>1</sup> - وثيقة دستور العراق 2005، المواد: 1-4-6، (انظر الملحق رقم 7)

مكسبا هاما للکرد ونقطة تحول في تاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط وقد استطاع كرد العراق الحصول من الحقوق ما لم يحرزه الكرد في الدول الأخرى، إضافة للمكاسب التي اقراها دستور 2005 فقد اعتلى الكرد مناصب هامة على مستوى العراق طبقا لما أفرزت عنه الانتخابات التشريعية التي أجريت في 15 ديسمبر 2005 بموجب الدستور الدائم حيث خاض الكرد هذه الانتخابات بتحالف كردستاني والذي حصل على 53 مقعدا من مقاعد المجلس الوطني المقدر ب 775 حيث حصل على المركز الثاني في أغلبية المقاعد بعد الائتلاف العراقي الموحد الشيعي ب 128 مقعدا، كما انتخب جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسا للعراق في 2005 و أعيد انتخابه لولاية أخرى في 2010<sup>1</sup>.

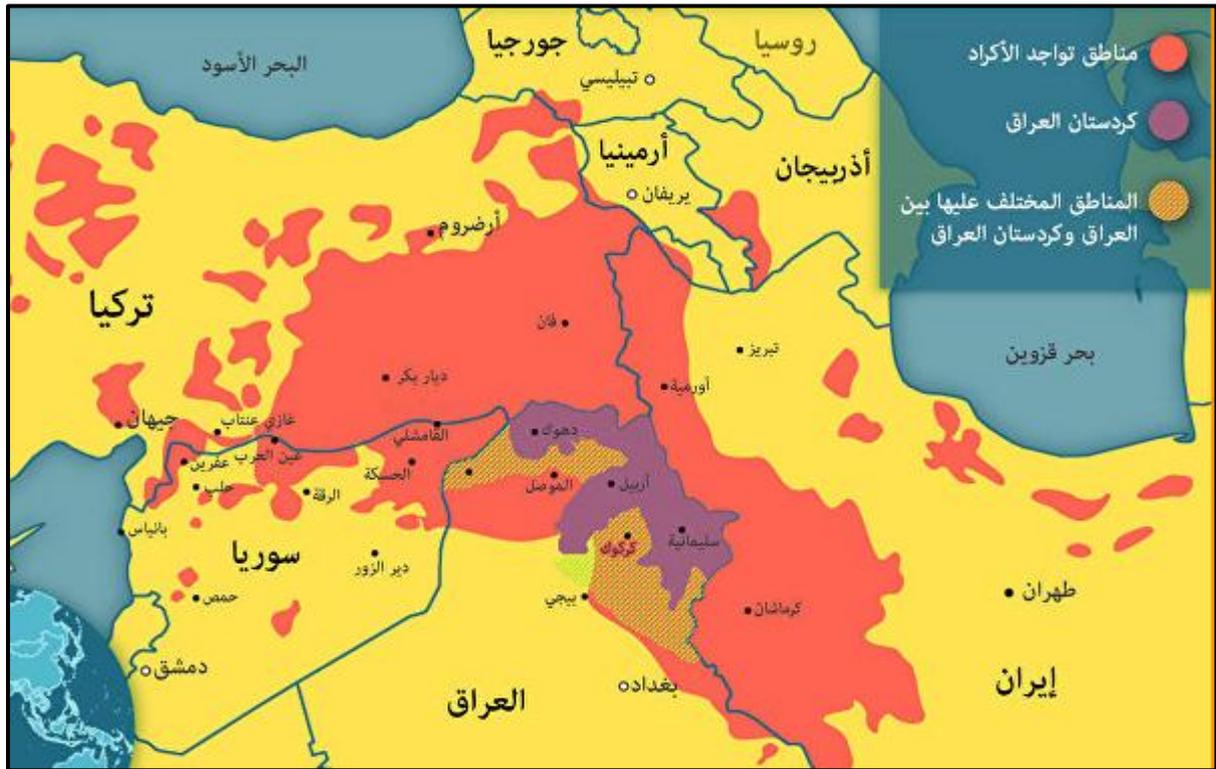
ولقد تحقق للأكراد من مكاسب يحسدهم عليها الكثيرون، و بخاصة الأكراد في دول الجوار المحرومين من التمتع بأبسط حقوقهم الثقافية، ناهيك عن حرمانهم من ممارسة اية أنشطة سياسية خاصة بالشأن الكردي، او توليهم مواقع قيادية في تلك البلدان، و برغم كل ذلك مازالت الكتلة السياسية الكردية العراقية تدعي بمناسبة او بدونها تهميشها و إقصائها و عدم مشاركتها في المشهد السياسي العراقي، بهدف إبتزاز الاطراف السياسية العراقية لتقديم المزيد من التنازلات لها، مستفيدة من خلافات الكتلة السياسية الطائفية مع بعضها لتقاسم مغام السلطة التي يبدو ان لا نهاية لها. كما نرى رفع الكتلة السياسية الكردية سقف مطالبها هذه المرة إلى اقصى مدى، بإعلان رئيس إقليم كردستان وسط مباركة جميع الاحزاب الكردية النية بإجراء استفتاء شعبي لإعلان دولة كردستان المستقلة، بع ان سبق ذلك ضمهم مناطق واسعة إلى الاقليم، من محافظات نينوي و صلاح الدين وديالي و عموم محافظة كركوك، التي تبلغ مساحتها جميعا اكثر من 40% من مساحة الاقليم، وسيطرتهم على نحو ربع ثروة العراق النفطية، مستغلين الظروف التي يمر بها العراق و إنشغال الحكومة

<sup>1</sup> - القضية الكردية، موسوعة محارب الصحراء، تاريخ الدخول: <http://www.moqatel.com2018/12/31>

بمحااربة القوى الارهابية التي استولت على مدينة الموصل و مناطق واسعة من محافظات الانبار وإعلان "دولة الخلافة الاسلامية"<sup>1</sup>.

\* إستفتاء كردستان العراق

خريطة رقم 6: خريطة تبين توزيع الاكراد



المصدر: مأخوذة من موقع <https://arabic.sputniknews.com>

تلخصت الرؤية الكردية في ضرورة عودة العراق إلى البيئة الاقليمية و الدولية باعتباره فاعلا فيها، لا باعتباره تهديدا للسلم و امن الدوليين، كما جرى التشديد على مشاركة الاكراد الفاعلة في صوغ السياسة الخارجية العراقية، و كان الاستمرار في إشغال التحالف الكردستاني منصب وزارة الخارجية ، للإطلاع المباشر على اليات صنع القرار في السياسة الخارجية و التقليل من الدور الاقليمي في التأثير

<sup>1</sup> - د. داخل حسن جريو، مرجع سابق، ص 334-335

في السياسات العراقية<sup>1</sup>. و بالتالي نقول إن التجربة التاريخية الكردية لمحاولة انشاء كيان سياسي في اقليم تتجذر فيه مشاعر لقوميات ثلاث مشبعة بزهو تاريخي يستبطن وجدانها (الطورانية والعربية والفارسية) لا تقود لاستنتاج بجدوى تكرار المحاولة، ووجود أوجلان خلف القضبان في تركيا ، وقبله خنق دولة مهاباد في اربعينات القرن الماضي قبل ان تكمل عامها الأول ناهيك عن فشل مملكة كردستان في العشرينات من القرن الماضي وكردستان السوفييتية تأكيدات على ان هذه القوميات الثلاث لا تحمل مزاحمة من قومية شرعية لكنها تفتقر لأصالة الكيانية السياسية التاريخية على حدودهن.

إن عوامل نجاح النزعة الانفصالية بعد العامل الجغرافي هو وجود مورد اقتصادي في منطقة الاقلية(وهو متوفر لكردستان ممثلا في النفط ) لكن الموقع الجغرافي للإقليم يجعل من توظيف هذا المتغير رهين ارادة الجوار الجغرافي، اما وجود سند اقليمي او دولي لنزعة الانفصال كشرط آخر ، فهو لا يتوفر حتى الآن لكردستان، وبخاصة ان المنطقة لا تحمل حالة تجدد لصراع تقف في وسطه دول عظمى عاملان آخرا يعززان النزعة الانفصالية للأكراد هما عدم تشتتهم أولا (فهم يتجمعون في منطقة واحدة في اغلبهم مما يجعل حسهم الجمعي بقوميتهم حيا)، والثاني هو سلوك الاغلبية تجاههم في الدول التي يعيشون فيها ، واعتقد ان سوء سلوك الحكومات معهم عزز مشاعرهم رغم ان العراق يمثل حالة متقدمة بعد عام 2003 مقارنة ببقية دول الاقليم في التعامل مع الاكراد. إن ما يجري في كردستان العراق هو صراع بين " حق كردي مشروع" لم يتجسد في التاريخ بشكل قار، وبين الوحدة العضوية الاقليمية لدول تاريخية (سوريا والعراق وايران وتركيا) ، ومن الواضح ان التاريخ الاقليمي وبمساندة الجغرافيا يبعديها السياسي والاستراتيجي سيضع نجاح المغامرة الكردستانية موضع شك كبير للغاية،

<sup>1</sup> - مجموعة مؤلفين، تقديم عزمي بشارة، عشرات سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013، قطر:

المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص 232

والفارق كبير للغاية بين نموذج جنوب السودان - كآخر حالة انفصال في الجسد العربي - وبين كردستان<sup>1</sup>.

في 7 جوان 2017، أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها ستنظم استفتاء حول الاستقلال، يوم 25 سبتمبر 2017 في إقليم كردستان و"المناطق الكردستانية" خارج إدارة الإقليم (وهو التعبير الذي يُستخدم في كردستان للإشارة لما يُطلق عليه الدستور العراقي: "المناطق المتنازع عليها") سبق هذا الإعلان تصريحات لرئيس الإقليم، مسعود بارزاني، ذكر فيها أن الوقت قد حان للإقليم كي يقرر مصيره، وأنه لم تعد هناك جدوى من البقاء في العراق بعد أن تنصّلت الحكومة العراقية من التزاماتها تجاه الإقليم، تحديداً فيما يخص تنفيذ الفقرة 140 من الدستور التي وضعت إطاراً زمنياً لتقرير ارتباط "المناطق المتنازع" عليها. اتخذ خطاب مسعود بارزاني منحى النقد لحكومة بغداد منذ انسحاب القوات الأميركية من العراق عام 2011 واعتماد حكومة المالكي إجراءات من قبيل قطع الميزانية المخصصة للإقليم بسبب ما اعتبرته فشلاً من الإقليم في الإيفاء بالتزاماته، واتباع الإقليم سياسة نفطية منفصلة عن بغداد ومخالفة للدستور. وتصاعد النقد المتبادل بعد سقوط مدينة الموصل والعديد من المناطق العربية السنية تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" في يونيو/حزيران 2014؛ حيث أعلن بارزاني أن عراق ما قبل ذلك التاريخ قد انتهى وأن معارك لرسم الحدود بالدم قد بدأت. في المقابل، اتهم المالكي حكومة الإقليم بالتواطؤ في عملية سقوط الموصل وبدعم واستضافة القوى المناوئة للنظام القائم في بغداد. وبعد انفراج محدود إثر تولي حيدر العبادي منصب رئيس الوزراء، وبدء مفاوضات لحل المشاكل العالقة بين حكومة الإقليم وبغداد، عادت أجواء التأمم بعد إخفاق تلك المفاوضات، وتصاعد التوتر مع إنجاز عملية تحرير الموصل واقترب القوات النظامية العراقية وفصائل الحشد الشعبي الشيعية من حدود المناطق المتنازع عليها.

<sup>1</sup> - وليد عبد الحي، كردستان: الشرعية المستحيلة، تاريخ الدخول: 2018/12/31، www.politics-dz

خلال الصراع مع تنظيم الدولة، ورغم التعاون التكتيكي بين قوات البشمركة الكردية والقوات النظامية العراقية في بعض المواقع، فإن كل طرف كان يعمل على تشكيل الواقع الجديد بما يخدم مصالحه. ساعد في ذلك حقيقة أن هذه الحرب كرّست الفصل بين القيادة الأمنية والميزانية الدفاعية للجانبين، بحيث كان الإقليم يتلقى معظم مساعداته العسكرية الخارجية، بما في ذلك رواتب قوات البشمركة، مباشرة من الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية. وفي أجواء الحرب مع تنظيم الدولة، نجح الإقليم بالسيطرة على حوالي 70 بالمئة من المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى، أحياناً بالتعاون مع الحكومة الاتحادية التي كان تركيزها يقتصر على مواجهة تنظيم الدولة. كانت تلك المناطق فيما سبق تقع في إطار ما يُعرف بالحزام الأخضر الذي اعتمدت فيه منذ العام 2003 ترتيبات مرعية أميركياً بتسيير دوريات مشتركة (عراقية-اتحادية، بشمركة، وقوات أميركية كذلك كرست البشمركة الكردية سيطرتها الأمنية في مدينة كركوك الغنية بالنفط والتي مثلت المطالبة بضمها لإقليم كردستان إحدى أهم نقاط التوتر بين الإقليم وبغداد، وبين الإقليم وتركيا وإيران. لذلك، يمكن فهم السعي المتسارع لتنظيم الاستفتاء في الإقليم والمناطق المتنازع عليها كمحاولة من رئيس الإقليم لإضفاء الشرعية على السيطرة الكردية في تلك المناطق، خصوصاً بعد أن استنتج فشل المسار التفاوضي الذي نصّت عليه المادة 140 من الدستور العراقي التي كان تنص على حل مشكلة تبعية تلك المناطق بإجراء إحصاء واستفتاء لسكانها لتحديد ارتباطها قبل نهاية العام 2007 تعتقد القيادة الكردية أن الوقائع على الأرض في هذه المرحلة مواتية لإنهاء هذا الملف ولو بصورة أحادية الجانب غير أن للاستفتاء دوافع أخرى تتعلق بالوضعين السياسي والاقتصادي الداخليين للإقليم؛ فولاية بارزاني كرئيس للإقليم كانت قد انقضت قبل حوالي عامين، وفشلت القوى السياسية الرئيسية بالوصول إلى حل للاستعصاء السياسي والدستوري في الإقليم، خصوصاً مع معارضة حركة التغيير لبقاء مسعود بارزاني في موقعه، وقيام حكومة الإقليم بطرد رئيس البرلمان الكردستاني المنتمي لحركة التغيير من أربيل. وبفعل الأزمة والإخفاق في بناء مؤسسات مقبولة، فقد تكرر انقسام جغرافية الإقليم إلى مناطق نفوذ للأحزاب الرئيسية؛ حيث يحظى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده بارزاني بنفوذ مهيمن في

أربيل ودهوك، بينما تتقاسم حركة التغيير والاتحاد الوطني الكردستاني (الذي تشظى لعدة أجنحة منذ مرض زعيمه التاريخي جلال طالباني) النفوذ في السليمانية، ويتمتع الاتحاد الوطني بنفوذ تاريخي أكبر في كركوك<sup>1</sup>.

تعتبر فكرة انفصال إقليم كردستان العراق مرفوضة رفضاً قاطعاً ومطلقاً من الحكومة العراقية المركزية ومن جميع الدول التي تحد شمال العراق وهي تركيا وسوريا وإيران، وهذا الرفض هو ليس رفضاً بمعنة التنديد أو الاستنكار بقدر ما هو رفض مدعوم بإجراءات واسعة النطاق ضد أي مشروع انفصالي كردي. كما ترفض سوريا أي مشروع أو فكرة حول الانفصال الكردي إن كان في العراق أو في الشمال السوري، ويتصف الشمال السوري بانخفاض نسبة الأكراد بالنسبة للعرب مقارنة بكل من شمال العراق وجنوب شرق تركيا، ولهذا السبب تنعدم فرصة قيام كيان كردي في الشمال السوري هذا بالإضافة إلى القوة المركزية التي تتصف بها الحكومة السورية وتأثيرها على الشمال السوري نظراً لقوة الجيش السوري. وتريد دمشق إعادة الاستقرار إلى الشمال السوري من خلال القوات الحكومية السورية وليس من قبل أي ميليشيات أخرى، بانتظار قادم الأيام لتحديد طريقة دخول القوات الحكومية السورية إلى الرقة وباقي شمال شرق سوريا أي المناطق التي تسيطر عليها الآن قوات "قسد" الكردية المدعومة أمريكياً<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن بعضهم رأى في التركيز الكردي على دور الحشد الشعبي والحرس الثوري الإيراني مبالغاً لدفع واشنطن إلى تقديم دعم أكبر لموقف البرزاني، الأمر الذي يفسر نفي التحالف الدولي وجود أي قوات للحرس الثوري في كركوك، فإن الدور الإيراني مع ذلك كان مهماً في إفشال مساعي الإقليم نحو الاستقلال وفي خضم الجدل حول الدور الإيراني، جاء موقف البيت الأبيض حذراً، إذ أعلن "الرئيس الأميركي دونالد ترامب" أن بلاده لا تنحاز إلى أي طرف في النزاع، تلاه

<sup>1</sup> - حارث حسن، ازمة استفتاء كردستان: التعقيدات و الخيارات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 3

<sup>1</sup> - حول رد الفعل التركي السوري العراقي الإيراني على محاولة الانفصال الكردية، تاريخ الدخول: 2018/12/31،

طلب وزارة الخارجية الأميركية من اطراف النزاع الدخول في حوار لحل الأزمة، ما أدى إلى خيبة أمل كردية عبرت عنها ممثلة إقليم كردستان في واشنطن عندما قالت إن الولايات المتحدة "شجعت بغداد و إيران وتركيا في كل خطوة لكنّ الحياد الأمي ركي قد لا يستمر في حال ذهاب بغداد بعيداً في خطواتها ضد الإقليم بدعم إيراني، خصوصاً إذا نجحت إيران في السيطرة كلياً على قرار اكراد السليمانية، ما يعني أن طهران قد نجحت في أن تنافس واشنطن بقوة في منطقة نفوذها الأهم في العراق ممثلة في كردستان<sup>1</sup>.

### \* مستقبل الاكراد

ليس الهدف الأساسي من مشروع الاستفتاء هو الإعلان عن انفصال كردستان عن العراق، فرييس الإقليم صرّح في أكثر من مناسبة بأن الاستفتاء هو ل"تقرير المصير" وليس الانفصال مباشرة وستتبعه مفاوضات مع بغداد حول مستقبل الإقليم، بل إن الهدف الأساسي هو إجبار الحكومة العراقية على التفاوض حول إطار بديل للعلاقة بين الإقليم وبغداد، وتطبيع و شرعنة سيطرة الإقليم على معظم المناطق المتنازع عليها. ومن جانب آخر، لا يمتلك رئيس الوزراء العراقي تفويضاً كاملاً للدخول في مفاوضات من هذا النوع خصوصاً أن الواقع على الأرض في المناطق المتنازع عليها يصب في مصلحة الإقليم<sup>2</sup>.

### السيناريو الأول: بقاء الأوضاع على ما هي عليه

وهو سيناريو يتضمن التأجيل المتتالي لقضية كركوك، من احصاء سكاني وتصويت على انضمام المحافظة إلى إقليم كردستان او بقاءها كمحافظة او اقليم لوحدها ضمن العراق الاتحادي، وتبريد نقاط الصراع الساخنة بحلول آنية، وهو ما تدل المؤشرات على تفضيل الولايات المتحدة والغرب

<sup>1</sup> - تقدير موقف، استفتاء كردستان العراق: تداعياته و مستقبل الازمة، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، نوفمبر

2017، ص 2

<sup>2</sup> - حارث حسن، مرجع سابق، ص 6.

والدول المجاورة له ، وعلى اثر المؤشرات التوازنية بين اصوات واعداد النواب العرب والاكرد في كركوك والمعبر عنها بنتائج انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية العامة عمى الرغم من السيطرة التامة والمنفردة الادارية والعسكرية الكردية عمى كركوك منذ تغيير النظام 2003 ، ويتم ذلك إلى حين حدوث تبدل مهم في المتغيرات الحالية ودخول متغيرات جديدة مؤثرة قد تؤدي إلى ايجاد معطى جديد او اسقاط معطى حالي.

### السيناريو الثاني: إيجاد حلول توافقية

وهو ما يتضمن تنازلات ملموسة من جانبي الصراع ، اي الاحزاب العراقية والاحزاب الكردية المشاركة في الحكم ، كأن تتم مساومة تتنازل فيها السلطات الكردية عن مطالبتها بكركوك لقاء بعض الاقضية " المتنازع عليها " وتعديل المواد المتناقضة في الدستور الاتحادي والكردي، وتوحيد قوانين النفط والاستثمار لقاء مكاسب مادية اضافية يحصل عليها الكرد ، مع الابقاء على صيغة " كردستان لنا ونشارك في العراق " التي تمارسها الاحزاب القومية الكردية المسيطرة على الساحة السياسية في كردستان<sup>1</sup>.

و بالتالي لم تنجح كل الحلول التي طرحت للتعاطي مع المشكلة الكردية، و التي انقسمت إلى نوعين، الاول تمثل في الحل العسكري، و لم ينتج هذه الطريقة سوى الدم، و تعميق الهوة بين الشعبين العربي و الكردي في العراق و النوع الثاني تمثل في الحلول السلمية التي كانت تطرح بين الاونة والاخرى، و فشلت ايضا في ايجاد حل دائم للمشكلة لعدة اسباب لعل اهمها: فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين، الحكومي و قيادات الاحزاب الكردية، و التعامل بمنطق الضعف و القوة مع المشكلة، فكل طرف يبدي مرونة كبيرة إذا ما شعر بانه ضعيف او بحاجة إلى وقت لكي يقوي من مركزه. كما ان السلطة المركزية، منذ بداية الحكم الوطني في عشرينيات القرن الماضي، لم توطن نفسها على القبول

<sup>1</sup> - د. حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل اقليم كردستان العراق: رؤية ضمن المعطيات و المتغيرات الحالية، مركز

المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، بدون سنة النشر، ص 27

بسلطة لا مركزية في كردستان العراق في حين ان الاحزاب الكردية، و خاصة الرئيسية الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة "مصطفى البرزاني" و خلفه ولده "مسعود البرزاني" و تبعه في نفس النهج بعد ذلك حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة "جلال الطالباني" لم تكن على استعداد للقبول بأية سلطة في كردستان العراق غير سلطتهم المطلقة، يضاف إلى ذلك العامل الخارجي المؤثر خاصة على الاحزاب الكردية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: القضية الكردية و أثرها الاستقرار الامني على الدول

#### \* القضية الكردية و اثر الاستقرار الامني في العراق

دأبت إسرائيل إلى دعم التمردات التي يقوم بها الكرد بوصفها أنجع الأساليب لزعزعة الاستقرار في العراق باعتباره يشكل خطراً على دولتهم خاصة وانه شارك في جميع الحروب العربية - الإسرائيلية كما قدم مختلف أنواع الدعم للقوى الفلسطينية، ففي عام 1964 كانت تل أبيب قد أسست فعلاً علاقات وثيقة مع "مصطفى البارزاني" الزعيم الكردي، وبدا توافد الخبراء و الجواسيس الإسرائيليين إلى معقل المسلحين الكرد بهدف التسليح والتدريب في إطار مشاريع وخطط الكيان الصهيوني لإضعاف الدول العربية بتشجيع التمردات العرقية والطائفية، وقد درب إسرائيليون الجماعات الكردية المقاتلة "البيشمركة" مقابل معلومات وخدمات أفادت في احتلال العراق<sup>2</sup>. وقد امتدت العلاقة بين الكيان الصهيوني وكرد شمال العراق إلى أواخر القرن الماضي، وجاءت تطبيقاً لما يسمى استراتيجية "حلف الاطراف" والتي تقوم على توثيق العلاقات مع اطراف إقليمية وأقليات عرقية تخوض صراعات مع دول إقليمية تؤثر في الصراع مع الكيان الاسرائيلي، وقد اتخذ التعاون الاسرائيلي مع كرد العراق شكل التدريب العسكري مقابل مساعدتهم في تهريب اليهود إلى الخارج وأيضاً في تبادل المعلومات بشأن

<sup>1</sup> - د. سعد ناجي جواد، المعضلة الكردية في العراق: عوامل التأزم و المستقبل، لندن: السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018، ص 48

<sup>1</sup> - فايز عبد الله العساف، الاقليات و اثرها على إستقرار الدولة القومية، جامعة الشرق الاوسط: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 82

دول الجوار ومن بينها إيران التي تشترك بحدود طويلة مع إقليم كردستان العراق<sup>1</sup>، كانت الحرب الانجلو-أمريكية لاحتلال العراق عام 2003 متغيرا إقليميا مؤثرا بشأن مفهوم ومكانة دور الكيان الصهيوني إقليمي كونها حليفا تقليديا للولايات المتحدة الأمريكية من جهة وطرفا مؤثرا و متأثرا بحرب تشن على العراق، القوة الإقليمية التي لا تعيق المشروع الصهيوني فحسب بل تهدده أيضا لما للعراق من ثقل إقليمي لا يستهان به.

مارس الكيان الصهيوني دورا عسكريا في الغزو الأمريكي البريطاني للعراق تخطيطا وتنسيقا ومشاركة مباشرة بحيث تم تشكيل لجنة تنسيق عسكرية أمريكية-إسرائيلية، حيث يقوم الكيان الصهيوني بتقديم كل ما يتطلبه الجهد الحربي الأمريكي إضافة لإرسالها لفرق الموساد ووحدات القوات الخاصة إلى العراق وبقائها في كردستان والمنطقة الغربية<sup>2</sup>. وبالتالي فان احتلال العراق عام 2003 فتح باب الاختراق الاسرائيلي وعليه لم يعد العراق القوة الأمنية المهددة لأمن إسرائيل كما كان بل أصبحت الدولة التي تهدد الانقسامات السياسية والطائفية وحدتها استقرارها.

اتبع الكيان الصهيوني استراتيجيات محددة لدعم مصالحها الاستراتيجية وتأمين الاستقلال الكردي حيث كشفت عن مساعداتها الاقتصادية المباشرة لحكومة إقليم كردستان من خلال توفيرها لتدريب قوات الأمن وإنشاء المطارات وإقامة البنية التحتية للاتصالات<sup>3</sup>، كما تحدثت تقارير إعلامية أن إقليم كردستان مصدر أساسي للكيان الاسرائيلي لسد حاجاته النفطية مشيرة إلى أن الإقليم كان قد صدر نفضه في أوقات مختلفة للكيان عبر ميناء جيهان التركي، إضافة إلى العلاقات التجارية بين

<sup>2</sup> - علاقة الكيان الإسرائيلي بإقليم كردستان وأثرها على الأمن القومي لإيران، وكالة الرأي للأبناء، تاريخ الدخول:

com,alrai-iq ، http://www ، 2019/01/04

<sup>1</sup> - مثنى فائق مرعي العبيدي، دور إسرائيل في حرب احتلال العراق: الواقع و افاق المستقبل، مجلة جامعة الكويت للعلوم الانسانية، مجلد14، العدد 9، 2007، ص 322

<sup>2</sup> - بشينة اشتيوي، إسرائيل و الاكراد، علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، تاريخ الدخول:

www.sasapost.com ، 2019/01/05

الجانبيين والتي تعدت المجال التجاري إلى البعدين العسكري والسياسي<sup>1</sup>، تصاعد في الآونة الأخيرة الحديث العلني في الكيان الصهيوني عن علاقات قديمة بينها وبين الكرد في شمال العراق، ويتحدث مسؤولون رفيعون في الكيان الصهيوني عن دعمهم لقيام دولة كردية وتفكيك العراق وسوريا إلى دويلات بما يخدم مصلحة إسرائيل حيث أعلن بنيامين نتياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي دعمه للدولة الكردية المستقلة في العراق مشيراً أن العالم يشهد تفكيك العراق و أن تشكيل دولة كردية مستقلة بات حقيقة واقعة وهي تستحق الدعم<sup>2</sup>، يمكن القول أن العلاقة الاسرائيلية-الكردية قائمة أساساً وفقاً للمصلحة. الأمنية والسياسية وهو ما يفسره دور الكيان الصهيوني في استثمار أي صراع إقليمي ودولي وانقسام حاصل في أي دولة كما هو الحال بالنسبة لكرد العراق.

### \* العلاقات الامريكية الكردية و دورها في احتلال العراق

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الورقة الكردية في العراق لإضعاف العراق المتحالف مع روسيا فترة الحرب الباردة، ولحماية المنطقة من المد السوفيياتي في المنطقة و كانت العلاقات مع الكرد علاقات تعاونية وقد ازدادت هذه العلاقات تفاعلاً زمن حرب الخليج عام 1991 وبلغت أوجها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بإقامة الولايات المتحدة الأمريكية علاقات استراتيجية نتيجة أهمية الأكراد الاستراتيجية في المنطقة في ظل رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق عام 2003<sup>3</sup>، ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم المعارضة الكردية داخل العراق من أجل الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، كما عملت على بناء معارضة كردية ذات شقين، تمثل الأول في بناء معارضة في الداخل من أجل دعم القدرات الأمريكية في أي مواجهة قادمة مع النظام العراقي، حيث مثلت منطقة كردستان العراقية منطقة التقدم و الاشراف للقوات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية

<sup>3</sup> - علاقة الكيان الإسرائيلي بإقليم كردستان وأثرها على الأمن القومي لإيران، مرجع سبق ذكره

<sup>4</sup> - العلاقات الكردية من السر إلى العلن، تاريخ الدخول: 2019/01/05، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

<sup>1</sup> - عبد الحفيظ بن عبد الرحيم محبوب، هل تستمر الورقة الكردية ورقة رابحة لدى امريكا؟، تاريخ الدخول:

[www.globalarabnetwork.com](http://www.globalarabnetwork.com)، 2019/01/05

عند بداية عملية هجومية ضد العراق، اما الثاني فهو وجود معارضة مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ضد النظام العراقي وتسبب له إرباكا في السيطرة على ربوع الدولة وقد عملت الإدارة الأمريكية على استقطاب المعارضة العراقية شيعية وكردية في الداخل والخارج للمساعدة في إنهاء حكم صدام حسين وبناء عليه و بالتعاون مع بريطانيا تمت دعوة رموز المعارضة العراقية للاجتماع في لندن في ديسمبر 2002 وذلك لوضع الخطوط والترتيبات التمهيديّة لإسقاط نظام بغداد، وقد رعت الولايات المتحدة الأمريكية المؤتمر في محاولة لتوحيد الفصائل المختلفة قبل الإطاحة بالنظام العراقي وتمثلت المعارضة العراقية في خمس فصائل من بينهم مسعود بارزاني وجلال طالباني زعمي الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني<sup>1</sup> ، وقد صدر عن المؤتمر بيانات حيث تضمن البيان الأول عداد من التوصيات التي تخص القضية الكردية ومنها ما جاء في المادة الخامسة منه المتعلقة بالفيدرالية والتي أكدت على احترام الكامل للشعب الكردي في اختيار مستقبل العلاقة وشكلها مع بقية الشركاء في الوطن الواحد<sup>2</sup>. استمر الدعم الأمريكي للكرد أثناء الاحتلال حتى بد ان إقليم كردستان أكثر استقرار وأكثر ازدهار مقارنة بباقي مناطق العراق وامتد هذا الدعم حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، إذ انه في بيان صادر عن وكالة التعاون الأمني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" تم الكشف عن أكبر صفقة تسليح تقدمها أمريكا للقوات الكردية بالعراق وذلك حين وافقت عن بيع أسلحة ومعدات بقيمة 295.6 مليون دولار لوححدات البيشمركة الكردية التابعة لإقليم كردستان العراق، وقد بررت صفقة التسليح بأنها تحقق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم قدرة العراق على التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام وهزيمته، وتسعى أمريكا خلال الفترة الأخيرة إلى محاصرة داعش في عدد من المدن العراقية وفي مقدمتها مدينة الموصل، كما أنها استخدمت من اجل تحقيق هذا الهدف العديد

<sup>1</sup> - دور المعارضة الكردية في غزو العراق، تاريخ الدخول: 2019/01/05، www.moqatel.com

محمد ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي، جامعة الازهر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة

<sup>2</sup> - الماجستير، 2013، ص 116

من الأساليب الاستراتيجية منها القوات الكردية المقاتلة ضد التنظيم في كركوك<sup>1</sup>، الدعم الأمريكي المتواصل للکرد في العراق، لا شك انه سيمنح القوات الكردية مزيدا من القوت تنعكس بصورة واضحة عن وضعها السياسي وهو ما انعكس من خلال النداءات التي تطالب بالانفصال والاستقلال سواء داخل العراق وسوريا، وتأتي حادثة رفع العلم الكردي في كركوك العراقية لتجسد الوضع بصورة كبيرة ورغم الانتقادات الداخلية والخارجية التي قوبلت بها فان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحكومة إقليم كردستان رفضوا إنزاله.

### \* التدخلات التركية في شمال العراق

تبنّت جميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ 1991 خيار الأمني العسكري للمشكلة الكردية سواء اخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل اراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق، حيث دأبت تركيا على خرق حرمة الاراضي العراقية بحجة تعقب المسلحين من عناصر حزب العمال الكردستاني والتي يرجعها بعض الباحثين إلى وجود رغبة تركية أكيدة في إخضاع شمال العراق للنفوذ التركي بحجة ملاحقة عناصر pkk<sup>2</sup> وقد قامت تركيا في ولأول مرة منذ احتلال العراق بهجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، وفي 2015 اتهمت العراق القوات التركية بغزو الاراضي العراقية، واعتبرته انتهاكا لسيادة العراق، وقد عبرت الحدود العراقية مستخدمة الدبابات والمدرعات ووصلت على مقربة من مدينة الموصل من دون الحصول على موافقة السلطات العراقية وأكدت السلطات التركية أنها أمضت اتفاقا مع رئيس إقليم كردستان "مسعود بارزاني" على إنشاء قاعدة عسكرية تركية ثابتة في ض واحي مدينة بعشيقة، كما صوت البرلمان التركي على التمديد

<sup>1</sup> - دور المعارضة الكردية في غزو العراق، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - واثق محمد براك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الأمني، قسم الدراسات الاستراتيجية، جامعة

للقوات الموجودة في مدينة بعشيقة<sup>1</sup>. لمدة 13 شهراً أخرى، في حين استنكرت الحكومة العراقية القرار ورفضت وجود قوات تركية في العراق كما اعتبرت وجودها احتلالاً في حين بررت تركيا ذلك بسعيها من أجل تطهير العراق من المنظمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وعناصر حزب العمال الكردستاني، وإن ذلك تم بناء على طلب الإدارة المحلية لإقليم كردستان في شمال العراق من الوحدات التركية لتأهيل وتدريب القوات المحلية بهدف تحرير مدينة الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية، يضاف إلى التهديد الذي تشكله التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق على الاستقرار الأمني في العراق تهديدها للاقتصاد العراقي من خلال عقد صفقات مع حكومة كردستان بموجبها يتم مد أنابيب النفط والغاز من شمال العراق إلى تركيا حيث لاقى ذلك استنكار الحكومة المركزية في بغداد على اعتبار أنه وبموجب الدستور العراقي فإن كل عائدات الصادرات النفطية تعود إلى بغداد وتحصل منطقة كردستان على 17% وان استقلال الكرد بمواردهم النفطية قد يؤدي إلى تقسيم البلاد<sup>2</sup>.

### \* أهم النقاط الخلاف بين بغداد و أربيل

#### 1- المناطق المتنازع عليها:

يقصد بمصطلح (المناطق المتنازع عليها): المدن والبلدات والقرى الاستراتيجية ذات الأغلبية الكردية المطلقة التي تشكل حدود إقليم كردستان الغربية والجنوبية والشرقية، والتي تقع بمحاذاة مدن وبلدات عربية بعد عام 2003 لم تظهر الخلافات بصورة واضحة بين الكرد والعرب في بغداد، لكنه في نهاية عام 2007 لوحظ أن العلاقة بين الطرفين بدأ يسودها التوتر، وبالتحديد منذ تأجيل تنفيذ المادة (140) من الدستور العراقي نهاية 2007 والمتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، وزادت العلاقة توتراً بعد نقض نوري المالكي اتفاقية أربيل 2010، ثم ازداد التوتر أكثر بعد سيطرة (تنظيم الدولة) على

<sup>2</sup> - أمين حسين عبيد، العلاقات التركية - العراقية و اثرها على استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 60، 2014،

<sup>2</sup> - حمزة مصطفى انقرة، البرلمان العراقي يعد وجود قوات تركية في بعيشة احتلالاً؟ جريدة الشرق الاوسط، اكتوبر 2016

الموصل في يونيو/حزيران 2014. وفي 22 تموز/يوليو 2008، أقر مجلس النواب العراقي قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، الذي يتضمن مادة تتأجل بمقتضاها انتخابات مدينة كركوك - وهي من أهم المناطق المتنازع عليها- إلى أجل غير مسمى بموافقة (127) نائباً من أصل (140) حضروا الجلسة. وبعد سيطرة (تنظيم الدولة) على الموصل، ثم قيامه بعدها بعمليات كبيرة في مناطق قريبة من بغداد، وجدت الحكومة نفسها في موقف صعب؛ لذلك (عززت وجود القوات الأمنية في مداخل العاصمة، وكانت نتيجة التخبّط الحكومي وانسحاب الجيش من المدن صوب بغداد، استغلال الإقليم الكردي الفراغ في كركوك وقيامهم بالسيطرة عليها بعدما أدخلوا قوات البيشمركة الكردية إلى أحيائها بحجة الخوف من توغل المنظمات الإسلامية فيها. وقبل معركة الموصل التي تدور روحها اليوم لاحظنا أن الكرد رفضوا المشاركة في المعركة إلا بعد ترتيب مرحلة ما بعد الموصل؛ ولهذا عُقد اجتماع مهم ضم كلاً من مسعود البرزاني، وبريت ماكغورك المتحدث باسم الرئيس أوباما، ومستشار الأمن الوطني العراقي فالح الفياض وعلى إثره شاركت البيشمركة في معارك شرق الموصل<sup>1</sup>. وفي 27 حزيران/يونيو 2014 أكد مسعود البرزاني (أن سيطرة الكرد على كركوك ومناطق أخرى متنازع عليها مع بغداد أمر نهائي بعدما اعتبر أن المادة (140) من الدستور الخاصة بهذه المناطق لم يعد لها وجود وفي آب/أغسطس 2016، قال البرزاني (لقد صبرنا عشر سنوات مع الحكومة الاتحادية لحل مشاكل هذه المناطق وفق المادة (140)، ولكن دون جدوى، لا سبيل أمام كردستان غير الاستقلال) وبعد معركة الموصل بعدة أسابيع بدأت عمليات تهجير ومضايقات محدودة للعوائل العربية في كركوك. ويقول الكرد (إنهم يعملون ببساطة لإصلاح أخطاء تاريخية ارتكبتها قادة العراق المتعاقبون وخاصة صدام حسين. فقد أدت سياسة (التعريب) التي انتهجها في الشمال إلى إزالة قرى كردية ونزوح مئات الآلاف. غير أن آخرين في الحكومة العراقية قالوا إن: الكرد يتسببون في

<sup>1</sup> - د. جاسم الشمري، الكرد و النظام التوافقي في العراق، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، 20 اوت 2017، ص15

مظالم جديدة ويهيئون الوضع لصراعات مستقبلية، فيما يرى الكرد أن: تدعيم أراضيهم خطوة مهمة على الطريق صوب وضع الدولة المستقلة التي يسعون لإقامتها<sup>1</sup>.

### 2- بيع النفط للإقليم دون موافقة بغداد:

ما يزال الإقليم- شأنه شأن بقية أجزاء العراق- يعتمد في إيراداته على الصادرات النفطية بشكل شبه كامل. وتذهب التقديرات إلى أن الإقليم يصدر يوميًا (600) إلى (700) ألف برميل عبر ميناء جيهان التركي، والحكومة العراقية تعتبر مبيعات الإقليم من النفط غير شرعية كونها لا تتم تحت إشرافها واحتجاجًا على سياسة أربيل النفطية الجديدة غير المرتبطة بالحكومة المركزية، توقفت بغداد عن تقديم حصة الميزانية المخصصة لأربيل، مما خلق أزمة مالية في القطاع العام التابع لحكومة الإقليم خلال العامين 2015 و2016م. وكان وزير الثروات لإقليم كردستان آشتي هو رامي قد أكد أن (عائدات بيع النفط من الإقليم بشكل مباشر ودون العودة لبغداد تعادل ثلاثة أضعاف ما خصصه قانون الموازنة العراقي للإقليم من حصة مالية، وأن استمرار الإقليم ببيع نفطه بشكل مستقل أفضل من الالتزام بقانون الموازنة). وأعتقد أن الحل الأمثل لهذه القضية يكون بالعودة للدستور العراقي، الذي أكد بحسب المادة (111): "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، وأيضًا اللجوء إلى المحكمة الاتحادية، كما مرّ آنفًا في الفقرة السابقة.

### 3- المطالبة بتعويضات النظام السابق:

الخلافات بين بغداد وأربيل لم تتوقف عند المرحلة الحالية، بل تعدت ذلك إلى مرحلة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق. وفي نهاية عام 2013 طالبت حكومة الإقليم الحكومة الاتحادية ببغداد بدفع أكثر من (384) مليار دولار كتعويضات للخسائر التي لحقت بالإقليم نتيجة سياسات النظام السابق. وقال وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة الإقليم "آرام أحمد" إن (السياسات التي مارسها النظام المباد خلال السنين الماضية خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة، ناهيك عن الأضرار

<sup>1</sup> - د. جاسم الشمري، مرجع سابق، ص 16

النفسية والبيئية التي لحقت بالشعب الكردي؛ وكون الحكومة الاتحادية الحالية وريثة النظام السابق فعليها تعويض هذه الأضرار<sup>1</sup>.

### \* التمرد الكوردي في سوريا و أثره على الإستقرار الأمني

كان لتطورات العراق الأثر على تطور أوضاع الكرد، إذ أن تطلعات كرد سوريا ازدادت مع المكاسب التي أحرزها كرد العراق أثناء الغزو الأمريكي سنة 2003، إذ احتجزت أجهزة الأمن السورية المشاركين في تظاهرة أمام مقر اليونيسيف في دمشق لمطالبة السلطات السورية بمنح الجنسية للكرد المجردين منها<sup>2</sup>. جاءت احتجاجات 2004 التي يشير العديد إليها من كرد سوريا باسم "انتفاضة الكرد"، جراء أحداث القامشلي في 12 مارس 2004 في أعقاب مباراة كرة القدم بين فريقَي الجهاد والفتوة من دير الزور والحسكة، حيث حدثت مواجهات عنيفة بين الكرد وقوات الأمن السورية، وقام الكرد السوريون بإحراق العلم السوري وأعمال شتخيرية ضد مقرات سوريا وكانت

حصيلة المواجهات 32 قتيلا ومئات الجرحى واعتقال 2000 كردي واستمرت لستة أيام<sup>3</sup>. وعلى مدار أكثر من خمس سنوات منذ مارس 2004، التزمت سوريا بسياسة قمع متزايد بحق الأقلية الكردية السورية، وكان هذا القمع جزء من قمع الحكومة السورية الأوسع لأي شكل من أشكال المعارضة السورية، واشتمل على خصائص معينة مثل قمع التجمعات الاحتفالية الكردية لأن الحكومة ترى تهديد في الهوية الكردية، فمنذ 2005 عمدت قوات الأمن السورية إلى قمع ما لا يقل عن 147 تجمعا سياسيا وثقافيا عاما من تنظيم جماعات كردية، وهي تجمعات يتميز أغلبها بالطابع السلمي، وعادة ما لجأت قوات الأمن السورية إلى العنف في تفريق الحشود، واحتجازها في أحيان كثيرة المشاركين في هذه التجمعات وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية باتهامات من قبيل "إثارة الشغب،

<sup>1</sup> - د. جاسم الشمري، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - انكار الوجود: قمع الحقوق السياسية و الثقافية للأكراد في سوريا، التقرير العالمي لحقوق الانسان، 26 نوفمبر 2009،

ص 9

<sup>3</sup> - حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، ص 15

وعضوية منظمة غير مرخص لها" وقد بررت الحكومة السورية حملتها باتهامها النشطاء الكرد بـ "السعي لتقسيم سوريا"<sup>1</sup> لقد كان لتطور أوضاع الكرد في الدول المجاورة لتركيا العراق أثر على استقرار الأمني في سوريا، فقد تظاهر في 2 نوفمبر 2007 كردي سوري في القامشلي وعين العرب بدعوة من حزب الاتحاد الوطني الكردي السوري في شمال العراق وعلى التأييد السوري للقرار التركي واستخدمت القوات السورية الرصاص الحي و الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين<sup>2</sup>.

منذ أواسط عام 2014 استطاع الكرد في سوريا الاستفادة من صعود تنظيم الدولة الإسلامية، إذ زودت الولايات المتحدة الأمريكية الكرد السوريين ممثلين بحزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري الممثل في " وحدات حماية الشعب " بالدعم العسكري المباشر في قتالهم ضد داعش، شهد هذا التحالف العسكري التكتيكي من أيلول 2015 والشهر ذاته من 2016 كثافة في التعاون الاستراتيجي مع وحدات حماية الشعب، القوة الكردية الرئيسية على الساحة السورية بتحرير المدن الرئيسية كـ " كوباني، تل أبيض، شداي و منج " وبسبب الضغط الدولي أجبرت تركيا على القبول باتفاق حلفائها العمل مع وحدات حماية الشعب عندما تعرضت مدينة كوباني الكردية لهجوم من تنظيم داعش شهر أيلول 2015، سمحت تركيا لقوات البشمركة الكردية العراقية الانتقال من كردستان العراق إلى كوباني عبر الأراضي التركية لمساعدة حزب الاتحاد الديمقراطي في تحرير المدينة، وبعد انسحاب جيش النظام في مارس 2012 من الشمال السوري الذي تتواجد فيه الأقلية الكردية استغل الكرد هذا الفراغ من أجل عزل مناطقهم عن المناطق الأخرى ذات الأغلبية العربية لإقامة كيان شبه مستقل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - إنكار الوجود، مرجع سابق، ص 7

<sup>2</sup> - نفس المرجع

<sup>3</sup> - نزار عبد القادر، الاكرد في سوريا بين خيارى الانفصال و الوحدة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 86، أكتوبر 2013

## المبحث الثالث: إدارة التنوع الإثني في الحالة العراقية

اعتمدت الإدارة العراقية في إدارتها للتنوع الإثني اليات كثيرة تراوحت بين النجاح والفشل في ظل غموض المشهد السياسي للعراق وعدم رضا الاطراف المتنازعة فيه. كما أن مجتمعا شديد التنوع كما هو حال في المجتمع العراقي يحتاج إلى اطار حكم ديمقراطي يحافظ على حقوق جميع مكونات المجتمع ويسمح بتمثيلها. و منظرًا لهذه الخصوصية فإن نظام الحكم الديمقراطي هو النظام الوحيد القادر على التعامل بصورة ايجابية مع مسألة التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي والديني والمذهبي والقومي، فالتعامل السلبي مع هذا التنوع الشديد في المجتمع العراقي يفضي حتما إلى انقسامات مجتمعية ويغذي الصراعات الإثنية والعرقية والمذهبية، وهي صراعات بدورها قد تشكل تحديات حقيقية امام الخيار الديمقراطي في العراق<sup>1</sup>.

## المطلب الاول: ادارة التنوع الاثني باستخدام الية الديمقراطية التوافقية

أخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية\* في العراق بالتداول بعد تغيير النظام السياسي الذي جرى في 2003/4/9 اثر الاحتلال الامريكى له و احدث تغيرات عدة في الدولة و المجتمع اذ بدأ الحكم الامريكى المباشر بالجنرال المتقاعد (جي غارنر) الذي ترأس مكتب إعادة الاعمار والمساعدات الانسانية و استمر في السلطة لخمسة اسابيع من 2003/4/9 إلى 2003/5/16 و كان يسعى

<sup>1</sup> - د. عبد الجبار احمد، الفدرالية و اللامركزية في العراق، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013، ص2

\* الديمقراطية التوافقية: هي نمط من أنماط الديمقراطية، يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمييار وحيد للحكم، وأضافه معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.

نشأه الديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي: ويعد المفكر الهولندي (أرنت ليبهارت) من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي، وقد أشار ليبهارت إلى أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن استراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية.

إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة و لكنه فشل في مهمته. ثم جاء بعده كما ذكرنا سالفا "بول بريمر" الذي ترأس سلطة الائتلاف المؤقتة<sup>1</sup>.

### \* العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية في العراق

هناك عدة عوامل ساعدت على قيام الديمقراطية التوافقية في العراق و منها:<sup>2</sup>

1- الاغلبية و الاقلية في العراق وغير متغيرة على أسس طائفية ومذهبية وقومية، وحتى جغرافية، و نقول جغرافية لأن الشمال الشرقي للعراق يقطنه اغلبية كردية، والجنوب أغلبية شيعية، والشمال الغربي و الوسط اغلبية سنية، و ان واقع هذه الانقسامات و بناء العراق الجديد يستدعي الاخذ بهذا اللون من الديمقراطية.

2 - صناع القرار السياسي في العراق يرون ان من الضروري اعتماد هذا الشكل من الديمقراطية لأنها هي الكفيلة لتوحيد الاطراف المتنازعة داخل العراق.<sup>3</sup>

3- وجود اكثر من ثلاث او ربع فئات تمثل الاطراف الرئيسية في هذا المشهد السياسي العراقي، يؤدي إلى تقارب هذه الفئات بحيث تشعر كل فئة بصعوبة التفرد و الاستئثار بالسلطة.

و قبل انتخابات 2010 تباينت المطالب السياسية باعتماد الاستحقاق الانتخابي بدلا من الديمقراطية التوافقية، وفي هذا الاتجاه صرح رئيس الوزراء العراقي السيد "نوري المالكي" معتبرا الديمقراطية التوافقية احد اسباب مشاكل العراق و عقبة امام بناء الدولة.

<sup>1</sup> - فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الاثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالي السودان و العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016، ص 219

<sup>2</sup> - حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، العراق: مجلة ديابي، العدد 58، 2013، ص 147

<sup>3</sup> - د.عبد الجبار احمد، مرجع سابق، ص 15

وأوضح ان النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني في حال كان على وفق الاستحقاق الانتخابي، وذكر قائلاً "أؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الاكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة"<sup>1</sup>.  
و من جانب اخر قال الرئيس العراقي السيد "جلال طالباني" " ان الديمقراطية التوافقية في العراق ما تزال مطلوبة و اضاف ان ترسيخ التوافق الوطني وسيلة ناجحة لتوحيد الصفوف للأطياف المتنوعة في البلاد، فالعراق لا يحكم بالاغلبية و الواقع مايزال يتطلب التوافق".

اما السيد "اسامة النجيفي" رئيس البرلمان العراقي فقال: " ان التوافق السياسي عطل تشريع الكثير من القوانين المهمة"، و دعا إلى ضرورة الالتزام بالدستور لحل الاشكاليات السياسية و في مؤتمر صحفي مشترك أكد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كردستان " الدستور و الشراكة الحقيقية و اتفاقية اربيل اصبحت ضرورة حتمية بحل كافة الازمات و المضني في بناء الدولة.

و من هنا نرى اختلافا واسعا في وجهات النظر لرسم السياسة العامة للدولة و تحديد هويتها الوطنية وعلى مرور عدة اعوام على اول ممارسة إنتخابية يتضح ان الديمقراطية في العراق مازالت محكومة بقدر من التوافق فهي ديمقراطية توافقية ناشئة و ليست مثالية.<sup>2</sup>

#### \* صيغة الديمقراطية التوافقية في العراق

و استمد مجلس الحكم شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار 1483 الصادر عن مجلس الامن الدولي و نصها: "قيام الشعب العراقي بمساعدة السلطة و بالعمل مع الممثل الخاص بالامم المتحدة بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة إنتقائية يسيرها العراقيون إلى ان ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترفا بها دوليا تتوالى إلى مسؤوليات السلطة"، و مع صدور القرار وجدت الادارة الامريكية بأن عليها إنشاء إدارة عراقية مؤقتة بسرعة لتظهر للعراقيين بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الاصلاح

<sup>1</sup> - حسن تركي عمير، مرجع سابق، ص 150.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

السياسي و منحهم مسؤولية مبكرة عن حكم انفسهم و يجب ان تكون هذه الادارة ممثلة للعراقيين كافة و عليه ابلغ بريمر مجلس القيادة العراقية عن ضرورة توسيع مجلسهم يشمل جميع العراقيين.<sup>1</sup>

و قد وصف "بريمر" تأسيس مجلس الحكم بقوله " مجلس الحكم هو الخطوة الاولى في رحلة نتقل فيها مع نحو هدفنا المشترك بحكومة عراقية تمثيلية و المجلس سيتمتع بسلطة حقيقية و الائتلاف مستعد للمساعدة بأي طريقة و معاً سننجز " وبدأ مجلس الحكم سلسلة من الاجتماعات بحث خلالها النظام الداخلي للمجلس والأعداد للدستور العراقي الدائم، و تحديد عدد من وزراء و الاتفاق على نظام الرئاسة التداولي، كما جاء في النظام الداخلي للمجلس انه ينتخب رئيس من بين الاعضاء البالغ عددهم 25 عضواً، وأن تكون رئاسة هذا المجلس دورية شهرية، و حسب الاحرف الهجائية لأسماء اعضائه، تمثل المجلس من 13 عضواً من الشيعة و 5 اعضاء من السنة و 5 اعضاء من الكرد وعضوين من الاقليات (واحد تركماني وآخر اشوري).

هذه التشكيلة لمجلس الحكم دليل على التأسيس الفعلي للديمقراطية التوافقية اذ قام على اساس التمثيل النسب لكل الطوائف و الاقليات و الاديان و القوى السياسية العراقية، و قد حظي مجلس الحكم بترحيب دولي من قبل مجلس الامن الدولي و الذي وصفه ب: خطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي.<sup>2</sup>

#### \* اشكاليات و سلبيات الديمقراطية التوافقية

##### 1- إشكالية الهوية الوطنية:

يمكن القول ان اشكالية الهوية الوطنية تعد إحدى اشكاليات العهد القديم الذي ورثته الدولة العراقية الحديثة دون ان تتمكن من وضع الحلول لها او التعامل معها بحكمة و لذلك تفاقمت هذه الاشكالية حتى بلغت ذروتها و اندمجت مع الاشكاليات الاخرى، و هكذا تنازع المواطن العراقي مع

<sup>1</sup> - بول بريمر، مرجع سابق، ص 13

<sup>2</sup> - حسن تركي عمير، مرجع سابق، ص 148

مواطني الدول العربية الأخرى في مسألة الهوية بثلاث هويات على الأقل متنافسة فيما بينها، إن لم تكن متناقضة (قومية، وطنية، دينية) و كان من شأنه اختيار ضمني او صريح لإحدى هذه الهويات ان يحدث مشكلات داخلية اة اقليمية اذ اصطدمت الهوية القطرية الوطنية بمشاعر قطاع كبير من المواطنين إلى التواصل في إطار اوسع كالامة العربية او الامة الاسلامية، فصطدمت الهوية العربية بمشاعر المكونات القومية غير العربية داخل الدولة العراقية. و تصادمت الهوية الدينية بمشاعر غير المسلمين فضلا عن اصطدامهم بالولاءات المذهبية و الطائفية داخل الدين الواحد.<sup>1</sup>

لا ريب ان سيكولوجية النظام القديم و هو نتاج قرون طويلة ماتزال كامنة في حيا شرائح واسعة من الناس و لن تختفي بسهولة، إلا ان الامر الاكثر اهمية هنا هو ان الولاء الوطني الجديد ما يزال غاضبا غير محدد المعالم و غير متأكد من المنحى الذي سيتجه فيه فهي العراقية او الوحدة العربية وهو ما يزال غير مقبول بالنسبة للأكراد، و لم يتمثله الشيعة بشكل كاف، و اذا ما قورن بالولاءات القديمة يبدو مفتقرا إلى النظم الاخلاقية المعيارية و إلى الدعم العاطفي طويل الامد.<sup>2</sup>

تشكلت الهويات الوطنية للدول الحديثة على أساس انتقاء عناصر معينة و تغييب العناصر التي لا تستجيب للحاجات السياسية للدولة في مرحلة تشكلها، ولمصلحة الطبقة المهيمنة في تلك المرحلة. وان تغييب الكوردية من المؤسسات بعد الاستقلال و انتقاء عناصر العروبة والبعد القومي كهوية للدولة، والترويج لشعارات مثل (امة عربية واحدة)، و شعار (نقط العرب للعرب) ، واختيار العلم الذي يحمل ثلاث نجومات دلالة على وحدة العراق وسوريا ومصر والنشيد الوطني القومي العروبي والمقولة الأتاتورية ( سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي ) و(كم أنا سعيد لكوني تركيا ) واعتبار اللغة التركية هي سيدة اللغات وأم اللغات لا يجوز التحدث بغيرها في تركيا ويقول رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" ان اللغة التركية هي اللغة الرسمية في تركيا، وهي كذلك القاسم المشترك بين جميع طوائف الشعب التركي، وإن أي محاولة لتغيير هذه الحقيقة محاولة مرفوضة برمتها،

<sup>1</sup> - ابراهيم سعد الدين، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 154

<sup>2</sup> - د.اسعد صقر، الشرق الاوسط الحديث، القاهرة: مركز مدارات للأبحاث و النشر، 2016، ص 270

بل إن طرح هذه المسألة حتى للمناقشة سيلحق الضرر بأخوتنا وهو صاحب شعار (شعب واحد وعلم واحد ولغة واحدة). وغيرها من الشعارات التي تعتبر من صميم هوية الدولة والتي لم يكن للقوميات الاخرى نصيب فيها فكلما زاد انسجام قيم وهوية الجماعة الاثنية مع الهوية العامة الوطنية في المجتمع والسلطة الحاكمة زاد الاندماج وعلى العكس كلما زاد تباين قيم وهوية الجماعة في المجتمع قل تمثيلها ويؤدي إلى زيادة ميل الجماعة للخروج والتمرد على تلك القيم والهوية ومن ابرز رموز الهوية هي ( اللغة والألقاب والنشيد الوطني وعلم الدولة وشعاراتها وأسماء المدن والملبس والدين والعادات والتقاليد والمناسبات القومية و غيرها وان البعض يتعامل مع الهوية العراقية من منظور قومي. أساسه (الاثنية القومية) وليس أساسها ( الهوية الوطنية العراقية الجامعة). فالحروب الأهلية بالعراق سببها النزعة العنصرية القومية للأنظمة الحاكمة بل للمعادلة السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية منذ بداية القرن العشرين بتهميش الكورد والشيعية بالعراق. وفرض هوية قومية إثنية على الهوية الوطنية وعلى عموم العراقيين<sup>1</sup>.

إن تحدي الهوية الوطنية يضم بين جنباته مجموعة تحديات تتداخل وتتفاعل وتتجمع كلها لتصنيع هوية وطنية عراقية تحتوي جميع الهويات والفرعيات. تستوعبها وتحترمها وتحافظ عليها وتأخذ بيدها لتكون سندا ومرتكزا للتمسك والدفاع عن هوية جامعة هي الهوية الوطنية، فالهوية الوطنية العراقية تحد يواجه التطييف ويضم مجموعة تحديات، يحتويها ويعبر عنها ويجد قوته فيها وهي تحدي المواطنة وتحدي التعايش و التسامح و تحدي التعدد والتنوع وتحدي الوحدة.<sup>2</sup>

إن الانكسارات او الصراعات الداخلية بين افراد المجتمع الواحد لا تعني ان هناك انقساما حادا بين افراد المجتمع او ان هناك صراعا قائما على اساس الهوية، إذ يمكن تفسير ذلك بان الوعي الوطني في حالة من الانحسار لظروف سياسية او اجتماعية جاءت اغلبها إما بتأثير السلطة السياسية

<sup>1</sup> - ريناس بناني، ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي نموذجا، برلين: المرکز الديمقراطي العربي، 2017، ص 4

<sup>2</sup> - د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة و بناء الدولة- دراسة حالة العراق، الاردن: اكاديميون للنشر و التوزيع، 2014،

وصراعاتها أو بسبب عوامل خارجية تسعى إلى تفتيت الوطن لمصالحها الخاصة، و هذا ما نلاحظه فعندما يتهدد الوطن من الخارج تشكل عملية الانتماء هوية مشتركة تمثل الهوية الوطنية التي تبلور في شكل قوة ضد الاحتلال الخارجي و هذا ما شهدته العراق في ثمانينات من القرن الماضي او في ظروف الاحتلال الامريكي عام 2003.<sup>1</sup>

كما لم تقم الحكومة العراقية بأي محاولة واضحة للتغلب على هذه الانقسامات وبناء هوية وطنية مشتركة أدت مأسسة الهويات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة. وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدّعي تمثيل طوائفها. كما فاقم اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل هذه الصراعات بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد. التي تترافق في الصراعات الطائفية مع نوع من الاستقطاب الشامل الناجم عن تزايد سلطوية رئيس الوزراء نوري المالكي. فقد تمكن رئيس الوزراء من تعزيز سلطته، وتهميش البرلمان والمؤسسات المستقلة، والسيطرة على الأجهزة العسكرية والأمنية، وإخضاع القضاء، وتوسيع دائرة دعمه السياسي على حساب منافسيه. وبينما أثار هذا قلق منتقديه الشيعة، فإنه لم يدفعهم إلى الخروج عن الصف الطائفي و بالتالي فإن العراقيين بحاجة إلى إجراء مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي الحالي في البلاد. يجب أن يتحوّل التركيز إلى المواطنين بعيداً عن الطوائف. فالتغيير الحقيقي يتطلب إجراء تعديلات كبيرة على الدستور والنظام الانتخابي العراقي إضافة إلى سنّ قوانين جديدة بشأن الأحزاب السياسية وإدارة الموارد. ويتعيّن أن تصبح السلطة أقلّ نخبوية وأكثر بعداً عن المركزية وأكثر تعبيراً عن احتياجات الناس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - د. عادل ياسر ناصر، الهوية و الايديولوجية قراءة في مسارات الصراع و تطوراتها، مجلة الاستاذ، العدد 212، المجلد

الثاني، 2015، ص 261

<sup>2</sup> - حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، سياسات الشرق الاوسط، افريل 2014، ص 3

## 2- إشكالية المواطنة:

يكن القول ان الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تضعف المواطنة من خلال تأكيدها على الثقافات والانتماءات الفرعية، الطائفية و القومية و هذا ما يصبب وحدة المجتمع السياسي بالتفكك ويجعل من الانتماءات الفرعية اسوار تسجن المواطنة، و من ثم الدولة الوطنية، لا يجوز ان تتصف بأي صفة من صفات الفرد الطبيعي كأن تكون عربية او كردية، سنية، او شيعية فالدولة الوطنية حقيقية موضوعية قائمة بذاتها، أسست على ضوئها الحدود و الانظمة و الدساتير و الحكومات و اوجدت هوية واضحة و إنتماء محدد لا مجال لتجاوزه او القفز على استحقاقاته من الناحية القانونية أو الموضوعية بأي شكل من الاشكال فهي تنظر إلى الافراد بصفتهم مواطنين مجردين من جميع صفاتهم الشرعية.<sup>1</sup>

إذا المجتمع التقليدي المتأخر الذي استندت اليه الديمقراطية التوافقية في العراق لا ينسجم وطبيعة المجتمع الحديث، فأخذت مكونات القبيلة والعشائرية والطائفية والمذهبية دورا واسعا في تحديد بوصلته السياسية بينما يتكون المجتمع الحديث الذي كان يجب الانطلاق منه في تحديد مساره السياسي من افراد احرار و من طبقات اجتماعية تخرق جميع البنى التقليدية و تعيد تشكيلها على المبادئ المنفعة أو المصلحة او الاعتماد المتبادل، فالمواطنة هي جملة من الحقوق المدنية و السياسية والاجتماعية، ومن الحريات الاساسية التي ينجم عنها جميعا جملة من المسؤوليات و الالتزامات اتجاه مواطن حر هو عضو في الدولة، فالمواطنة انتماء و مشاركة و ليست مخصصة للسلطة و الثروة.<sup>2</sup>

## 3- إشكالية رسم السياسة العامة:

تعتبر السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان العراقي من اهم المؤسسات المؤثرة في صنع القرار السياسي، و هي من اهم السلطات في الدولة مهمتها الاساس عمل القوانين أي تشريع القواعد

<sup>1</sup> - فوزية لبادي، مرجع سابق، ص 224

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 224

العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في الدولة و عليه فالقانون من عمل السلطة التشريعية أي البرلمان هو إقتراح السياسة العامة و يتم ذلك عن طريق النواب الممثلين للسلطة التشريعية.

العراق بعد عام 2003 ومع تطبيقه الديمقراطية التوافقية وتوزيع المناصب على أساس المحاصصة التوافقية، يخرج بنظام حكم مؤقت يعتمد القواعد العامة في العمل الديمقراطي ومضمونة في الظاهر قائم على أساس توزيع المناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع. فنظام المحاصصة يقوم على توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة عمى أساس النسب العددية لمكون الطائفي العام، وعلى هذا الأساس تم توزيع الوظائف الرسمية السياسة في العراق توافقياً إذ يكون النائب ممثل لجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية، وقليلاً ما نشاهد نائب يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف منطقته أو جماعته الاجتماعية، وفي حال كان النائب أو مجموعة نواب لديهم وجهات نظر تناقض الكتلة أو الجماعة الاجتماعية فإنها لا بد أن تنسلخ عن الرأي والتكتل الجمعي للجماعة الاجتماعية، وتشكل جماعة فرعية لا تخرج بأي حال عن السياقات الجمعية لجماعة الاجتماعية، كما نلاحظ أن رئيس الجماعة أو الكتلة الاجتماعية صوت قد يساوي أو يفوق أصوات نواب كتلة، وفي البرلمان يكون الجلوس على أساس جماعة اجتماعية، وفي التصويت ينتظر الجميع رأي رئيس الكتلة، ولذلك فإن القرار التشريعي وبالتحديد في القرارات المهمة لا يتم وفق قاعدة أغلبية الأصوات، بل يتم من خلال توافقات بين قادة الجماعات أو الطوائف ثم بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية بالتصويت وفق قاعدة أغلبية نواب المجلس التشريعي ويكون تصويتنا لاحقاً للتوافقيات التي تتم خارج قاعة البرلمان، إذ إن التوافقات السياسية التي لا تتم بسهولة وبوقت قصير، بل إنها تحتاج إلى مدة طويلة للوصول إلى تلك التوافقات، وهذه تؤدي إلى إشكالية في رسم السياسة العامة لأنها تعطل القرار السياسي ومن ثم تؤخر تشريع ذلك القانون الذي يؤثر على العملية السياسية في العراق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسن تركي عمير، مرجع سابق، ص 176

ومن أسباب فشل رسم السياسة العامة في العراق يعود إلى:

#### أ- العنف الحزبي:

من انواعه التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحدث غالباً قبل الانتخابات وأحياناً بعدها، وهو يتمثل بتمزيق الاعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات وتحزب دوائر الدولة لمرشح على حساب آخر، من استثمار اموال الدولة في الدعاية محددة الاهداف، كما ان هناك الاقصاء و تغييب الاخر على أسس حزبية.

#### ب- العنف الفئوي:

وله شكلان عنف عرقي و عنف طائفي، و هما موجودان في كل مناطق العراق. وعلى الرغم من ان بعضهم يرى انه لا عنف يحدث في العراق، الا ان هناك من يؤكد وجود هذا النوع من العنف. ولنأخذ حديث "الكتور حارث الضاري" الامين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، إذ يقول "دماؤنا نازفة و الالم يعتصر، و ما يجري في العراق صراع حزبي سياسي مصلحي، و ليس صراعا طائفيا مذهبيا دينيا، إن العنف الفئوي موجود و الحرب الباردة تمارس تحت ظلال شعارات مختلفة منها، إلقاء اللوم على جماعة الارهابيين، و القتل بدواعي الثأر، والتصفية.<sup>1</sup>

وبهذا فإن الاحتلال الامريكى للعراق، قد عرض الهوية الوطنية العراقية لأكبر ازمة في تاريخ العراق الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد أو إشعال حرب اهلية، بل إن مجريات الحياة اليومية العراقية تفصح عن وجود الحرب الأهلية محليا، وإن كانت خفية إلا أنها اتضحت في عدد القتلى العراقيين يوميا على اساس الهوية و الانتماء. و هنا لابد من القول إن الأمر لا يقتصر على سياسة الاحتلال فقط، و إنما ينعكس ايضا على صيغة تعامل القوى السياسية العراقية مع المحتل، إذ عبرت قوى سياسية بتفضيلها التعامل مع المحتل على حساب الوحدة الوطنية إلى

<sup>1</sup> - د. مشحن زيد محمد حسين التميمي، الدولة واجهزتها الايديولوجية في الفكر السوسولوجي المعاصر، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2016، ص 481.

الدرجة التي عد بعضهم الاحتلال تحريراً، و أن بقاء الاحتلال خياراً ضرورياً، و الذي ساهم في تعميق أزمة الهوية التي يعانيها العراق وبالتالي كن هناك فشل في رسم السياسة العامة.<sup>1</sup>

لهذا السبب يقدم أنصار المدرسة التوافقية محاجتهم على أساس أن الفشل الذي أصاب العملية السياسية في العراق لم يحصل بسبب النظام التوافقي، بل أن هذا النظام لم يطبق بطريقة صحيحة، واحتوى عناصر سمحت بتصاعد النزعة الاغلبية، بخاصة لدى الطرف الشيعي الرئيس "ائتلاف دولة القانون" الذي تبنى برنامجاً لتشكيل حكومة أغلبية في الانتخابات الاخيرة. وقد أخذت الأطروحات التوافقية في السنوات الاخيرة شكل الدعوة إلى الانتقال "إلى توافقية مهيكلية" CORPORATE CONSOCIATIONALISME وهو النموذج الذي كان طرحه كل من جوزيف بايدن، وقد كان عضواً في الكونغرس قبل أن يصبح نائباً للرئيس و"ليزلي غليب" الرئيس الشرفي لمجلس الشؤون الخارجية، في مقالة نشرها بعنوان "الوحدة من خلال الاستقلال" ودعت المقالة إلى محاكاة النموذج البوسني في العراق عبر إعطاء كل الجامعات الاثنو - دينية استقلالية ذاتية في إدارة شؤونها، مع الحفاظ على حكومة مركزية لإدارة المصالح المشتركة، و تحديداً أمن الحدود والسياسة الخارجية وعوائد النفط، وتقتح المقالة تأسيس ثلاثة اقاليم (شيعية- كردية- سنية) مع إبقاء بغداد منطقة فيدرالية.

لقي هذا الطرح رداً غاضباً من السياسيين العراقيين الذين رأوا انه محاولة لتقسيم العراق، في حين انفرد السياسيون الكرد بالترحيب به. وقد استعاد ما يعرف بمشروع "بايدن" بعض حيويته بعد استيلاء تنظيم "داعش" على الموصل ومناطق سنية اخرى إذ بدأت الإدارة الأمريكية بإلقاء اللوم على

<sup>1</sup> - د. مشحن زيد محمد حسين التميمي، مرجع سابق، ص 484-485

السياسات "السلطوية والطائفية" لرئيس الوزراء نوري المالكي، واقتراح إطار جديد للشراكة في السلطة<sup>1</sup>.

ومنه نقول انه لا بد من مراعاة واقع العراق وخصوصية تكوينه الثقافي والاجتماعي وإرثه الحضاري، وإستباط العبر من تاريخه وعدم تكرار مآسي الماضي، والابتعاد عن كل أشكال الترجسية السياسية، وتقبل الرأي و الرأي الاخر، وهذا يتطلب<sup>2</sup>:

1- دعوة جميع المثقفين و المفكرين العراقيين ليرفعوا صوتهم عاليا لإستنكار و إستهجان كل ما يحدث اليوم في العراق بصرف النظر عن مصدره، و عدم الوقوف موقف المتفرج العاجز عن الفعل، بل دعوة للإخراط بتجمع وطني عراقي شامل و عابر لجميع الاطياف و الاديان و الاعراق من منطلق أن العراق وطن الجميع.

2- القوات العسكرية ملك الشعب وينبغي إعدادها إعدادا مهنيا وأن لا تخضع لأية جهة سياسية.

3- إستقلالية المؤسسات القضائية بدرجاتها المختلفة لضمان نزاهتها و تحقيق العدالة للجميع.

4- إقرار دستور مدني يضمن حقوق وحرثيات جميع مواطنيه على اساس المواطنة و الهوية الوطنية القائمة على الانتماء للوطن العراقي الواحد.

5- تجريم الانشطة السياسية الدينية والطائفية والاثنية، وتجريم كل أشكال العنف والارهاب فعلا وفكرا.

6- محاسبة الفاسدين و المفسدين ممن سرقوا المال العام و إستردادها بالطرق القانونية.

<sup>1</sup> - حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية و التطبيق و النتائج، قطر: سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 12

<sup>2</sup> - د. داخل حسن جريو، مرجع سابق، ص 300

## المطلب الثاني: ممارسة الفيدرالية في العراق

كانت العملية الدستورية جزءاً مهماً من عملية إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجارية في العراق، إذ إن هذه العملية ستبلور صورة النظام السياسي، لذا كان الصراع على حدته بين مختلف القوى السياسية حول إعادة توزيع السلطة السياسية و الثروة بما يخدم مصالح واهداف تلك القوى بعيداً عن المصلحة الوطنية، وعدت السلطة مدخلاً للسيطرة على الثروة، فمن يمسك بالسلطة يسيطر على الثروة، لذا إحتدم الصراع بين الفرقاء السياسيين للإمساك بالسلطة، ووفقاً لذلك فإن أي اختلال في توزيع السلطة سيفضي لا محالة إلى اختلال في توزيع الثروة. وينعكس ذلك على العلاقة بين مكونات المجتمع من جهة، و بين المجتمع و السلطة السياسية من جهة أخرى، لذا كانت الدعوة نحو فيدرالية العراق على اسس قومية و مذهبية، و التي وردت في دستور عام 2005 إحدى بؤادر الصراع للهيمنة على السلطة. في اللحظة نفسها التي تعد إحدى بؤادر الانعتاق عن جسد الدولة<sup>1</sup>.

والفيدرالية<sup>2</sup> federalism هي مصطلح معياري يشير إلى نظام حكومي متعدد المستويات يجمع بين الحكم المشترك والحكم الذاتي للأقاليم المكونة للدولة و يقوم على اساس القيمة والمصادقية المفترضة في الجمع بين الوحدة و التعددية، و يعمل على استيعاب الهويات الفرعية والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجماً، لذلك هو يشير في جوهره إلى ترسيخ الوحدة واللامركزية والحفاظ عليهما معاً.

وهي بمعناها الضيق صيغة دستورية و قانونية تقوم على اساس توزيع الاختصاصات و السلطات بين الحكومة المركزية والاقاليم المحلية في الدولة الواحدة، و بعبارة أخرى هي إرخاء لقبضة الحكومة المركزية وتثبيت اللامركزية الادارية السياسية يسمح لأقاليم الدولة بقدر كبير من الصلاحيات

<sup>1</sup> - د. وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص 394

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 395

والسلطات في إدارة شؤونها الذاتية و هي بذلك تكون نظام حكم و اسلوب إدارة يتحدد في إطار دستوري بين السلطة الادارية والقانونية بين المركز و الاطراف بهدف تحقيق التوازن في توزيع الحقوق والواجبات و المسؤوليات الوطنية.

و هي بمدلولها الواسع تشير إلى ظاهرة تحرك الجماعات الانسانية المميزة نحو المجتمع، بحركة تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين، يشير الاول إلى الحرص على ذاتيتهما، و يشير الثاني نحو السعي إلى تنظيم جماعي يشملهما.

### \* السمات الاساسية المميزة للفيدرالية

واحدة من المميزات الجوهرية للدولة الفيدرالية هي انصهار مكوناتها المختلفة في اطار واحد يحدد لها اطاراً معينة للتعامل ، سواءً مع مركز الدولة او مع مثيلاتها من المكونات الاخرى (الجمهوريات، الاقاليم، الولايات، الدوائر الكانتونات، الاراضي، ... الخ) تفتقر اطراف الفيدرالية إلى السيادة الكاملة على أراضيها ذلك انها تنازلت طوعاً في اغلب الاحيان عن استقلالها السياسي إلى المركز واحد يعتبر الحامل لسيادة الكيان الجديد والمسؤول عن كل ما يخص مكوناته في داخل البلاد وخارجها . ومن هنا افتقر أطراف الدولة الفيدرالية إلى حق الخروج الكيفي على الاجماع والانسلاخ عن جسد الدولة، بالإضافة إلى عدم تمتعها بحق الدخول كطرف مستقل في العلاقات الدولية ايضاً خلو دساتير البلدان الفيدرالية المعاصرة من حق الانفصال الكيفي وان تضمن دستور الدولة ذلك حق فان الدستور حدد له أليات من التعقيد بحيث يكون من المتعذر على المكون الفيدرالي تفعيله على ارض الواقع الدستور الاثيوبي فيما اجهضت محاولات الانفصال اما بقوة السلاح كما حدث في سويسرا في عام 1847. وخلال الحرب الاهلية في الولايات المتحدة الامريكية (1861 – 1865) أو عن طريق معالجة الحركات الانفصالية بوسائل السياسية والقانون رفض حق استقلال ولاية استراليا الغربية عام 1939<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد رسول غزاي، توزيع اختصاصات بين السلطات الاتحادية و السلطات الاقاليم و المحافظات في الدستور العراقي الدائم 2005، العراق: بحث مقدم إلى مجلس كلية القانون جامعة القادسية، 2018، ص 6.

ميزة أخرى تتصف بها الدولة الفيدرالية وهي امتلاك اقاليمها لما يسمى بالسيادة المنقوصة اي حق تمتعها بإدارة شؤونها المحلية وسريان قرارات اجهزة السلطة فيها في نطاق حدودها الادارية بما في ذلك قواعد دستورها وقوانينها الأخرى ضمن حدود الجغرافية للأقاليم، شريطة ان لا تتعارض مع التشريعات الفيدرالية خصوصاً في مجال الاختصاصات الحصرية للمركز الفيدرالي والاختصاصات المشتركة. غير ان تلك السيادة سرعان ما تنتفي وتتحول الدولة إلى شكلها البسيط مع اعتماد اساليب المركزية الصارمة في السياسة كما في الاقتصاد في الحالات الاستثنائية ولظروف غير طبيعية مثل الحرب الاهلية او اعلان الاحكام العرفية وحالة الطوارئ ... الخ . وفي جميع الاحوال فأن مبدأ علوية التشريعات الفيدرالية يبقى هو السائد بالإضافة إلى سريان التشريعات الفيدرالية على جميع اراضي الدولة دون استثناء وليس بمقدور الولايات او الاقاليم او المحافظات الحيلولة دون اعتماد التشريع الفيدرالي. ففي الولايات المتحدة الامريكية عاجلت لمادة ( 6 ) من الدستور حالة التنازع بين التنازع بين القانون الفيدرالي وتشريعات الولايات حين نصت على ان الدستور الحالي وقوانين الولايات المتحدة الصادرة لتنفيذه تماماً كما جميع المعاهدات المعقودة والتي ستعقد لاحقاً تشكل القوانين العليا في البلاد وعلى قضاة الاقاليم تنفيذها في حال تضمنت بعض دساتير الولايات وتشريعاتها ما يتعارض مع قواعدها<sup>1</sup>.

### \* تطبيق الفيدرالية في العراق

كان أول إعلان رسمي عن الفيدرالية في العراق كان في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صدر عام 2004 فقد تضمن هذا القانون في المادة الرابعة منة ما يأتي (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطة فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس العرق أو الأثنية او

<sup>1</sup> - أحمد رسول غزاي، مرجع سابق، ص 7

القومية أو المذهب. وكان هذا النص أول نص رسمي يشير وبشكل صريح إلى اعتماد النظام الفيدرالي في العراق وبعد صدور الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 كان النظام الفيدرالي احد المرتكزات الأساسية التي بني عليها الدستور وقد نصت المادة الأولى منة على ما يأتي (الجمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضمان لوحدة العراق. كما خصص الباب الثالث من الدستور البيان تشكيل السلطات الاتحادية وصلاحياتها كما ان الدستور قد اقر تشكيل (اقليم كردستان) الذي كان تشكل فعلياً قبل اقرار الدستور وفي زمن النظام السابق وذلك بموجب نص المادة (117) التي تضمنت :

- يعتبر هذا الدستور عند نفاذة اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليمياً اتحادياً

- تعتبر هذا الدستور الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه وكذلك المادة (119) التي تنص يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقوم بإحدى الطريقتين هما :

أولاً : طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

ثانياً : طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

هذا يعني ان الدستور سمح تشكيل اقاليم جديدة في العراق في المستقبل حيث فتح الحق لكل محافظة أو أكثر تكوين اقليم . اما المادة (118) من الدستور فقد نصت على ضرورة تشريع القوانين الاجراءات التنفيذية لتكوين الاقاليم حيث نصت على ما يأتي (يسن مجلس النواب في المدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - أحمد رسول غزاي، مرجع سابق، ص 9-10

و من التحديات التي تواجهها العراق ايضا يتمثل في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بحيث تستقطب الولاء الاسمي للمواطنين بغض النظر عن إنتماءاتهم القبلية والعرقية والدينية، بمعنى ان تكتسب الدولة مؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الاطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع، ضمن هوية وطنية عراقية و ضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق و الواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين.<sup>1</sup>

كما تشير عدد من الدراسات في مجال إدارة الصراعات العرقية ان الفيدرالية تساعد على إدارة الصراعات بين المجتمعات التعددية على الرغم من ان الفيدرالية لم تصمم في الأصل لتسوية النزاعات الاثنية او الدينية او اللغوية ولكنها تعد اليوم واحدة من أفضل الوسائل في التعامل مع تلك الصراعات, إذ إن كل جماعة تتمسك بديانيتها ولغتها وأفكارها ومجتمع بهذه الصورة تعيش فيه مكونات متنوعة تطرح الفيدرالية نفسها كخيار ناجح يجسر العلاقة ويعيد الثقة بين هذه المكونات إن الحل الفيدرالي في جوهره يشجع ويؤيد مبادئ ضم المجاميع والطوائف ويقوم بطرح التفاوض او الحوار بين الهوية والوحدة على مستوى الحكم الذاتي والاختلاف على مستوى آخر ولهذا وكمبدأ أنساني تقدم الفيدرالية مجال واسع للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص.

ان الفيدرالية تشكل مدخلا ملائما وفعالاً في المجتمع التعددي، اذ تكون الفيدرالية أداة فعالة لتنظيم وضبط الصراعات العرقية خاصة وإنها تساهم في تفكيك ساحة الصراع إلى ساحات اصغر يمكن إدارتها وقد نجحت في ذلك النماذج في كل من سويسرا وكندا وبلجيكا إن في العراق واحدة من القضايا الرئيسية التي يتفق عليها معظم السياسيين العراقيين هو ان العراق يجب ان يتبنى النظام الفيدرالي من اجل البقاء ككيان متماسك ولذلك فقد تبني الدستور النافذ لعام 2005 الفيدرالية في العديد من نصوصه كما صدر قانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل الأقاليم رقم 13 لسنة 2008 لتطبيق أحكام الدستور كما ان وجود إقليم كردستان على ارض الواقع واعتراف الدستور ووجود

<sup>1</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود و الفرص، العراق: مركز الخليج للأبحاث، ص 2005.

الاختلافات القومية والاثنية والدينية، كل هذا يجعل من الفيدرالية وسيلة لإدارة التنوع وتحقيق الاستقرار والحفاظ على وحدة البلاد لان الفيدرالية هي النظام الأمثل لتقاسم السلطة وضمان تمثيل أوسع للشعب في إدارة الأقاليم وتحقيق التوزيع العادل للثروات واستثمارها بين المركز والإقليم والاهم من ذلك ان الفيدرالية تمثل الوسيلة لحل الكثير من المشاكل والحساسيات القومية والدينية والمذهبية والدينية والمذهبية والاثنية في العراق<sup>1</sup>.

\* تشكيل المجلس الأعلى:

إن وجود إتحاد فيدرالي يتطلب وجود مجلسين تشريعيين أحدهما يمثل الاعضاء في الدولة الإتحادية بشكل متساوي، ويطلق عليه (المجلس الاعلى) ومجلس آخر يمثل الشعب ويطلق عليه المجلس الثاني بالنسبة للعراق إن السلطة التشريعية تتألف من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الإتحاد، إلا إن المادة (137) من الدستور العراقي لعام 2005 أشارت إلى تأجيل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الإتحاد أينما وردت في هذا الدستور إلى حين صدور قرار من مجلس النواب، بأغلبية الثلثين بعد دورته الانتخابية الاولى التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور.

وفي يوم 2018/01/16 أصدرت المحكمة الاتحادية العراقية حكماً يلزم البرلمان بتشكيل "مجلس الإتحاد"، باعتباره "ضرورة لاستكمال مكونات السلطة التشريعية ولأن الدستور يلزم تشريع قانون له"، على أن يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في كيان، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه وتخصصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن بغالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب. وتشدد المحكمة على أهمية استيفاء القانون الشروط الشكلية والموضوعية وعلى مستوى الوضوح، والدقة التي تمنع الاجتهادات المتعارضة، لذا يلزم أن يصدر عن مجلس النواب قرار يشير إلى ضرورة تشريع قانون لمجلس

<sup>1</sup> - د. صلاح جبير صدام، الفيدرالية و إدارة النزاع في العراق، جامعة كربلاء: مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، 2012، ص123.

الاتحاد، لإكمال جناحي السلطة التشريعية الوارد ذكرها في المادة (48) من الدستور والتي تنص على أن تتألف السلطة التشريعية من مجلسي النواب والاتحاد<sup>1</sup>.

### \* الصلاحيات المشتركة

نظم المشروع علاقة الجهازين التشريعيين، حيث نص في المادة (13) على إن: يجتمع مجلس الإتحاد مع مجلس النواب في جلسات مشتركة يرأسها رئيس مجلس الإتحاد أو من يقوم مقامه، في الحالات الآتية :

أولاً: - جلسة افتتاح المجلس التي تعقب اجراء الانتخابات.

ثانياً: - اعلان حالة الحرب.

ثالثاً: - مساءلة رئيس الجمهورية.

والملاحظ إن المشرع عالج مسألة اجتماع كلا المجلسين التشريعيين الإتحاديين في هيئة مؤتمر، على أن يتأسس الجلسة المشتركة رئيس مجلس الإتحاد أو من يقوم مقامه، وبذلك يكون المشرع قد أعطى مجلس النواب أعلوية وتفضيلاً سياسياً<sup>2</sup>.

### \* الصلاحيات المستقلة

وتتضمن مجموعة من الصلاحيات التي تدل على أعلوية مجلس الإتحاد على مجلس النواب والذي يمثل الشعب بأكمله.

<sup>1</sup> - د. روافد محمد علي طيار، مبدأ المشاركة في النظام الاتحادي العراقي، جامعة كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2018، شبكة النبا المعلوماتية.

<sup>2</sup> - د. روافد علي طيار، مرجع سابق.

-تقديم مشروعات وأفكار للحقوق المتعلقة بالأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، إلى مجلس النواب لصياغتها في مقترحات قوانين.

-حق النقض على القوانين الصادرة من مجلس النواب والمحالة إليه، وهنا على مجلس النواب أخذ أحد الطريقتين أما الاستماع والأخذ باعتراض مجلس الإتحاد وعندها يصوت بالأغلبية المطلقة أو لا يستمع لاعتراض مجلس الإتحاد فعندها يشترط التصويت بثلاثي مجلس النواب وهذه النسبة عالية جدا وقد تؤدي لتعطيل كل التشريعات التي يسنها مجلس النواب.

-حق النقض والاعتراض لممثلي محافظة بعينها أو اقليم بعينه على القوانين التي يسنها مجلس النواب في حال رؤيتهم لها بالمساس بصلاحيات اقليمهم أو محافظاتهم، وهذا يعني ان عددا محدودا قد لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة يعطل تشريع يسنه مجلس النواب بالأغلبية.

-الموافقة بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس على تعيين رئيس واعضاء محكمة التمييز الإتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى.

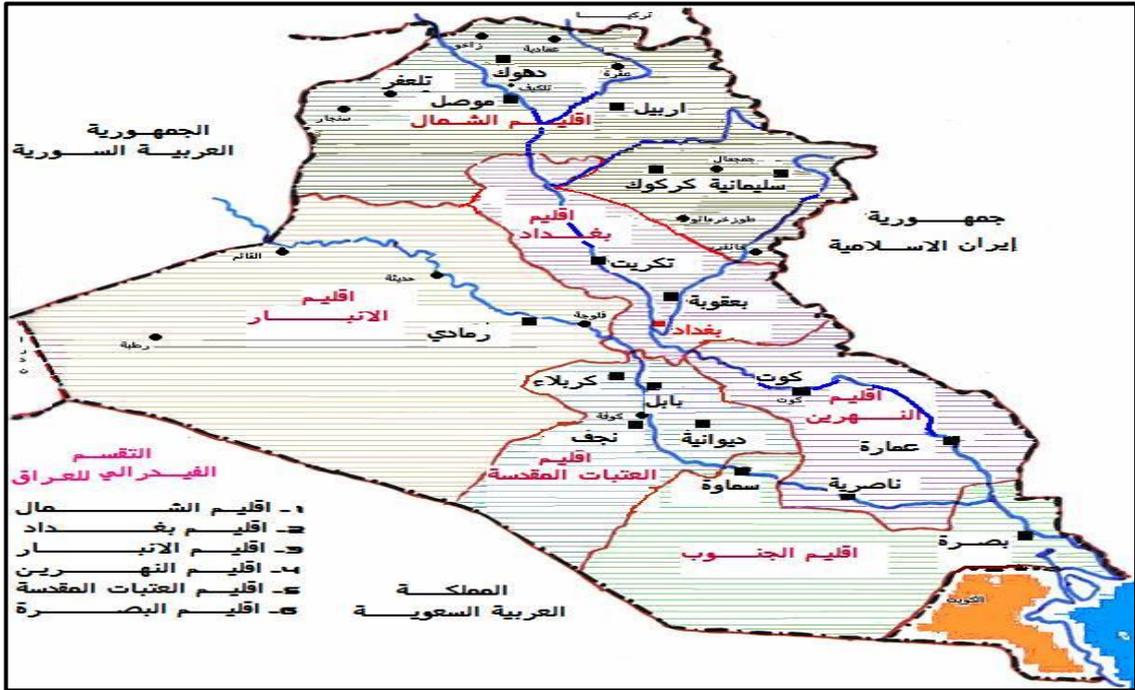
-السعي لتسوية الخلافات التي تحصل بين الاقاليم، او بينها والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، او بين المحافظات، بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس الإتحاد وهي نسبة عالية جدا وقد لا تنتج حلا لأية مشكلة او خلاف.

-مراقبة ضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الإتحادية المختلفة.

-مراقبة اعمال هيئة العامة لمراقبة تخصيصات الايرادات الإتحادية تخصيص الواردات الإتحادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - د. روافد محمد علي طيار، مرجع سابق

الخريطة رقم 7: التقسيم الفيدرالي للعراق



المصدر مأخوذ من: <http://www.ankawa.com/forum/index>

تبين لنا الخريطة التقسيم الجغرافي للأقاليم و هي على الشكل التالي:

أ. اقليم الشمال : يضم محافظات نينوى . دهوك . اربيل . سلیمانیه . كركوك

ب. اقليم الوسط : يضم محافظات بغداد . ديالى ( بعقوبة ) . بابل ( حلة ) . صلاح الدين ( تكريت )

ج. اقليم الجنوب : يضم محافظات البصرة . المثنى ( السماوة )

د. اقليم الفرات : يضم محافظات الانبار الدليم

هـ. اقليم النهرين : يضم محافظات واسط ( كوت ) . ميسان ( عمارة ) . ذي قار ( ناصرية )

و. اقليم العتبات المقدسة : يضم محافظات كربلاء . نجف . قادسية ( ديوانية )

## \* أكراد العراق و خيار الفيدرالية

وبالرغم من الخلافات بين بغداد وأربيل، إلا أن هناك رغبة جامعة لدى الاكراد في تحقيق فيدرالية ثابتة ومستقرة، وبخاصة في ظل مشاركتهم في إدارة الحكم في بغداد نفسها، ولما يرون حصانة لكيانهم من أي مخاطر تأتي من دول الجوار المتنافسة على السيطرة والنفوذ في المنطقة، حيث ينظر الاكراد إلى تمزق قوميتهم بين عدة دول متجاورة ومتناحرة، يحمل عائقا أما انفصالهم وتكوين دولة كردية كبرى لهم، كون ظروف العراق تختلف كلياً عن ظروف دول الجوار، كما أن الرغبة الكردية تطمح إلى مزيد من المكاسب الجغرافية و الاقتصادية، إضافة إلى تخوف الاكراد من أطماع الدول المجاورة التي تشهد صراعا مريرا مع أكرادها كإيران و تركيا اللتان تتنافسان على النفوذ والسيطرة على المنطقة، مما يجعل من الهاجس العسكري عامل مهم في تكريس مفهوم الفيدرالية لدى الاكراد" حيث يمثل هذا العامل خوف الدول الصغيرة من القوى الكبرى والمجاورة الطامعة، والشعور بخطر الإجتياح العسكري وما يترتب عليه من ضرورة إقامة نظام دفاعي مشترك إضافة إلى ما يراه الاكراد ضرورة ملحة تجاه قبول مبدأ الفيدرالية من حيث التقارب الجغرافي مع بغداد، و الاشتراك في مسألة الديانة، حيث أن الاكراد مسلمون كما هو حال الغالبية العراقية، حيث " أن الاشتراكية في القومية أو اللغة أو الدين قد يكوف من بين الأسباب البارزة لإقامة الاتحاد الفيدرالي<sup>1</sup>.

كما ان مطالبة الاحزاب الكردية بالفيدرالية لا تخلو من نزاعات أنانية و مصالح شخصية، إذ أن قيادات الاحزاب الكردية و خاصة قيادات الحزبين الرئيسيين ذاقوا مرارة السلطة و الانفراد بها والتمتع بامتيازات اقتصادية هائلة و بطرق غير مشروعة، ولهذا فإن هذه السلطة والامتيازات لا يمكن الاحتفاظ بها الا في كيان كردي فيدرالي لا تتدخل في شؤونه الداخلية الحكومة الفيدرالية في بغداد،

<sup>1</sup> - محمد خالد سرحان ابو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي (2003-2011)، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط، كلية الاداب و العلوم الانسانية بجامعة الازهر-غزة، 2013، ص

ولكن الدولة العراقية كدولة ذات سيادة حسب القانون الدولي تضمن في نفس الوقت حمايتهم من تدخلات دول الجوار<sup>1</sup>.

### \* إيجابيات و صعوبات النظام الفيدرالي في العراق:

إن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ولقد تكرست وتعززت التقسيمات القومية والدينية والطائفية في مؤسسات النظام السياسي المختلفة وبدأت الحساسيات بين هذه المكونات تنذر بالخطر ولا يوجد حل لاحتواء هذه الاختلافات سوى النظام الفيدرالي الذي سيعمل على التخفيف من حدة هذه التوترات واحتوائها وكما حصل في الكثير من دول العالم الكبيرة والصغيرة على حد سواء وما دام العراق قد اخذ بالنظام الفيدرالي في دستوره لعام 2005 وأصبحت الفيدرالية بذلك امراً واقعا وفي ظل وجود إقليم كردستان, فان الأمر يتطلب توفر عدد من الضمانات لتفعيل النصوص الدستورية المتعلقة بالفيدرالية من اجل إنجاح الخيار الفيدرالي وتحواله إلى مشروع وطني تسعى الدولة العراقية المعاصرة لتحقيقه في المستقبل القريب ولعل ابرز الضمانات ما يأتي:

### أولاً: الضمانة القانونية: وتتحقق هذه الضمانة بما يأتي :

- لاحترام الكامل لنصوص الدستور النافذ وتطبيقها بأمانة وجعل الدستور المرجع لحل كافة النزاعات التي يمكن

ان تثار بين الأطراف السياسية ، كما يجب السعي من اجل استكمال بناء المؤسسات والهيئات التي نص عليها الدستور والتي من شأنها ترسيخ الفيدرالية وتحديد أطرها القانونية.

- تشريع وتعديل القوانين التي تتعلق بتطبيق النظام الفيدرالي والتي من شأنها منح الحكومات المحلية الاستقلالية والحكم الذاتي ومن ذلك تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم لسنة

<sup>1</sup> - فوزية لبادي، مرجع سابق، ص 235-236

2008 وكذلك قانون الاجراءات التنفيذية لتشكيل الاقاليم لسنة 2008 إضافة إلى تشريع القوانين الخاصة بتوزيع الثروات والأحزاب السياسية وغيرها من القوانين الأخرى<sup>1</sup>.

**ثانياً- الضمانة القضائية:** وتمثل بتنفيذ دور المحكمة الاتحادية العليا التي نص عليها الدستور النافذ ليس من اجل الفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم فقط، وإنما لتعزيز مبادئ الفيدرالية والدفاع عنها في حالة انتهاكها وكل ذلك يتطلب إن يحاط تشكيل المحكمة بضمانات الاستقلالية والحياد والمهنية العالية.

**ثالثاً- الضمانة الشعبية:** إن الأساس في تشكيل الأقاليم في الدستور العراقي وفي قانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل الأقاليم هو الإرادة الشعبية المتمثلة في الاستفتاء العام الذي يجب القيام به في اي محافظة تنوي تشكيل اقليم وهذا يتطلب:

- تنمية الوعي الشعبي: يجب ان يعرف المجتمع العراقي بشكل دقيق مفهوم الفيدرالية وإبعادها ومزاياها وعيوبها وشروطها ومن ثم فان اهم ضمانة لقيام الفيدرالية واستمرارها, هي وجود الرأي العام المستنير الذي يعرف اهمية الفيدرالية وجدواها بعيدا عن الضغوط التي تمارسها بعض الأطراف السياسية من اجل تمريرها بدون تهيئة مستلزماتها البشرية والإدارية والاقتصادية.

- دور مؤسسات المجتمع المدني: ان منظمات المجتمع المدني يمكن ان تساعد على نشر ثقافة الفيدرالية في المجتمع العراقي من جانب ومن جانب آخر يمكن ان تضغط على الحكومة الاتحادية والمحلية من اجل منعها من استغلال سلطتها في تقييد الحقوق والحريات.

- الضمانة الدولية: وتتمثل هذه الضمانة في الاستفادة من التجارب الفيدرالية العالمية وذلك عن طريق مساعدة

<sup>1</sup> - د. صلاح جبير صدام، مرجع سابق، ص 123

المنظمات الدولية العالمية والمتخصصة الحكومية وغير الحكومية ، كما يمكن القول أخيرا بأنه يجب تحييد التأثير الخارجي المانع لإقامة الفيدرالية في العراق وهذا يتحقق بازدياد قوة الدولة وتوحيد سياستها الخارجية<sup>1</sup>.

و من الصعوبات التي سيواجهها هي كثيرة ابرزها كالآتي:<sup>2</sup>

1- مطالبة الاكراد بضم محافظة كركوك الغنية بالنفط إلى إقليم كردستان العراق بدعاوى عائدتها إلى الاكراد تاريخيا يقابل ذلك رفض بقية سكان المحافظة من العرب و التركمان الذين يشكلون غالبية السكان في الماضي و الحاضر، مطالب الاكراد، إذانهم يصرون على بقاء اوضاع المحافظة على ما هي عليها الان، تدعمهم بذلك اغلبية الشعب.

2- مطالبة الاكراد بضم عدد من المدن و القصبات ذات الاغلبية السكانية الكردية في محافظات الموصل و صلاح الدين و ديالى إلى إقليم كردستان، اي سلخها من محيطها العربي، الامر الذي سيفتح الباب على مصراعيه لمطالبات مماثلة في المحافظات الاخرى بدعاوى التصحيحات التاريخية لأوضاعها، و هو أمر ترفضه أغلبية الشعب العراقي.

3- إختلاف رؤى القوى السياسية لمفهوم الفيدرالية، منهم من يراها نواة و مرتكز لدولة مستقلة في قادم الايام، و منهم من يراها فرصة لممارسة صلاحيات اوسع لإدارة مناطقهم بعيدا عن مداخلات السياسيين في العاصمة بغداد، ومنهم من يراها صمام امان لمنع قيام نظم استبدادية في المستقبل بتوزيع السلطة على أكثر من مركز، و يراها اخرون بأنها نظاما إداريا أكثر مرونة و استجابة لمتطلبات العصر.

<sup>1</sup> - د. صلاح جبير صدام، مرجع سابق، ص 124

<sup>2</sup> - د. داخل حسن جريو، مرجع سابق، ص 222-223

4- يرى البعض ان تشكيل الاقاليم قد يجعل منها مراكز نفوذ للدول المجاورة نظرا لوجود إمتدادات عرقية او مذهبية لسكان تلك الدول الامر الذي قد تنجم عنه حالة من التنافس و عدم الاستقرار.

5- إن ولادة فكرة الفيدرالية و تنفيذها في ظروف البلاد المضطربة و تحت حرب قوى غازية و محتلة، و استقواء بعض القوى السياسية بالمحتلين للحصول على المكاسب، و إستبعاد قوى اخرى بشتى الوسائل، يمكن ان يؤدي ذلك إلى مشاكل كثيرة ، ما لم تعالج هذه الامور بشفافية و بروح من التسامح و الرغبة الحقيقية في المصالحة الوطنية، و العمل الجاد على إشراك الجميع في قرارات الدولة العراقية بعيدا عن التهميش أو الاقصاء.

### المطلب الثالث: مستقبل ووسائل حل الصراع الاثني

يعتبر العراق من الدول التي تتعدد فيها القوميات و الجماعات الاثنية، و التي عاشت مع بعضها بوئام، تربطها علاقات حسن الجوار و القرابة بسبب علاقات التزاوج التي كانت و لازالت تتم بين هذه الجماعات، و تربطها رابطة الوطن المشترك، و الهوية الوطنية المشتركة<sup>1</sup>.

إن المتتبع لمجريات الواقع العالمي الراهن يدرك ما للحركات الإثنية من آثار كبيرة على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها، وبرز مثال على ذلك ما حصل ( للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا)، كما إن دولا أخرى بات الانقسام خطرا يدهمها نتيجة لوجود حركات اثنية تدعو إلى الانفصال، و من هذه الدول (سريلانكا والسودان واندونيسيا وإيران وتركيا والعراق)، فظاهرة الصراع، ظاهرة معقدة و متشابكة، يمثل وجودها احد معالم الواقع الإنساني، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى النشأة الأولى للإنسان، وعرفت علاقاته في مستوياتها المختلفة فردية كانت أم جماعية، وفي أبعادها المختلفة نفسية كانت أم ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أصبحت الدراسات

<sup>1</sup> - د. كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،

الإثنية والصراع الإثني في السنوات الأخيرة محور نقاش رئيسي في ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة وتتسم ظاهرة الصراعات الإثنية بالتعقيد، سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين:

- أولها البيئة الداخلية مثل طبيعة التعدد في المجتمع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- ثانيها يتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراع<sup>1</sup>.

كما شهد العراق تاريخاً طويلاً من الصراع والتقارب بين رجال الدين الشيعة والسنة وكان لذلك دوراً بارزاً في المشهد العام للصراع الطائفي بين مختلف الطوائف في البلاد، وقد ساهم هذا العامل مع العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى في رسم مشهد الصراع التاريخي القائم في البلاد.

إذ أن المشكلة الرئيسية أن رجال الدين من الطرفين السني والشيعة عاجزون عن إنتاج تقارب وشبكة تواصل حقيقية يمكن التوصل من خلالها إلى حل أو على الأقل التخفيف من حدة الصراعات الدينية بل على عكس ذلك قد لعبوا دوراً في تأجيج الصراع في الكثير من الحالات بسبب فقدان التواصل المؤسسي ودخول العنصر السياسي فيما بين الطائفتين حيث ما تجمعته العلاقات الثقافية تفرقه الخلافات السياسية بين ليلة وضحاها<sup>2</sup>.

ولهذا التنوع أثر على تماسك المجتمع العراقي، واستنتجنا لما سبق يلاحظ أن العراق اليوم يمر بنفس الظروف والأوضاع التي مرّ بها قبل سبعة قرون ونصف تقريبا وان التاريخ يعيد نفسه، وان الأطماع الأجنبية لا تختلف عن بعض، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي تقع فيه، سواء كان شرق الكرة

<sup>1</sup> - ريناس بناني، ظاهرة الصراعات الإثنية: الصراع الكردي في العراق نموذجا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017،

ص2

<sup>2</sup> - إشراف د. نادية حلمي، أثر التدخلات الخارجية على الانقسامات الطائفية بين السنة و الشيعة في العراق من الفترة

(2003-2016)، 2017، ص 12

الأرضية أو غربها، سواء كان وثنيا أو صليبيا أو مسلما لذا نلاحظ أن الصراع اليوم على أرض العراق هو جامع للعديد من الأسباب، ويمكن أن نحددها بما يلي<sup>1</sup>:

- من الناحية الجغرافية الموقع الجغرافي الممتاز بالنسبة للبحر واليابس ، والمكان الاستراتيجي المتوسط الموصل للقارات الثلاث أي العالم القديم قلب العالم فمن سيطر على القلب سيطر على العالم كله.

- من الناحية الاقتصادية والسلع الاستراتيجية وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي والماء، والثروة البشرية الخام. علما أن ما موجود من نفط وغاز في العراق والخليج هو حوالي 40% من الاقتصاد العالمي.

- من ناحية خطوط المواصلات والاتصالات ، وخاصة مضيق البوسفور ، وقناة السويس، وباب المندب، ومضيق هرمز في الخليج العربي ودورهم كنقاط وصل لكل أنحاء العالم ، وبالأخص شرق وجنوب شرق آسيا ذو الكثافة السكانية العالية.

- من ناحية حماية الكيان الصهيوني الذي أصبح متهرئ ومنخور من الداخل ، و إدامة الأنظمة العربية المعتدلة اتجاه الغرب ، والعميلة اتجاه الأمة العربية ، وتقوية الكيان العنصري الطائفي القديم الجديد ليحل محل الكيان الصهيوني إذا ما انهار وسقط ، و إحياء دور بعض دولة الجوار لشق صف العرب والمسلمين.

- للقضاء على البعد الاجتماعي المتمثل بالتكافل الاجتماعي داخل الرقعة الجغرافية العراقية والذي اشتد وقوى أثناء الحصار الظالم القاتل وكسر طغيان الصهاينة والغرب، واتساعه بالدعم الا محدود إلى كل المجتمع العربي، وبالأخص في فلسطين و الشرائح المحتاجة في الدول الإسلامية.

<sup>1</sup> - د. خلف عمر عبد الله، التنوع و التوزيع الاثني في العراق و اثره على تماسك على المجتمع، جامعة ديالى، كلية التربية الاساسية، ص 24-25.

- للقضاء على البعد الحضاري والمدني والمتمثل بأول حضارة على الأرض ومهد الحضارات الإنسانية ، والمدنية وشرعة أولى القوانين والشرائع في الأرض لخدمة الإنسان والإنسانية، والتي أضاعت بنورها للبشرية شرقا ومهبط العقائد السماوية السمحاء.
- للقضاء على البعد العلمي ، والمتمثل بالتطور السريع لكافة العلوم في العراق وفي كل المجالات، حيث هناك برنامج وطني بدأ من حيث انتهى الآخرون وأقصد البلدان الغربية.
- للقضاء على البعد الثقافي ، والمتمثل بثورة ثقافية في جميع المجالات وبالأخص القضاء على الأمية والجهل و الدعم اللامحدود للعلم والعلماء و بميزانية مفتوحة ، والمتمثل بمجانبة التعليم من رياض الأطفال إلى الدكتوراه و الحلقات العلمية الأخرى.
- كما ينبغي من اولى خطوات البناء السليم للدولة العراقية و مؤسسة السلطة فيها ان يعمد النظام السياسي إلى إقامة وتبني و بث ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة وكيفية ممارستها والموقف منها، ووفقا لذلك يتحدد معيار او درجة الامتثال للسلطة، إذ ان الثقافة السياسية على الرغم من انها صادرة من النظام إلا انها تهدف إلى ترسيخ شرعية النظام لذا فإنها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف إلى تحقيق علاقة سليمة بين السلطة و المجتمع تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل موازي لمخرجات النظام لذا فإن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، و تشكلها مجموعة القيم و المعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة<sup>1</sup>.
- لذا فإن واجب النظام في العراق يقتضي أن يعمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية مع كل الاطراف الفاعلة في المجتمع، أي ثقافة سياسية إيجابية تعمل على تحقيق تنشئة اجتماعية-سياسية تدفع نحو استنهاض الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة الهيكلة الاساسية للسياسة والمجتمع

<sup>1</sup> - د.وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص 439.

لتكوين ولاء واحد للدولة فحسب بدلا من تعدد الولاءات والانتماءات، ومن ثم تكوين الوحدة المجتمعية حول الكيان السياسي.

ويتطلب تحقيق هذا النوع من الثقافة السياسية ان يكون النظام محققا لشريعته من ناحية، ومستوعبا للمجتمع في مؤسسات الدولة من ناحية ثانية وتحظى سياساته بالرضا والقبول في المجتمع من ناحية ثالثة<sup>1</sup>.

وبالتالي مهما طالت الحروب والنزاعات لا بد لها ان تنتهي ولا بد لإيجاد حلول لها، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق إلى حلول واقعية يمكن ان تشكل مخرجا اخذين بالاعتبار التركيبية الاجتماعية للشعب العراقي، بإستمرار الدولة الموحدة، دولة العدالة والرفاهية، ودولة المؤسسات والمواطنة.

#### \* التغيير الديمقراطي وتبادل السلطة

إن الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة-الامة هو تحقيق الانصهار والاندماج بين مكونات المجتمع، حيث تجري عمليات الدمج ف جميع مؤسسات الدولة وهيكلها التنظيمية. مما يؤدي إلى توليد الشعور لدى مواطنيها على انها مشتركا عاما يقتضي الحفاظ عليه وعلى استمراريته. وعلى الدولة واجب العمل على جعل كل من مؤسساتها متاحة امام جميع أعضاء المجتمع السياسي، بغض النظر عن التنوع الإثني بينهم لاسيما من حيث الاصل الاجتماعي او الدين او العرق، بغية بناء مجتمع موحد داخل دولة موحدة<sup>2</sup>.

غير ان هناك العديد من الدراسات التي ترى ان عملية التحول الديمقراطي لا يمكن الحكم عليها خلال بضع سنوات. فالتحول الديمقراطي في الغرب احتاج قرونا للوصول إلى ما هو عليه اليوم وكذلك مر بعقبات وحركات من المد والجزر حتى استقر بصيغته الحالية، ومازال يتطور بتقدم الزمن.

<sup>1</sup> - د.وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص 440

<sup>2</sup> - Roger Scruton, **the palgrave macmillan dictionary of political thought**, New York : 3eme edition, 2007,p 334

و للتحول الديمقراطي ديناميات و شروط فمنهم من ربط شروط التحول الديمقراطي بالتحول في بنية الاقتصاد، وازدياد دخل الفرد مثل "مارتن ليبست" و "دافيد ابتر" اللذان اشارا إلى صعوبة استقرار المؤسسات الديمقراطية الجديدة من دون تحقيق مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

### \* بناء دولة ديمقراطية

هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي تقف عائقا امام بناء الدولة الديمقراطية، وفي مقدمتها العوائق الهيكلية مثل: بقاء النخب السياسية في مواقعها، حدود التغيير في النظام السياسي وبناء مؤسسات تحقق إمكانية التناوب في السلطة والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات، الوعي الوطني ودرجة جيدة من الثقافة السياسية.

لكن هناك خصائص يتسم بها الحراك الشعبي قد تؤدي إلى إنتاج أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية وخاصة بوجود الفئات الشبابية التي تمثل وعيا يتجاوز التفكير الديني القومي وقد يؤسس لثقافة مدنية، تساهم في بناء إجماع وطني و تعيد الحيوية إلى دور الأحزاب السياسية والمعارضة البناءة والديمقراطية التشاركية و تفعيل الرأي العام للمحاسبة<sup>2</sup>.

إن النزاع الإثني في العراق حال دون وصول النخبة الجديدة الحاكمة إلى بناء دولة مؤسسات، فقد شعر المكون السني انه مهمش وهذا ما دفع البعض إلى التحالف مع بقايا النظام القديم والوقوف بوجه السلطة الحاكمة ودفع الشعب العراقي تحت هذه السياسات الخاطئة من القتل والدمار والتهمير وعدم الاستقرار. فمنطق الاقصاء لا يؤدي إلى التغيير المنشود بل يستبدل نخبة او سلطة مستبدة بسلطة اخرى جديدة، تمارس اساليب استبدادية وبعيدة عن مبدأ الحرية والديمقراطية.

<sup>1</sup> - عبد عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي و فرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 406، 2012، ص 61.

<sup>2</sup> - شاعر الانباري، الديمقراطية التوافقية، مفهومها و نماذجها، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 34

يتمثل العامل الاخر في طريقة التعامل مع المؤسسات السياسية الحالية و الموقف منها، و ضرورة إصلاحها للحد من الفساد والهدر وسوء استعمال السلطة، أضف إلى ذلك إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يتلاءم مع تطور الفقه القانوني و الدستوري و مع متطلبات التكوين الاجتماعي للدولة. مع التركيز على إعادة هيكلة المؤسسات الامنية و الحد من تدخلها في السياسة. وتعزيز ثقافة ومؤسسات المحاسبة و المراقبة و هذا يجب ان يضطلع به جميع فئات المجتمع من احزاب سياسية إلى نقابات مهنية إلى مجتمع مدني<sup>1</sup>.

### \* التحديات والسيناريوهات المحتملة

- تحدي السياسة الخارجية:

إضافة إلى تحديات اقتصادية دولية بسبب شروط التبادل التجاري واستيراد الغذاء وانخفاض أسعار النفط واستيراد السلاح والمديونية، الأمر الذي يجعل البلاد أكثر خضوعاً للهيمنة الخارجية، وخصوصاً في ظل وجود النفط، وذلك يطرح تحديات جيوسياسية من خلال روابط التبعية، ولا تأتي هذه فقط من الغرب الإمبريالي، بل من إيران وتركيا سواء باستخدام القوة العسكرية أو لاقتطاع الأراضي، أو لإجبار العراق على توقيع اتفاقيات مع الكيان الصهيوني وإنهاء كل علاقة بقضية العرب المركزية فلسطين وفتح أسواقها للصناعات والتكنولوجيا الاسرائيلية وكذلك لإحداث المزيد من التصدع داخل المجتمع العراقي.

- تحدي السياسة داخلية:

وأولها وأهمها و أخطرها هو الاحتراب الطائفي المعلن والمستتر، وهيمنة الطائفية السياسية على مقاليد الدولة وأجهزتها وممارستها للتقاسم الوظيفي الطائفي والإثني. يضاف إلى ذلك عدم الإقرار بالتنوع الثقافي، ولا سيما أن مشاكل الإثنيات والأديان والطوائف أخذت في الظهور على نحو شديد

<sup>1</sup> - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 80

بعد الاحتلال، إما بسبب كبت طويل الأمد واضطهاد وعدم مساواة، وإما بسبب رغبة في التعبير عن هوية فرعية وخصوصية جرى طمسها أو تغييرها خلال مسار الدولة العراقية. والمسألة تتعلق بالکرد والترکمان والآشوريين والكلدان والسريان كتعبيرات قومية وإثنية، وبالأديان مثل المسيحية والإيزيدية والصابئة وغيرهم، وفي إطار الأديان بما فيها الإسلام والمسيحية وطوائفهما، وبالطبع فإن نهج الاستعلاء والإقصاء والتهميش الذي عانته هذه المجموعات الثقافية على مرور تاريخ الدولة العراقية دفعها إلى التعبير عن نفسها وهويتها الفرعية وفي بعض الأحيان بانغلاقها وضيق أفقها بسبب ما عانته وتبقى المسألة الأساسية هي التحدي الطائفي المحتدم والمصحوب بالكثير من عناصر الكراهية والحقد والبغضاء، ولا سيما التي يقوم أمراء الطوائف والمستفيدون من الانشطار الطائفي بتغذيتها، وخصوصاً علاقة الشيعة بالسنة، حيث أدى هذا الانقسام إلى احترابات وتكفير وخصوصاً أن دعاة الطائفية هم في الغالب الأعم "طائفيون بلا دين" على حد تعبير عالم الاجتماع "علي الوردی"، استخدموا الطوائف بما يسيء إلى الدين، تقسيم ذلك على مبادئ الوطنية والمواطنة، وليس ذلك بعيداً من التداخل الخارجي الإقليمي والدولي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لسيناريوهات الممكنة والمحتملة للتطورات الجيوسياسية والسلامة الإقليمية لهذا هي كالآتي<sup>2</sup>:

- 1- سيناريو استعادة الأراضي العراقية المحتلة من قبل داعش والتقسيم السلمي والعادل والديمقراطي للسلطة في العراق، تحت عنوان: عراق ديمقراطي.
- 2- سيناريو الوحدة بين القوميات والديانات العراقية وارتفاع القوة الوطنية العراقية تحت عنوان: عراق موحد وقوي.

<sup>1</sup> - عبد الحسين شعبان، الازمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة و السيناريوهات المحتملة، ورقة العمل (3)، المستقبل

العربي، ص 14

<sup>2</sup> - جاويد منتظران - سعيد قرباني، سيناريوهات امام مستقبل العراق و تحليل الرؤى القانونية و الدولية و الامنية للجمهورية

الاسلامية في ايران، بغداد: مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017، ص 20

3- سيناريو تصاعد الخلاف بين الحكومة المركزية والسنة والأكراد وبداية حرب أهلية واسعة النطاق في العراق، تحت عنوان : عراق مبتلى بالحرب الاهلية.

4- سيناريو تقسيم وتجزئة العراق إلى ثلاثة أشكال:

أ- تقسيم العراق إلى دولتين إحداهما عربية ( شيعة وسنة بشكل عام ) والثانية كردية.

ب- تقسيم العراق على ثلاث دول : كردية وسنية وشيعية.

ج- تقسيم كونفدرالي أو فدرالي للعراق إلى ثلاثة أجزاء : إقليم كردي، وسني، وشيعي، تحت

مسمى : عراق مفكك

يجب على هذه القوى أيضاً أن تهتئ ظروفًا مؤاتية، حتى تكشف فيها الحكومة المركزية العراقية عن كفاءتها في عملية إعادة الإعمار، وكي يتم استبدال حكومة مركزية خدومة تضم ذوي الكفاءات وجادة في مكافحة الفساد بأجواء التمييز والفساد التي أثارت احتجاجات واسعة في البلاد، وأن يتم إظهار هذه الصورة لجماهير الشعب العراقي وجماعته العرقية والدينية.

ضرورة أن تعمل هذه القوى على إدارة العلاقات بين المجموعات السياسية والعسكرية التابعة لكل من القوميات والمذاهب في العراق ( الشيعة والأكراد والسنة ) بطريقة تقلل من أرضية اندلاع الصراعات الطائفية والعرقية في البلاد. ويستند أفضل شكل من أشكال إدارة المجموعات إلى إدارة الجماعات العرقية والمذهبية العراقية التي يمكن تحقيقها من خلال العمل في مجال سياسة الإدارة على نحو يمنع فيه نشوء فجوات متراكمة بين الأقليات والمذاهب، حتى يوضع إطار لتكوين الأطر اللازمة لتحقيق الاتساق والمشاركة والتفاعل فيما بينهما، والحد من الشعور بالتمييز لدى الجماعات العرقية والدينية، وإلى جانب رفع التهميش عنهما يجب أن تتم إدارة الأجواء بطريقة تلي مطالب

المجموعات، ومن الضرورات الأخرى إنشاء مراكز تعمل على تقريب المذاهب والمجموعات العرقية في العراق، فضلاً عن استخدام فكر النخب العرقية والدينية في إدارة الشؤون الخاصة للمناطق الخاصة بالأقليات والمذاهب، وكذلك تنبيه الشعب العراقي والجمهور العام بخطط التدخل الأجنبي لإدامة النزاعات العرقية والدينية في العراق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - جاويد منتظران - سعيد قرباني، مرجع سابق، ص 24

## خلاصة الفصل:

وخلاصة لهذا الفصل أن العراق مر بمرحلة تاريخية، العامل الأبرز كثرة الاضطرابات و تفجر المشكلات الاجتماعية والسياسية، وما يصاحب من صراع و اقتتال داخلي و تدخل خارجي بصورة مباشرة. و بالتالي قد يكون النزاع الإثني و الديني أحد أهم العوامل التي ساهمت في هاته الصراعات. كما تعد القضية الكردية من القضايا التي حازت اهتماما إقليميا و دوليا كبيرا لم يؤدي إلى استقرار داخلي للعراق فرغم حصول الكرد على مكاسب ما كان لغيرهم من الكرد في الدول الأخرى إحرازها، إلا أنهم كانوا دائما مصدر تهديدا لإستقراره و ذلك راجع إلى الخلافات حول النفط وشروط انتاجه وتصديره وكذلك المطالبة بالاستقلال، وهو صراع غير بعيد عن المصالح الإقليمية و الدولية وهو ما يجعل العراق عرضة للتدخلات الأجنبية. كما أدت التغيرات السياسية التي أحدثتها الإدارة الأمريكية بعد احتلاله في 2003 و بحكم التقارب الكردي- الأمريكي مكن الكرد من استغلال الفرصة و ذلك من خلال المشاركة الفعالة في مجلس الحكم.

كما اعتمدت الإدارة العراقية في إدارتها للتنوع الإثني اليات كثيرة ترواحت بين النجاح و الفشل في ظل غموض المشهد السياسي للعراق، فالتعامل السليبي مع هذا التنوع يؤدي حتما إلى انقسامات مجتمعية و يغذي الصراعات الإثنية و العرقية.

خاتمة

وإستنتاجات

### خاتمة و إستنتاجات:

تم التوصل في ختام هذه الدراسة المتعلقة بموضوع النزاعات الاثنية و تأثيرها على مستقبل الدول حالة تركيا و العراق، إلى مجموعة من النتائج التي تجيب عن الاشكالية التي تم طرحها في المقدمة وثبتت صحة فرضياتها، والتي يمكن التطرق اليها في النقاط التالية:

إن دراسة أي ظاهرة هي الاساس في كل العلوم حيث تعتبر دراسة المفاهيم في صياغتها البنوية واختلاف مدلولاتها الاصطلاحية من احسن الطرق. فدراسة مفهوم النزاع الذي يمكن ان نقول من الموضوعات التي اثارت جدلا اكاديميا فمعظم الادبيات اتخذت مناهج نظرية، كما تطرقنا إلى تحديد مفاهيم متعلقة بالاثنية الذي يعتبر وليدة مجتمع ثابت من الناس يتمثل في طائفة او قبيلة، التي جاءت لإعادة النظر في المفاهيم و الاراء و الذي ينعكس سلبا او إيجابا على الاستقرار الدولي نظرا لأهمية ظاهرة الاثنية.

كما شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولات جذرية سواء على المستوى الدولي او الاقليمي، و قد تنبأ العديد من الباحثين بسيادة افكار و ايدولوجيات معينة، كان لها الاثر في تغيير مسار العلاقات الدولية. فقد اكتسبت الاثنية اهمية، و اصبحت تحتل مركزا هاما في الاجندة الدولية، ففي المقابل يرى باحثون ان نسبة النزاع الاثني تزداد اتساعا و عمقا ليشمل بذلك الحروب الاهلية، التصفية الاثنية، وغيرها من الصور التي تؤكد صعوبة هذه المسألة، التي يمكننا ان نقول انها تعاني من مشاكل داخلية.

أن النزاع الاثني هو سبب جوهري في العديد من الصراعات و عدم الاستقرار في الكثير من الدول، هو أن الجماعات الاثنية تتقدم بمطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله و المجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها و احترامها بتمثيلها في الهيئات التشريعية و التنفيذية و القضائية، او منحها وضعاً خاصاً في البلاد كنوع من التخصيص التعويضي عن غياب المكاسب السياسية. و كلما تباينت قيم هذه الفئة و تمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد و الانفصال ويصل بها إلى مرحلة من التنظيم في الغالب ما يؤدي إلى حالة تقرير المصير عن

اقليم الدولة كأكراد تركيا والعراق الذي هو موضوع بحثنا، وهذه كلها نماذج حية للتجربة الاثنية وانعكاسها على الكيان القومي والسياسي، يضاف كذلك إلى ان العهد الجديد اتى ايضا بقيم جديدة تتمثل في دعم حقوق الانسان والاقليات والجماعات العرقية، فضلا عن الحد من سيادة الدول و تقليص مفاهيم السيادة التقليدية، كل ذلك ساعد في إشاعة مناخ ملائم للنضال الاثني ضد النظم الشمولية التي كانت قد حاصرت هذه الجماعات العرقية و جعلت من غير الممكن إقدامها على أية محاولات غير ملائمة و دفعها إلى التعبير عن احتياجاتها و مطالبها القانونية.

كثيرا ما اهتم الباحثون و الدراسون بمسألة استقرار الدول بحكم ان الاستقرار هو حجر الزاوية في بعث الخطط التنموية و الفرص الاقتصادية و المكانة السياسية للدولة بين نظيراتها من الدول، و مبدأ الاستقرار عادة ما يدل على تجانس المجتمع و لكن هذا التجانس ليس بالمفهوم الذي يلغي فكرة التنوع الاثني و العرقي بين مختلف كيانات المجتمع و انما التجانس بمفهوم التضامن و التوافق الذي يخلق الاندماج الوطني، و بهذا فإن استقرار الدول مرهون بالتجانس الاجتماعي، فكثير من الباحثين يرون ان التنوع الاجتماعي خاصة التنوع الاثني و العرقي و الديني لا يمثل مشكلة في حد ذاته بل تعتبره بعض الدول مجالا لتحقيق الاستقرار و التنمية، إلا أن هذا التنوع يمثل كارثة بالنسبة للعديد من الدول و منها تركيا و العراق نظرا لأن هذا التنوع يتم توجيهه و استغلاله في ظل غياب المواطنة.

هناك العديد من الباحثين يعتقدون ان غالبية الصراعات الاثنية يتعذر ايجاد حلول لها، و أنه يجب على الحكومات في هذه الدول ان تستثمر مواردها و ان تراقب و تضبط هذه الصراعات بدل إجهاد نفسها في البحث عن الحلول، لأن حل مثل هذه الصراعات عن طريق الاتفاقيات لا جدوى منه لأنه سرعان ما تنفجر هذه الصراعات من جديد و بصورة أكثر عنفا، وانما يجب على الحكومات ان تعمل على احتواء الصراع عمليا من خلال التأكيد على ضرورة إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في النظم الاجتماعية أي الدعم للمجتمعات المحلية فضلا عن التغيير في العلاقات الاساسية، و بذلك يمكن التحول و الانتقال من مجتمعات اعتادت على الصراع إلى مجتمعات مسالمة.

## خاتمة عامة

إن الصراعات الاثنية مسألة داخلية، و يتم التعامل معها إلى حد ما كقضية طبيعية في الحراك الشعبي داخل الدولة المعنية، و ما يؤسف له انه في غالب الاحيان نجد الدولة المعنية تتدخل مباشرة في هذه الصراعات و ترى من مصلحتها ان تهزم هذه الجماعات التي تتمسك بانتمائها الاثني، لذلك تكون الدولة دائما و باستمرار مهتمة ومعنية كطرف في الصراع و بذلك تكون عاجزة عن البحث عن الحلول لوضع حد لمثل هذه الصراعات وإرضاء جميع الاطراف.

إن مسألة التعامل مع النزاع الاثني الحاد في دول العالم الثالث بدرجة أكبر، والدول المتقدمة بدرجة أقل، يتم عن طريق توزيع المنافع على اساس العدالة الثقافية، والاعباء على اساس الانتماء الثقافي ومدى التعرض للإضطهاد الثقافي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يتسبب في ترسيخ درجة الوعي بالتمييز والخصوصية الاثنية، فتتعمق بذلك حدة التباينات الاثنية بين المركز والاطراف، لتتحول هذه الهويات عمليا إلى كيانات متمركزة سياسيا وجغرافيا، بحيث لا يربطها بالمركز سوى صلة واحدة وهي الدولة التي تتميز بتراجع وضعف شديدين.

كون الدولة متعددة الاثنيات قد تتحول إلى مجرد صلة واهنة في ظل النزاع الاثني يسود منطق خطير بين الجماعات الاثنية، أي التعامل مع فكرة لانفصال و التمرد عن الدولة و كأنها طبائع الامور و الاحوال، ذلك لأن الانفصال حادث لا محال من ذلك، أما إعتقاد الجماعة الاثنية بعدم قدسية الدولة فيسهم في حثها رسميا بإتجاه البحث عن أية تمايزات لغوية و ثقافية و تقليدية موروثة في سبيل الانفصال عن الدولة و إنشاء دولة مصغرة.

يذهب بعض المفكرين إلى ان عودة ظاهرة الاثنية و تفاقمها يعود إلى عاملين اساسين هما العامل السياسي و الاجتماعي الذي نشط عقب نشر الدول الغربية لأيدولوجية حقوق الانسان في كل دول العالم في بداية الثمانينات، والعامل الاقتصادي الذي صاحب توجهات مؤسسات "بريتن وودز" مع التأكيد على اهمية هذين العاملين باعتبارهما من اهم عناصر اليات التمهيد لخلق الانتظام الدولي الجديد.

تنمية الترابط بين كافة مكونات المجتمع داخل إطار الدولة، بما يؤدي إلى ترابطهم و اندماجهم في كيان اجتماعي سياسي واحد، بمعنى ان يكون ولاء أعضاء هذه الجماعات جميعا للدولة، أي الكل الذي ينتمون اليه، على حساب الولاء للجزء، أي أن يتقدم ولاؤهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي، و بالمقابل فإن هذا الولاء سوف يرتب للجميع حقوقا وواجبات متساوية، بغض النظر عن أي انتماء فردي، فتحقيق الاستقرار السياسي، إنما يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على كافة اقاليم الدولة، سواء كانت هذه السيادة قانونية او فعلية، ذلك لأن أي انحسار او تراجع في هذه القدرة سوف يحد لا محالة من قدرة السلطة السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، مما ينعكس سلبا على استمرار بقاء هذه الجماعات الاثنية داخل كيان دولة واحدة.

و عندما نتكلم عن تركيا فهي تتسم بتعدد قومياتها و أديانها و مذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي الذي يشكل نحو ثلثي السكان ويحتل الاكبراد المرتبة الثانية يليهم العرب، كما عاشت الجمهورية التركية منذ نشأتها في 1923 من عدة تناقضات علمانية النظام و اسلامية المجتمع، عرقية النظام و تعددية المجتمع جعل الدولة عرضة للأزمات و النزاعات المتتالية. كما تحتل تركيا مكانة خاصة في منطقة الشرق الاوسط، فموقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة خاصة و يجعلها دولة مركزية (محورية)، لديها القدرة على توفير الامن و الاستقرار، حيث عملت تركيا منذ إعتلاء الحزب العثماني الجديد على انتهاج سياسة جديدة تفضي إلى انهاء المشاكل مع محيطها الاقليمي ودول الجوار خاصة، هذه السياسة اعتمدت على مجموعة من المبادئ الاساسية التي تقوم على سياسة متعددة الابعاد وسياسة تصفير المشاكل، فالغالبية العظمى من الادوار التركية تقع في نطاق الادوار التعاونية، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الاطراف المتصارعة المختلفة في منطقة الشرق الاوسط وكذلك نموذج ملهم لدول المنطقة في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعم التعاون الامني بين دول المنطقة.

هذا و تشكل تركيا جزءا من العالم الاسلامي الذي يشكل بدوره وحدة اقتصادية فلا يمكن فصلها عنه، و يحاول الغرب ان يناوأ بتركيا خارج محيطها و أن يلصقها بالغرب و لاشك فإن عودة الافكار الاسلامية إلى المنطقة سيعيد لسكانها مركز الثقل في العالم و يجعلهم يقفون في وجه اصحاب المطمع الذي يتحكمون بالامم، الذين يسايرون الاعداء تبعا لأهوائهم و مصالحهم، و على هذا فدراسة تركيا كانت و لا تزال تهم الباحثين.

ايضا المسألة الاثنية التي لا تزال تؤرق وحدة الكيان التركي، حيث شهدت السنوات القليلة بعد الحرب الباردة بلورة للعديد من القيم التي تم التعارف عليها دوليا، و تنحصر إجمالا في الديمقراطية، وسيادة القانون، و إحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، والتسوية السلمية للمنازعات، لكن ذلك لا يعني انتفاء العقبات و العراقيل امام هذه المجموعة من القيم، حيث انبعثت بالموازاة مع تلك القيم جملة من التحديات العالمية، التي لم تسلم من تأثيراتها الكثير من الدول و هي بالاساس تنامي النزعة العرقية و التمييز العنصري و مكافحة الارهاب، فعلى الرغم من أن تركيا منذ تأسيسها حاولت إدماج كل الاعراق ضمن الكيان التركي الموحد، الا أن اسلوب الادمج القسري لها، كان نقطة الاساس في تصعيد الملف العرقي، حيث باتت تلك القيم اساس تحركات تلك العرقيات سواء تحت طائلة الحفاظ على خصوصياتها الثقافية، او عن طريق التحريك الدولي لهذه الاقليات في داخل الدولة لخدمة مصالح اجنبية، فتركيا أخذت حظها من هذا النقاش بل كانت من بين الدول التي تأثرت تأثرا بالغا بالمسألة الاثنية التي تصاعدت في مراحل متعددة لدرجة الافكار الانفصالية وماخلف ذلك، من تشييت للمقدرات التركية، خاصة ما يتعلق بالمسألة الكردية و إذا كانت تركيا الكمالية منذ 1923 حتى الان، قد نجحت في الحيلولة دون تحول واقع الاقليات الدينية و المذهبية والاثنية في تركيا إلى عوامل تفتيت و تجزئة للكيان التركي، إلا أن واقع التطورات و الاحداث، يظهر أن مسألة الاثنيات، ووعي افرادهاو السعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، تشكل عامل ضغط و بقوة على النظام في تركيا، في اتجاه البحث عن اشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للأقليات الاثنية و العرقية و الدينية، و بين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا و مجتمعا.

## خاتمة عامة

كما يمكن القول أن رؤية الاكراد لحل المشكلة الكردية التي تعد أكبر حاضن للمجموعة الكردية عرفت تطورات عدة وذلك بسبب المتغيرات عدة، ارتبطت بالأساس بالزعامات الكردية من جهة، وبمواقف الساسة والقادة الاتراك تجاه الاكراد من جهة ثانية وبتطورات البيئتين الاقليمية والدولية من جهة ثالثة، لذلك هذه المشكلة بالنسبة لأكراد تركيا عرفت تدرجا في المطالب، كتحرير القومية الكردية وإقامة دولة كردية مستقلة واعتبار حزب العمال الكردي التركي الممثل الرئيسي للدولة، والمطالبة بتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بالسكان الاكراد، والحصول على المزيد من الحقوق السياسية و الديمقراطية، والتمتع بالمزيد من المصالح الاجتماعية.

إن الاثنية هي التي تميز دولة اليوم إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تخلو منها، كما يمكننا اسقاط ما تقدم على العراق فقد اصبح العراق من نصيب بريطانيا، عندما تم تقاسم اراضي الامبراطورية العثمانية، من اجل المصالح النفطية و الاستراتيجية، و بالتالي فقد شهد العراق بعد الغزو الامريكى عام 2003، تحولات سياسية واجتماعية عميقة، كان لها تأثيرات سلبية كبيرة، ليس على الصعيد الوطني فقط، بل على الصعيد الإقليمي أيضاً، كما أن الولايات المتحدة، لم تثبت أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، بعد مضي أكثر من عقد على سقوط النظام الدكتاتوري ونفوذها الكبير في العراق، بل عملت ومنذ أول يوم لدخولها العراق على حماية وزارة النفط وكل أبار وقنوات وأنابيب البترول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سلطات الاحتلال قامت بمجموعة من الأعمال التي تثبت زيف ادعاءاتها المتعلقة بأهدافها النبيلة المتمثلة في نشر الديمقراطية وتحرير العراق وحماية حقوق الإنسان، فبمجرد تسلمها زمام الأمور قامت بحل المؤسسات العراقية خاصة المؤسسة العسكرية وهو ما أدى إلى انهيار الدولة العراقية، ثم قامت بعد ذلك بإعادة بناء مؤسسات جديدة على أساس طائفي، ولكي تثبت أنها تريد إقامة دولة ديمقراطية في العراق، عملت على تأسيس المجلس الانتقالي وأجرت انتخابات على أساس طائفي، ثم تعاقبت الهيئات التي كانت سبب رئيسي في تدهور الوضع في العراق، فمن المجلس الانتقالي إلى الحكومة المؤقتة، ثم الحكومة الدائمة، و كلها هيئات اسست للطائفية و جلبت الدمار للعراق.

كما انها كانت غير معنية بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، فعلى الرغم من التحول الديمقراطي في العراق الجاري في الوقت الراهن، والحريات السياسية والفكرية وحرية وسائل الإعلام، الا ان العراق لا يزال يعيش ازمة شاملة، من أبرز مظاهرها، الفوضى الشاملة وانتشار العنف بكافة أشكاله، وتوقف الدورة الاقتصادية وضعف نظام الخدمات وانتشار الفساد المالي والإداري، والصراعات الحادة بين مكونات المجتمع العراقي، القومية والطائفية والمذهبية، وانعدام الثقة بين سلطات الدولة الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، اضافة إلى انعدام الثقة بين أطراف البيئة السياسية، فالأهداف المعلنة لغزو العراق، التي روجت لها الادارة الامريكية، جاءت في سياق الصراعات الدولية على مناطق النفوذ والهيمنة على منطقة الشرق بشكل عام، والعراق بشكل خاص، نظرا لأهمية موقعه الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي يمتلكها.

تعد القضية الكردية من المسائل المعقدة في الشرق الأوسط، ولعل العمق التاريخي لهذه القضية قد أفضى إلى تعقيدها وتكتسي القضية الكردية كموضوع لمسألة الاثنيات حساسية كبرى إذ ترتبط أساسا بثلاث متغيرات رئيسية:

- الأول : يتعلق باعتبارات الأمن الوطني لكل دولة، إذ أصبحت هذه المسألة تتعلق بالوحدة الوطنية والسيادة، حيث تعد مسألة الاثنيات شأنا داخليا محضاً.

- الثاني : يتعلق بالتدخلات الإقليمية في القضية الكردية على اعتبار أن هذه القضية في كل دولة هي مسألة أقلية فيها لكن لها امتدادات خارجية وبالتالي الانتقال من مستوى الأمن الوطني إلى مستوى الأمن الإقليمي.

- الثالث: يتعلق بالتدخل الأجنبي في سياق حماية حقوق الاثنيات ضمن منطلق التحول من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، وقد برزت القضية الكردية في هذا الإطار ضمن التدخل الدولي في شمال العراق لحماية الكرد على اعتبار أن مسألة الاثنيات هي مسألة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

كما ان تطور القضية الكردية في العراق كان له تداعياته على القضية في الدول الأخرى كتركيا إذ أنها شكلت نقطة استقطاب للحركات الكردية في باقي الدول وهذا ما يؤكد أن تطور القضية الكردية إيجابا أثر سلبا على الاستقرار الداخلي للدول.

فأثر تطور القضية الكردية في كل دولة على العلاقات البينية للدول التي تقتسم كردستان اذ أن العامل الكردي يعد عاملا بارزا مؤثرا في العلاقة بين دول الإقليم ولقد أصبح أداة صراع بين هذه الدول ووسيلة جاهزة لتصفية الحسابات و إدارة النزاعات والحروب، فقد كانت القضية الكردية عامل توتر في العلاقات التركية-العراقية، أدى حد التدخل المباشر لتركيا في شمال العراق كما أن العلاقات الاقتصادية التركية - الكردية العراقية كان أحد أهم أسباب التوتر في العلاقات بين الدولتين.

و منه نقول إن القضية الكردية لم تؤثر على استقرار الدولة المعنية فقط و إنما أثرت كذلك على استقرار المنطقة ككل والتي تتوزع فيها الجماعات الكردية إذ أن تطور القضية داخل دولة له تأثيره المباشر أو غير المباشر على تطور القضية الكردية في الدول المجاورة، يبقى تهديد الكرد على المستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات من جهة أخرى، إذ أن مسألة الاثنيات إضافة إلى كونها نزاعا داخليا في كل من تركيا، إيران، سوريا، العراق، بالدرجة الرئيسية فإنها غالبا مصدر خلاف و صراع وتحريك بينها وبالرغم من أنها كانت من جهة أخرى مصدر اتفاق وتساوم بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك وهو التنكر لحقوق الشعب الكردي إلا أن القضية بقيت عاملا من عوامل الإستقرار في المنطقة.

الملاحق

الملحق رقم 01 : معاهدة لوزان<sup>1</sup>

و في 23 يوليو 1923 عقدت معاهدة لوزان بين الدول المنتصرة في الحرب وبين حكومة أنقرة التي مثلها في المؤتمر عصمت أنينو أقرب مساعدي مصطفى كمال إليه وخليفته من بعده.

في هذه المعاهدة تحققت لحكومة أنقرة ما كانت تطالب به مثل:

- إعادة كامل ولاية أدرنة للدولة.

- الجلاء عن كل الأماكن المحتلة في البلاد.

- إنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضايق.

- إلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالي.

- إعادة بعض جزر البحر المتوسط إلى الدولة.

أما بالنسبة للدول المنتصرة فقد تحققت لها الشروط التي وضعها المفاوض البريطاني كروزون وأهمها:

- إلغاء الخلافة الإسلامية.

- وإخراج آل عثمان من تركيا إلى الأبد.

- وإلغاء الشريعة الإسلامية والاستعاضة عنها بدستور مدني مستمد من القوانين الأوروبية.

وهكذا أسدلت هذه المعاهدة الستار على دولة عظمى حكمت قرابة الستمئة سنة باسم الإسلام وطويت صفحة الخلافة الإسلامية وفتحت صفحة تركيا الأوروبية.

<sup>1</sup> مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1842-2006، الكويت: اوراق مسافر الجزء الثاني، 2007، 167.

ومن التنازلات التي قررتها معاهدة لوزان بالإضافة إلى إلغاء الخلافة وتسليم الموصل للإنكليز:  
امتيازات الاقليات: مثل التحدث أمام المحاكم بلغتهم، وفتح مدارس خاصة بهم دون تدخل من الحكومة، بل عليها تمويل هذه المدارس، وتعهده المؤسسات الدينية للأقليات.  
- بقاء البطريركية في اسطنبول، وتحويل جامع أيا صوفيا إلى متحف.

الملحق رقم 02: معاهدة سيفر<sup>1</sup>

كانت المعاهدة تنص على:

حصول منطقة الحجاز على الإستقلال.

حصول أرمينيا على الإستقلال.

حصول كردستان على الإستقلال على حسب البندين 62 و63 من الفقرة الثالثة و السماح لولاية الموصل بالإنضمام إلى كردستان إستنادا إلى البند 62 ونصه " إذا حدث خلاف خلال سنة من التصديق علي الاتفاقية أن يتقدم الكرد القانطون في المنطقة التي حددتها المادة " 62 " إلى عصابة الأمم قائلين أن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الإستقلال عن تركيا ، وفي حالة اعتراف عصابة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة توصي بمنح هذا الاستقلال ، وعلي تركيا أن تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة ، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لإتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا.

أحكام المعاهدة:

عززت المعاهدة تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، في اتفاق مع اتفاقات سرية بين دول الحلفاء.

مملكة الحجاز:

منحت مملكة الحجاز استقلالها بالاعتراف الدولي ، بمساحة تقدر ب 2260000 km ، وكان عدد سكانها حوالي 750000. نسمة ، وكانت أكبر مدن الأماكن المقدسة ، هي مكة المكرمة ، التي يبلغ عدد سكانها 80000 نسمة ، والمدينة المنورة ، التي يبلغ عدد سكانها 40000

<sup>1</sup> -<https://www.almrsal.com/post/347013>

نسمه ، والتي شكلت سابقا ولاية الحجاز ، ولكن خلال الحرب أصبحت مملكة مستقلة تحت النفوذ البريطاني .

### أرمينيا:

وقد تم الاعتراف بأرمينيا كدولة أنشأتها الأطراف الموقعة علي " القسم السادس "أرمينيا"المواد من 88-93 " .

### الإمبراطورية العثمانية:

في أواخر عام 1918 ، أظهرت خريطة أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ، حدودها مع الدول الجديدة التي تشكلت بعد حرب الكبيرة باللون الأحمر ، وهي تشمل الحدود التي وضعتها معاهدة سيفر .

### القيود المالية:

قام الحلفاء بالسيطرة على الموارد المالية للإمبراطورية ، وشددت الرقابة المالية للموافقة أو الإشراف على الميزانية الوطنية والقوانين واللوائح المالية ، والسيطرة الكاملة على البنك العثماني ، وأعيد تصميم إدارة الدين العام العثمانية ” التي وضعت في عام 1881” لتشمل الوحدة البريطانية ، وحاملي السندات الفرنسية والإيطالية .

ومشكلة الديون العثمانية تعود إلى زمن حرب القرم خلال عام ” 1854-1856” ، وخلاها الإمبراطورية العثمانية قد اقترضت المال من الخارج ، وخاصة من فرنسا ، خلال مؤتمر لوزان ، وقرر المجلس أن جمهورية تركيا كانت مسؤولة عن 67% من القسط السنوي للديون ما قبل الحرب . ومسألة كيف كان يتم الدفع ، ومع ذلك ، لم تحل المشكله حتى جاء عام 1928 بعد التنازلات من الإمبراطورية العثمانية ، حيث ألغيت المعاهده قبل عام 1914، والاستسلام في السنة الأولى من

الحرب عن طريق طلعت باشا ، ومدت السيطرة أيضا على رسوم الاستيراد والتصدير ، وإعادة تنظيم النظام الانتخابي والتمثيل النسبي للـ "الأعراق" داخل الإمبراطورية ، وكان مطلوبا من الإمبراطورية منح حرية العبور للأشخاص والبضائع والسفن ، الخ ، التي تمر عبر أراضيها ، وكانت البضائع العابرة يجب أن تكون خالية من جميع الرسوم الجمركية . بينما لم يتم ترتيب التطورات المستقبلية للنظام الضريبي ، والنظام الجمركي ، والقروض الداخلية أو الخارجية ، أو تقديم تنازلات دون الحصول على موافقة من اللجنة المالية لقوات الحلفاء، لإحباط التجدد الاقتصادي من ألمانيا ، والنمسا ، والمجر وبلغاريا، وطالبت المعاهدة أن الإمبراطورية تقوم بتصفية ممتلكات المواطنين من تلك البلدان في أراضيها، وسيتم تسليم هذه التصفية العامة إلى لجنة التعويضات ، وتخلصت حقوق الملكية للسكك الحديدية ببغداد من السيطرة الألمانية.

### القيود العسكرية:

كان يقتصر عدد جنود الجيش العثماني على 50700 جندي ، وهم من البحرية العثمانية ، اللذين يحتفظون فقط بسبعة سلوبات وستة زوارق طوربيد ، حيث كانت الدولة العثمانية تحظر من الحصول على سلاح الجو.

وتضمنت المعاهدة لجنة مشتركة بين الحلفاء لضبط وتنظيم الإشراف على تنفيذ بنود العسكرية.

### المحاكمات الدولية:

حددت المعاهدة المطلوب من المسؤولين عن اللذين يستخدمون " أساليب همجية وغير شرعية في الحرب ... (بما في ذلك) الجرائم ضد القوانين وأعراف الحرب ومبادئ الإنسانية". المادة 230 من معاهدة سيفر تطالب الإمبراطورية العثمانية " تسليم قوات الحلفاء الأشخاص المسؤولة عن المجازر التي ارتكبت خلال استمرار حالة الحرب على الأراضي التي تشكل جزءا من

استسلام الإمبراطورية العثمانية في 1 أغسطس عام 1914 ” ومع ذلك ، فإن محاولة محكمة انتر المتحالفة قد طلبت ذلك بموجب معاهدة سيفر التي علقت في نهاية المطاف.

### فرنسا "منطقة نفوذ "

سيطرة فرنسا علي سوريا والأجزاء المجاورة من جنوب شرق الأناضول ، بما في ذلك أنتيب ، وأورفة وماردين ، وقد أعلن بيت كيليكيا بما في ذلك أضنة وديار بكر وأجزاء كبيرة من أواسط شرق الأناضول على طول الطريق حتى الشمال إلى سيواس وتوكات أنهم منطقة النفوذ الفرنسي.

### اليونان ” منطقة سيرنا“

لاحتلال منطقة سميرنا أنشأت الإدارة اليونانية يوم 21 مايو 1919، وأعقب ذلك إعلان أنها محمية في 30 يوليو 1922، نقلا عن المعاهدة “لممارسة حقوقها السيادية للبرلمان المحلي” ولكن تركت المنطقة تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية ، ووفقا لأحكام المعاهدة ، وكانت سميرنا تدار من قبل البرلمان المحلي كما أنها أعطت أهل سميرنا فرصة الاستفتاء بعد خمس سنوات على ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام إلى اليونان في مقابل الأجزاء المتبقية من الإمبراطورية العثمانية وسيشرف علي هذا الاستفتاء عصبة الأمم ، وقبلت الإدارة اليونانية المعاهدة ، إلا أن المنطقة ظلت تحت السيادة التركية.

### إيطاليا "منطقة نفوذ "

وأكدت إيطاليا أن جزر دوديكانيز في حوزتها ” وبالفعل هي تحت الاحتلال الإيطالي منذ الحرب الإيطالية التركية خلال عام 1911-1912، على الرغم من أن معاهدة Ouchy كانت تنص على أن إيطاليا اضطرت لإعادة الجزر إلى الإمبراطورية العثمانية، ” وأعلنت أن أجزاء كبيرة من جنوب وغرب الأناضول الوسطى التي ” على ساحل البحر المتوسط في تركيا ، وإينلندس ” بما في

ذلك ميناء أنطايا وعاصمة السلاجقة التاريخي ، كونيا منطقة ذات النفوذ الإيطالي ، وعدت مقاطعة أنطايا من قبل الحلف الثلاثي إلى إيطاليا في معاهدة لندن ، والسلطات الاستعمارية الإيطالية تسعى للمنطقة لتصبح مستعمرة إيطالية تحت اسم يكية.

### كردستان:

وكان من المقرر أن يكون هناك استفتاء لتقرير مصيرها ، وفقا للباب الثالث للمواد 62-64، والتي تشمل محافظة الموصل وإقليم كردستان.

ولم يكن هناك اتفاق عام بين الأكراد على ما ينبغي أن تكون حدودها بسبب التفاوت بين مناطق التسوية الكردية والحدود السياسية والإدارية في المنطقة ، واقترحت الخطوط العريضة لكردستان ككيان في عام 1919 من قبل شريف باشا ، الذي يمثل جمعية الصعود لكردستان في مؤتمر باريس للسلام ، وتم الاتفاق على الحدود العراقية التركية الحالية في يوليو 1926.

الملحق رقم 03: المواد 13-14 من الدستور التركي قبل تعديلها سنة 2001<sup>1</sup>

المادة 13:

لا يجوز تقييد الحقوق والحريات الأساسية إلا بقانون، ووفقاً للأسباب المحددة المنصوص عليها في المواد المعنية من الدستور، دون المساس بجوهر هذه المواد. ولا يجوز أن تتعارض هذه القيود مع نص الدستور وروحه، أو مقتضيات النظام الديمقراطي للمجتمع أو الجمهورية العلمانية أو مبدأ التناسب.

المادة 14:

لا تجوز ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور في صورة أنشطة تهدف إلى التعدي على سلامة الدولة بأمته وأراضيها، أو تهديد وجود الجمهورية الديمقراطية العلمانية القائمة على حقوق الإنسان.

ولا يُفسَّر أي من أحكام هذا الدستور على نحو يمكّن الدولة أو الأفراد من انتهاك الحقوق والحريات الأساسية التي يقرها الدستور، أو من القيام بنشاط يهدف إلى تقييد الحقوق والحريات الأساسية على نطاق أوسع مما ينص عليه الدستور.

ويُجَدِّد القانون العقوبات التي تُفرض على من يقوم بأي نشاط يتعارض مع هذه الأحكام.

---

<sup>1</sup> -constituteproject.org/pdf

الملحق رقم 04: قانون العقوبات التركي<sup>1</sup>

المادة 125 من الدستور:

يمكن اللجوء إلى الرقابة القضائية فيما يخص جميع أعمال الإدارة العامة وأفعالها. ويمكن اقتراح التحكيم الوطني أو الدولي لتسوية المنازعات التي تنشأ عن الشروط والعقود التي تُمنح بموجبها الامتيازات المتعلقة بالخدمات العامة. ولا يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي إلا في حال وجود عنصر أجنبي. ولا تخضع أعمال رئيس الجمهورية التي يقوم بها بموجب اختصاصاته، وكذلك قرارات المجلس العسكري الأعلى، للرقابة القضائية. بيد أنه يمكن اللجوء إلى الرقابة القضائية فيما يخص قرارات المجلس العسكري بخصوص الطرد من القوات المسلحة، فيما عدا قرارات الترقية المصحوبة بالإحالة للتقاعد لعدم وجود شغور. ويبدأ احتساب الآجال الزمنية التي يمكن فيها رفع دعوى قضائية ضد عمل إداري من تاريخ الإخطار به. وتقتصر السلطة القضائية على الرقابة على مشروعية الإجراءات والأعمال الإدارية على سبيل الحصر، ولا يمكن في أي حال اللجوء للسلطة القضائية للرقابة على كون الإجراء أو العمل نافعاً من عدمه. ولا يجوز إصدار حكم قضائي يقيد المهام التنفيذية التي تمارس وفقاً للأشكال والمبادئ المنصوص عليها في القانون، أو تكون له صفة الإجراء أو العمل الإداري، أو ينزع السلطات التقديرية. ويجوز أن يصدر قرار مسبب بوقف تنفيذ عمل إداري في حال كان تنفيذه يؤدي إلى أضرار يصعب أو يستحيل التعويض عنها، وكان ذلك العمل في ذات الوقت غير قانوني على نحو واضح. وللقانون أن يقيد إصدار أمر بوقف تنفيذ عمل إداري في حالات الطوارئ والأحكام العرفية والتعبئة والحرب، أو لدواعي الأمن الوطني والنظام العام والصحة العامة. وتتحمل الإدارة العامة مسؤولية التعويض عن الأضرار الناجمة عن إجراءاتها وأعمالها.

<sup>1</sup> - [constituteproject.org/pdf](http://constituteproject.org/pdf)

المادة 312 من قانون العقوبات:

احكام المادة 312 من القانون الجنائي التركي، التي تنص على أن الإطاحة بحكومة تركية، أو

إعاقتها عن أداء عملها، يعتبر جريمة.

الملحق رقم 05: المجلس الوطني الكردستاني ضمن الدولة العراقية<sup>1</sup>

تاريخ برلمان كوردستان

تأسس برلمان كوردستان عام 1992 في أول إنتخابات حرة ونزيهة في سابقة تاريخية تعتبر الأولى من نوعها من تاريخ إقليم كوردستان وجميع أنحاء العراق.

وبهدف حماية المدنيين من الهجمات التي تشنها القوات العسكرية العراقية في أعقاب حرب الخليج عام 1991، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتحديد منطقة حظر جوي فوق الخط 36 من خط العرض الذي يمر عبر كوردستان، على أرض الواقع، وتم إنشاء منطقة أمنية من قبل القوات العسكرية لدول التحالف الإحدى عشرة. وكان تحديد منطقة حظر الطيران الآمنة حافزاً لعودة اللاجئين ومن ضمنهم أولئك اللاجئين الذين تركوا إقليم كوردستان خلال السبعينات. وخلال عام 1991 قام صدام حسين بسحب قواته العسكرية ومؤسساته الإدارية من مناطق إقليم كوردستان. وعلى الرغم من المصاعب الناجمة عن الحصار الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، قام صدام حسين بفرض حصار داخلي إضافي على إقليم كوردستان، وذلك من خلال توقفت الإمدادات الغذائية والأدوية والوقود وقطع التيار الكهربائي ومنع مرور مواطني إقليم كوردستان إلى باقي أنحاء العراق.

وبالرغم من حدوث هذا الفراغ الإداري والحصار المزدوج، قررت الجبهة الكوردستانية (تحالف القوى السياسية في إقليم كوردستان)، إجراء إنتخابات عامة، وكان الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو تأسيس إدارة لضمان توفير الخدمات العامة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. في حين أعرب المواطنون أيضاً رغبة قوية في إختيار ممثلهم. وجرت هذه الإنتخابات بتاريخ 19 أيار عام 1992، وكانت أول إنتخابات حرة ونزيهة في تاريخ العراق. وتم تحديد نسبة 7٪ كحد أدنى لتمثيل

<sup>1</sup> :- <http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l>

الأحزاب في البرلمان، وكان الإقبال على التصويت عالية جداً، حيث وصف المراقبين الأجانب هذه الانتخابات بالحرّة والنزيهة والديمقراطية، حيث أتيحت هذه العملية لمواطني كردستان، بعد عقود من الدكتاتورية فرصة التصويت وانتخاب ممثليهم لأول مرة في تاريخهم.

وبالنتيجة أدت هذه الانتخابات إلى تشكيل أول جمعية وطنية كردستانية وتشكيل حكومة إقليم كردستان. وقررت القيادة السياسية الكردستانية وشعب كردستان على الإعتقاد والإلتزام بجميع القوانين العراقية، باستثناء تلك التي تنتهك حقوق الإنسان والمبادئ الدولية. وعقد البرلمان أول جلساته بتاريخ 15 تموز عام 1992 صادق خلال هذه الجلسة على القانون رقم (1) باعتبار المجلس الوطني الكردستاني السلطة التشريعية في إقليم كردستان.

ولغاية يومنا هذا، تم تنظيم إنتخابات برلمان إقليم كردستان في الأعوام التالية:

2009، 2005، 1992، و2013. وفي عام 1992 تم تغيير أسم المجلس الوطني الكردستاني

إلى برلمان إقليم كردستان.

### الإنتخابات البرلمانية:

تجري إنتخابات برلمان كردستان كل أربع سنوات ( بموجب المادة 8 من قانون إنتخابات إقليم كردستان)، وجرّت آخر الإنتخابات للبرلمان في 21 أيلول عام 2013 ويحق لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 عاما فما فوق المشاركة في التصويت ويكون التصويت في الإقتراع بشكل مباشر وشامل وسري.

### صلاحيات برلمان إقليم كردستان:

وفق ما نص عليه في دستور العراق الفيدرالي، البرلمان له سلطة كبيرة للنقاش والتشريع بشأن السياسة في العديد من المجالات، ومنها: الخدمات الصحية، التعليم والتدريب والتأهيل، الشرطة

## الملاحق

---

والأمن، البيئة، والثروات الطبيعية ، الزراعة، الإسكان، التجارة، والصناعة، والإستثمار، الخدمات والشؤون الإجتماعية، النقل والطرق والجسور، الثقافة والسياحة، الرياضة والنشاطات الترفيهية، فضلاً عن المعالم الأثرية والأبنية التاريخية.

ويتقاسم برلمان كوردستان نفس الصلاحيات والسلطات الفيدرالية في المجالات التالية، ولكن تمنح الأولوية لقوانين برلمان كوردستان، مثل الكمارك، الطاقة الكهربائية وتوزيعها، التخطيط العام ومصادر المياه الداخلية.

و بموجب المادة (121) من دستور العراق الإتحادي، لبرلمان كوردستان الحق في تعديل تطبيق التشريعات على مستوى العراق في المناطق التي تقع خارج صلاحيات السلطات الإتحادية.

الملحق رقم 06: اتفاقية الجزائر التي وقعت بين العراق وإيران<sup>1</sup>

وفي عام 1975 بادر الرئيس الجزائري هواري بومدين بالاتصال بالعراق وإيران مقترحا للتفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها ووافق العراق على هذه المبادرة تلبية منه لإنقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية وتكملت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 حيث وقعها عن الجانب العراق صدام حسين وكان آنذاك نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة والمرحوم شاه إيران وهي من الحالات النادرة أن يوقع رئيس دولة أو ملك اتفاقية مع نائب رئيس دولة أخرى حيث يخالف ذلك الاعراف الدبلوماسية هذه الاتفاقية مثلت تسوية يتوازن فيها الجانب السياسي والقانوني بصورة تجعل المساس بأي عنصر من عناصرها اخلاقا بذلك التوازن وسببا لسقوط هذه الاتفاقية وايقاف العمل بها وقد نص على ذلك صراحة في بندها الرابع الذي يترتب منطقيا على ذلك هو ان يحقق الطرفان عند تنفيذ التسوية المشار اليها ما تعاهدوا عليه من مكاسب متوازنة غير ان الذي حصل فعلا هو ان إيران حققت مكسبا فوريا مباشرة بمجرد دخول اتفاقية الجزائر حيز التنفيذ اذ صار وضعها في شط العربي بمثابة الشريك في السيادة على الجزء الأكبر منه استنادا إلى إعادة تحديد الحدود فيه على أساس خط الثالوك حيث نصت معاهدة الحدود الدولية وحسن الحوار بين العراق وإيران الموقعة في 13 يوليو 1975 في بغداد:

"ان الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة 1911 ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة 1914 حيث ثبتت 126 دعامة قديمة و593 دعامة جديدة بموجب اتفاقية الجزائر وحددا حدودهما النهرية حسب خط الثالوك ووقعا عن الجانب العراقي المرحوم سعدون حمادي وزير الخارجية وعن ايران المرحوم عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الذي اعدم شنقا من قبل حكومة الخميني". وبعد مجيء الحكومة الجديدة بقيادة خميني قاموا باستدعاء قيادة زمرة التمرد البارزاني واعوانه واولاده من امريكا إلى ايران وبعد وفاه الملا مصطفى في

<sup>1</sup> - <https://www.marefa.org>

واشنطن قدم النظام الايراني المساعدات لزمرة التمرد وجعل الأراضي الإيرانية نقطة انطلاق لتهديد أمن العراق الداخلي له والمساس بوحدته الوطنية كما انها قامت للفترة من حزيران إلى ايلول 1980 بـ 187 انتهاكا واعتداء عسكريا واستخدمت المدفعية عيار 175 ملم الامريكية الصنع لقصف مدينتي خانقين ومندلي منطلقا من الأراضي العراقية التي يجب إعادتها بموجب اتفاقية الجزائر إلى العراق وبذلك فان الحكومة الايرانية قد قامت بانتهاك عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها اتفاقية الجزائر وبإلغائها من جانبها ولذلك قررت الحكومة العراقية اعتبار الاتفاقية المذكورة وما لحقها من اتفاقات استندت اليها ملغاة من جانب العراق وطالبت ايران ان تعترف بسيادة العراق على اراضيها ومياهه كما كان عليه الوضع قبل اتفاقية الجزائر حيث قرر مجلس قيادة الثورة بالخطاب الذي اعلنه الرئيس الشهيد صدام حسين في 17 ايلول 1980 اثناء انعقاد جلسة المجلس الوطني الغاء الاتفاقية. وبالعودة إلى التصرف الفعلي ازاء اتفاقية الجزائر من جانب ايران نجد انها الغتها و لا تعترف بها فقد نشرت صحيفة اطلاعات الصادرة في طهران في 19 - 06 - 1979 حديثا للدكتور صادق طباطبائي المساعد السياسي لوزارة الداخلية الايرانية وهو ممثل الخميني في هذه الوزارة قال فيه ( إن الحكومة المركزية الايرانية لا تتمسك باتفاقية الجزائر. وفي 15 سبتمبر 1980 صرح الجنرال فلاحى مساعد رئيس اركان الجيش الايراني عبر شبكات التلفزيون الايرانية والاذاعة باللغتين الفارسية والعربية بان ايران لا تعترف باتفاقية الجزائر وبان منطقة زين القوس وسيف سعد مناطق ايرانية وكذلك شط العرب. وأدلى أبو الحسن بني صدر رئيس جمهورية ايران آنذاك بتصريح لوكالة الصحافة الفرنسية في 19-9-1980 قال فيه ( على الصعيد السياسي لم تقم ايران بتنفيذ اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 وان نظام الشاه نفسه لم ينفذها).

وقد قام الجيش الايراني قبل قيام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر بالتحرك صوب الحدود العراقية وقد اصدر اربعة بلاغات رسمية عسكرية بذلك منها البلاغ رقم 3 يوم 19-9-1980 باعتراف ايران باستخدام القوة الجوية وفي البلاغ رقم 4 يوم 19-9-1980 تباهى الايرانيون بإشعال النيران في حقول نفط خانة في العراق كما قامت المدفعية الايرانية برمي النيران على الطائرات المدنية التابعة

للخطوط الجوية البريطانية والفرنسية التي كانت تنوي الهبوط في مطار البصرة كما اغلقت ايران شط العرب بوجه الملاحة البحرية الاجنبية. كما ان التدخل في الشؤون الداخلية للعراق بلغ مستوى عاليا على كل الصعد الايرانية بدءا من الخميني ومرورا بالسلطات السياسية والدينية والعسكرية التي طالبت بتغيير النظام السياسي بالعراق واستخدام السلاح لتحقيق ذلك وانشاء تنظيمات سياسية تحت غطاء ديني استخدمت الارهاب للقيام بأعمال ضد ابناء الشعب العراقي ودوائره الحكومية.

وبعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران الذي دخل حيز التنفيذ في 8-8-1988 وافق العراق بموجب قرار مجلس الامن الذي صدر في 28-8-1980 بالعودة إلى طاولة المفاوضات لغرض وضع اتفاقية جديدة تنظم العلاقة الحدودية والامنية بينهما.

### قانونية نقض الاتفاقية:

بالرجوع إلى الدستور الذي ينظم عمل السلطة بالعراق نجد الآتي:

• ان جلال الطالباني ليس رئيسا للجمهورية كما يشاع بل هو رئيسا لمجلس الرئاسة المكون منه ومن نائبين اخرين ويتخذ قراراته بالإجماع بموجب المادة 138 حيث نصت الفقرة على ما يأتي:

- يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ويجوز لأي عضو ان ينيب احد العضوين الاخرين مكانه.

- نصت المادة 73 التي تنظم واجبات رئيس الجمهورية والذي حل بدله مجلس الرئاسة بموجب

المادة (138): اولا: يحل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) اينما ورد في هذا الدستور.

ثانياً : المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقا

عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

## الملاحق

---

-نصت المادة 61 التي تنظم واجبات مجلس النواب في رابعاً . تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب

-نصت المادة 80 في سادسا: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو

من يخوله.

الملحق رقم 07: الدستور العراقي<sup>1</sup>

المادة 01:

جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

المادة 04:

أولاً:

اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً:

يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانون يشمل:

أ- اصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

ب- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم،

والمؤتمرات الرسمية، بأي من اللغتين.

ج- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما.

د- فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

---

<sup>1</sup>- [constituteproject.org/pdf](http://constituteproject.org/pdf)

هـ - اية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً:

تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً:

اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان آخران في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

خامساً:

لكل اقليم أو محافظة اتخاذ اية لغة محلية أخرى لغةً رسمية اضافية اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

**المادة 06:**

يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.

**قائمة المصادر**

**والمراجع**

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

أ- باللغة العربية

- 1- ابراهيم الداوقوي، صورة الاتراك لدى العرب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .
- 2- ابراهيم سعد الدين، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 3- ابراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت: دار سعاد الصباح ، 1992.
- 4- احمد ابراهيم محمود، الحرب الاهلية في افريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.
- 5- أحمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- 6- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011 .
- 7- أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات والجماعات و الحركات العرقية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.
- 8- أرون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وايران والعراق، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.
- 9- أسعد صقر، الشرق الاوسط الحديث، القاهرة: مركز مدارات للأبحاث و النشر، 2016 .

## قائمة المصادر والمراجع

- 10- اسماء ابو يوسف، حقوق الاقليات المسلمة في اسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
- 11- إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، السويد: دار اباك للطباعة و النشر، 1998
- 12- إسماعيل فاروقي و اخرون، الاقليات: رؤى اسلامية، القاهرة: نفضة مصر للطباعة و النشر، 2008.
- 13- أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: دار إقرأ للطباعة، 2007.
- 14- أندرو مانجو، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ابو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة، 2018.
- 15- باتريك سافيدان، الدولة و التعدد الثقافي، ترجمة مصطفى حسوني، المغرب: دار توبقال للنشر، 2011.
- 16- باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، بيروت: دار الكنوز الادبية، 1999.
- 17- بتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات و السلام و النظام العالمي، الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.
- 18- برايان وايت، ريتشارد ليتل و مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 19- برنير، بول، عام قضيته في العراق، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

- 20- بشير ناظر حميد، الازمة الطائفية دراسة في علم الاجتماع، الاردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016.
- 21- بول بريمير، عام قضيته بالعراق، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.
- 22- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات و افاق المستقبلية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
- 23- توماس بوا ، تاريخ الاكراد، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001.
- 24- توماس هايلاندر اريكسن، ترجمة د. لاهاي عبد الحسين، العرقية و القومية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والادب، 2012.
- 25- جاويد منتظران- سعيد قرباني، سيناريوهات امام مستقبل العراق و تحليل الرؤى القانونية والدولية و الامنية للجمهورية الاسلامية في ايران، بغداد: مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017.
- 26- الجبوري مصلح خضر، الدور السياسي للأقليات في الشرق الاوسط، الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
- 27- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- 28- جعفر الحسيني، على حافة الهاوية، لندن: دار الحكمة، 2003.
- 29- جلال امين، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي 1798- 1998، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

## قائمة المصادر والمراجع

- 30- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية-التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 31- جمال الدين الخضور، عودة التاريخ الأنثروبولوجية المعرفية العربية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ج1، 1998.
- 32- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر و صدام، بيروت: دار الساقي، 2003.
- 33- جوزيف رامز ايمن، الحروب الاثنية في افريقيا، الامارات العربية المتحدة: مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة، 2003.
- 34- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية: (وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985.
- 35- حاتم لطفي، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، مصر: دارالحكم، 2013.
- 36- حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة، السويد: فيشونميديا للنشر ، 2008.
- 37- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث، السويد: فيشونميديا كرونبري، ط2، 2005.
- 38- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.
- 39- حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- 40- حسين بسلي، و عمر اوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011.
- 41- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة و التحليل، باتنة (الجزائر): منشورة خير جليس، 2007.
- 42- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط2، 2010 .
- 43- حنا بطاطو، العراق، بيروت: مطبعة مؤسسة الابحاث العربية، ط3، 1999.
- 44- خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي؟، ستوكهولم ط1 ، شباط 1990 .
- 45- خورشيد حسين دلي، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- 46- د. مشعل بن عبد الرحمن المويشير، ازمة المياه و مستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الاسلامية إلى السلطة في تركيا، تصوير احمد ياسين، pdf .
- 47- داخل حسن جريو، العراق في زمن المحنة، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2017.
- 48- دانيال بورومبرغ، التعدد و تحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر، لبنان: دار الساقى، 1997.
- 49- درية عوني، عرب و أكراد خصام ام وئام؟ القاهرة: دار الهلال، 1993.
- 50- دولت احمد صادق، الجغرافية السياسية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1975.
- 51- راغب السرجاني، قصة أردوغان، القاهرة: أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة، 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

- 52- رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، القاهرة: دار الشروق، 1999.
- 53- رمضان عرابي، هل الاكراد قادمون؟ القاهرة: شركة مطابع الطوبجي، 1999.
- 54- ريناس بنافي، ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكوردي في العراق نموذجاً، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- 55- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات و فض المنازعات، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2014.
- 56- سلام عبود، من يصنع الديكتاتور (صدام نموذجاً)، بغداد: منشورات الجمل، 2008.
- 57- سليم مطر و اخرون، موسوعة المدائن العراقية، بغداد: مركز دراسات الامة العراقية، 2005.
- 58- سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الاردن: الجندارية للنشر و التوزيع، 2012.
- 59- سهيل الفتلاوي، العولمة و اثارها في الوطن العربي، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009.
- 60- سيار جميل، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب و الاتراك، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.
- 61- شاكرا الانباري، الديمقراطية التوافقية، مفهوما و نماذجها، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2008.

## قائمة المصادر والمراجع

- 62- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول التركي و محطم الصنم الأتاتوري، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
- 63- شوقي ابو خليل، اطلس دول العالم الاسلامي، دمشق: دار الفكر، 2003.
- 64- صمويل هنتغتون، صدام الحضارات و اعادة صياغة النظام الدولي، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1998.
- 65- العاني ثامر محمد، احتلال العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
- 66- عبد الاله النعيمي ، الاثنية والدولة ( الاكراد في العراق وايران وتركيا )، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006 .
- 67- عبد الباري عطوان، الدولة الاسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، بيروت: دار الساقى، 2015.
- 68- عبد الجبار احمد، الفدرالية و اللامركزية في العراق، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013.
- 69- عبد الحافظ احمد، الدولة و الجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان (1991-2000)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2005.
- 70- عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
- 71- عبد السلام ابراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية و مشكلة الاقليات في افريقيا، لبنان: مركز دراسات الوحدة الوطنية، 1993.

## قائمة المصادر والمراجع

- 72- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الاسلام و التعايش بين الاديان في افق القرن 21، المغرب: منشورات المنظمة الاسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، ط2، 2015.
- 73- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر و التوزيع، 1992.
- 74- عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي و السياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.
- 75- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007.
- 76- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية و الاسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 77- العتابي عبد الزهرة شلش، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002.
- 78- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، لبنان: مطبعة سيكو، ط1، 2001.
- 79- العزي سويم، السلوك السياسي في المجتمع العربي، المغرب: دار الالفية، 1992.
- 80- عقيل سعيد محفوض، تركيا و الاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- 81- علاء ابو عامر، العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر، 2004.

## قائمة المصادر والمراجع

- 82- علي الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بيروت: دار الراشد، ط2، 2005.
- 83- علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2009.
- 84- فيشر جلين، العلاقات الدولية و اهمية التوافق الثقافي و الحضاري للمجتمعات، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، دار الكتاب الحديث، 2008.
- 85- كردستان سالم سعيد، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.
- 86- كمال حداد، النزاعات الدولية، لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997.
- 87- مجموعة مؤلفين، العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، بيروت 2012، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات.
- 88- محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و السياسة الغربية، الجزائر: دار الهومة، 2003.
- 89- محمد الهامي و اخرون، حزب العدالة و التنمية التركي: دراسة في الفكرة و التجربة، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات و الابحاث، 2016.
- 90- محمد توفيق توفيق، التعددية الدينية و الاثنية في مصر، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.
- 91- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014.

## قائمة المصادر والمراجع

- 92- محمد زاهد جلول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة و التنمية إلى التقدم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
- 93- محمد شريف بيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها، نظامها الاساسي، مصر: مطبعة روز يوسف الجديدة، ط3، 2003.
- 94- محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي ( المفاهيم، المناهج، الإقترابات والادوات)، الجزائر: دار الكتاب، 1997.
- 95- محمد عمارة، الاسلام والاقليات، الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.
- 96- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
- 97- محمد نور الدين، قبعة و عمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، بيروت: دار النهار، 1997.
- 98- مشحن زيد محمد حسين التميمي، الدولة واجهزتها الايديولوجية في الفكر السوسيولوجي المعاصر، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2016.
- 99- مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842-2006، الكويت: اوراق مسافر الجزء الثاني، 2007.
- 100- مفيد شهاب، دور اوروبا في مسيرة السلام العربي-الاوروبي في العلاقات العربية-الاوروبية: حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي- الاوروبي، 1997.
- 101- مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، بيروت: دار الفرابي، 1996.

## قائمة المصادر والمراجع

- 102- منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام و الفقه الاسلامي، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، بدون سنة النشر.
- 103- منى يوخنا ياقو، حقوق الاقليات القومية في القانون الدولي العام: دراسة سياسية قانونية، مصر: دار الكتب القانونية، 2010.
- 104- مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط 2002-2016، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.
- 105- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- 106- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.
- 107- ناجي ابي عاد و ميشيل جرينون، ترجمة محمد النجار، النزاع و عدم الإستقرار في الشرق الاوسط: الناس، النفط، التهديدات الامنية، الاردن: الاهلية للنشر و التوزيع، 1999.
- 108- نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية: يقظة القوميات الاوروبية؟ الكويت: دار الفكر، 1967.
- 109- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد: بيت الحكمة، 2000.
- 110- هاني الجزائر، ازمة الهوية و التعصب، دراسة في سيكولوجية الشباب، الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

- 111- هدى درويش، الاسلاميون و تركيا العلمانية، نموذج الامام سليمان حلمي، القاهرة: دار الافاق الغربية، ط1، 1998.
- 112- هشام محمود الأقداحي، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011.
- 113- هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية التركية: رؤية في امكانات التعاون و احتمالات الصراع، في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 114- والتر رستون، افول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالماً، تر: سمير عزت نصار وجورج خوري، الاردن: دار النشر للنشر و التوزيع.
- 115- وانغ جنغ ليه، ترجمة: امنية عز الدين، رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الاوسط، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
- 116- وليد احمد دوزي، اثر المجموعة العرقية الكردية على الهوية الوطنية في تركيا، الاردن: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2017.
- 117- وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية: دور اليهود و التحالفات الدولية و الاقليمية وحزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية -التركية: العلاقات السورية-التركية نموذجاً، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2006.
- 118- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة و بناء الدولة - دراسة حالة العراق، الاردن: اكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.

119- ياسر الغرباوي، الهروب من الحرب الاهلية مصر نموذجاً، الدوحة: مركز التنوع للدراسات، 2015.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Abdelkrim Kibeche, général théories of international conflict, unpublished work, Constantine, 2005.

2- Alexander J-C, core solidarity ethnic out group and social, differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies, national and ethnic movements, sage, London, 1980.

3- Angel Rabasa, Stephen Larabee, the rise of political islam in turkey, rand corporation, 2008.

4- Anthony Oberschall, Conflict and peace building in divided societies : responses to ethnic violence, New York the taylor and francise library, first published, 2007 .

5- Arend Lijphart for adevelopement of this idea ; see, democracy in plural societies, new haven : yale university press, 1997.

6-Gareth Stansfield, the changing parameters of kurdish statehood:between bruseels and Baghdad, international studies association, 2004.

7- Harry Henderson, Global Terrorism, New Yourk, revised edition, 2004.

- 8- Huseyin latif, la nouvelle politique exterieure de la turkey, Paris : les éditions CV MAG,2011.
- 9- John Rex, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London:1996.
- 10- Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed, New York : pearson longman, 2007.
- 11- Katherine welkins, Les relations bilatérales Etats–Unis/Turque et la perception Américaine des évolutions Turques, Paris, IRIS,2013.
- 12- Omar Taspinar, Turkey middle east policies between neo otmanism and kemalism, Washington :endowment for international peace,2008,
- 13- Robert Jackson, quasi states, soveignity international relation and the third world, Cambridge:press,1991
- 14- Smith,Anthony.D, “ The Ethnic Sources of Nationalism”,in Browne Michael E, (ed) Ethnic conflict and International Security, Princeton, N.J, Princeton university press.
- 15- Smith,Anthony.D, National identity,london,pen guin books,1995.
- 16- Stefan Wolff, ethnic conflict, New York: oxford university press,2006.
- 17- Tucci Natalie. The Dimensions Of The Turkish Rol In Middle East; United Arab Emirates: the emirates center for Strategic Studies And Research, 2014.

## قائمة المصادر والمراجع

18- Williams.Harris and J.Levy, The New Encyclopedia, New York: Columbia University ,Press 1975.

ثانيا: الموسوعات و المعاجم

أ- باللغة العربية:

1- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2006.

2- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2001.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Roger Scruton, the palgrave macmillan dictionary of political thought, New York : 3eme edition, 2007.

ثالثا: الدوريات

أ- باللغة العربية

1- أحمد رسول غزاي، توزيع اختصاصات بين السلطات الاتحادية و السلطات الاقاليم والمحافظات في الدستور العراقي الدائم 2005، العراق: بحث مقدم إلى مجلس كلية القانون جامعة القادسية، 2018.

2- أحمد عبد الحافظ فواز، الفائز الاكبر: التحدي الكردي للهيكل الاقليمية بعد الربيع العربي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2013.

3- إسراء شريف الكعود، الموقفان التركي والايرواني تجاه التحولات السياسية في الشرق الاوسط، جامعة بغداد: مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، 2016.

## قائمة المصادر والمراجع

- 4- أسعد سليمان، العراق جذور الصراعات الداخلية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، دراسات اقليمية، 4 ماي 2017.
- 5- أمي حسين عبيد، العلاقات التركية - العراقية و اثرها على استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 60، 2014.
- 6- انطوان زحلان، الإمكانات البشرية و التقنية الإسرائيلية، المستقبل العربي، العدد 258، اوت 2000.
- 7- أياد والي البديري، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد 1، 2010.
- 8- ايزنيشتات مايكل و بولوك ديفيد، كيف تستفيد الولايات المتحدة الامريكية من تحالفها مع اسرائيل، معهد واشنطن، سبتمبر 2012 .
- 9- ايليانا غوردن، نانيا كيلبي، التعايش في ظل الاختلاف، العراق: سلسلة اوراق ديمقراطية، العدد 2، جوان 2005، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية.
- 10- بتول هليل جبير الموسوي، العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45، 2012.
- 11- جلال عبد الله معوض، تركيا و الامن القومي العربي: السياسة المائية و الاقليات، المستقبل العربي، العدد 160، جوان 1992.
- 12- جورج قرم، انتاج الايديولوجيا و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد 11، 1978.

## قائمة المصادر والمراجع

- 13- حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية و التطبيق و النتائج، قطر: سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.
- 14- حامد عبيد حداد، دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط العراق نموذجاً، بغداد: مركز دراسات دولية، العدد 118، 2011.
- 15- حبيب الجنابي، ظاهرة العولمة: الواقع و الافاق، الكويت: مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، ديسمبر 1999.
- 16- حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، العراق: مجلة ديابي، العدد 58، 2013.
- 17- حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 223.
- 18- حمد محيي الهيمص، دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجاً، مجلة كلية التربية، العدد 14، 2013.
- 19- خالد عقلان، الجزور التاريخية للقضية الكردية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات اقليمية، ماي 2017.
- 20- روافد محمد علي طيار، مبدأ المشاركة في النظام الاتحادي العراقي، جامعة كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2018، شبكة النبا المعلوماتية.
- 21- سالم برقوق، الأقليات المسلمة و آليات حمايتها، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: العدد 10، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

- 22- سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، عمان: مجلة شؤون عراقية، العددان 4/3، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2011-2012.
- 23- سعد ناجي جواد، المعضلة الكردية في العراق: عوامل التآزم و المستقبل، لندن: السياسة الدولية، العدد 213، يوليو 2018.
- 24- سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية-العربية، جامعة بسكرة: مجلة الفكر، العدد 10، 2014.
- 25- شفيق الغبرة، الاثنية المسيية: الادبيات و المفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 03، 1988.
- 26- صلاح جبير صدام، الفيدرالية و إدارة النزاع في العراق، جامعة كربلاء: مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، 2012.
- 27- عادل ياسر ناصر، الهوية و الايديولوجية قراءة في مسارات الصراع و تطوراتها، مجلة الاستاذ، العدد 212 المجلد الثاني، 2015.
- 28- عبد الحسين شعبان، الازمة العراقية الراهنة: مستقبل الدولة و السيناريوهات المحتملة، ورقة العمل (3)، المستقبل العربي.
- 29- عبد الخاق عبد الله، العولمة و محاولة دمج العالم، الكويت: مجلة العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الادب، العدد 465 اغسطس 1997.
- 30- عبد عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي و فرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 406، 2012.

## قائمة المصادر والمراجع

- 31- عزيز جيرشال، العلاقات العراقية التركية، مجلة القادسية، العدد الاول، المجلد الخامس، 2012.
- 32- عماد يوسف قدورة، الانعكاسات الاولى لمحاولة الانقلاب، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2016.
- 33- غسان العزي، في جذور العولمة و اشكالياتها، بيروت: مجلة منبر الحوار، العدد 37 شتاء 1993.
- 34- قاسم حسين الربيعي، الاحتجاجات الداخلية التركية و تأثيراتها الداخلية و الخارجية، بغداد: مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 6، 2013.
- 35- مايكل بروان، الابعاد الدولية للصراع الداخلي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الاول، جانفي 2006.
- 36- مثنى فائق مرعي العبيدي، دور إسرائيل في حرب احتلال العراق: الواقع و افاق المستقبل، مجلة جامعة الكويت للعلوم الانسانية، مجلد 14، العدد 9، 2007.
- 37- محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي و المتوسطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210، اوت 1996.
- 38- محمد صلاح محمود، اشكالية الكرد في السياسة الايرانية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 16، 2009.
- 39- محمد نور الدين، اردوغان يجهض عملية امبريالية، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 12388، جانفي 2011.

## قائمة المصادر والمراجع

- 40- محمود بدوى منير، مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع " دراسات مستقبلية ، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط العدد الثالث، يوليو 1998.
- 41- محمود حيدر، مقولة: السيادة الوطنية بعد الحرب الباردة: الدولة الهالكة، بيروت: مجلة الطريق الفكرية، العدد الخامس نوفمبر 1999.
- 42- المنصور عبد العزيز شحادة، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكى للعراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 25-العدد الاول، 2009.
- 43- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية-التركية و اثرها في استقرار العراق، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 60.
- 44- نزار عبد القادر، الاكرد في سوريا بين خيارى الانفصال و الوحدة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 86، أكتوبر 2013.
- 45- واثق محمد براك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الامني، قسم الدراسات الاستراتيجية، جامعة الموصل، 2013
- ب- باللغة الأجنبية:

1- Amin Laurent , ISRAEL – Turquie :une alliance stratégique, géopolitique, N°69, avril 2000.

2- Axelrod robert, the dissemination of culture : A model with local convergence and global polarization. Journal of conflict resolution, vol 41. 1997.

- 3- Bednar, Jenna and Scott Page, can game theory explain culture? The emergence of cultural behavior within multiple games, **rationality and society**, vol 19, 2007.
- 4- Brian D. Silver, meaning political culture in multi-ethnic societies :reaggregating the world values survey, **forth coming in comparative political studies**, may 2000.
- 5- Ghazi Gherairi, **affaires et document de droit international**, Tunis : centre universitaire et autre, publication 2005.
- 6- Huseyin Isikal, **Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism**, Comparing Gellner and Smith. Alternative: Turkish Journal of International relations vol 1, N°1 spring 2002.
- 7- Kanchan Chandra, **what is ethnic identity and does it matter?**, New York University : forth coming in the annual review of political science.
- 8- Pasic Amir, **Culture, Identity and security**, Rockefeller Brothers fund, NY, 1998.
- 9- Wecker Yascha, "**La politique de sécurité nationale en Turquie: la doctrine Davutoglu et la réorientation stratégique**", institut des hautes études internationales, université Laval : 2013.
- 10- Wilma A. Dunaway, **ethnic conflict in the modern world system**, the dialectics of counter-hegemonic resistance in an age of transition, journal of world-systems research. in. winter 2003.

رابعاً: التقارير العلمية

أ- باللغة العربية:

1- انكار الوجود: قمع الحقوق السياسية و الثقافية للأكراد في سوريا، التقرير العالمي لحقوق الانسان، 26 نوفمبر 2009.

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع سنة 2004، [www.UN.org](http://www.UN.org)

3- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005 .

4- تقرير العمل الانساني، تاريخ الدخول 2017/09/20، [www.unicef.org](http://www.unicef.org)

5- تقرير المنظمة الدولية، متحصل عليه من الموقع، [www.UN.org](http://www.UN.org)

6- جمهورية العراق، وزارة الاحصاء و التعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية لعام 2018 .

7- حارث حسن، ازمة استفتاء كردستان: التعقيدات و الخيارات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

8- زياد الصمادي، حل النزاعات " نسخة منقحة للمنظور الاردني"، برنامج دراسة السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010.

9- هنري ج. باركي، تركيا و العراق اخطار و امكانات الجوار، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم 141، 2005.

10- وثيقة دستور العراق 2005

- 1- Constitute project.org/pdf
- 2- Regional Refugee & Resilience Plan 2016 – 2017, in Response of the Syria Crisis, Turkey
- 3- Soner Cagaptay: The impact of Syrian refugees on turkey  
:http://www.washingtoninstitute.org
- 4- T.R. Prime Ministry State Planning Organisation, **The Likely Effects Of Turkey's Member-ship Upon The EU**. Décembre 2004.< http://www.ekutup.dpt.gov.tr/ab . pdf .

خامسا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- 1- إكرام بركان، تحليل النزاعات في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010.
- 2- إيدابير احمد، التعددية الاثنية و الامن المجتمعي:دراسة حالة مالي، الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012.
- 3- بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- 4- حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة- دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936 - بسكرة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

- 5- دوزي وليد، ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك، تلمسان: مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2012.
- 6- سمية بلعيد، " أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية - دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية" ، قسنطينة: رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة ، 2010.
- 7- سوزان ابراهيم حاجي امين، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق، الاكاديمية العربية في الدنمارك، اطروحة مقدمة لنيل جزء من متطلبات الدكتوراه/الماجستير في القانون و العلوم السياسية، 2011.
- 8- صابر حموته، النزاعات الاثنية و عملية التنمية في افريقيا - نيجيريا نموذجاً - ، باتنة: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015.
- 9- الطاهر بن احمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الاسلامي والقانون الدولي الانساني دراسة مقارنة، باتنة: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
- 10- عبد العزيز حسن صالح، المركز القانوني للأقليات دراسة مقارنة بين القانون الروماني والشريعة الاسلامية، القاهرة: رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.
- 11- فايز عبد الله العساف، الأقليات و اثرها على إستقرار الدولة القومية، جامعة الشرق الأوسط: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

- 12- فلة زردومي، فقه السياسية الشرعية للأقليات المسلمة، باتنة: مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والاصول، قسم علوم الشريعة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2005-2006.
- 13- فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الاثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالي السودان و العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016.
- 14- لادمي محمد العربي ، " التنافس التركي - الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014 ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
- 15- محمد ابو الريش، الايضاح السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي، جامعة الازهر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2013.
- 16- محمد خالد سرحان ابو الريش، الايضاح السياسية لأكراد العراق في ظل الاحتلال الامريكي (2003-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط ، كلية الآداب و العلوم الانسانية بجامعة الازهر-غزة، 2013.
- 17- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، حالة كوسوفو، باتنة: اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.
- 18- نبيلة سالك، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الاثني، باتنة: اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

19- وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

سادسا: المقالات الإلكترونية

أ- باللغة العربية:

1- بسمة محمد السيد عطية، التعددية الاثنية و الاستقرار السياسي: دراسة حالة المغرب، نشرت بواسطة المركز الديمقراطي العربي في 11/06/2016، تاريخ الدخول 12/07/2017، <http://democraticac.de/>

2- تركيا و اكرادها، فرصة سانحة لحل التفاوضي، وحدة تحليل السياسات، 2013، تاريخ الدخول 05/08/2018، [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

3- تقدير موقف، استفتاء كردستان العراق: تداعياته و مستقبل الازمة، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، نوفمبر 2017.

4- جارش عادل، العيفاوي جمال، تأثير النزاع الاثني في بناء الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تاريخ الدخول: 10/09/2017، <http://democraticac.de>

5- جاسم الشمري، الكرد و النظام التوافقي في العراق، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، 20 أوت 2017.

6- حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، سياسات الشرق الاوسط، افريل 2014.

7- حازم عبد الحميد النعيمي، مستقبل اقليم كردستان العراق: رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، بدون سنة النشر.

## قائمة المصادر والمراجع

- 8- حسنين توفيق إبراهيم، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود و الفرص، العراق: مركز الخليج للأبحاث.
- 9- خلف عمر عبد الله، التنوع و التوزيع الاثني في العراق و اثره على تماسك على المجتمع، جامعة ديالى، كلية التربية الاساسية.
- 10- سونر جاغاي، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، تشرين الاول/اكتوبر، 2012.
- 11- ظفري و داد، مداخلة حول المسألة الكردية في الشرق الاوسط، جامعة عنابة، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية.
- 12- علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الاوسط في عهد حكومة العدالة و التنمية 2002-2010، ورقة بحثية قدمت بجامعة القاهرة بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2011.
- 13- محمد امارة، اللغة و الهوية، تأثيرات و تداعيات على التعليم العربي في اسرائيل، بيت بيرل: الكلية الاكاديمية "د،ت،ن".
- 14- معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا : من الانكار إلى الاعتراف، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، إصدارات جوان 2014.
- 15- من إعداد اروى القحطاني، حنان الزهراني، منيرة السبيعي، تركيا بين العثمانية و العلمانية، بدون سنة، بدون دار النشر، byn\_lthmny.pdf
- 16- موقع حزب العدالة والتنمية التركي، "لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مع تعديلات 2009" \_\_\_\_\_ تر \_\_\_\_\_ طارق: عبد الجليل
- [www.akparti.org.tr/upload/documents/parti\\_arapca.pdf](http://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_arapca.pdf)

17- نادية حلمي، أثر التدخلات الخارجية على الإنقسامات الطائفية بين السنة والشيعة في العراق من الفترة (2003-2016)، 2017.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Christian Geiser, Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, 19.11.1998, sur: [www.Paix.balkans.org/contribution/geiser-parant-bosnie.pdf](http://www.Paix.balkans.org/contribution/geiser-parant-bosnie.pdf).

2- Horowitz Donald, "Structure and strategy in Ethnic conflict" The World Bank, April 1998, in: <http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l>

3- <http://graduateinstitute.ch/files/lives/sites/iheid/files/sites/mia/shared/mia/cours/IA010/Barth%20introduction%20ethnic%20group%20and%20boundaries%20.pdf>

4- Koba Gvenetadze and Amgad Hegazy, Iraq Country Report No. 15/236, International Monetary Fund, August 2015, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15236.pdf>.

5- Resolution-Part-Module-RS-SOURCES-AND-TYPES-OF-CONFLICT.pdf

6- Victor realite shale, Ethnic conflict in the horn of Africa, the electoral institute of southern Africa, April 2004, [www.eisa.org.za/pdf](http://www.eisa.org.za/pdf)

سابعاً: الجرائد اليومية

1- حمزة مصطفى انقرة، البرلمان العراقي يعد وجود قوات تركية في بعيشة إحتلالاً؟ جريدة الشرق الاوسط، أكتوبر 2016.

ثامنا: المواقع الالكترونية

أ- باللغة العربية

- 1- ابو زيد احمد محمد، احتلال العراق والربيع العربي، [www.alarabiya.net/news.renderer](http://www.alarabiya.net/news.renderer)
- 2- أهمية تركيا، تاريخ الدخول 2018/04/20، [www.turkeycompanyregister.com](http://www.turkeycompanyregister.com)
- 3- بثينة اشتيوي، إسرائيل و الاكراد، علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، تاريخ الدخول: [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com) ، 2019/01/05
- 4- بكر البدور، الخصائص الاثنية للمجتمع التركي، تاريخ الدخول <http://blogs.aljazeera.net>، 2018/08/01
- 5- تاريخ الدخول <https://www.politics-dz.com/threads2017/07/22>
- 6- تاريخ الدخول: 2018/11/10 [brob.org/old/bohoth/bohoth1/bohoth162.htm](http://brob.org/old/bohoth/bohoth1/bohoth162.htm)
- 7- تاريخ الدخول: 2018/04/25 2016/03/1869 <http://www.bayancenter.org>
- 8- جاد الكريم الجباعي، مسألة الاقليات، تاريخ الدخول 2017/07/16، <http://cdf-sy.org/content/index>
- 9- حسن سلمان، التعايش الوطني وإشكالية الدين والدولة، تاريخ الدخول 2017/12/20، [zenazajel.net](http://zenazajel.net)
- 10- حطيط امين محمد، حرب 2006 على لبنان خلفية واداء ونتائج، تاريخ الدخول: [www.saidacity.ne](http://www.saidacity.ne) 2018/11/15

## قائمة المصادر والمراجع

- 11- حول رد الفعل التركي السوري العراقي الإيراني على محاولة الانفصال الكردية، تاريخ الدخول: 2018/12/31، <http://katehon.com/ar/agenda>
- 12- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والازمات الدولية، 2006، ص 27، مأخوذ من الموقع [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)
- 13- داندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري و ابستمولوجي، تاريخ الدخول 2017/07/22 [download.mrkzy.com](http://download.mrkzy.com)
- 14- دور المعارضة الكردية في غزو العراق، تاريخ الدخول: 2019/01/05، [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)
- 15- دياب احمد، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، تاريخ الدخول: 2018/11/15 [digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221771](http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221771)
- 16- ديلي صباح، " حزب العدالة والتنمية التركي، النشأة والانجازات، تاريخ الدخول: 2018/05/01 [ww.turkpress.com/node/12544](http://ww.turkpress.com/node/12544)
- 17- ستيفن وولت، العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني، تاريخ الدخول 2017/07/22 [boulemkahel.yolasite.com](http://boulemkahel.yolasite.com)
- 18- سعيد الحاج، مستقبل المسألة الكردية في تركيا، تاريخ الدخول 2018/08/05، <https://www.ida2at.com/the-future-of-the-kurdish-problem-in-turkey>
- 19- الصالحى عدنان ، تاريخ الدخول: 2018/12/10، الموقع [www.shrsc.com](http://www.shrsc.com)
- 20- صدر الدين كنعو، الانقلابات في تركيا.....1960 إلى 2016، تاريخ الدخول [www.romeves.org](http://www.romeves.org)، 2018/09/10

## قائمة المصادر والمراجع

- 21- عادل زقاغ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات و اسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسساتي، تاريخ الدخول 2017/07/22  
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/raproache-intervention.html>,
- 22- عامر عبد زيد، الحضارات صراع أم حوار، تاريخ الدخول 2017/12/15،  
<http://www.ahewar.org>
- 23- عبد الحفيظ بن عبد الرحيم محبوب، هل تستمر الورقة الكردية ورقة رابحة لدى امريكا؟،  
تاريخ الدخول: 2019/01/05، [www.globalarabnetwork.com](http://www.globalarabnetwork.com)
- 24- العلاقات الكردية من السر إلى العلن، تاريخ الدخول: 2019/01/05،  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- 25- علاقة الكيان الإسرائيلي بإقليم كردستان وأثرها على الأمن القومي لإيران، وكالة الرأي  
للأنباء، تاريخ الدخول: 2019/01/04، <http://www.alrai-iq.com>
- 26- القضية الكردية، موسوعة محارب الصحراء، تاريخ الدخول: 2018/12/31  
<http://www.moqatel.com>
- 27- كمال حمّاد، النزاع وإدارة النزاع، العدد 27 - كانون الثاني 1999، تاريخ الدخول يوم  
<https://www.lebarmy.gov.lb> 2017/06/26
- 28- كوردسيمان انتوني، نتائج الحقيقية من الحرب على العراق المنافسة الاستراتيجية بين امريكا وايران، ترجمة دار بابل للدراسات والاعلام، تاريخ الدخول 2018/11/10 [www.darbabl.net](http://www.darbabl.net)

## قائمة المصادر والمراجع

---

- 29- مأخوذ من موقع <https://eipss-eg.org> تاريخ الدخول: 2018/05/15
- 30- مصطلح الشرق الاوسط، تاريخ الدخول: 2018/11/15،  
[www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)
- 31- المعيني ياسين، افرازات الاحتلال الامريكي على الجانب العسكري، دار بابل للدراسات  
والاعلام، تاريخ الدخول: 2018/11/10 [www.darbabl.net](http://www.darbabl.net).
- 32- مفهوم النزاع الدولي و مستويات التحليل، تاريخ الدخول يوم 2017/07/02،  
<http://scjuripoli.blogspot.com>
- 33- موقع ترك برس، التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين في بعض المدن التركية، تاريخ  
الدخول 2018/09/10، [www.turkpress.com](http://www.turkpress.com)
- 34- موقع سكاي نيوز عربية، انفوغرافيك اعتقال و فصل و عزل بالجملة بتركيا، تاريخ الدخول  
2018/09/10، [www.skynewsarabia.com](http://www.skynewsarabia.com)
- 35- مولود جاويش اغلو، تركيا و ازمة اللاجئين السوريين، تاريخ الدخول 2018/09/10،  
[www.turkpress.com](http://www.turkpress.com)
- 36- وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، تاريخ الدخول 2017/07/18،  
[www.asharqalarabi.com/posts](http://www.asharqalarabi.com/posts)
- 37- وكبيديا الشرق الاوسط الكبير، [ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)
- 38- وليد الشوملي، التعددية، تاريخ الدخول 2017/07/18، [https://ru-](https://ru.facebook.com/notes/creators)  
[ru.facebook.com/notes/creators](https://ru.facebook.com/notes/creators)

## قائمة المصادر والمراجع

---

39- وليد عبد الحي، كردستان: الشرعية المستحيلة، تاريخ الدخول: 2018/12/31،  
www.politics-dz

40- الياسري، مازن، الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم، تاريخ الدخول:  
iraqjournalist.wordpress.com ، 2018/11/10

ب- باللغة الأجنبية:

1- www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/06/2

2- https://www.almrsal.com/post/347013

3- www.data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=10341.

4- https://www.marefa.org

5- www.islamist-movement.com.

6- www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz, pdf

# الفهرس العام

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
52	مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن	01
78	أسباب النزاعات الإثنية	02
81	توزيع النزاعات الإثنية بعد الحرب الباردة	03
133	توقعات السكان حسب الفئات العمرية	04
156	تعديلات الدستور التي قام بها حزب العدالة والتنمية 2004-2011	05
216	توزيع سكان العراق حسب القومية	06
233	فترة حكام رؤساء العراق من عام 1921 إلى انتخابات 2014	07

## فهرس الأشكال البيانفة

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	دراسات تحليل السلوك الصراعي	01
132	نسبة القوى العاملة التي تلقت التعليم العالي في تركيا	02

## فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
126	الخريطة السياسية للجمهورية التركية	01
136	مناطق تمركز المجموعة العرقية الكردية في تركيا	02
138	توزيع السكان الإثني في تركيا	03
169	خريطة تبين الموقع الجغرافي لمنطقة كردستان	04
217	التوزيع الجغرافي للقوميات الرئيسية في العراق	05
263	خريطة تبين توزيع الأكراد	06
299	التقسيم الفيدرالي للعراق	07

## فهرس الموضوعات

أ	مقدمة
13	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
15	المبحث الاول: مفهوم النزاع
15	المطلب الاول: تعريف النزاع
22	المطلب الثاني: تصنيف النزاعات
28	المبحث الثاني: تحديد مصطلح الإثنية و مرادفاتها
28	المطلب الاول: مفهوم الاثنية
37	المطلب الثاني: الإثنية و العرقية
42	المطلب الثالث: الإثنية و الأقلية
49	المبحث الثالث: النظريات و المقاربات المفسرة للنزاع الإثني
49	المطلب الاول: نظرية التعددية المجتمعية
56	المطلب الثاني: المقاربة البنائية
65	الفصل الثاني: النزاع الإثني بعد الحرب الباردة و تأثيره في مستقبل الدول
67	المبحث الاول: النزاع الإثني في فترة ما بعد الحرب الباردة
67	المطلب الاول: النزاع الإثني كقضية في السياسة العالمية
80	المطلب الثاني: ادراج القضية الإثنية في الأجندة الدولية
86	المبحث الثاني: العنف في إطار النزاع الإثني
86	المطلب الاول: العنف المادي
95	المطلب الثاني: العنف المعنوي
102	المطلب الثالث: تأثير العولمة على النزاع الإثني

108	المبحث الثالث: مستقبل الدول في ظل جدلية التعايش و الصراع
108	المطلب الاول: البيئة الداخلية
115	المطلب الثاني: البيئة الخارجية
122	<b>الفصل الثالث: النزاع الإثني في تركيا بين التحدي الداخلي و الخارجي</b>
124	المبحث الاول: نظرة على تركيا
124	المطلب الاول: أصل تركيا
131	المطلب الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع التركي
139	المطلب الثالث: النظام السياسي التركي
149	المبحث الثاني: وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة
149	المطلب الاول: خلفيات و أهداف حزب العدالة و التنمية
157	المطلب الثاني: المكانة الجيوسياسية التركية في المنطقة
166	المطلب الثالث: الأبعاد الداخلية و الخارجية للمسألة الكردية
179	المبحث الثالث: مستقبل النزاع الإثني في تركيا
179	المطلب الاول: الأزمة الكردية في تركيا
187	المطلب الثاني: التحديات السياسية و الأمنية
195	المطلب الثالث: المشكلة الكردية و علاقة تركيا بالعراق
210	<b>الفصل الرابع: الصراع الإثني الكردي في العراق</b>
212	المبحث الاول: جذور الأزمة في المجتمع العراقي
212	المطلب الاول: الجذور التاريخية للأزمة
222	المطلب الثاني: النظام السياسي
235	المطلب الثالث: العوامل الداخلية و الخارجية للأزمة
247	المبحث الثاني: القضية الكردية في العراق

248	المطلب الاول: التوجهات السياسية الكردية
258	المطلب الثاني: تطور القضية الكردية منذ 2003
269	المطلب الثالث: القضية الكردية و أثرها الإستقرار الأمني على الدول
279	المبحث الثالث: إدارة التنوع الإثني في الحالة العراقية
279	المطلب الاول: إدارة التنوع الإثني باستخدام الية الديمقراطية التوافقية
291	المطلب الثاني: ممارسة الفيدرالية في العراق
304	المطلب الثالث: مستقبل ووسائل حل الصراع الإثني
314	خاتمة و إستنتاجات
323	الملاحق
243	قائمة المراجع
377	الفهرس العام
378	فهرس الجداول
379	فهرس الأشكال البيانية
380	فهرس الخرائط
381	فهرس الموضوعات

## ملخص:

في النظام الدولي الجديد وضمن التشكيلات المؤسسة له تغدو المجموعات الاثنية فواعل جديدة و أوراق سياسية توظّف لنقل النزاع من الإطار الدولي إلى الإطار الداخلي. من هنا تأتي هذه الدراسة لمقاربة درجة تأثير النزاع الإثني على الاستقرار الداخلي للدول استناد إلى النموذجين التركي و العراقي، فقد ظل ذلك الحيز الجغرافي من الأرض مهددا في سلامة دوله واستقرارها من خلال جدلية إدارة النزاع وحلّه . لقد عكست التجربتان التركية و العراقية مفارقات التعاطي مع الظاهرة الإثنية و التي لم يحسم أمرها لحدّ الساعة ما دفعنا لتقديم إطار تحليلي يجتهد في فهم طبيعة الظاهرة رصدًا لجذورها و مظاهرها واستراتيجيات التفاعل معها.

**الكلمات المفتاحية:** النزاع الإثني، إدارة النزاع ، إستراتيجية الحل ،النظام الدولي الجديد.

## Résumé :

Dans le nouveau système international et au sein des formations établies, les groupes ethniques sont devenus de nouveaux acteurs utilisés pour transférer le conflit du cadre international au cadre local.

Mon étude portera sur l'estimation des conséquences des conflits ethniques et leur répercussion sur la stabilité interne des pays en se basant sur les modèles turc et irakien. Ces deux derniers, et en raison de la difficulté de la gestion des conflits, leurs territoires, intégrités et stabilité ont été toujours menacés. Les expériences turque et irakienne ont reflété les paradoxes du phénomène ethnique, qui n'a pas été encore résolu, ce qui nous a amenés à présenter un cadre analytique cherchant à comprendre la nature du phénomène afin de suivre ses racines, ses manifestations et comment y faire face.

**Mots-clés:** conflit ethnique, gestion de conflit, stratégie de solution, nouveau système international.

## Abstract :

In the new international system and within established formations, ethnic groups have become new actors used to transfer conflict from the international framework to the local setting.

My study focuses on the estimation of consequences of ethnic conflicts and their impact on the internal stability o based on the Turkish and Iraqi models. These two countries, because of the difficulty of management of these conflicts, their territories, integrity and stability were always been threatened. The Turkish and Iraqi experiences reflect the paradoxes of the ethnic phenomenon, not yet solved, which led us to present this analytical framework seeking to understand the nature of this problem, in order to follow its roots, manifestations and how to deal with it.

**Keywords:** ethnic conflict, conflict management, solution strategy, new international order.